

معايير التقارير المالية الدولية

دليل التطبيق

إعداد

هيني فان جريوننج

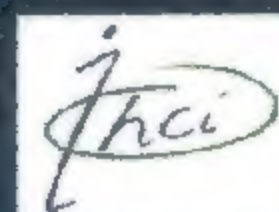
ترجمة

الدكتور / طارق حماد



THE WORLD BANK

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.
مصر



معايير التقارير المالية الدولية

دليل التطبيق

إعداد
هيني فان جريونينج

ترجمة
الدكتور/ طارق عبد العال حماد
كلية التجارة، جامعة عين شمس

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.
مصر

الدار الدولية

للاستثمارات الثقافية ش.م.ع.

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS معايير التقارير المالية الدولية
A PRACTICAL GUIDE (Newly Revised Edition) هيني فان جريونينج

Copyright© 2004 by The International Bank for
Reconstruction and Development/The World Bank
ALL RIGHTS RESERVED.

حقوق النشر © 2006 محفوظة للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتطوير / البنك الدولي. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

This work was originally published by The World Bank in English as *International Financial Reporting Standards A Practical Guide* in 2004. This Arabic translation was arranged by International House for Cultural Investments S.A.E. International House for Cultural Investments S.A.E is responsible for the quality of the translation. In case of any discrepancies, the original Language will govern.

تم نشر هذا العمل أصلاً من قبل البنك الدولي باللغة الإنجليزية بعنوان «International Financial Reporting Standards A Practical Guide» في عام 2005. تم إعداد هذه النسخة العربية من قبل الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. تعتبر الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مسؤولة عن جودة الترجمة. وفي حال وجود أي تناقضات سوف تكون اللغة الأصلية هي الفاضل.

إن النتائج، التفسيرات، والتوصيات التي تمت الإشارة إليها في هذا العمل هي ملك للمؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المديرين التنفيذيين في البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة المعلومات الموجودة في هذا العمل. ولا تتضمن الحدود، الألوان، التسميات، أو أية معلومات أخرى تظهر على أية خارطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالأوضاع القانونية لأية منطقة، ولا المصادقة على مثل هذه الحدود أو قبولها.

رقم الإيداع: 2006/1608

ISBN 977-282-220-2

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.ع.

8 إبراهيم العرابي - النزهة الجديدة - مصر الجديدة - ج.م.ع.

ص.ب. 5599 هليوبوليس غرب / القاهرة. تليفون: 62221944/6222105 فاكس: 6222105 (00202)

بريد إلكتروني: ihci@link.net

International House for Cultural Investments S.A.E

8, Ibrahim El-Orabi St., El-Nozha El-Gedida

P.O.Box 5599 Heliopolis West, Cairo, Egypt

E-mail: ihci@link.net

المحتويات

ج	• تقديم.
د	• شكر وتقدير.
هـ	• مقدمة.
1	القسم الأول: العرض
3	الفصل الأول: إطار إعداد وعرض القوائم المالية.
15	الفصل الثاني: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة - IFRS 1
23	الفصل الثالث: عرض القوائم المالية - IAS 1
51	الفصل الرابع: قوائم التدفق النقدي - IAS 7
67	الفصل الخامس: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - IAS 8
75	القسم الثاني: القوائم المجمعة
77	• الفصل السادس: اندماجات منشآت الأعمال - IFRS 3
97	• الفصل السابع: القوائم المالية المجمعة والمنفصلة - IAS 27
109	• الفصل الثامن: الاستثمارات في شركات زميلة - IAS 28
119	• الفصل التاسع: الحصص في المشروعات المشتركة - IAS 31
131	القسم الثالث: الميزانية وقائمة الدخل
133	• الفصل العاشر: المدفوعات المبنية على الأسهم - IFRS 2
147	• الفصل الحادي عشر: عقود التأمين - IFRS 4
157	• الفصل الثاني عشر: المخزون - IAS 2
171	• الفصل الثالث عشر: عقود الإنشاءات - IAS 11
183	• الفصل الرابع عشر: ضرائب الدخل - IAS 12
199	• الفصل الخامس عشر: الممتلكات والمعدات والتجهيزات - IAS 16
219	• الفصل السادس عشر: الإيجارات - IAS 17
239	• الفصل السابع عشر: الإيراد - IAS 18
251	• الفصل الثامن عشر: منافع التقاعد - IAS 19
263	• الفصل التاسع عشر: المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية - IAS 20

المحتويات

271	• الفصل العشرون: آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي - IAS 21
281	• الفصل الواحد والعشرون: تكاليف الاقتراض - IAS 23
291	• الفصل الثاني والعشرون: انخفاض قيمة الأصول - IAS 36
301	• الفصل الثالث والعشرون: المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة - IAS 37
311	• الفصل الرابع والعشرون: الأصول غير الملموسة - IAS 38
319	• الفصل الخامس والعشرون: الأدوات المالية، الاعتراف والقياس - IAS 39
339	• الفصل السادس والعشرون: الاستثمارات العقارية - IAS 40
349	• الفصل السابع والعشرون: الزراعة - IAS 41
361	القسم الرابع: الإفصاحات
	• الفصل الثامن والعشرون: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة - IFRS 5
363	
371	• الفصل التاسع والعشرون: الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية - IAS 10
377	• الفصل الثلاثون: التقارير القطاعية - IAS 14
387	• الفصل الواحد والثلاثون: إفصاحات الطرف ذو العلاقة - IAS 24
395	• الفصل الثاني والثلاثون: المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد - IAS 26
403	• الفصل الثالث والثلاثون: التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح - IAS 29
	• الفصل الرابع والثلاثون: الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة - IAS 30
411	
427	• الفصل الخامس والثلاثون: الأدوات المالية، العرض والإفصاح - IAS 32
443	• الفصل السادس والثلاثون: ربحية السهم الواحد - IAS 33
455	• الفصل السابع والثلاثون: التقارير المالية البيئية - IAS 34
465	• الفصل الثامن والثلاثون: استكشاف وتقييم الموارد التعدينية - ED6

ملخص

على أثر الأزمة المالية العالمية في سنة 1998 طرحت العديد من المنظمات الدولية بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة تعاونية لتقوية البناء المالي العالمي وللسعى نحو إيجاد حل طويل الأجل لنقص الشفافية في المعلومات المالية وكان هذا الجهد مدعوماً بدعم صريح لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وأحد النتائج كان التعجيل نحو إحداث تقارب دولي في معايير المحاسبة وخاصة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومعايير المحاسبة المالية (FAS) التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من المستغرب أن هذه الجهود المكثفة نحو التقارب نتج عنها العديد من التعديلات في معايير المحاسبة بواسطة كلاً من IASB و FASB ، وبالنسبة للمحاسبين والمحللين الماليين والمتخصصين الآخرين ، فإن هناك مؤلفات فنية سريعة النمو توضح تفصيلاً الخلفية والتطبيق المقصود من هذه التعديلات ، ولكن حتى الآن لا يزال ناقصاً وجود مرجع موحد ومبسط .

ويسعى هذا الكتاب لسد هذه الثغرة ، حيث يلخص كل فصل بإيجاز ويوضح أحد المعايير الجديدة أو المعدلة IFRS والمسألة التي يعالجها المعيار والمفاهيم الضمنية الأساسية والمعالجة المحاسبية المناسبة والمتطلبات المقترنة بالعرض والإفصاح ، كذلك فهذا النص يغطي التحليل المالي ومسائل التفسير لإثبات أفضل للتأثير المحتمل لمعايير المحاسبة على قرارات منشآت الأعمال ، ويوجد بمعظم الفصول أمثلة للتأثير المحتمل لمعايير المحاسبة على قرارات منشآت الأعمال ، ويوجد بمعظم الفصول أمثلة مبسطة لمزيد من الإيضاح للمادة العلمية ، ونأمل أن يمثل هذا الأسلوب إضافة إلى توفير مرجع قريب للممارسين كي يساعدهم على التخفيف من الضغط المعرضين له من غير المتخصصين عند مواجهتهم بقرارات المنشأة متأثرة بالقواعد الجديدة .

كما نأمل أن يساعد هذا الكتاب المنظمين الوطنيين في مقارنة معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالممارسات المعنية لكل الدولة – وبذلك التشجيع على الأخذ المحلى الواسع بهذه المعايير المقبولة بالفعل على نطاق واسع .

Kenneh G. Lay, CFA

نائب الخزينة – البنك الدولي

واشنطن – أغسطس ٢٠٠٤

شكرو وتقدير

إن الكاتب ممتن للسادة Graeme Wheeler and Kenlay مدير ونائب خزانة البنك الدولي اللذين دعموا الطبعة المعدلة كوسيلة لمساعدة الدول العملية للبنك الدولي بمطبوع يمكن أن يسهل لهم فهم معايير التقارير المالية الدولية ، وكذلك التأكيد على أهمية التحليل والتفسير المالي للمعلومات التي تنتج من خلال تطبيق هذه المعايير .

مجلة Stalla التي يصدرها CFA و Exam قدمت إسهاماً كبيراً لهذا المطبوع بتقديم تلخيص حق الطبع للهيئة للمشكلات المادية والممارسات من مراجعهم وقاعدة بيانات موضوعاتهم ، وهذه المجلة جزءاً من المجلة المهنية Becker وهي الرائد الذي يقدم الاعداد لاختبارات CPA ، CMA ، CFA ، وهناك شخصان من هذه المجلة قدموا لنا مساعدات كبيرة هما Frank Stalla و Peter Olinto .

وإنني لممتن لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية لاستخدامي أمثلتها في الفصل (27) (IAS 41 الزراعة) وجوهرياً هذا المطبوع بكامله هو إسهاماً لنتائج مجلس معايير المحاسبة الدولية . وكذلك أتقدم بالشكر للسيد Deloitte Touche الذي سمح باستخدام مثالين من مطبوعاتهم وقد كان لثلاثة من كبار أعضائها يساعدوننا بصفة خاصة بهذا الشأن وهم Graeme Berry , Paul Pacter , Alex Ashwal والزملاء في إدارة عمليات خزانة البنك الدولي ساهموا بأرائهم العميقة في الأمور المعقدة لتطبيق بعض المعايير في بيئة الخزانة ، ولقد استفدت كثيراً من ساعات المناقشات مع زملائي بما فيهم Hamish Flett, Kerry Mack , Tom Fay, Diann Martin, and Richard Williams . David Cairns, السكرتير العام السابق للجنة معايير المحاسبة الدولية التي سميت فيما بعد بـ IASB ، وحالياً بمدرسة لندن للاقتصاد . الذين قدموا لي مساعدة قيمة بمراجعتهم المسودة.

ورغم درجة ونوعية المدخلات التي تلقيتها فإنني مسئول وحدي عن محتويات هذا المطبوع .

Hennie Van Greuning

● مقدمة:

هذا الكتاب على أساس النشرتين السابقتين اللتين تم ترجمتهما إلى سبع لغات - إسهاماً هاماً لنشر الوعي والفهم لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS - حول العالم مع ملخصات سهلة القراءة لكل معيار وأمثلة تصور المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح .

● الموجه إليهم:

القرار الواعي يجب اتخاذه للتركيز على احتياجات المديرين والمحللين الماليين في القطاعين العام والخاص اللذين قد لا يكون لديهم خلفية محاسبية قوية وهذه النشرة تلخص كل IFRS وكل IAS حتى يستطيع المديرون بسهولة الحصول على نظرة أساسية شاملة للمسائل الأساسية والقرار الواعي يتخذ لاستبعاد المناقشات المطولة لموضوعات معينة من أجل دعم الأهداف الشاملة لتوفير أداة مفيدة للمديرين والمحللين الماليين ، فضلاً عن ذلك ، فإن معظم الفصول تحتوى على أمثلة مبسطة تؤكد التطبيق العملي لبعض المفاهيم الأساسية في معيار معين، والقارئ بلا خلفية فنية محاسبية لذلك يجد أمامه الأدوات كى يشارك بطريقة لا تنقصها المعلومات فى المناقشات المتعلقة باللائمة والتطبيق لمعيار معين فى وضع معين ، كما يستطيع القارئ أن يفهم أثر ذلك التطبيق للمبادئ بكل معيار محاسبى على النتائج المالية والمركز المالى لأى قسم أو للمنشأة بكاملها .

● هيكل هذا الكتاب :

يتبع كل فصل عرضاً عاماً لتسهيل مناقشة كل معيار :

- ١ - المشاكل التى يعالجها : تحدد الأهداف الرئيسية والمسائل الأساسية فى المعيار .
- ٢ - نطاق المعيار: يحدد الصفقات النوعية والأحداث التى يغطيها المعيار وفى بعض الحالات يكون التوافق مع متطلبات المعيار مقصوراً على مدى معين من المنشآت .
- ٣ - المفاهيم الأساسية : توضح استخدام ومضامين المفاهيم والتعاريف .
- ٤ - المعالجة المحاسبية : تحدد المبادئ المحاسبية المحددة والاسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الواجب الأخذ بها بمعرفة المنشأة للتطابق مع معيار معين ، والاعتراف (القيد المبدئى) والقياس (التقييم اللاحق) يعالجان بشكل خاص كلما كان ذلك ملائماً .
- ٥ - العرض والإفصاح : وذلك لوصف الطرق التى يجب أن تعرض بها البنود المالية وغير المالية فى القوائم المالية ، وكذلك النواحي الواجب الإفصاح عنها فى هذه القوائم المالية - أخذاً فى الاعتبار احتياجات مختلف المستخدمين ومستخدموا القوائم المالية هم المستثمرون والعاملون والمقرضون والموردون والدائنون التجاريون والحكومات والسلطات الضريبية والنظامية بالإضافة إلى الجمهور.

٦ - التحليل والتفسير المالي : يناقش البنود ذات الأهمية للمحلل المالي في فصول حينما تعتبر المناقشة مناسبة ، ويجب التأكيد على أن عدم عمل مناقشة في بعض الفصول لا ينبغي تفسيرها على أنها انتقاد لـ IFRS . وحيث يبرز التفضيل والممارسات التحليلية ، وذلك يكون لتنبية القارئ إلى التحديات التي لا تزال باقية في الطريق نحو تقريب الممارسات المحاسبية الدولية والأخذ السريع بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS .

٧ - كما تشمل أمثلة في نهاية معظم الفصول يقصد بها تصوير إضافي للمفاهيم التي تحتويها IFRS . ويأمل المؤلف أن المديرين في الدول عملاء البنك الدولي يجدون هذه الصياغة مفيدة في ترسيخ أساليب المحاسبة وخاصة عندما توجد تعبيرات ومصطلحات في مرحلة الإيضاح ، ونرحب بالتغذية الاسترجاعية والآراء في هذا الشأن .

• المحتوى:

كل معايير المحاسبة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حتى 31 مايو 2004 يدخل في هذا المطبوع ، ونصوص IASB هي المرجع الأساسي ، وهذا المطبوع يمثل ملخصاً لها .

القسم الأول

المعرض

الفصل الأول: إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثاني: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة.

الفصل الثالث: عرض القوائم المالية

الفصل الرابع: قوائم التدفق النقدي

الفصل الخامس: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات

المحاسبية والأخطاء.

الفصل الأول

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق الإطار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح - حالة إعداد قوائم مالية شفافة.
- أمثلة.

الفصل الأول

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements

Problems Addressed

1-1 - المشاكل محل الدراسة:

- يجب إعداد المعايير المحاسبية داخل إطار متماسك مقبول من المبادئ الأساسية ، وقد نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأسمها الآن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إطار إعداد وعرض القوائم المالية في عام 1989 وتبناه IASB في 2001 وإطار 1989 :
 - يعرف بالمفاهيم الأساسية التي يركز عليها إعداد وعرض القوائم المالية .
 - يوجه ويرشد واضعي المعايير فيما يتعلق بتطوير معايير المحاسبة .
 - يساعد المبررين والمراجعين والمستخدمين على تفسير معايير المحاسبة الدولية (IAS) ويتناول قضايا لم تتناولها IAS بعد .
- والإطار ليس معياراً ولكنه يستخدم كثيراً بواسطة IASB ولجنة التفسيرات التابعة له IFRIC (لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية) .

Scope of the Framework

2-1 - نطاق الإطار:

يتناول الإطار:

- أهداف القوائم المالية .
- الخصائص النوعية للقوائم المالية .
- عناصر القوائم المالية .
- الاعتراف بعناصر القوائم المالية .
- قياس عناصر القوائم المالية .
- مفاهيم رأس المال وصيانة رأس المال .

Key Concepts

3-1 - مفاهيم أساسية:

- 1-3-1 - هدف القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية العمومية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز النقدي (قائمة التدفقات النقدية للكيان) ، وهذه المعلومات ينبغي أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من أجل أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية .

1-3-2 - فيما يلي الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها القوائم المالية (انظر شكل 1-1 في نهاية الفصل) :

أ - أساس الاستحقاق : Accrual Basis

تأثيرات المعاملات والأحداث الأخرى يتم الاعتراف بها عندما تحدث (وليس عندما تحدث تدفقات نقدية) ، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية للفترة المتصلة بها .

ب - المشروع المستمر : Going Concern

يفترض أن الكيان سيواصل نشاطه في المستقبل المنظور .

1-3-3 - الخصائص الكيفية هي الصفات أو السمات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين :

أ - الملاءمة (وثيقة الصلة) : Relevance

المعلومات وثيقة الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية فهي تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، وثيقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.

أ - الموثوقية (الاعتمادية) : Reliability

المعلومات الموثوقة خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن أن يعتمد عليها المستخدمون لكونها تمثل بشكل صادق ما تزعم أنها تمثله أو ما يمكن أن يتوقع بدرجة معقولة أن تمثله. وتسهم العوامل التالية في الاعتمادية (الموثوقية) .

أ - العرض الصادق .

أ - غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني .

أ - الحيادية .

أ - الحرص Prudence .

أ - الاحتمال .

أ - قابلية المقارنة : Comparability

ينبغي أن تعرض المعلومات على نحو ثابت بمرور الوقت وعلى نحو ثابت ومتسق بين الكيانات من أجل تمكين المستخدمين من إجراء مقارنات ذات دلالة .

أ - إمكانية الفهم : Understandability

ينبغي أن تكون المعلومات سهلة الفهم بواسطة المستخدمين الذين تتوفر لديهم معرفة

أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفانى .

4-3-1 - فيما يلي القيود على توفير معلومات وثيقة الصلة ويعتمد عليها (معلومات ملائمة وموثوقة) :

– التوقيت المناسب : Timeliness

التأخر بغير داعى فى التقارير يمكن أن ينتج عنه ضياع وثاقة الصلة ولكنه يحسن الاعتمادية (الدقة) .

– العائد فى مقابل التكلفة : Benefit Versus Cost

المنافع المشتقة من المعلومات ينبغي أن تتجاوز تكلفة توفيرها .

– الموازنة بين الخصائص الكيفية : Balancing of Qualitative Characteristics

من أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة معينة ، يجب أن يحقق موفرو المعلومات توازناً مناسباً بين الخصائص النوعية .

5-3-1 - تطبيق الخصائص النوعية الرئيسية ومعايير المحاسبة المناسبة ينتج عنه عادة قوائم مالية توفر عرضاً صادقاً .

6-3-1 - يتحقق العرض الصادق Fair Presentation من خلال توفير معلومات مفيدة (إفصاح كامل) فى القوائم المالية ، حيث تكون الشفافية مضمونة -إذا افترض المرء أن العرض الصادق يعادل الشفافية فإن هدفاً ثانوياً للقوائم المالية يمكن تعريفه : تأمين الشفافية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير عرض صادق لمعلومات مفيدة من أجل أغراض اتخاذ القرارات .

7-3-1 - الموازنة بين الخصائص الكيفية : الهدف هو تحقيق توازن بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية .

4-1 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-1 - تتصل عناصر القوائم المالية التالية إتصلاً مباشراً بقياس المركز المالى :

– الأصول : موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان .

– الالتزامات : إلتزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان .

– حقوق الملكية : الأصول مخصصاً منها الإلتزامات (وتعرف عادة باسم أموال حملة الأسهم) .

1-4-2 - تتصل عناصر القوائم المالية التالية إتصلاً مباشراً بقياس الأداء :

- **الدخل** : زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسنات في الأصول أو تناقصات في الالتزامات ، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك) ، ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب .

- **المصروفات** : تناقصات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو استنفاد للأصول ، أو تكبدات للالتزامات ينتج عنها تناقصات في حقوق الملكية (بخلاف التناقصات بسبب التوزيعات للملاك) .

1-4-3 - ينبغي الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الأصول ، حقوق الملكية ، الدخل ، المصروفات) في القوائم المالية إذا :

- إذا كان محتملاً أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه .

- إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

1-4-4 - تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة وبتركيبات متباينة لقياس عناصر القوائم المالية:

التكلفة التاريخية	Historical Cost
التكلفة الجارية	Current Cost
القيمة القابلة للتحقق	Realizable (Settlement) Value
القيمة الحالية	Present Value

1-4-5 - مفاهيم رأس المال وصيانة رأس المال تشتمل :

- **رأس المال المالى** : Financial Capital

يترادف رأس المال مع الأصول الصافية أو حقوق الملكية ، ويعرف من منظور وحدات نقدية اسمية ، ويمثل الربح الزيادة في رأس المال النقدي الأسمى عبر الفترة .

- **رأس المال المادى** : Physical Capital

يعتبر رأس المال المقدرة التشغيلية ، ويعرف من منظور الطاقة (أو السعة) التشغيلية . ويمثل الربح الزيادة في الطاقة الإنتاجية عبر الفترة .

1-5-5 - العرض والإفصاح: الحجج المؤيدة لإعداد قوائم مالية شفافة:

1-5-1 - إن توفير معلومات شفافة ومفيدة حول المشاركين في السوق ومعاملاتهم أمر جوهري

لتحقيق سوق منظمة وكفاء ، كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة لغرض الانضباط على السوق ، فلو تركت الأسواق لنفسها ، لا تستطيع الأسواق توليد مستويات كافية من

الإفصاح. وتوازن قوى السوق في العادة بين المنافع الحدية والتكاليف الحدية للإفصاح عن معلومات إضافية وربما لا تكون النتيجة النهائية ما يحتاجه المشاركون في السوق فعلاً .

1-5-2 - أدت اتجاهات تحرير الأسواق المالية والرأسمالية في الثمانينيات والتي أحدثت تقلباً متزايداً في الأسواق المالية إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات كوسيلة لضمان الاستقرار المالي . وفي التسعينيات ومع إزدياد تحرير الأسواق المالية والرأسمالية ، تصاعد الضغط من أجل توفير معلومات مفيدة في القطاعين العام والخاص ، وتملى متطلبات الإفصاح الدنيا الآن نوعية وكمية المعلومات الواجب توفيرها للمشاركين في الأسواق والجمهور . ولأن توفير المعلومات جوهرى لتدعيم استقرار الأسواق ، فإن السلطات التنظيمية تنتظر أيضاً لجودة المعلومات على أنها أولوية مرتفعة. وما أن يتم تحسين جودة المعلومات المطلوبة من جانب المشاركين في السوق والسلطات التنظيمية ، حتى تبادر المنشآت إلى تحسين نظم معلوماتها الداخلية لاكتساب سمعة بأنها توفر معلومات ذات جودة مرتفعة .

1-5-3 - يعتمد الإفصاح العام عن المعلومات على وجود معايير محاسبية جيدة ومنهجية إفصاح كافية ويتضمن هذا الإفصاح العام عادةً نشر المعلومات الكيفية والكمية وثيقة الصلة في التقارير المالية السنوية ، وهذه تكمّلها غالباً قوائم مالية مؤقتة (أو مرحلية) ومعلومات أخرى وثيقة الصلة . ويتضمن توفير المعلومات التكلفة ، وكذلك فإنه عند تحديد متطلبات الإفصاح ، يجب تقييم جدوى المعلومات بالنسبة لعامة الجمهور بالقياس إلى التكلفة المحتملة بواسطة المنشأة .

1-5-4 - توقيت الإفصاح مهم أيضاً والإفصاح عن معلومات سلبية لجمهور لا يمتلك بعد حنكة كافية تعينه على تفسير المعلومات يمكن أن يضر الكيان المعنى ، وعندما تكون المعلومات غير ذات جودة كافية أو لا يرتأى أن المستخدمين قادرين على تفسير المعلومات بشكل جيد أو الاثنان ، ينبغي تدرّج متطلبات الإفصاح العام بحذر وتشديدها بصورة تدريجية . وعلى المدى الطويل ، يكون إنشاء نظام للإفصاح الكامل مفيداً حتى إذا تم التعرض لبعض المشكلات على المدى القصير ، لأن تكلفة عدم الشفافية التي يتكبدها الكيان تكون في النهاية أعلى من تكلفة الاتصاف بالشفافية .

Transparency and Accountability

الشفافية والمساءلة

1-5-5 - يقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق . ويقصد بالإفصاح العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والتفتح . ويقصد بالمساءلة الحاجة إلى أن

يبرر المشاركون في السوق ، بما فيهم السلطات ، أعمالهم وسياساتهم وتحمل مسؤولية قراراتهم ونتائجهم .

1-5-6 – الشفافية ضرورية لكي يترسخ مفهوم المساءلة بين الجماعات الرئيسية للمشاركين في السوق والمقترضين والمقرضين والجهات المصدرة والمستثمرين والسلطات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية .

1-5-7 – أصبحت الشفافية والمساءلة موضوعين مثار جدل قوى في مناقشات السياسة الاقتصادية خلال العقد الماضى فقد تعود صناع السياسات على السرية ، ونظر للسرية على انها عنصر ضرورى لممارسة السلطة بالإضافة إلى ميزة إخفاء عدم كفاءة صناع السياسات ، ومع ذلك فالسرية تحول دون إحداث السياسات للتأثيرات المنشودة . وقد دفع تغير العالم الاقتصادى والتدفقات النقدية ، وما ترتب عليه من تدويل واعتماد متبادل متزايد بقضية الشفافية إلى مقدمة عملية صنع السياسات الاقتصادية ، الحكومات الوطنية بما فى ذلك البنوك المركزية تسلم الآن بصورة متزايدة بأن الشفافية (أى إنفتاح السياسة) تحسن إمكانية التنبؤ ، ومن ثم كفاءة القرارات المتصلة بالسياسة ، وتجبر الشفافية المؤسسات على مواجهة واقع موقف ما وتجعل المسؤولية أكثر مسئولية ، وخاصة إذا كانوا يعرفون أنه سيكون عليهم تبرير وجهات نظرهم وقراراتهم وأفعالهم لاحقاً . ومن ثم يتم تشجيع إجراء تعديلات فى السياسات فى الوقت المناسب .

1-5-8 – فى جانب منها تركز الحجج المؤيدة لحدوث درجة أكبر من الشفافية والمساءلة على الحاجة إلى أن يفهم وكلاء القطاع الخاص ويتقبلون القرارات المتصلة بالسياسات التى ستؤثر فى سلوكهم . وتحسن الشفافية الأكبر القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة الوكلاء الآخرين فى الاقتصاد. والشفافية وسيلة أيضاً لتعزيز المساءلة والانضباط الداخلى والحوكمة الأفضل . وتحسن الشفافية والمساءلة جودة عملية اتخاذ القرار فى مؤسسات صنع السياسات وكذلك فى المؤسسات التى تعتمد قراراتها على فهم والتنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات صنع السياسات . وإذا كانت الأعمال والقرارات منظورة وقابلة للفهم فإن تكاليف المراقبة تقل ، ويكون عامة الجمهور أقدر على مراقبة مؤسسات وشركات الاكتتاب العام المقيدة فى البورصة ويكون حملة الأسهم والموظفون أقدر على مراقبة الإدارة المؤسسية، ويكون الدائنون أقدر على مراقبة المقترضين، ويكون المودعون أقدر على مراقبة البنوك، ولذلك فالقرارات الرديئة لن تمر دون ملاحظة ومساءلة .

1-5-9 – الشفافية والمساءلة تعزز كلٌ منها الأخرى ، فالشفافية تحسن المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة والمساءلة تحسن الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان نشر أسباب

أفعالهم وفهمها بصورة جيدة . والأثنان معاً يفرضان الانضباط الذى يحسن جودة عملية اتخاذ القرار فى الشركات المقيدة فى البورصات ، وسوف يؤدى إلى تحقيق سياسة أكثر كفاءة عن طريق تحسين فهم الشركات العامة المقيدة فى البورصة للكيفية التى يمكن بها أن يبدى صناع السياسات رد فعل تجاه الأحداث المختلفة فى المستقبل .

10-5-1 – الشفافية والمساءلة ليستا غايات فى حد ذاتهما ، بل الهدف منهما المساعدة فى رفع مستوى الأداء الاقتصادى ويمكن أن تحسنا أسلوب عمل الأسواق المالية عن طريق تحسين جودة اتخاذ القرار وإدارة مخاطر كل الأطراف المشاركة فى السوق ، بما فى ذلك السلطات الرسمية ، إلا أنها ليست دواءً شافياً من كل العلل والأمراض ، فالشفافية لا تغير طبيعة المخاطر المتصلة فى النظم المالية، وقد لا تحول دون حدوث الأزمات الاقتصادية ولكنها يمكن أن تلتطف من رد فعل المشاركين فى السوق تجاه الأحداث السلبية المعاكسة ، وتساعد الشفافية عندئذ المشاركين فى السوق على توقع الأنباء السيئة، ومن ثم تقليل احتمالات الفرع والعدوى.

11-5-1 – تجدر ملاحظة أن هناك خطأ فاصلاً بين الشفافية والمساءلة ، فالإفراج عن معلومات مملوكة ملكية خاصة يمكن أن يعطى المنافسين ميزة غير عادلة ، وهذه حقيقة تدفع المشاركين فى السوق إلى الإحجام عن الإفصاح الكامل . وبالمثل فإن هيئات المراقبة كثيراً ما تحصل على معلومات سرية من المنشآت والإفراج عن مثل هذه المعلومات يمكن أن يكون له آثار هامة على الأسواق ، وفى مثل هذه الظروف قد تحجم المنشآت عن توفير معلومات حساسة بدون شرط سرية العميل ، ومع ذلك فالشفافية الأحادية الجانب والإفصاح الكامل يساهمان فى نظام الشفافية ، وهو ما يعود بالنفع فى النهاية على كل الأطراف المشاركة فى الأسواق ، حتى إذا أدى التحول إلى مثل هذا النظام على المدى القصير إلى خلق حالة من القلق والإنزعاج لدىفرادى المنشآت .

● الشفافية والإطار المحاسبى المفاهيمى :

Transparency and the Conceptual Accounting Framework

12-5-1 – كما ذكرنا سابقاً فإن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالى (الميزانية العمومية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (قائمة التدفقات النقدية) لمنشأة ما تكون مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية . ويتم تأمين شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل ، ومن خلال العرض الصادق للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية لعدد كبير من المستخدمين . وفى سياق الإفصاح الكامل يجب أن تكون القوائم المالية سهلة الفهم لكى يتمكن المستخدمون من تفسيرها ، وفى حين أن كثرة المعلومات أفضل من قلتها إلا أن

توفير المعلومات عملية مكلفة ، ولذلك فالمنافع الصافية لتوفير مزيد من الشفافية ينبغي أن تقيم بعناية من جانب واضعي المعايير .

13-5-1 - إن تبني معايير تقارير مالية مقبولة دولياً مقياس ضروري لتسهيل الشفافية ويسهم في حسن تفسير القوائم المالية .

14-5-1 - في سياق العرض الصادق ، ربما لا يكون هناك إفصاح أفضل من الإفصاح عن معلومات مضللة ، ويوضح شكل (1-1) كيف يتم تأمين الشفافية من خلال إطار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .

شكل (1-1) الشفافية في القوائم المالية تتحقق من خلال الالتزام بإطار IASB:

- الهدف من القوائم المالية : توفير عرض صادق لـ :

* المركز المالي . * الأداء المالي . * التدفقات النقدية .

- الشفافية والعرض الصادق :

* يتحقق العرض الصادق من خلال توفير معلومات مفيدة (إفصاح كامل) تؤمن الشفافية .
* العرض الصادق يعادل الشفافية .

- هدف ثانوي للقوائم المالية :

تأمين الشفافية من خلال عرض صادق لمعلومات مفيدة (إفصاح كامل) من أجل أغراض اتخاذ القرارات .

- صفات المعلومات المفيدة :

القيود

* وثيقة الصلة (الملاءمة)

= الطبيعة

= الأهمية النسبية (المادية)

* الاعتمادية (الموثوقية)

= العرض الصادق

= تغليب المضمون على الشكل

= الحياد

= الحرص

= الاكتمال

* قابلية المقارنة .

* قابلية الفهم

حسن ودقة التوقيت

المنافع في مقابل التكاليف

الموازنة بين الخصائص الكيفية

الافتراضات الأساسية

المشروع المستمر

أساس الاستحقاق

● مثال : إطار إعداد وعرض القوائم المالية :

- مثال (1-1) :

تعمل شركة كيمكو فى مجال إنتاج المنتجات الكيماوية وبيعها محلياً . وترغب المؤسسة فى توسيع سوقها وتصدير بعض منتجاتها ، وقد نما إلى علم المدير المالى أن الالتزام بالمتطلبات البيئية الدولية شرط أساسى مسبق إذا كانت ترغب فى بيع المنتجات بالخارج ، وبرغم أن المؤسسة إنتهجت فى الماضى سلسلة من السياسات البيئية ، إلا أنه من الواضح أن هناك ممارسة شائعة وهى إجراء مراجعة بيئية من وقت لآخر ، وهذا سيتكلف نحو 120 ألف دولار ، وسوف تشمل المراجعة ما يلى :

- مراجعة كاملة لتوجيهات السياسة البيئية .

- تحليل تفصيلى للالتزام بهذه التوجيهات .

- تقرير يحتوى على توصيات عميقة للتغييرات المادية والمتصلة بالسياسات التى ستكون ضرورية للوفاء بالمتطلبات الدولية .

وقد اقترح المدير المالى لشركة كيمكو أن تتم رسملة 120 ألف دولار كاصل تم شطبها من الإيرادات المولدة من أنشطة التصدير بحيث يحدث مقابلة بين الدخل والنفقة.

- الشرح :

التكاليف المرتبطة بالمراجعة البيئية يمكن رسملتها فقط إذا كان ينطبق عليها تعريف الأصل ومعايير الاعتراف به . ولا يسمح إطار IASB بالاعتراف بالبنود فى الميزانية العمومية غير المستوفية للتعريف أو معايير الاعتراف .

ومن أجل الاعتراف بتكاليف المراجعة كاصل ، يجب أن تستوفى ما يلى :

- تعريف الأصل .

- معايير الاعتراف بالأصل .

ولكى ينطبق على التكاليف المرتبطة بالمراجعة البيئية تعريف الأصل (انظر 1-4-1) ينبغى

أن يحدث الآتى :

1 - يجب أن تنشئ التكاليف مورداً تتحكم فيه شركة كيمكو .

2 - الأصل يجب أن ينشأ من معاملة أو حدث ماضى وهو المراجعة .

3 - يجب أن يتوقع أن ينشئ الأصل منفعة اقتصادية محتملة تتدفق إلى المؤسسة، وهى الإيراد من المبيعات التصديرية .

ولم يتم الوفاء بالمتطلبات في (1) و (3) ولذلك فالمنشأة لا تستطيع رسملة هذه التكاليف بسبب غياب أوامر ثابتة وتحليلات تفصيلية للمنافع الاقتصادية المتوقعة .

ولكى يتم الاعتراف بالتكاليف كاصل في الميزانية العمومية ، يجب أن تفي بمعايير الاعتراف (انظر 1-4-3) وهي :

– الأصل ينبغي أن يكون له تكلفة قابلة للقياس بشكل يعتمد عليه .

– يجب أن يكون تدفق المنافع الاقتصادية المتوقعة إلى الداخل محتمل الحدوث.

ومن أجل قياس القيمة المرحلة للأصل بشكل مناسب ، يجب أن تكون المؤسسة قادرة على البرهنة على أن تكاليف أخرى سيتم تكبدها ، وسوف تنشئ منافع مستقبلية . ومع ذلك فالمتطلب الثانى يسبب مشكلة بسبب عدم كفاية الأدلة على احتمال حدوث تدفق في المنافع الاقتصادية إلى الداخل ، ومن ثم فسوف يحرم التكاليف من أهليتها للرسملة كاصل .

الفصل الثانى

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.

الفصل الثاني

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

First - Time Adoption of IFRS (IFRS 1)

1-2 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

الهدف من هذا المعيار هو التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية التي تمثل جزء من الفترة التي تغطيها هذه القوائم المالية والتي تعد للمرة الأولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال :

– توفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة.

– توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

– يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التي تعود على المستخدمين .

2-2 - نطاق المعيار: Scope of the Standard

يسرى هذا المعيار عندما تتبنى منشأة ما معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمرة الأولى من خلال بيان صريح وغير مقيد بالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، ويهدف إلى ضمان أن توفر القوائم المالية الأولية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (بما في ذلك التقارير المالية المرحلية لفترة التقرير المعنية) نقطة بداية مناسبة لتوفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عبر كل الفترات المعروضة .

2-3 - مفاهيم أساسية: Key Concepts

1-3-2 – تاريخ التقرير هو تاريخ الميزانية لأول قوائم مالية يتم النص فيها صراحة على أن المنشأة ملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS (على سبيل المثال 31 ديسمبر 2005) .

2-3-2 – التاريخ الانتقالي هو تاريخ الميزانية الافتتاحية للقوائم المالية للسنة السابقة (على سبيل المثال : 1 يناير 2004 إذا كان تاريخ الإثبات 31 ديسمبر 2005) .

2-4 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

1-4-2 – تتطلب معايير التقارير المالية الدولية من المنشأة الالتزام بكل معيار فردي نافذ المفعول في تاريخ التقرير المالي في تاريخ الإثبات الخاص بالقوائم المالية الأولى عند الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، ومع مراعاة استثناءات وإعفاءات معينة ، فإنه يجب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تلك باثر رجعي ، ووفقاً لذلك فإن المبالغ المقارنة بما في ذلك الميزانية

الافتتاحية عن الفترة المقارنة ، ينبغي أن يعاد بيانها بالتحول من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية (GAAP) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) .

2-4-2 - تتعلق الإعفاءات المتصلة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بأثر رجعى بما يلى :

- إندماج منشآت الأعمال السابقة لتاريخ الانتقال .

- القيمة العادلة أو قيم إعادة التقييم والتي يمكن اعتبارها تكاليف رأى .

- منافع العاملين .

- فروق ترجمة العملات الأجنبية المتراكمة والشهرة وتسويات القيمة العادلة .

- الأدوات المالية بما فى ذلك المحاسبية عن تغطية المخاطر (محاسبة التحوط) .

2-4-3 - الميزانية الافتتاحية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية فى تاريخ الانتقال ، ينبغي أن :

- تثبت كل الأصول والالتزامات التى تتطلب معايير التقارير المالية الدولية الاعتراف بها وإثباتها .

- البنود التى لا تتطلب معايير التقارير المالية الاعتراف بها ، لا يتم إثباتها كأصول أو التزامات.

2-4-4 - عند إعداد الميزانية الافتتاحية ، يراعى ما يلى :

الاعتراف بكل الأصول والالتزامات التى يكون الاعتراف بها مطلوباً من قبل معايير التقارير

المالية الدولية ، ومن أمثلة التغييرات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية :

المشتقات ، الإيجارات ، أصول والتزامات التقاعد والضرائب المؤجلة على الأصول المعاد

تقييمها ، وتخضع أو تضاف التسويات المطلوبة من / أو إلى حقوق الملكية .

- استبعاد الأصول والالتزامات التى لا تسمح بالاعتراف بها معايير التقارير المالية

الدولية ، ومن أمثلة التغييرات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية هى

مكاسب أو خسائر تغطية المخاطر المؤجلة (أو مكاسب أو خسائر التحوط المؤجلة) ،

والتكاليف المؤجلة الأخرى وبعض الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والمخصصات

ويتم خصم أو إضافة التعديلات المطلوبة من / أو إلى حقوق الملكية .

- إعادة تصنيف البنود التى تتطلب معايير التقارير المالية الدولية تصنيفها بشكل

مختلف ، ومن أمثلة التغييرات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية كل من

الأصول المالية والالتزامات المالية ، الأملاك الإيجارية ، الأدوات المالية المركبة والأصول

غير الملموسة المستحوذ عليها (يعاد تصنيفها كشهرة) وتتعلق التعديلات المطلوبة

بإعادة تصنيف بنود الميزانية .

- طبق معايير التقارير المالية الدولية عند قياس الأصول والالتزامات عن طريق

استخدام تقديرات متسقة مع تقديرات وظروف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

الوطنية فى تاريخ الانتقال ، ومن أمثلة التغييرات من المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها الوطنية هي الضرائب المؤجلة للتقاعد ، الإهلاك ، انخفاض قيمة الأصول ، وتخصم التعديلات المطلوبة من حقوق الملكية أو تضاف إليها .

2-4-5 - ليس من الضروري إعادة بيان اندماج منشآت الأعمال للتاريخ الانتقالي ، وفي حالة إعادة بيان أى منها ، فإن كل الاندماجات اللاحقة يجب إعادة بيانها ، وفي حالة عدم إعادة بيان المعلومات المتصلة باندماجات المنشآت السابقة فإن نفس التصنيف (استحواذ) استحواذ عكسي ، اندماج مصالح) يجب الاحتفاظ به ، وتعامل القيمة الدفترية المعدلة Carrying Amounts وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كتكاليف اجتهد شخصي لأغراض معايير التقارير المالية الدولية ، ومع ذلك فإن الأصول والالتزامات يجب الاعتراف بها إذا كانت وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية حتى لو كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية لا تعترف بها ، وكذلك فإن الأصول والالتزامات غير المعترف بها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يجب استبعادها (حتى لو كان يتم الاعتراف بها وفقاً للمبادئ المحاسبية الوطنية) .

- اندماج منشآت الأعمال السابقة لتاريخ الانتقال .

2-4-6 - فيما يتعلق باندماج منشآت الأعمال والشهرة الناتجة عن ذلك ، فإنه إذا لم يعاد بيان الاندماجات السابقة للتاريخ الانتقالي يتم ما يلي :

- يجب تعديل الشهرة لتعويض الشراء الاحتمالي المسوى قبل تاريخ الانتقال .

- أى أصول غير ملموسة ليست واردة فى معايير التقارير المالية الدولية (لا ينطبق عليها تعريف الشهرة) ينبغي إعادة تصنيفها .

- ينبغي إجراء اختبار انخفاض القيمة للشهرة . و

- ينبغي إضافة أى شهرة سالبة إلى حقوق الملكية .

2-4-7 - فيما يتعلق بالملكيات والمنشآت والمعدات ، يمكن استخدام المبالغ التالية كتكلفة :

- القيمة العادلة فى تاريخ الانتقال .

- عمليات إعادة التقييم السابقة لتاريخ الانتقال ، إذا كانت إعادة التقييم قابلة للمقارنة بشكل كبير مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (القابلة للإهلاك) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

2-4-8 - فيما يتعلق بالملكيات الاستثمارية ، يمكن استخدام المبالغ التالية كتكلفة حكومية deemed وفقاً لنموذج التكاليف :

- القيمة العادلة فى التاريخ الانتقالي .

– عمليات إعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالي إذا كانت إعادة التقييم قابلة للمقارنة

بشكل أوسع مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (المهلكة) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

9-4-2 – فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة يمكن استخدام المبالغ التالية كتكاليف حكمية

deemed cost بشرط أن تكون هناك سوق نشطة للأصول :

– القيمة العادلة في التاريخ الانتقالي .

– عمليات إعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالي إذا كانت إعادة التقييم قابلة للمقارنة

بشكل أوسع مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (المهلكة) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

10-4-2 – فيما يتعلق بالقيم العادلة المرتبطة بالأحداث إذا كانت القيمة العادلة قد استخدمت من أجل

بعض الأصول والالتزامات أو كلها وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها سابقة ، فإن هذه

القيم العادلة يمكن استخدامها باعتبارها تكلفة حكمية deemed cost في تاريخ القياس .

11-4-2 – يمكن اعتبار فروق ترجمة العملات الأجنبية المتراكمة على ترجمة المالية لعمليات

أجنبية صفر في التاريخ الانتقالي ، وأى مكسب أو خسارة لاحقة على التصرف في

المنشأة يستبعد فروق الترجمة السابقة للتاريخ الانتقالي .

12-4-2 – ينبغي أن تعامل ترجمة العملات الأجنبية والشهرة السابقة للتاريخ الانتقالي

وتسويات القيمة العادلة كأصول والتزامات للمنشأة الدامجة وليس المنشأة المندمجة ،

ولا يعاد بيانها من أجل تفسيرات ما قبل الشراء في أسعار الصرف – سواء قبل تاريخ

الانتقال أو بعده .

13-4-2 – فيما يتعلق بخطط المزايا ، يجب الاعتراف بكامل مبلغ الالتزام أو الأصل ، لكن الـ deferrals

لمكاسب أو خسائر الاقتناء في التاريخ الانتقالي يمكن جعلها صفر . وفيما يتعلق بمكاسب

وخسائر الاقتناء السابقة للتاريخ الانتقالي ، يمكن تطبيق منهج المر Corridor Approach

أو أى طريقة محاسبية أخرى مقبولة من أجل مثل هذه المكاسب والخسائر .

14-4-2 – الأدوات المالية المقارنة وفقاً للمعيارين IAS 32 و IAS 39 لا توجد حاجة إلى إعادة

بيانها في القوائم المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الأولى، وينبغي تطبيق

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية السابقة على المعلومات المقارنة بالنسبة

للأدوات التي يغطيها IAS 32 و IAS 39 ، ويجب الإفصاح عن التعديلات الرئيسية

من أجل الالتزام بـ IAS 32 و IAS 39 ، ولكن لا حاجة إلى قياسها كمياً . ويجب معاملة تبني IAS 32 و IAS 39 على أنه تغيير في السياسات المحاسبية .

2-4-15- إذا لم يكن قسم الالتزامات في أداة مركبة معلقاً في تاريخ الانتقال ، لا يكون هناك حاجة إلى أن تفصل المنشأة مكونات حقوق الملكية والالتزامات ، ومن ثم تفادي إعادة التصنيف داخل حقوق الملكية .

2-4-16- الأدوات المالية المعترف بها سابقاً يمكن تصنيفها على أنها للمتاجرة أو متاحة للبيع من التاريخ الانتقالي وليس التاريخ الأولي .

2-4-17- معايير إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية تطبق مستقبلياً من تاريخ الانتقال ، ولذلك فإن الأصول والالتزامات المالية التي لم يتم إلغاء الاعتراف بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية لا يعاد إدراجها ، ومع ذلك :

- كل المشتقات والحصص الأخرى المحتفظ بها بعد إلغاء الاعتراف والقائمة في التاريخ الانتقالي يجب الاعتراف بها .

- كل المنشآت ذات الأغراض الخاصة (SPE) المتحكم فيها في التاريخ الانتقالي يجب توحيدها . ومعايير إلغاء الاعتراف يمكن تطبيقها بأثر رجعي شريطة أن تكون المعلومات اللازمة قد تم الحصول عليها عند محاسبة المعاملات مبدئياً .

2-4-18- ينبغي تطبيق محاسبة التحوط مستقبلياً Prospectively من تاريخ الانتقال بشرط أن تكون علاقات التحوط مسموحة بواسطة IAS 39 وأن تكون كل متطلبات التصنيف والتوثيق والفعالية مستوفاة من التاريخ الانتقالي .

2-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

2-5-1- يجب إصدار بيان يذكر أن القوائم المالية معدة طبقاً لـ IFRS للمرة الأولى .

2-5-2- المعلومات السابقة التي لا يمكن تحويلها بسهولة إلى التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ينبغي التعامل معها كالتالي :

- أي معلومات ناشئة عن تطبيق مبادئ محاسبية متعارف عليها وطنية سابقة يجب أن تعنون بشكل بارز على أنها ليست معدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

- حينما لا يكون بالإمكان تحديد التعديل في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة بدرجة معقولة ينبغي ذكر هذه الحقيقة .

2-5-3- حينما يجيز IFRS 1 اختيار سياسات محاسبية انتقالية ، ينبغي ذكر هذه السياسة المختارة .

4-5-2 - ينبغي شرح الكيفية التي أثر بها الانتقال من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية إلى معايير التقارير المالية الدولية على المركز المالي المثبت في التقارير والأداء المالي والتدفقات النقدية .

5-5-2 - فيما يتعلق بتسويات تاريخ الإثبات من GAAP الوطنية (نفترض 31 ديسمبر 2005)، يجب الإفصاح عما يلي :

- تسوية حقوق الملكية في تاريخ الانتقال (1 يناير 2004) ، وفي نهاية آخر فترة لـ GAAP الوطنية (31 ديسمبر 2004) .

- تسوية الربح عن آخر فترة GAAP وطنية (31 ديسمبر 2004) .

6-5-2 - فيما يتعلق بتسويات التقارير المرحلية (أو المؤقتة) «افتراض تقرير مؤقت إلى 30 يونيو 2005 وتاريخ إثبات إلى 31 ديسمبر 2005» ، يجب الإفصاح عما يلي :

- تسوية حقوق الملكية في التاريخ الانتقالي (1/1/2004) في التاريخ المقارن بالعام السابق (30/6/2004) وفي نهاية آخر فترة GAAP وطنية (31/12/2004) .

- تسوية الربح عن آخر فترة GAAP وطنية (31/12/2004) وعن التاريخ المقارن للسنة السابقة (30/6/2004) .

7-5-2 - خسائر الانخفاض في القيمة يتم الإفصاح عنها كما يلي :

- معترف بها أو منعكسة عند الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية.

- إفصاحات المعيار IAS 36 في حالة الاعتراف أو إظهار الأثر في فترة تبدأ في تاريخ الانتقال .

8-5-2 - يكون استخدام القيم العادلة كتكلفة حكومية كالتالي :

- المبالغ المجمعة المفصّل عنها لكل بند سطرى .

- التعديل المفصّل عنه من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الوطنية لكل بند سطرى.

الفصل الثالث

المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل الثالث

المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

عرض القوائم المالية

Presentation of Financial Statements

Problems Addressed

1-3 - المشاكل محل الدراسة:

الغرض من هذا المعيار هو وصف أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى ، ولأن هذه القوائم المالية ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات لذلك يجب أن يتوافر فيها المصدقية والملائمة والقابلية للمقارنة ويتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض والإفصاح ، وتتضمن الخطوط العريضة لهذا المعيار ما يلي :

- المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية .
- إرشادات هيكل القوائم المالية ومكوناتها .
- المتطلبات الدنيا التي يجب أن تحتوى عليها كل قائمة .

Scope of the Standards

2-3 - نطاق المعيار :

يتناول هذا المعيار عرض جميع القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمعروفة اختصاراً بـ IFRS.

Key Concepts

3-3 - المفاهيم الأساسية:

Fair Presentation

1-3-3 - العرض العادل:

يجب أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالي ، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل الأمانة في العرض لأثار العمليات المالية ، والأحداث الأخرى ، والظروف التي يتم في ضوئها تحديد والاعتراف والإثبات للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والإطار الذي يحكم ذلك . ويعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS هو الأساس الذي يؤدي إلى العرض العادل .

Current Assets

2-3-3 - الأصول المتداولة:

تعرف الأصول المتداولة بأنها :

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق Realized أو تكون معدة Intended للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .
- الأصول التي يتم الاستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .
- النقدية وما فى حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهراً على الأقل .

Current Liabilities

3-3-3 - الخصوم (الالتزامات) المتداولة؛

تعرف الخصوم المتداولة بأنها :

- الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.
- الالتزامات التي يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .
- الالتزامات التي يجب تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .

4-3-3 - الحصة طويلة الأجل - المنشئة للالتزامات؛

Long - Term Interest - Bearing Liabilities

- الحصة طويلة الأجل - المنشئة للالتزامات يتم تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية
- يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت :
- المدة الأصلية أكبر من 12 شهراً .
- إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام . أو
- اكتمال إتفاق لإعادة تمويل أو جدولة الالتزام فى أو قبل تاريخ الميزانية .

Accounting Treatment 4-3 - المعالجة المحاسبية ؛

- 1-4-3 - توفر القوائم المالية المعلومات عن الموقف المالى للمنشأة ، والأداء ، والتدفق النقدى ، وتكون مفيدة لمدى واسع من المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .
- 2-4-3 - وتتكون المجموعة المتكاملة من القوائم المالية من الآتى :

Balance Sheet

- الميزانية أو قائمة المركز المالى

Income Statement

- قائمة الدخل

Statement of Changes in Equity

- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

Cash Flow Statement

- قائمة التدفقات النقدية

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

Accounting Policies and Notes

ويتم تشجيع المنشآت على تقديم أى معلومات مالية أو غير مالية أخرى ذات صلة وتمثل إضافة لما جاء فى القوائم المالية .

- 3-4-3 - يجب أن تضع الإدارة فى حساباتها الاعتبار العامة لعرض القوائم المالية والتي تشمل ما يلى :

- العرض العادل :

يجب أن توفر القوائم المالية تقديم القوائم المالية بعدالة وبما يوضح المركز المالي ، الأداء ، التدفقات النقدية .

- يجب بيان الالتزام بما ورد بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وخاصة الأمور التالية :

- الإفصاح عن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية .
- يجب بيان أنه تم الالتزام بجميع المتطلبات الواردة في كل معيار .
- الإفصاح عن أنه لم يتم التحول إلى أى معالجات محاسبية غير ملائمة .
- التنبؤ عن أى تطبيق مبكر لأحد معايير التقارير المالية الدولية .
- الخروج عن أى متطلبات لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS يكون مسموحاً به فى حالات نادرة جداً وهى الحالات التى يؤدى فيها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى نتائج مضللة Misleading تتعارض مع أهداف القوائم المالية ، وفى مثل هذه الحالات أو الملاحظات فإنه يجب على المنشأة الإفصاح عن أسباب ذلك الخروج والأثر المالى للخروج عن معايير التقارير المالية الدولية .
- يجب تقديم القوائم المالية على أساس فرض الاستمرار Going Concern ما لم تكن الإدارة متجهة نحو التصفية أو تنوى إيقاف عملياتها ، وإذا لم تقدم المنشأة قوائمها على أساس فرص الاستمرار ، فإن هذه الحقيقة والمنطق وراء عدم استخدام فرص الاستمرار يجب الإفصاح عنه ، كذلك يجب الإفصاح عن عدم التأكد المتعلق بالأحداث أو الظروف التى تؤدى إلى الشك الجوهري فى قدره المنشأة على الاستمرار كمنشأة مستمرة .
- يجب استخدام أساس الاستحقاق Accrual Basis عند عرض القوائم المالية، فيما عدا قائمة التدفقات النقدية حيث يستخدم الأساس النقدى .
- يجب استخدام نفس العرض والتبويب لبنود القوائم المالية من فترة إلى أخرى ما لم يكن هناك تغير قد نتج عن عرض أفضل أو تغير فى متطلبات معايير التقارير المالية الدولية .
- يتم السماح بتجميع البنود غير الهامة معاً والتى يكون لها طبيعة ووظيفة متماثلة ، أما البنود الهامة فلا يجب تجميعها وإنما يتم عرضها منفصلة .
- لا يجب عمل مقاصة Offset بين الأصول والخصوم إلا إذا كان مسموحاً بذلك من خلال معايير التقارير المالية الدولية (مثلما هو الحال فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (32) المتعلق بالادوات المالية : العرض والإفصاح) ، ومع ذلك ، فإن المكاسب أو الخسائر غير الجوهرية والمصروفات المرتبطة بها والتى تنشأ من معاملات وأحداث متشابهة يمكن أن يتم إجراء مقاصة بينها .

- بالنسبة للمعلومات المقارنة ، فإن الأمور التالية يجب عرضها :
- * المعلومات الكمية ذات الصلة بالفترة السابقة .
- * سرد للمعلومات الملزمة ووصفها .

Presentation and Disclosure

3-5- العرض والإفصاح:

3-5-1- تحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية ذات الصلة يجب أن تتضمن ما يلي :

- تمييز القوائم المالية عن المعلومات الأخرى .
- يجب تحديد كل مكون في القوائم المالية بوضوح .
- يجب عرض الأمور التالية بوضوح :
- * اسم القائمة .
- * تاريخ التقرير أو الفترة .
- * اسم المنشأة .
- * عملة التقرير .
- * مستوى الدقة .

3-5-2- توفر قائمة المركز المالي المعلومات عن الموقف المالي للمنشأة ، وسوف يتم التمييز بين المجموعات الرئيسية من خلال تبويب الأصول والخصوم .

3-5-3- التمييز بين المتداول وغير المتداول:

يتم تبويب قائمة المركز المالي عادة إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة ، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة ، وفي بعض الحالات يكون تقديم الأصول أو الخصوم حسب درجة سيولتها هو الأكثر ملاءمة وموثوقية (على سبيل المثال حالة البنوك أو المؤسسات المالية المشابهة يكون العرض حسب درجة السيولة هو الأفضل)، ويتم التبويب إلى متداول وغير متداول حسب المبالغ التي يتم تغطيتها أو تسويتها خلال 12 شهر .

3-5-4- تعرف الأصول المتداولة بأنها :

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق Realized أو تكون معدة Intended للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .

- الأصول التي يتم الاستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .
- الأصول التي يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .
- النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهراً على الأقل.

3-5-5- تعرف الخصوم المتداولة بأنها :

- الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.

- الالتزامات التي يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .
- الالتزامات التي يجب تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .
- 3-5-6 - الحصة طويلة الأجل - المنشئة للالتزامات يتم تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت :
 - المدة الأصلية أكبر من 12 شهراً .
 - إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام . أو
 - اكتمال اتفاق لإعادة تمويل أو جدولة الالتزام في أو قبل تاريخ الميزانية .
- 3-5-7 - الحد الأدنى للمعلومات التي يجب أن يظهر في صلب القوائم المالية :

الأصول	الخصوم
<ul style="list-style-type: none"> - الآلات والمعدات والتجهيزات . - الممتلكات العقارية . - الأصول غير الملموسة . - الأصول المالية . - الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية . - الأصول البيولوجية . - أصول ضريبية مؤجلة . - المخزون . - الحسابات المدينة . - أصول ضريبة متداولة . - النقدية وما في حكمها . - أصول محازة بغرض البيع (انظر معيار رقم (IFRS 5) - أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع (IFRS 5) 	<ul style="list-style-type: none"> - حسابات دائنة . - مخصصات . - التزامات مالية . - التزامات ضريبية جارية . - التزامات ضريبية مؤجلة . - احتياطات . - حصة الأقلية . - حقوق المساهمين . - الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع .

- 3-5-8 - المعلومات الأخرى الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: الأقسام الفرعية الملائمة لكل فئة من رأس مال الأسهم يتم إيضاح :
 - * عدد الأسهم المصرح بها .
 - * عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل .
 - * عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل .

- * القيمة الإسمية للسهم أو إذا لم يكن لها قيمة إسمية .
 - * تسويات الأسهم في بداية ونهاية السنة .
 - * الحقوق ، الأسهم الممتازة والقيود على كل فئة .
 - * أسهم الخزنة ، الفروع ، أو الشركات الزميلة .
 - * الأسهم المقدر إصدارها في ظل عقود الخيار أو عقود البيع .
 - طبيعة وغرض كل نوع من الأسهم المقدر إصدارها .
 - مقدار توزيعات الأسهم الممتازة المتراكمة التي لم يتم الاعتراف بها .
- 9-5-3 - يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأداء في قائمة الدخل .
- 10-5-3 - يشتمل الحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها في قائمة الدخل على البنود التالية :
- الإيرادات .
 - تكاليف التمويل .
 - حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة .
 - مصروف الضرائب .
 - العمليات غير المستمرة .
 - الأرباح أو الخسائر .
 - الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية .
 - الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين .
- 11-5-3 - المعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات :
- تحليل للمصروفات ويبنى على طبيعة أو وظيفة المصروف .
 - في حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته ، فإنه يتم الإفصاح عما يلي :
 - * عبء الإهلاك للأصول الملموسة .
 - * عبء الاستهلاك للأصول غير الملموسة .
 - * مصروف منافع العاملين .
 - * التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها .
 - * البنود غير العادية .
- 12-5-3 - تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية المعلومات عن الزيادة أو النقص في صافي الأصول أو الثروة .
- 13-5-3 - يشتمل الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في قائمة حقوق الملكية على ما يلي :
- * ربح أو خسارة الفترة .

- * كل بند من بنود الدخل أو المصروف يتم الاعتراف به وتسجيله .
- * إجمالي البنود أعلاه مبيناً الجزء الذى يخص حصة الأقلية وحصة الأغلبية.
- * آثار التغيرات فى السياسات المحاسبية .
- * آثار تصحيح الأخطاء .

3-5-14 – تشتمل المعلومات الأخرى التى يتم عرضها سواء فى صلب قائمة حقوق الملكية أو الإيضاحات على ما يلى :

- * معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم .
- * تسويات أرصدة الأرباح أو الخسائر المتراكمة فى بداية ونهاية السنة .
- * تسويات القيمة المعدلة لكل فئة من حقوق الملكية ، علاوة الأسهم وأى احتياطي فى بداية ونهاية الفترة .

3-5-15 – يتم مناقشة الإفصاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية IAS 7 فى فصل مستقل (الفصل الرابع) .

3-5-16 – تشتمل السياسات المحاسبية والإيضاحات المنمعة على المعلومات اللازمة الأنماط المنتظمة والإشارة وتفسير البنود الواردة فى صلب القوائم المالية :

- أولاً : الإفصاح عن السياسات المحاسبية . ويشتمل على :
 - أسس القياس المستخدمة فى إعداد القوائم المالية .
 - كل سياسة محاسبية استخدمت حتى لو لم يتم تناولها فى معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS .
 - الحكم أو رأى الشخصى الذى تم استخدامه فى تطبيق السياسات المحاسبية والتى أدت إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة فى القوائم المالية .

ثانياً : التقديرات فى حالة عدم التأكد :

- الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد والتى تعبر عن المخاطر الهامة والتى يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية فى القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم فى العام التالى .

3-5-17 – تشتمل الإفصاحات الأخرى على ما يلى :

- مقر المنشأة .
- الشكل القانونى للمنشأة .
- جنسية المنشأة .
- عنوان المركز الرئيسى للمراسلات .

– طبيعة التشغيل أو الأنشطة الرئيسية أو كلاهما .

– اسم المالك الأصلي والمالك الأخير .

6-3 - التحليل المالي وتفسير القوائم المالية :

3-6-1 – يُعرف التحليل المالي بأنه النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت ، ويتصل التحليل في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات، ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات .

3-6-2 – ويجب على المحلل المالي المهتم بتقدير قيمة الجدارة الائتمانية لمنشأة ما أن يقدر تدفقات المنشآت النقدية المستقبلية ويقدر المخاطرة المرتبطة بتلك التقديرات ويقرر معدل الخصم المناسب الواجب تطبيقه على تلك التقديرات والغرض من قوائم ومعايير القوائم المالية IFRS المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ومع ذلك فإن هذه القوائم المالية لا تحتوى على كل المعلومات التي قد يحتاجها المستخدم الفرد لأداء كل المهام السابقة لعرض معلومات إضافية يمكن أن تفيد المستخدمين وتشمل هذه الجداول معلومات مثل سجل أداء الشركة على مدى خمس سنوات ، تحليل لمبيعات الوحدات حسب خط المنتجات ، قائمة بالاحتياطيات ... الخ .

3-6-3 –تعد إيضاحات Notes القوائم المالية جزء مكمل لعملية التقارير المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، فهي تمدنا بمتطلبات إفصاح تفصيلية هامة بواسطة IFRS ، كما هو الحال بالنسبة للإفصاحات الاختيارية المقدمة بواسطة الإدارة ، وتتضمن الإيضاحات المرفقة معلومات تمثل بعض النقاط المرتبطة بالقوائم المالية مثل :

– السياسات المحاسبية الخاصة المستخدمة لإعداد القوائم المالية .

– شروط إتفاقيات الديون .

– معلومات عن الإيجارات .

– التمويل خارج الميزانية .

– تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة .

– الأصول والالتزامات المحتملة .

– تفاصيل عن إفصاحات خطة الحوافز .

3-6-4 – يمكن أن توفر الجداول الإضافية في التقارير المالية معلومات إضافية حالية يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين ، وتتضمن هذه الجداول معلومات مثل تسجيل الأداء عن

خمس سنوات للمنشأة ، وتحليل وحدة المبيعات باستخدام خط الإنتاج وقائمة بالاحتياجات ، وما إلى ذلك .

3-6-5 -وتتطلب الشفافية في بعض الدول مثل الولايات المتحدة تقديم مناقشة وتحليل لعمليات

الشركة وإمكاناتها المستقبلية وتشمل هذه المناقشة عادة :

- استعراض لحالة الشركة المالية ونتائجها التشغيلية .

- تقييم للتأثيرات الهامة للاتجاهات والأحداث الحالية وأوجه عدم التأكد على سيولة الشركة ومواردها الرأسمالية والنتائج التشغيلية.

- الموارد الرأسمالية المتاحة للشركة وسيولتها .

- الأحداث الاستثنائية أو غير العادية (بما في ذلك العمليات المتوقفة) ذات التأثير المادي على الشركة .

- استعراض لأداء القطاعات التشغيلية للمنشأة والتي لها تأثير هام على المنشأة أو مواردها المالية .

ويتم التشجيع على نشر مثل هذا التقرير ، إلا أن ذلك ليس مطلباً الآن بموجب معايير التقارير المالية الدولية IFRS .

3-6-6 - ويستخدم تحليل النسب بواسطة المحللين والمديرين لتقييم أداء وحالة الشركة ، ولا تكون النسب ذات معنى عند استخدامها بمفردها ، ولذلك يتجه المحللون نحو مراقبة نسبة أو مجموعة من النسب عبر مدى زمني، وكذلك يستخدم التحليل المقارن (مقارنة نسبة معينة في مجموعة من الشركات في قطاع ما أو قطاعات مختلفة) بواسطة المحللين الماليين للخروج بدلالات معينة ، وهناك تقنية تحليلية أخرى ذات قيمة عظيمة وهي التحليل الرأسي النسبي الذي يتحقق من خلال تحليل كل أرقام الميزانية أو بنود قائمة الدخل إلى نسبة مئوية من بند الميزانية (مثلاً إجمالي الأصول) أو قائمة الدخل (مثلاً إجمالي الإيرادات) .

3-6-7 - وبالرغم من أن المحللين الماليين يستخدمون مجموعة متنوعة من التجميعات الفرعية لوصف تحليلهم فإن تصنيفات المخاطرة والأداء التالية غالباً ما يتم استخدامها وهي :

- مؤشرات السيولة؛ Liquidity

وهي مؤشرات على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة .

- القدرة على الدفع؛ Solvency

وتشير إلى قدرة المنشأة على سداد الديون طويلة الأجل وتتعلق غالباً بالمخاطر المتصلة بالأعمال والمخاطر المالية .

وكثير ما توصف المخاطرة المتصلة بتقلب تدفقات الدخل بأنها مخاطرة أعمال (ناتجة من التقلب المتصل بالدخل التشغيلي ، المبيعات والرافعة التشغيلية) والمخاطرة المالية تنتج من تأثير الديون على عائدات حقوق الملكية وتقاس من خلال نسبة الديون وتغطية التدفق النقدي .

- الكفاءة التشغيلية: Operational Efficiency

وتتعلق بتقرير مدى استخدام المنشأة لأصولها ورأسمالها بكفاءة ويقاس ذلك بمعدلات دوران الأصول وحقوق الملكية .

- النمو: Growth

ويشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنمو به المنشأة ويتقرر من خلال مدى احتفاظها بالأرباح والربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية ROE .

- الربحية:

وهي مؤشر على الكيفية التي تتصل بها هوامش ربح الشركة بالمبيعات ورأس المال المتوسط ومتوسط حقوق ملكية الاسهم العادية ، ويمكن إخضاع الربحية لمزيد من التحليل من خلال استخدام تحليل Du Pont .

3-6-8 - وقد يتساءل البعض عن جدوى تحليل القوائم المالية في عالم يقال فيه أن الأسواق الرأسمالية كفاء ، وهم يقولون - على أية حال - أن السوق الكفاء ذات نظرة مستقبلية على حين أن تحليل القوائم المالية ينظر إلى الماضي (بيانات تاريخية) ، ومع ذلك فقيمة التحليل المالي تكمن في أنها تمكن المحلل المالي من اكتساب معلومات واستبصارات يمكن أن تساعد في إجراء توقعات وتصورات ذات نظرة مستقبلية ، وهذه مطلوبة من قبل السوق الكفاء ، وتخدم النسب المالية الأغراض التالية :

- توفر إرشادات وعلامات حول العلاقات الاقتصادية الجزئية داخل الشركة وتساعد مثل هذه العلاقات المحللين على توقع الإيرادات والتدفق النقدي الحر الضروري لتقرير قيمة المنشأة وجدارتها الائتمانية .

- توفر إرشادات واستبصارات حول المرونة المالية للمنشأة والتي تتمثل في قدرتها على الحصول على النقدية المطلوبة للوفاء بالالتزامات المالية أو بإقتناء الأصول ، حتى مع إمكانية حدوث ظروف غير متوقعة، وتتطلب المرونة المالية من الشركة امتلاك القوة المالية (مستوى واتجاه النسب المالية التي تفي بمعايير الصناعة أو تتجاوزها) من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية أو أصول يمكن استخدامها بسهولة كوسيلة للحصول على نقدية سواء ببيعها مباشرة أو باستخدامها كضمان .

- أنها توفر وسيلة لتقييم قدرة الإدارة ونسب الأداء الرئيسية مثل العائد على حقوق

الملكية والتي يمكن أن تعمل بمثابة مقاييس كمية لترتيب قدرة الإدارة بالنسبة لمجموعة من المنشآت المماثلة (الأقران) .

3-6-9 - حدود تحليل النسب المالية:

هناك بعض الأمور التي قد تحد من منفعة تحليل النسب المالية وهي :

- وجود مرونة متاحة للإدارة في الاختيار بين سياسات وبدائل محاسبية بديلة :

تلعب السياسات والطرق والبدائل المحاسبية دوراً هاماً في تفسير النسب المالية ويجب تذكر أن النسب عادة ما تقوم على بيانات مأخوذة من القوائم المالية، ومثل هذه البيانات مولدة عبر إجراءات محاسبية قد لا تكون مماثلة لما تتبعه المنشآت المنافسة ، وبالتالي قد لا يكون بالإمكان مقارنتها بين الشركات لأن الشركات لديها الحرية في اختيار الطرق المحاسبية وانعدام هذا الاتساق بين الشركات يجعل قابلية المقارنة صعبة التحليل وتحد من جدوى تحليل النسب ، وتشمل البدائل المحاسبية المختلفة الموجودة حالياً (ولكنها ليست مسموحة بالضرورة من جانب معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS) ما يلي :

- أساليب تسعير المخزون FIFO , LIFO .
- أساليب التكلفة أو حقوق الملكية لمحاسبة الشركات الزميلة التي لا تعد قوائم موحدة .
- أساليب القسط الثابت أو طرق الإهلاك المعجل .
- المعالجة الإيجارية المرسلة أو التشغيلية .

ويسعى استخدام معايير التقارير المالية الدولية IFRS الصادرة حديثاً إلى جعل القوائم المالية للمنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، وبالتالي التغلب على هذه الصعوبات .

- تجانس الأنشطة التشغيلية للشركة :

معظم الشركات لها أقسام متنوعة عاملة في صناعات مختلفة ويجعل هذا من الصعب إيجاد نسب صناعة قابلة للمقارنة لاستخدامها في أغراض المقارنة ، ومن الأفضل فحص النسب الخاصة بالصناعة حسب خطوط الأعمال .

- الحاجة إلى تقرير ما إذا كانت نتائج تحليل النسب متسقة مع بعضها البعض:

قد يؤدي استخدام مجموعة ما من النسب إلى إظهار مشكلات ما ، في حين تثبت مجموعة أخرى من النسب أن هذه المشكلة ذات طبيعة قصيرة الأجل وإمكانات مستقبلية قوية على المدى الطويل .

- الحاجة إلى استخدام الحكم والاجتهاد الشخصي :

يجب على المحلل استخدام حكمه وتقديره الشخصي عند تحليل النسب ، والقضية الرئيسية هي ما إذا كانت نسبة ما لشركة ما تقع داخل المدى المعقول لصناعة ما ، ويقرر هذا المدى المحلل المالي .

وبالرغم من أن النسب المالية تستخدم للمساعدة في تقييم إمكانات النمو ومخاطرة منشأة ما ، إلا أنه لا يمكن استخدامها بمفردها لتقدير قيمة شركة ما أو تقرير جدارتها الائتمانية بصورة مباشرة ، ويجب فحص التشغيل الكامل للمنشأة ودراسة البيئة الاقتصادية والصناعة التي تعمل فيها المنشأة عند تفسير النسب المالية .

3-6-10 - تعنى النسب المالية القليل في حد ذاتها ، ويقصد بذلك أن التحليل يجب أن يتضمن النسب المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى وذلك لإمكان تقييم واستخلاص المعلومات المستخرجة من النسب المالية ، ولذلك ينبغي أن يتم تقييم النسب المالية بناءً على :

1 - خبرة المحلل المالي :

تُمكن الخبرة التي يكتسبها المحلل المالي من تمييز اتجاهات وعلاقات النسب الصحيحة .

2 - أهداف الشركة :

يمكن مقارنة النسب الفعلية بأهداف الشركة لتقدير ما إذا كانت الأهداف يجرى تحقيقها أم لا .

3 - معايير الصناعة (تحليل أفقي) :

يمكن مقارنة الشركة بشركات أخرى في الصناعة التي تعمل فيها . وذلك من خلال الربط بين النسب المالية للشركة بمعايير الصناعة أو مجموعة فرعية من الشركات في صناعة ما ، وعندما تستخدم معايير الصناعة لإصدار الأحكام ، يجب توخي الحذر لما يلي :

- كثير من النسب يمكن تطبيقها في كل الصناعات ، ولكن ليست كل النسب هامة لكل الصناعات .
- الفرق بين الاستراتيجيات الأساسية المتبعة يمكن أن تؤثر على نسب مالية معينة (من المفيد مقارنة النسب المالية لشركة ما بنسب منافسيها الرئيسيين ، ومن الناحية النموذجية يجب أن ينتبه المحلل للشركات التي تكون نسبها المالية أعلى أو أدنى من معايير الصناعة بكثير) .

4 - الظروف الاقتصادية :

تميل النسب المالية إلى التحسن عندما يكون الاقتصاد قوياً وإلى الضعف أثناء فترات الكساد والركود ، ولذلك فإن النسب المالية يجب أن تُدرس في ضوء المرحلة التي تمر بها دورة أعمال الاقتصاد .

5 - تحليل الاتجاهات :

يكون من الأهمية دراسة اتجاه نسبة ما ، وهل هي تتجه نحو التحسن أو التدهور ، وهذا الأمر لا يقل في الأهمية عن مستوى النسبة المطلق في الوقت الراهن.

3-6-11 - التعسف في استخدام البدائل المحاسبية :

كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة Aggressive (أي تستخدم في غير المواضع والأوقات التي وجدت من أجلها) ، كلما انخفضت جودة المكاسب Quality of Earnings ، وكلما

انخفضت جودة المكاسب كلما ارتفع تقدير المخاطر، وكلما ارتفع تقدير المخاطر كلما قلت قيمة الشركة الجارى تحليلها .

3-6-12 – يوفر الجدول رقم (3-2) نظرة على بعض النسب التي يتم حسابها باستخدام التبويبات التي تمت مناقشتها أعلاه .

3-6-13 – عند إعداد التحليل لأغراض خاصة ، فإن هناك عناصر متنوعة من تبويبات مختلف النسب يتم النظر إليها معاً وتجميعها كما هو موضح فى الجدول (3-3) .

جدول (3-1): التلاعب فى الأرباح باستخدام طرق محاسبية تؤدي إلى تحريف المبادئ الواردة فى معايير التقارير المالية الدولية IFRS

المعالجة، المتحفظة، "Conservative Treatment"	المعالجة المتعسفة (التحليل على ما يقصده معايير التقارير المالية الدولية)	بند القائمة المالية
مبيعات بالتقسيط أو استعاضة تكلفة .	استخدام أساس الاستحقاق المحاسبى بشكل متعسف.	الإيراد
	معالجة المنصرف من المخزون بطريقة LIFO أو FIFO .	المخزون
طرق استهلاك معجل (مع قيمة تخريدية أقل)	القسط الثابت (وهي الطريقة الشائعة فى ظل معايير التقارير المالية الدولية) مع قيمة تخريدية أعلى .	الإهلاك
تقديرات منخفضة .	تقديرات مرتفعة.	ضمانات أو ديون معدومة
فترة أقصر أو متناقصة .	فترة أطول أو متزايدة .	فترة الاستهلاك
يتم تسجيلها فور تكبدها.	تؤجل .	النفقات الاختيارية
استحقاقها Accrue.	يتم الإفصاح عنها فى الملحقات.	النفقات المحتملة
تستخدم المكاسب الاقتصادية كأساس لحسابها .	تستخدم المكاسب المحاسبية كأساس لحسابها .	حواجز الإدارة
غير متكررة .	متكررة .	تعديلات الفترة السابقة
غير متكررة .	متكررة.	التغيير فى المراجعين
يتم إثباتها كتكلفة فترة جارية	ترسمل	التكاليف

جدول (2-3): فئات النسب

Liquidity

1 - السيولة:

بيان	البسط	المقام
نسبة التداول	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة	نقدية + أوراق مالية بغرض التجارة + الحسابات المدينة	الخصوم المتداولة
النسبة النقدية	نقدية + أوراق مالية بغرض التجارة	الخصوم المتداولة
معدل دوران المدينين	صافي المبيعات السنوية	متوسط حسابات المدينين
متوسط فترة تحصيل حسابات المدينين	365	معدل دوران المدينين
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة	متوسط المخزون
متوسط فترة تصريف المخزون	365	معدل دوران المخزون
معدل دوران المدفوعات	تكلفة البضاعة المباعة	متوسط أوراق الدفع
فترة سداد المدفوعات	365	معدل دوران المدفوعات
دورة تحول النقدية	متوسط فترة تحصيل المدينين + متوسط فترة تصريف المخزون + فترة سداد المدفوعات	

2 - القدرة على السداد (منشأة الأعمال وتحليل المخاطر المالية)

بيان	البسط	المقام
مخاطر الأعمال	الانحراف المعياري لدخل التشغيل	الدخل
مخاطر الأعمال	الانحراف المعياري لصافي الدخل	متوسط صافي الدخل
تقلب المبيعات	الانحراف المعياري للمبيعات	متوسط المبيعات
الرافعة التشغيلية	متوسط القيم المطلقة لنسبة التغير في مصروفات التشغيل	نسبة التغير في المبيعات
المخاطر المالية	التقلب الناتج عن استخدام المنشأة للديون	
الديون / حقوق الملكية	إجمالي الديون طويلة الأجل	إجمالي حقوق الملكية
نسبة الديون طويلة الأجل	إجمالي الديون طويلة الأجل	إجمالي رأس المال طويل الأجل
معدل تغطية الفوائد	الأرباح قبل الفوائد والضرائب EBIT	مصروف الفوائد
معدل تغطية تكلفة التمويل الثابت	الأرباح قبل الفوائد والضرائب EBIT	مصروف الفوائد - واحد - ثلث مدفوعات الإيجار
معدل تغطية الأعباء الثابتة	الأرباح قبل الفوائد والضرائب + مدفوعات الإيجار	مدفوعات الفائدة + مدفوعات الإيجار + توزيعات الأرباح المؤجلة / (١ - معدل الضريبة)

بيان	البسط	المقام
التدفقات النقدية إلى مصروف القوائد	صافي الدخل + مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	مصروف القوائد
معدل تغطية التدفقات النقدية لتغطية التمويل الثابتة	التدفقات النقدية العادية + مصروف القوائد + واحد - ثلاث مدفوعات الإيجار	مصروف القوائد + واحد - ثلاث مدفوعات القوائد
التدفقات النقدية للديون طويلة الأجل	صافي الدخل - مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل
التدفقات النقدية إلى إجمالي الديون	صافي الدخل - مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	إجمالي الديون

3- كفاية التشغيل (النشاط) :

بيان	البسط	المقام
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات	متوسط صافي الأصول
معدل دوران أصول ثابتة	صافي المبيعات	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
معدل دوران حقوق الملكية	صافي المبيعات	متوسط حقوق الملكية

4 - النمو :

بيان	البسط	المقام
معدل دعم النمو	معدل احتجاز الأرباح لأغراض إعادة الاستثمار $RR * ROE$	
معدل احتجاز الأرباح RR	التوزيعات المعلن عنها	دخل التشغيل بعد الضرائب
العائد على حقوق الملكية (ROE)	صافي الدخل ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة	متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية
معدل السداد	توزيعات الأسهم العادية المعلن عنها	صافي الدخل ناقصاً توزيعات أسهم ممتازة

5 - الربحية :

بيان	البسط	المقام
هامش الربح الإجمالي	مجمل الربح	صافي المبيعات
هامش ربح التشغيل	ربح التشغيل (EBIT)	صافي المبيعات
هامش الربح الصافي (ROE)	صافي الدخل	صافي المبيعات
العائد على إجمالي حقوق الملكية	صافي الدخل + مصروف الفوائد	متوسط إجمالي رأس المال
العائد على إجمالي حقوق الملكية	صافي الدخل	متوسط إجمالي حقوق الملكية
العائد على حقوق مساهمي الأسهم العادية	صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة	متوسط حقوق ملكية الأسهم العادية

المقام	البسط	بيسان
حقوق الملكية	صافي الدخل	دي بونت 1
الأصول	المبيعات	معدل دوران إجمالي الأصول
حقوق الملكية	الأصول	مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)
المبيعات	EBIT	دي بونت 2 (هامش الربح الإجمالي)
أصول	مبيعات	معدل دوران إجمالي الأصول
الأصول	مصرف الفوائد	معدل مصرف الفوائد
حقوق الملكية	الأصول	مضاعف الرافعة المالية
	t - 1	معدل احتجاز الضرائب

2 - دكتوراه في المحاسبة

المستطاع	المحاسبة	المحاسبة
ساعات العمل	ساعات العمل	ساعات العمل
تكاليف العمل	(1111) تكاليف العمل	تكاليف العمل
تكاليف العمل	تكاليف العمل	تكاليف العمل
تكاليف العمل	تكاليف العمل + تكاليف العمل	تكاليف العمل
تكاليف العمل	تكاليف العمل	تكاليف العمل
تكاليف العمل	تكاليف العمل	تكاليف العمل
تكاليف العمل	تكاليف العمل	تكاليف العمل

جدول (3-3): مخرج النسب لأغراض تحليل خاصة

[illegible]

تحليل الميوعية لتسريب السندات						
القيمة السوقية للاسهم المتداولة	هامش الربح الإجمالي ROE		معدل دوران حقوق الملكية	نسبة الديون طويلة الأجل		
القيمة الاسمية للسندات	العائد على الأصول		نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات	نسبة إجمالي الديون		
	هامش ربح التشغيل		معدل دوران الأصول	التدفق النقدي إلى إجمالي الديون		
	العائد على حقوق الملكية ROE			تغطية التدفقات النقدية لتكاليف التمويل الثابتة		
				التدفق النقدي إلى مصرف الفوائد		
				معدل تغطية الفوائد		
				تقلب المبيعات / صافي الدخل ومعدل العائد على الأصول		
القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية للديون	العائد على الأصول		معدل دوران الأصول	التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول	التداول نقدية	
	العائد على الأصول		نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات	التدفق النقدي إلى الديون		
						التنبؤ بالإفلاس

الأرباح المحتجزة	إلى إجمالي الأصول			إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول		إجري - غير مستخدمة إعلاء
عدد الأوراق المالية المتداولة كل يوم	هامش الربح الإجمالي	معدل نمو مستقر	معدل دوران الأصول الثابتة	الرافعة التشغيلية	نسبة السيولة السريعة (اختبار الحدة)	
عرض / مدى	هامش ربح التشغيل			المخاطر المالية (التقلب الناتج عن استخدام الديون)	معدل دوران الدينين	
نسبة الأوراق المالية المتداولة كل يوم	العائد على إجمالي رأس المال			تغطية تكاليف التمويل الثابتة	متوسط فترة تحصيل الدينين	
	العائد على رأس المال متضمناً الإيجارات			تغطية الأعباء الثابتة	معدل دوران المخزون	
	دى . بونت 1				متوسط فترة تشغيل المخزون	
	دى . بونت 2				معدل دوران الدائفين	
					فترة سداد الدائفين	
					دورة تحول النقدية	

• حالة إيضاحية: عرض القوائم المالية:

شركة (س) هي إحدى الشركات الصناعية ، وفيما يلي ملخص الدخل والمصروفات عن السنة المنتهية في 31 مارس 2007 :

المبلغ \$	بيان
7500000	إجمالي المبيعات
3995100	تكلفة المبيعات للبضاعة التامة
910100	المواد الخام المستخدمة
1200000	تكلفة العمالة
800000	تكاليف الإنتاج الاضافية المتغيرة الموزعة
845000	تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة الموزعة
310000	مواد تعبئة
4065100	تكلفة البضاعة تامة الصنع
70000	بضاعة تامة الصنع اول المدة
(140000)	بضاعة تامة الصنع آخر المدة
718800	تكلفة البيع
929100	مصروفات إدارية
587100	مصروفات تشغيلية أخرى
124800	دخل من الاستثمارات
60100	دخل إيجارات
234000	تكاليف تمويل
25000	تخفيضات في تكلفة المواد إلى القيمة القابلة للتحقق
41000	زيادات استعادة القيمة في تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة
15000	بنود غير عادية
319700	مصروف ضرائب الدخل

يشتمل مبلغ تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة على مصروف الإهلاك والاستهلاك بمبلغ \$418000 ، كما يظهر ضمن المصروفات الإدارية مبلغ \$ 205000 لهذا المصروف ، وإجمالي المرتبات وتكاليف العمالة الداخل ضمن المصروفات الإدارية هو مبلغ \$ 689300 .

• الشرح:

فيما يلي قائمة الدخل المعدة على أساس التبويب وفقاً للبديلين المقترحين في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

<p>منشأة (س) قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 مارس 2007</p>	
المبلغ \$	1 - تبويب المصروفات حسب الوظيفة
7500000	الإيرادات
3994100	(-) تكلفة المبيعات (انظر ملاحظة A)
3505900	مجمّل الربح
184900	دخل أخرى (انظر ملاحظة B)
(718800)	تكاليف بيع وتوزيع
(929100)	مصاريف إدارية
(587100)	مصروفات أخرى
(234000)	تكاليف تمويلية
1221800	صافي الربح قبل الضرائب
(319700)	مصروف ضرائب الدخل
902100	صافي الربح عن الفترة

<p>منشأة (س)</p> <p>قائمة الدخل</p> <p>عن السنة المنتهية في 31 مارس 2007</p>	
المبلغ \$	2 - تبويب المصروفات حسب طبيعتها
7500000	الإيرادات
184900	دخل أخرى (ملاحظة B)
(1186000)	التغيرات في مخزونات السلع التامة وتحت التشغيل (انظر ملاحظة C)
(1260100)	المواد الخام والجزء المستنفذ (انظر ملاحظة d)
(1889300)	تكاليف العمالة (انظر ملاحظة e)
(623000)	مصروف الإهلاك والاستهلاك (418 + 205)
(1340700)	مصروفات أخرى (ملاحظة F)
(234000)	تكاليف التمويل
1221800	صافي الربح قبل الضرائب
(319700)	مصروف ضرائب الدخل
<u>902100</u>	صافي الربح عن الفترة

الملاحظات:

a - تكلفة المبيعات :

3995100	المبلغ المعطى
25000	تخفيضات إلى القيمة القابلة للتحقق
(41000)	استعادة القيمة لتكاليف الإنتاج الإضافية الثابتة
15000	غير عادية
<u>3994100</u>	

b - دخول أخرى :

124800	دخل الاستثمار
60100	دخول إيجارات
<u>184900</u>	

c - أداء العمل والرسملة :

800000	ت. إضافية إنتاجية متغيرة
804000	ت. إضافية إنتاجية ثابتة (41 - 845)
418000	إفصاح منفصل للإهلاك
<u>1186000</u>	

d - مواد خام مستنفذة :

910000	مواد مستخدمة
310000	مواد تعبئة
25000	تخفيض قيمة إلى القيمة القابلة للتحقق
15000	بنود غير عادية
<u>1260100</u>	

e - تكاليف العمالة :

1200000	عمالة
689300	تكاليف عمالة أخرى
<u>1889300</u>	

F - مصروفات أخرى :

718800	تكاليف بيع وتوزيع
929100	تكاليف إدارية
587100	تكاليف تشغيل
689300	تكاليف عمالة كما هي مبينة في ملاحظة e
205000	تكاليف إهلاك
<u>1340700</u>	

الفصل الرابع

المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قوائم التدفق النقدي

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالي.
- أمثلة.

الفصل الرابع

المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)

قوائم التدفقات النقدية

Cash Flow Statements

Problems Addressed

1-4 - المشاكل محل الدراسة:

توفر التدفقات النقدية معلومات مفيدة للمستخدمين تمكنهم من تكوين رأى عن :

- الهيكل المالى للمنشأة .
- سيولة المنشأة وقدرتها على السداد فى الأجل الطويل .
- توقيتات وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية .
- تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها موزعة على أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .
- تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بين المنشآت المختلفة .

Scope of the Standards

2-4 - نطاق المعيار :

يركز هذا المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فقد أصبحت جميع المنشآت الآن مطالبة بتقديم قائمة التدفقات النقدية كأحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية ، ويتم تبويب هذه القائمة إلى ثلاثة أنشطة كما يلى :

Operating Activities

– أنشطة التشغيل

Investing Activities

– أنشطة الاستثمار

Financing Activities

– أنشطة التمويل

Key Concepts

3-4 - المفاهيم الأساسية:

1-3-4 – تلتزم جميع المنشآت بأن تعرض وتقدم قائمة تدفقات نقدية ، وهذه القائمة تقدم التدفقات النقدية عن الفترة مبنوية إلى أنشطة التشغيل ، الاستثمار ، التمويل.

Cash Flows

2-3-4 – التدفق النقدى :

هو النقدية وما فى حكمها الداخلة والخارجة .

Cash Comprises

3-3-4 – تتضمن النقدية :

النقدية المتاحة .

الودائع الجارية (صافية من السحب على المكشوف المعاد سداؤه على الطلب)

Cash Equivalents

4-3-4 – ما فى حكم النقدية :

هى الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة (مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة

الأجل كأذون الخزانة) والتي يسهل تحويلها إلى نقدية وتخضع لمخاطر غير هامة فيما يتعلق بالتغيرات في قيمتها .

5-3-4 - أنشطة التشغيل : Operating Activities

تتضمن بصفة أساسية الأنشطة المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تدخل ضمن أنشطة الاستثمار أو التمويل .

6-3-4 - أنشطة الاستثمار : Investing Activities

هي الأنشطة المتعلقة بالاستحواذ أو التصرف في الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل ضمن الاستثمارات التي توصف بأنها نقدية .

7-3-4 - أنشطة التمويل : Financing Activities

وهي الأنشطة المتعلقة بالتغيرات في حجم أو مكونات حقوق الملكية ، الممثلة لرأس المال والقروض .

4-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة .

1-4-4 - الطريقة المباشرة : Direct Method

يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء بالمتحصلات أو المدفوعات (مثلاً : المحصل من العملاء ، المدفوعات إلى الموردين والعاملين) .

2-4-4 - الطريقة غير المباشرة : Indirect Method

ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بالبند التالية :
- آثار العمليات غير النقدية مثل الإهلاك والاستهلاك .
- البنود المؤجلة والمستحقة ، و
- التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل .

2-4-4 - يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار كما يلي :

* الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة يتم التقرير عنها بشكل منفصل .

* يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة من الاستحواذات أو التصرفات في المنشآت الفرعية أو الفروع أو وحدات الأعمال الأخرى ضمن أنشطة الاستثمار .

4-4-4-3 يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل بشكل منفصل في فئات رئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة .

4-4-4 - يمكن التقرير عن التدفقات النقدية التالية على أساس إضافي:

* التدفقات النقدية الناتجة من التعامل مع العملاء .

* البنود ذات معدلات الدوران السريعة وبمبالغ كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة (على سبيل المثال شراء وبيع الاستثمارات) .

4-4-5 - تعالج الفوائد وتوزيعات الأرباح المدفوعة على أساس ثابت كإنشطة تشغيل أو أنشطة تمويل .

4-4-6 - يتم تبويب التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب عادية كإنشطة تشغيل (ما لم يتم تحديدها كإنشطة تمويل أو استثمار) .

4-4-7 - تسجل المعاملات بأسعار الصرف بعملية التعامل باستخدام سعر الصرف في تاريخ التدفق النقدي .

4-4-8 - يتم ترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية بأسعار الصرف في تواريخ التدفقات النقدية .

4-4-9 - عندما تستخدم المنشآت طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة للمحاسبة عن الاستثمارات ، فإن التدفقات النقدية فقط الناشئة عنهم هي التي تتم المحاسبة عنها (على سبيل المثال

التوزيعات المستلمة) وهي التي يتم إظهارها في قائمة التدفقات النقدية المربوطة .

4-4-10 - يتم تضمين الجزء المناسب من التدفقات النقدية من المشروعات المشتركة في قائمة التدفقات النقدية .

4-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

4-5-1 - يتم إظهار البنود التالية على أساس إجمالي في علاقتها بالشراء أو البيع أو وحدات الأعمال: إجمالي الشراء أو التصرف .

- مقدار النقدية أو ما في حكمها عند الشراء أو التصرف .
- مقدار الأصول أو الخصوم بخلاف النقدية وما في حكمها عند الاستحواذ أو التصرف .

4-5-2 - يتم الإفصاح عن البنود التالية:

النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية والنسويات مع البنود المعادلة لها في الميزانية .

تفاضيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمار أو التمويل (على سبيل المثال تحويل الديون إلى حقوق ملكية ، شراء آلات بقروض طويلة الأجل) .

- مقدار النقدية وما في حكمها التي لا تكون متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة .

- مقدار تسهيلات القروض غير المسجوبة والمتاحة لأنشطة التشغيل في المستقبل وتسوية

الارتباطات الرأس مالية

- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاثة (تشغيل ، استثمار ، تمويل) بالنسبة لنصيبه في المشروعات المشتركة .

- مقدار التدفقات النقدية الناشئة عن كل نشاط من الأنشطة الثلاثة (تشغيل ، استثمار ، تمويل) بالنسبة لكل قطاع أعمال أو قطاع جغرافي في حالة إمكانية تقسيم المنشأة إلى قطاعات .

– التمييز بين التدفقات النقدية المعبرة عن الزيادة في القدرة التشغيلية وتلك المعبرة عن المحافظة عليها .

6-4 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

- 1-6-4 – تبين قائمة التدفقات النقدية مصادر النقدية الداخلة (المتحصلات) المنشأة ما خلال الفترة المحاسبية ، وكذلك الأغراض التي استخدمت فيها هذه النقدية ، وتعتبر هذه القائمة جزء مكمل وأساسي لإمكانية تحليل منشآت الأعمال وذلك لأنها تمكن المحللين من تحديد ما يلي :
- قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية.
 - التدفقات النقدية التي تتكرر في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل .
 - آثار القرارات الإدارية على السياسة المالية للمنشأة .
 - حساسية قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية .
 - بيان العلاقة بين التدفقات النقدية الجيدة من أنشطة التشغيل وصافي الدخل .
 - أثر السياسات المحاسبية على نوعية (جودة) الأرباح .
 - توفير معلومات عن أوضاع السيولة في المنشأة والقدرة على الدفع في الأجل الطويل .
 - تحديد ما إذا كان فرص الاستثمار ملائماً من عدمه .
 - تحديد مدى قدرة المنشأة على تمويل النمو من الأموال المولدة داخلياً .

2-6-4 – نظراً لأن التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج حقائق موضوعية ، فإن البيانات المعروضة في قائمة التدفق النقدي تمثل واقعاً اقتصادياً ، وتسوى القائمة الزيادة أو النقص في نقدية الشركة وما في حكمها التي حدثت أثناء فترة المحاسبة (حقيقة يمكن التحقق منها موضوعياً) ، ومع ذلك فالقائمة يجب أن تقرأ مع مراعاة ما يلي :

هناك محللون يعتقدون أن قواعد المحاسبة يتم تطويرها أساساً لدعم إمكانية المقارنة وليس لعكس الواقع الاقتصادي . وحتى إذا اعتبرت وجهة النظر هذه قاسية ، فإن الواقع يقول أن المرونة الزائدة في المحاسبة يمكن أن تخلق مشاكل للمحللين المهتمين أساساً بتقييم قدرة الشركة على توليد نقدية من العمليات في المستقبل .

مثلاً هو الحال في قائمة الدخل ، فإن التدفقات النقدية يمكن أن تتقلب من فترة إلى أخرى لتعكس ظروف عشوائية ، أو دورات اقتصادية أو عمليات موسمية تؤثر على النقدية .

3-6-4 – يمكن أن تساعد قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين في تحليلاتهم لأوضاع الشركات ، على سبيل المثال التدفق النقدي الحر والذي غالباً ما يستخدم من جانب المحللين لتحديد قيمة المنشأة ، وذلك بالرغم من أن تعريف المقصود بالتدفق النقدي الحر Free Cash

Flow ، ليس بالأمر السهل وذلك بسبب وجود مقاييس مختلفة شائعة الاستخدام يطلق عليها كلها مصطلح التدفق النقدي الحر .

4-6-4 - التدفق النقدي الحر الاختياري هو النقدية المتاحة للأغراض الاختيارية ، ووفقاً لهذا التعريف فإن التدفق النقدي الحر هو النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات . ولذلك فإن المحلل يجب أن يحدد ذلك الجزء من الإنفاق الرأسمالي المتضمن في استثمار التدفقات النقدية المتصل بالمحافظة على المستوى الحالي للعمليات - وهي مهمة شاقة . وأي تدفق نقدي زائد يمكن استخدامه في أغراض اختيارية . (مثلاً لدفع أرباح الأسهم أو خفض الدين أو تحسين القدرة على الدفع أو توسيع الشركة وتحسينها) . ولذلك فإن IFRS تشترط الإفصاح عن النفقات التي كانت مطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات وتلك التي صرفت لتوسيع وتحسين الأعمال .

4-6-5 - يقيس التدفق النقدي الحر المتاح للملاك قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم لملاكها . وفي هذه الحالة ، فإن كل النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (النفقات الرأسمالية والاستحواذات والاستثمارات طويلة الأجل) تطرح من النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية . والواقع أن هذا التعريف ينص على أن الشركة ينبغي أن تكون قادرة على أن تصرف كأرباح أسهم النقدية المتبقية بعد أن تقوم الشركة بالاستثمارات التي تراها الإدارة ضرورية للمحافظة على العمليات الحالية وتنميتها .

4-6-6 - بوجه عام تكون النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية أكبر من الدخل الصافي بالنسبة للشركة القوية مالياً والمدارة بشكل جيد ، فإذا لم تكن كذلك ، ينبغي أن يرتاب المحلل في قدرة الشركة على الدفع والشركات النامية غالباً ما تكون تدفقاتها النقدية سالبة لأن نموها السريع يتطلب نفقات رأسمالية عالية واستثمارات أخرى . أما الشركات الناضجة فتدفقاتها النقدية موجبة أما الشركات المتدهورة فتكون لها تدفقات نقدية حرة موجبة بدرجة كبيرة لأن عدم نموها يعني انخفاض مستوى النفقات الرأسمالية والتدفقات النقدية العالية والمتنامية الحرة ليست - لذلك - موجبة أو سالبة بالضرورة ، والكثير يتوقف على المرحلة في دورة حياة الصناعة التي تمر بها الشركة ، وهذا هو السبب في أن التدفق النقدي الحر ينبغي تقريره مقترناً بإمكانات الدخل المستقبلية للشركة .

4-6-7 - يستخدم كثير من نماذج التقييم التدفق النقدي من العمليات ، فتعطي بذلك الإدارة حافزاً على تسجيل التدفقات النقدية إلى الداخل على أنها تشغيلية (طبيعية ومتكررة) والتدفقات إلى الخارج على أنها متصلة إما بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية . ومن

المجالات الأخرى التي يمكن أن تؤثر فيها اختيارات الإدارة الاختيارية على عرض التدفق النقدي ما يلي :

- تسديد الضرائب : للإدارة مصلحة مكتسبة في خفض المدفوعات الضريبية للسنة الحالية باختيار أساليب محاسبية في الإقرار الضريبي يحتمل أن تؤجل دفع الضرائب إلى المستقبل .

- المصروفات الاختيارية : يمكن أن تتلاعب الإدارة في التدفق النقدي من التشغيل عن طريق توقيت الدفع أو تكبد نفقات اختيارية معينة مثل البحوث والتطوير والاصلاحات والصيانة .. الخ . والتدفقات النقدية إلى الداخل من التشغيل يمكن زيادتها أيضاً عن طريق توقيت قبض مبالغ تأمين العقود طويلة الأجل .

- الإيجار : التدفق النقدي الكامل إلى الخارج لإيجار تشغيلي يُخفض التدفق النقدي من التشغيل ، وبالنسبة للإيجار الرأسمالي يتم توزيع الدفعة النقدية بين الأنشطة التشغيلية والتمويلية ، وهو ما يزيد التدفق النقدي من التشغيل .

• أمثلة : قوائم التدفقات النقدية :

- مثال (1-4) :

اثناء السنة المنتهية في 2001 ، قامت شركة ABC بالعمليات التالية :

- 1 - شراء آلة جديدة بمبلغ 13 مليون دولار .
- 2 - سددت توزيعات أرباح إجماليها 8 مليون دولار .
- 3 - اشترت أسهم خزانة (أسهم الشركة نفسها) إجماليها 45 مليون دولار .
- 4 - انفقت 27 مليون دولار في مصاريف تشغيل ، منها 10 مليون دولار دفعت نقداً أما الجزء المتبقى فهو على الحساب .

والمطلوب :

أيا من التبويبات التالية هو الصحيح لكل بند من العمليات السابقة (هل هو أنشطة تشغيل أم أنشطة استثمار أم أنشطة تمويل) في قائمة التدفقات النقدية

	عملية (1)	عملية (2)	عملية (3)	عملية (4)
a	تدفق استثماري داخل	تدفق تشغيلي خارج	تدفق تمويلي خارج	كل المصروفات تدفق تشغيلي خارج
b	تدفق تمويلي خارج	تدفق تمويلي خارج	تدفق استثماري خارج	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلي خارج
c	تدفق استثماري خارج	تدفق تمويلي خارج	تدفق تمويلي خارج	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلي خارج
d	تدفق تمويلي داخل	تدفق تشغيلي خارج	تدفق تمويلي داخل	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلي خارج

الشرح :

- الاختيار c هو الصحيح : فكل عملية لها أمرين هما نشاط تدفق نقدي ملائم وكذلك اتجاه صحيح كنقدية داخلية أو خارجة .

- الاختيار a غير صحيح : لأن اختيار تبويبات غير صحيحة لأنشطة التدفقات النقدية للعمليات 1 , 2 , 4 .

- الاختيار b غير صحيح : لأن اختيار تبويبات غير صحيحة لأنشطة التدفقات النقدية للعمليات 1 , 3 .

- الاختيار d غير صحيح : لأن اختيار تبويبات غير صحيحة لأنشطة التدفقات النقدية للعمليات 1 , 2 , 3 .

لاحظ ان : توزيعات الأرباح تبوب أحياناً كتدفقات نقدية من التشغيل .

- مثال (4-2) :

قدمت شركة جيبسون البيانات المالية التالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 .

بـيـان	بالمليون دولار
نفقات رأسمالية	75.0
توزيعات معلن عنها	1.2
صافي الدخل	17.0
أسهم عادية مُصدرة	33.0
زيادة في حسابات المدينين	12.0
إهلاك واستهلاك	3.5
متحصلات من بيع أصول	6.0
مكاسب من بيع أصول	0.5

بالاعتماد على البيانات أعلاه ، ما هو رصيد النقدية في 31 ديسمبر 2002 بافتراض أن
رصيد النقدية أول المدة كان 47.0 مليون دولار ؟

a : 13.0 مليون دولار . b : 17.8 مليون دولار .

c : 19.0 مليون دولار . d : 43.0 مليون دولار .

الإيضاح : الاختيار c هو الصحيح وتعتمد الإجابة على الحساب التالي :

بـيـان	بالمليون دولار
<u>تدفقات نقدية من التشغيل :</u>	
صافي الدخل	17.0
إهلاك واستهلاك	3.5
مكاسب من بيع أصول	(0.5)
زيادة في حسابات المدينين	(12.0)
صافي التدفق النقدي من التشغيل	<u>8.0</u>
<u>تدفقات نقدية من الاستثمار :</u>	
نفقات رأسمالية	(75.0)
متحصلات من بيع الأصول	6.0
تدفقات نقدية خارجة من الاستثمار	<u>(69.0)</u>
<u>تدفقات نقدية من التمويل :</u>	
إصدار أسهم عادية	33.0
تدفقات نقدية من التمويل	<u>33.0</u>
صافي التغير في النقدية (8 - 69 + 33)	(28.0)
+ رصيد نقدية أول المدة	47.0
رصيد نقدية آخر المدة	<u>19.0</u>

لاحظ أن : توزيعات الأرباح تم الإعلان عنها فقط ولكنها لم تدفع .

- مثال (3-4) :

فيما يلي القوائم المالية السنوية لشركة Linco :

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 30 سبتمبر 2004	
\$	بـ
850000	إيرادات
(637500)	تكلفة المبيعات
212500	مجمّل الربح
(28100)	مصرفات إدارية
(73600)	مصرفات تشغيل
110800	صافي ربح التشغيل
(15800)	تكاليف تمويل
95000	الربح قبل الضرائب
(44000)	مصرف ضريبة الدخل
51000	ربح الفترة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في 30 سبتمبر 2004				
الإجمالي	الربح المتراكم	احتياطي إعادة التقييم	رأس المال المملوك	بـ
241.000	121.000		120.000	الرصيد في بداية السنة
20.000		20.000		إعادة تقييم المباني
51.000	51.000			الربح عن الفترة
(25.000)	(25.000)			أرباح الأسهم المدفوعة
(20.000)			(20.000)	تسديد رأس المال المملوك
267.000	147.000	20.000	100.000	الرصيد في نهاية السنة

الميزانية العمومية في 30 سبتمبر 2004		
2003	2004	بيان
		الأصول غير المتداولة :
		الأرض والمنشآت والمعدات:
220.000	250.000	المباني الإدارية
20.000	35.000	المكينات
4.000	6.000	المركبات
60000	64000	القروض طويلة الأجل لأعضاء مجلس الإدارة
<u>304.000</u>	<u>355.000</u>	
		الأصول المتداولة :
42.000	82.000	المخزون
43.000	63.000	المدينون
16.000	21.000	النفقات المدفوعة مسبقاً
6.000	-	البنك
<u>107.000</u>	<u>166.000</u>	
<u>411.000</u>	<u>521.000</u>	
		مجموع الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات :
		رأس المال والاحتياطيات:
120.000	100.000	رأس المال المملوك
-	20.000	احتياطي إعادة التقييم
<u>121.000</u>	<u>147.000</u>	الأرباح المتراكمة
<u>241.000</u>	<u>267.000</u>	
		الالتزامات غير المتداولة :
<u>125.000</u>	<u>99.000</u>	الديون طويلة الأجل
		الالتزامات المتداولة :
35.000	72.000	الدائنون
-	43.000	البنوك
<u>10.000</u>	<u>40.000</u>	الضرائب المستحقة السداد
<u>45.000</u>	<u>155.000</u>	
<u>411.000</u>	<u>521.000</u>	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

معلومات إضافية:

- 1 - نفقات الإهلاك التالية متضمنة في النفقات التشغيلية :

الماكينات	25000 دولار .
المركبات	2.000 دولار .
 - 2 - بيعت ماكينة مهلكة بالكامل سعر تكلفتها الأصلي 15 ألف دولار بمبلغ 5 آلاف دولار خلال السنة . والربح متضمن في المصروفات التشغيلية .
 - 3 - يذكر المدير المالي أن المحاسبين يزعمون أن الشركة متجهة نحو أزمة سيولة محتملة ، ووفقاً لذلك فقد ناضلت الشركة للوفاء بارتباطاتها والتزاماتها قصيرة الأجل خلال السنة الحالية .
- الشرح :** ستقدم قائمة التدفق النقدي على النحو التالي في حالة اتباع المدين للطريقة المباشرة :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
830.000	المقبوضات النقدية من العملاء (احتساب E)
(725.200)	المدفوعات النقدية للموردين والموظفين (احتساب F)
104.800	النقدية الصافية المولدة من العمليات
(15.800)	الفائدة المدفوعة
14.000	الضرائب المسددة (احتساب D)
(25.000)	أرباح الأسهم المدفوعة
50.000	
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :	
54.000	المشتريات من الأرض والمباني والمعدات (احتساب C,B,A)
5.000	العائدات من بيع الماكينات
(4.000)	القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة
(53.000)	
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :	
(26.000)	النقص في القروض طويلة الأجل (125-99)
(20.000)	تسديد رأس المال المملوك
(46.000)	
(49.000)	النقص الصافي في الرصيد البنكي عن الفترة
6.000	الرصيد في البنوك في بداية السنة
43.000	السحب على المكشوف في نهاية السنة

• التعليق :

- 1 - الزيادة الكلية في الدائنين استخدمت جزئياً لتمويل الزيادة في رأس المال العامل .
- 2 - بقية الزيادة في رأس المال العامل وكذلك الفائدة المدفوعة والضرائب المسددة وأرباح الأسهم المدفوعة مولت عن طريق النقدية المولدة من التشغيل .
- 3 - الرصيد النقدي المتبقى المولد بواسطة الأنشطة التشغيلية والعائدات على بيع الأصول الثابتة استخدمت لتمويل شراء الأصول الثابتة .
- 4 - الحساب البنكي المسحوب عليه على المكشوف استخدم لتسديد رأس المال المملوك وسداد القرض طويل الأجل .

تابع مثال 3-4

	أ - مبانى إدارية :
222000	الرصيد في بداية السنة
20000	إعادة التقييم
10000	المشتريات
<u>250000</u>	الرصيد في نهاية السنة
	ب - الماكينات :
20000	الرصيد في بداية السنة
(25000)	الإهلاك
40000	المشتريات (رقم توازنى مكمل)
<u>35000</u>	الرصيد في نهاية السنة
	ج - المركبات :
4000	الرصيد في بداية السنة
(2000)	الإهلاك
4000	المشتريات (رقم توازنى مكمل)
<u>6000</u>	الرصيد في نهاية السنة

قائمة التدفقات النقدية

	د - الضرائب :
10000	المبلغ المستحق السداد في بداية السنة
44000	النفقة في قائمة الدخل
(14000)	النقدية المدفوعة (رقم توازنى مكمل)
<u>40000</u>	المبلغ المستحق في نهاية السنة
	هـ - المتحصلات النقدية من العملاء:
850000	المبيعات
(20000)	الزيادة في المدينين (43-63)
<u>830000</u>	
	و - المدفوعات النقدية إلى الموردين والموظفين :
637500	تكلفة المبيعات
28100	مصروفات إدارية
73600	مصروفات تشغيلية
	معدلة وفقاً لبنود التدفق غير النقدي:
(27000)	الإهلاك
5000	الربح على بيع الماكينات
40000	الزيادة في المخزون (42-82)
(37000)	الزيادة في الدائنين (35-72)
5000	الزيادة في المصروفات المدفوعة مسبقاً (16 - 21)
<u>725200</u>	

الفصل الخامس

السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء (IAS 8)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل الخامس

السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات

المحاسبية والأخطاء (IAS 8)

Accounting Policies, Changes in Accounting

Estimates, and Errors (IAS 8)

Problems Addressed

1-5 - المشاكل محل الدراسة:

يقرر هذا المعيار معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء . ويهدف المعيار إلى تعظيم وثاقة صلة القوائم المالية للكيان واعتماديتها وقابلية مقارنتها .

Scope of the Standards

2-5 - نطاق المعيار :

ينبغي تطبيق هذا المعيار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومحاسبة التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويب أخطاء الفترة السابقة .

Key Concepts

3-5 - المفاهيم الأساسية:

Accounting Policies

1-3-5 - السياسات المحاسبية :

هي مبادئ وأسس وقواعد وممارسات محددة يطبقها الكيان عند إعداد وعرض القوائم المالية .

Changes in Accounting Estimates

2-3-5 - التغيرات في التقديرات المحاسبية :

هي تعديلات في المبلغ الدفترى المرحل لأصل أو التزام أو مبلغ الاستهلاك الدورى لأصل ما تنتج من تقدير الوضع الحالى للأصول والالتزامات والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها . وتنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة ، وبالتالي هي ليست تصويبات للأخطاء . على سبيل المثال : ينتج التغيير في طريقة الإهلاك من معلومات جديدة عن استخدام الأصل ذى العلاقة ، ومن ثم فهو تغيير في التقدير المحاسبى .

Prior - Period Errors

3-3-5 - أخطاء الفترة السابقة :

هي حذفات من القوائم المالية للكيان وبيانات غير صادقة فيها عن فترة واحدة أو أكثر سابقة ، وتنشأ من الإخفاق فى استخدام - أو إساءة استخدام - معلومات موثوقة .

* كانت متاحة عندما تم التصريح بإصدار القوائم المالية عن فترة (أو فترات) سابقة أو كان يمكن الحصول عليها وأخذها فى الاعتبار عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية .

وتتضمن مثل هذه الأخطاء تأثيرات :

- * الأخطاء الرياضية .
- * أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية .
- * السهو أو إساءة فهم وتفسير الحقائق أو .
- * الغش .

4-3-5 - الحذوفات أو البيانات غير الصادقة:

تكون هامة نسبياً إذا استطاعت كل على حدة أو مع بعضها أن تؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المتخذة على أساس القوائم المالية .

5-3-5 - التغييرات غير العملية : Impracticable Changes

هى متطلبات لا يستطيع الكيان تطبيقها بعد بذل جهد معقول فى سبيل ذلك . ويصبح تطبيق تغيير فى سياسة محاسبية أو تصويب خطأ ما بأثر رجعى غير عملى (أو غير ممكن عملياً) عندما :

- * يكون تقرير التأثيرات غير ممكن .
- * يكون وضع افتراضات بشأن قصد الإدارة فى الفترة السابقة مطلوباً .
- * يكون من المستحيل التفرقة بين المعلومات المتصلة بالظروف فى الفترة السابقة والمعلومات التى كانت متاحة فى تلك الفترة وبين معلومات أخرى .

4-5 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-5 - عندما يسرى معيار أو تفسير تحديداً على معاملة ما ، أو حدث أو ظرف آخر ، فإن السياسة أو السياسات المحاسبية المطبقة على ذلك البند يجب تقريرها (اختيارها) عن طريق تطبيق المعيار أو التفسير مع مراعاة أى توجيه تنفيذى مصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من أجل ذلك المعيار أو التفسير .

2-4-5 - فى حالة غياب توجيه محدد بشأن السياسات المحاسبية (أى معيار أو تفسير يسرى تحديداً على معاملة ما أو حدث أو ظرف آخر) ، ينبغى أن تستخدم الإدارة حكمها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات وثيقة الصلة وموثوقة. وعند إصدار الحكم، ينبغى أن تراعى قابلية التطبيق بالترتيب التالى :

- المتطلبات والقواعد الإرشادية الواردة فى المعايير والتفسيرات التى تتناول قضايا مماثلة وذات صلة .

- التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس المتصلة بالأصول والالتزامات والدخل والنفقات فى الإطار .

- وبقدر ما لا تتعارض مع ما سبق ، يجوز للإدارة مراعاة ما يلي أيضاً :
- الإعلانات الأحدث الصادرة عن الهيئات الأخرى الواضحة للمعايير التي تستخدم إطاراً مفاهيمياً مماثلاً .
- الأدبيات المحاسبية الأخرى وممارسات الصناعة المقبولة .
- 3-4-5 - السياسات المحاسبية المطبقة بشكل ثابت على المعاملات المماثلة ، الأحداث والظروف الأخرى (ما لم يشترط معيار ما أو تفسير أو يجيز تصنيفاً فئوياً قد تكون السياسات المختلفة مناسبة له) .
- 4-4-5 - يسمح بالتغيير فى السياسة المحاسبية فقط فى كل واحدة من الظروف التالية:
- أن يكون التغيير لازماً بموجب معيار أو تفسير ما .
- أن يوفر التغيير معلومات موثوقة وأوثق صلة عن تأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى .
- 5-4-5 - عندما ينتج تغيير فى السياسات المحاسبية من تطبيق معيار جديد أو تفسير جديد :
- ينبغي اتباع أى أحكام انتقالية محددة فى المعيار أو التفسير .
- فى حالة عدم وجود أحكام انتقالية محددة ، ينبغي تطبيقها بنفس طريقة تطبيق التغيير الاختيارى .
- 6-4-5 - يتم تطبيق التغيير الطوعى فى السياسات المحاسبية كالتالى :
- يتم تطبيق السياسات بأثر رجعى وكان السياسة الجديدة طبقت دائماً ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً .
- يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية فى أبكر فترة معروضة .
- يتم تطبيق السياسات مستقبلياً إذا كان من الممكن عملياً إعادة بيان الفترات السابقة أو تعديل الأرصدة الافتتاحية .
- 7-4-5 - المبالغ الدفترية المرحلة لأصل أو التزام أو حقوق الملكية ينبغي تعديلها عندما تقتضى التغييرات فى التقديرات المحاسبية إجراء تغيير فى الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية .
- 8-4-5 - ينبغي إدراج التغييرات الأخرى فى التقديرات المحاسبية فى الربح أو الخسارة فى فترة التغيير أو فى فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما .
- 9-4-5 - القوائم المالية لا تكون طبقاً لـ IFRS إذا كانت تحتوى على أخطاء مادية خاصة بفترة أو فترات سابقة . وفى المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بإصدارها بعد اكتشافها ، ينبغي أن يصحح الكيان الأخطاء المادية المتصلة بالفترة السابقة بأثر رجعى عن طريق :
- إعادة بيان المبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التى حدث بها الخطأ - أو .
- إعادة بيان الرصيد الافتتاحى للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أسبق فترة معروضة .

- 5-5-1 - إذا أجرى كيان تغييراً طوعياً في السياسات المحاسبية ، ينبغي أن يفصح عن :
- طبيعة التغيير .
 - سبب أو أسباب أن السياسة الجديدة توفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
 - التعديل في الفترة الجارية وكل فترة سابقة معروضة .
 - التعديل في أرباح السهم الواحد الأساسية والمخفضة .
 - التعديل في الفترات السابقة للفترات المعروضة .
- 5-5-2 - عندما يكون للتطبيق الأولي للمعيار أو التفسير تأثير على الفترة الجارية أو أى فترة جارية، باستثناء أنه من غير الممكن عملياً تحديد مبلغ التعديل، فإن الكيان ينبغي أن يفصح عن :
- عنوان المعيار أو التفسير .
 - أن التغيير في السياسة المحاسبية منجز طبقاً لأحكامها الانتقالية (إذا كان ذلك ممكناً) .
 - طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية .
 - وصف للأحكام الانتقالية (عندما يكون ذلك ممكناً) .
 - الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية (إن أمكن).
- 5-5-3 - عند النظر في إجراء تغيير وشيك في السياسة المحاسبية ، ينبغي أن يفصح الكيان عن :
- التنفيذ الوشيك لمعيار جديد .
 - المعلومات المعروفة أو القابلة للتقدير بشكل معقول الوثيقة الصلة بتقييم التأثير المحتمل للمعايير الجديدة .
- 5-5-4 - فيما يتعلق بالتغيير في التقديرات المحاسبية ، ينبغي أن يفصح الكيان عن :
- طبيعة التغيير في التقدير .
 - مقدار التغيير وتأثيره على الفترات الحالية والمستقبلية .
 - إذا لم يكن من الممكن تقدير التأثير المستقبلي ينبغي الإفصاح عن تلك الحقيقة.
- 5-5-5 - عند النظر في أخطاء الفترة السابقة ، ينبغي أن يفصح الكيان عن :
- طبيعة الخطأ .
 - مقدار التصحيح في كل فترة سابقة معروضة والبنود السطرية المتأثرة .
 - تصحيح أرباح السهم الواحد الأساسية والمخفضة .
 - قيمة التصحيح في بداية أسبق فترة معروضة .
 - التصحيح المتصل بالفترات السابقة لتلك المعروضة .

1-6-5 - يجد المحللون أن من المفيد تحليل الأرباح المثبتة إلى دخل أو خسائر متكررة وغير متكررة ، والدخل المتكرر يشبه الدخل الدائم أو المستدام على حين أن الدخل غير المتكرر يعتبر عشوائياً وغير مستدام . وحتى الأحداث غير المتكررة تميل إلى الحدوث بشكل متكرر من وقت إلى آخر، ولذلك فالتحليل غالباً ما يستبعد تأثيرات البنود غير المتكررة الحدوث عند أداء تحليل قصير المدى لكيان ما (مثل تقدير إيرادات العام التالي) ، كما يمكن أن يدرجوها في أساس متوسط ما (للسنة الواحدة) للتحليلات الأطول أجلاً .

2-6-5 - ينبغي أن يعي المحلل أنه عندما يتعلق الأمر بإثبات الدخل غير المتكرر ، لا تفرق IFRS بين البنود التي يحتمل أن تتكرر وتلك التي لا يحتمل أن تتكرر ، علاوة على أن IFRS لا تجيز تصنيف أى بنود كبنود غير عادية .

3-6-5 - ومع ذلك فإن IFRS تشترط الإفصاح عن كل المعلومات المادية وثيقة الصلة بفهم أداء كيان ما ، وتعود إلى المحلل مسألة استخدام هذه المعلومات إلى جانب المعلومات المأخوذة من مصادر أخرى ومقابلات الإدارة لتحديد إلى أى مدى تعكس الأرباح المثبتة الدخل المستدام وإلى أى مدى تعكس البنود غير المتكررة .

4-6-5 - يحتاج المحللون عموماً إلى التعرف على بنود مثل :

– التغييرات في السياسات المحاسبية .

– التغييرات في التقديرات .

– الأخطاء .

– البنود غير العادية أو غير المتكررة .

– العمليات الموقوفة .

• أمثلة السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء :

- مثال (1-5) : أى البنود التالية غير مدرج في قائمة دخل IFRS عن الفترة الحالية؟

أ - تأثيرات تصحيحات أخطاء الفترة السابقة .

ب - الدخل والمكاسب أو الخسائر من العمليات الموقوفة .

ج - الدخل أو الخسائر الناجمة من البنود غير العادية .

د - التعديلات الناتجة من التغييرات في السياسات المحاسبية .

- الشرح :

اختيار (أ) غير صحيح ، فالكيان ينبغي أن يصحح أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر

رجعى في أول مجموعة قوائم مالية مصرح بإصدارها بعد اكتشافها عن طريق :

- إعادة بيان المبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات التي حدث فيها الخطأ - أو
- إعادة بيان الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أسبق فترة سابقة معروضة .
- اختيار (ب) صحيح ، فالدخل والخسائر للعمليات الموقوفة (بدون الضرائب) مبينة في سطر مستقل في قائمة الدخل تحت اسم الدخل (الخسارة) من العمليات المتوقفة (انظر IFRS 5) .
- اختيار (ج) غير صحيح، فالبنود مدرجة في قائمة الدخل ولكنها ليست موضحة كبنود غير عادية (البنود غير عادية غير مصنفة بشكل منفصل وفقاً لـ IAS 1)
- اختيار (د) غير صحيح ، فالتعديلات الناتجة من التغييرات في السياسات المحاسبية ينبغي أن تطبق بأثر رجعي وكان السياسة الجديدة طبقت دائماً . ويتم تعديل الأرصدة الافتتاحية في أسبق فترة إن أمكن ، عندما لا يكون بالإمكان إعادة بيان المبالغ السابقة لتلك الفترة .

- مثال (2-5) :

شركة Unicurio تصنع التحف التي تباع في المطارات الدولية ، وقد حدثت المعاملات والأحداث التالية أثناء السنة محل المراجعة:

أ - اعتباراً من بداية السنة ، أعيد تقدير العمر الإنتاجي المتبقي للمنشآت والمعدات بـ 4 سنوات بدلاً من 7 سنوات .

ب - تم دفع علاوات بمبلغ 12 مليون دولار إلى الموظفين بالمقارنة بـ 2.3 مليون دولار في السنة السابقة . وقد شرح المدير المالي أن نظاماً جديداً للحوافز تم تطبيقه وبمقتضاه اشترك جميع الموظفين في المبيعات الأكبر .

ج - تحقق ربح بمبلغ 1.25 مليون دولار على تامين الأرض .

د - أثناء السنة ، كانت الشركة مسئولة عن تكوين مؤسسة ECA التي تتبرع بالأموال لمنظمات الرفاهة . وتمثل هذه المؤسسة جزءاً من برنامج المؤسسة للاستثمارات الاجتماعية وقد أسهمت الشركة بـ 7 ملايين دولار في الصندوق.

- الشرح : يجب معالجة كل من المعاملات والأحداث المذكورة أعلاه على النحو التالي في قائمة الدخل عن السنة الحالية :

- 1- التغيير في العمر الإنتاجي للمنشآت والمعدات تغيير في التقدير المحاسبي ويطبق بأثر رجعي، ولذلك فإن المبلغ المرحل للمنشآت والمعدات يشطب على مدى 4 سنوات بدلاً من 7 سنوات . وكل تأثيرات التغييرات تدرج في الربح أو الخسارة. وينبغي الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير .
- 2- يدرج البند ضمن الربح أو الخسارة ، وبالنظر لطبيعته وحجمه ، فقد يلزم الإفصاح عنه بشكل منفصل .
- 3 - يدرج الربح في الربح أو الخسارة (أي أنه ليس بنداً غير عادي) .
- 4 - تدرج المساهمة في الربح أو الخسارة ، ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل إذا كانت مادية .

القسم الثانى

القوائم المجمعة

الفصل السادس : اندماجات منشآت الأعمال .

الفصل السابع : القوائم المالية المجمعة والمنفصلة .

الفصل الثامن : الاستثمارات فى شركات زميلة .

الفصل التاسع : الحصة فى المشروعات المشتركة .

الفصل السادس

اندماجات منشآت الأعمال

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق الإطار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة الحاسوبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- حالات عملية.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل السادس

اندماج منشآت الأعمال (IFRS 3)

Business Combinations

1-6 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال ، ويركز بصفة أساسية على مجموعة المنشآت التي يكون فيها منشأة دامية Acquirer وهي شركة قابضة (أم) والمنشأة المستحوذ عليها (المندمجة) Acquiree هي المنشأة التابعة ومحور التركيز هو المعالجة المحاسبية في تاريخ الاستحواذ ، ويحدد بصفة خاصة أن جميع اندماجات الأعمال سوف تتم المحاسبة عنها بطريقة الشراء (لاحظ أن هذا معناه إلغاء طريقة اندماج المصالح) .

ويوضح الجدول التالي إطار العمل للاستثمارات في حقوق ملكية وأوراق مالية لشركات أخرى (جدول رقم 1-6) .

جدول (1-6) : المعالجة المحاسبية لجميع عمليات شراء الأسهم

شراء الأسهم		
نسبة الملكية	المعالجة المحاسبية	رقم المعيار المحاسبي الدولي
أقل من 20%	القيمة العادلة	IAS (39)
بين 20% إلى 50%	طريقة حقوق الملكية	IAS (28)
أكثر من 50%	قوائم مالية موحدة (مجمعة)	IAS (27)
أخرى :		
سيطرة مشتركة	المشروعات المشتركة	IAS (31)
اندماج	اندماج الأعمال	IFRS 3

2-6 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يتناول معيار التقارير المالية الدولية النقاط التالية :

- طريقة المحاسبة عن اندماج منشآت الأعمال .
- القياس المبدئي للأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة التي تنشأ في المنشأة نتيجة تطبيق القيمة العادلة .
- الاعتراف بالالتزامات التي تنشأ نتيجة إيقاف أو تخفيض بعض الأنشطة .

- كيفية معالجة أى زيادة تنشأ فى حصة المنشأة الدامجة من صافى الأصول المستحوذ عليها عند اندماج الأعمال عن تكلفة الاندماج .
- المحاسبة عن الشهرة والأصول غير الملموسة المستحوذ عليها فى اندماجات منشآت الأعمال.

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلى :

- اندماجات منشآت الأعمال التى تظل فيها المنشآت منفصلة أو منشآت الأعمال التى يتم شراؤها معاً لعمل مشروع مشترك .
- اندماجات الأعمال التى تتضمن منشآت أو أعمال تحت رقابة مشتركة .
- اندماج منشآت الأعمال المتضمنة لاثنتين أو أكثر من المنشآت المشتركة .
- اندماج منشآت الأعمال والتى تكون منشآت أو أعمال منفصلة والتى تجمع معاً فى شكل تقارير منشأة عن طريق عقد كوحدة واحدة وبدون الاستحواذ عليها عن طريق حصة ملكية (على سبيل المثال قائمة مزدوجة للشركة) .

3-6- المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-6 - اندماج منشآت أعمال : A Business Combination

هى تجميع منشآت منفصلة معاً فى كيان اقتصادى واحد ، ونتيجة لذلك يكون هناك كيان واحد له سيطرة على صافى أصول وتشغيل كيان آخر .

2-3-6 - طريقة الشراء : The Purchase Method

هى طريقة تنظر لأى اندماج أعمال على أن هناك مشتري وكيان آخر يتم الاستحواذ عليه ، وأن الشركة الدامجة تشتري صافى الأصول للمنشأة المستحوذ عليها وتعترف فى سجلاتها بالأصول والخصوم المشتراه وكذلك أى التزامات محتملة قد تنشأ، ويشمل ذلك البنود التى لم يتم الإقرار بها مسبقاً بواسطة الكيان المستحوذ عليه .

3-3-6 - حصة الأقلية : Minority Interest

هى ذلك الجزء من الأرباح أو الخسائر وصافى الأصول الذى لم تملكه الشركة الدامجة (المشتري) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى الشركة التابعة*.

4-3-6 - الشركة التابعة : A Subsidiary

هى منشأة داخلية ضمن كيان شركة أخرى مثل شريك مسيطر عليه بواسطة منشأة أخرى تسمى الشركة الأم (أو القابضة) .

* (على سبيل المثال تمكنت الشركة الدامجة من الاستحواذ على 90% من أسهم شركة (س) ، فى هذه الحالة توجد حقوق أقلية 10% .

5-3-6 – السيطرة : Control

القدرة على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة ما أو أعمال للحصول على منافع من هذه الأنشطة .

6-3-6 – القيمة العادلة : Fair Value

هى القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين على بينة بالحقائق المتعلقة بالصفقة ومستقلين وراغبين فى عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق Arm's Length .

7-3-6 – الشهرة : Goodwill

هى منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ماهيتها بصورة منفردة ولا يتم الإقرار بها بصفة منفصلة .

4-6 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-6 – يتطلب هذا المعيار تحديد المنشأة الدامجة Acquirer لكل عملية اندماج أعمال فى إطارها المحدد ، وتكون المنشأة الدامجة هى المنشأة التى تحوز على السيطرة أو الرقابة على الكيانات المندمجة الأخرى أو الأعمال المندمجة .

2-4-6 – يجب أن تتم المحاسبة عن عمليات الاستحواذ Acquisition باستخدام طريقة الشراء Pur-chase Method من تاريخ الاستحواذ ، ويجب أن تقوم المنشأة الدامجة بإدخال نتائج تشغيل المنشأة المندمجة فى قائمة الدخل والاعتراف فى الميزانية بالأصول والخصوم المناظرة، وكذلك الالتزامات المحتملة Contingent Liabilities للمنشأة المندمجة وكذلك أى شهرة تنشأ من عملية الاستحواذ ، ويتضمن تطبيق طريقة الشراء الخطوات التالية :

– التعريف وتحديد المنشأة الدامجة .

– قياس التكلفة الخاصة باندماج الأعمال .

– تخصيص – فى تاريخ الاستحواذ – تكاليف اندماج الأعمال على الأصول والخصوم المستحوز عليها ، وكذلك الالتزامات المحتملة الناشئة .

3-4-6 – تعرف تكلفة الاستحواذ بأنها مجموع القيم العادلة للأصول والخصوم المستحوز عليها وكذلك المحتملة وكذا أدوات حقوق الملكية المصدرة بواسطة الدامج مقابل السيطرة على المنشأة المندمجة فى تاريخ التبادل ، وهى تشمل التكاليف المرتبطة مباشرة بالعملية مثل (أتعاب مهنية) ولكنها لا تشمل تكاليف إصدار دين أو أسهم (حقوق ملكية) لتسوية العملية.

4-4-6 – يتم تحديد الأصول والخصوم المكتسبة وكذلك الالتزامات المحتملة للمنشأة المستحوز عليها كما هى قائمة فى تاريخ الاستحواذ .

6-4-5 - يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة كإصول للمنشأة المستحوذ عليها إذا:

- كانت تستوفي تعريف الأصول غير الملموسة كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) بعنوان « الأصول غير الملموسة » .
- تفي بتعريف الأصول غير الملموسة .
- وجود منافع اقتصادية محتملة سوف تتدفق إلى المنشأة .
- يمكن قياس القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ بموثوقية .
- يمكن قياس نهاية الحياة الاقتصادية بموثوقية .
- يتم حساب نفقات ما بعد الاستحواذ للأصول غير الملموسة وفقاً للمعيار رقم (38) الدولي على الأصول غير الملموسة الناشئة داخلياً .

6-4-6 - سوف يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة بشكل منفصل فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية .

6-4-7 - إذا كانت المحاسبة الأولية لاندماج منشآت الأعمال يمكن تحديدها فقط بصفة مؤقتة بسبب أن القيمة العادلة التي يتم تخصيصها أو أن تكاليف الاندماج يمكن تحديدها فقط بصفة مؤقتة ، فإن الشركة الدامجة يجب أن تعالج الاندماج باستخدام هذه القيم المؤقتة .

ويجب على الدامج الاعتراف بأى تعديلات لهذه القيم المؤقتة كنتيجة لاستكمال المحاسبة الأولية في غضون اثنا عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ :

6-4-8 - يتم قياس الأصول والخصوم القائمة والالتزامات المحتملة بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ ، ويجب أن تظل حصة الأقلية بنسبة الأقلية لقيمتهم العادلة .

6-4-9 - تعالج الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة الدامج في القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة المستحوذ عليها كشهرة ويتم الاعتراف بها كأصل من الأصول .

6-4-10 - تخضع الشهرة لاختبار انخفاض القيمة سنوياً ، ولكن الشهرة لا تستهلك Goodwill is not amortized .

6-4-11 - تعالج الزيادة في حصة الدامج في القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة المستحوذ عليها عن تكلفة الاستحواذ كمكسب ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، مع ملاحظة أنه لا يتم الاعتراف بها ضمن بنود الميزانية كشهرة سالبة Negative Goodwill ، ومع ذلك، فإنه قبل الاعتراف بأى مكسب فإنه يمكن للدامج إعادة تقدير التكاليف الخاصة بالاستحواذ ، وكذا القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة للمنشأة المندمجة وكذا الالتزامات المحتملة .

Presentation and Disclosure

5-6 - العرض والإفصاح:

5-6-1 - يتعين على المنشأة الدامجة (المشتري) الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين لقوائمها المالية من تقييم طبيعة والآثار المالية لعملية الاندماج وتأثيراتها خلال الفترة وقبل التصريح بإصدار القوائم المالية (ويتم الإفصاح بأرقام إجمالية للبنود غير الهامة) ، وتشمل هذه المعلومات ما يلي :

- أسماء ووصف للمنشآت أو الأعمال الداخلة في عملية الاندماج .
 - تاريخ الاستحواذ .
 - النسبة المئوية لحقوق الملكية المستحوذ عليها والتي لها حق التصويت .
 - تكلفة الاندماج ووصف لمكونات هذه التكلفة مثل عدد أسهم حقوق الملكية المصدرة أو القابلة للإصدار وكذا القيم العادلة لهذه الأدوات بالإضافة إلى الأساس المستخدم في تحديد القيم العادلة .
 - تفاصيل عن أى عمليات قررت المنشأة القيام بها كنتيجة لعملية الاندماج .
 - المبالغ المعترف بها في تاريخ الاستحواذ مبوبة حسب كل فئة من فئات الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة .
 - وصف للعوامل التي أسهمت في وجود الشهرة .
 - وصف لكل أصل غير ملموس لم يتم الاعتراف به منفصلاً عن الشهرة .
 - مبلغ الربح أو الخسارة للكيان المستحوذ عليه حتى تاريخ الاستحواذ مشمولاً في الربح أو الخسارة للكيان الدامج لهذه الفترة .
 - إيرادات وأرباح وخسائر الكيان الموحد عن الفترة كما لو أن تاريخ الاستحواذ لكافة الكيانات الداخلة في الاندماج قد تم سريانها خلال الفترة وكانت البداية لتلك الفترة .
- 5-6-2 - يجب الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم آثار التعديلات المتعلقة بما قبل اندماج الأعمال .

5-6-3 - يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لتقييم التغيرات في القيمة الدفترية المعدلة للشهرة خلال تلك الفترة .

• اندماج منشآت الأعمال بعد تاريخ الميزانية المجمعة:

يجب تزويد المستخدمين بأكثر قدر من الإفصاحات المذكورة أعلاه (حسبما هو متاح عملياً) ، وذلك لكافة اندماجات الأعمال التي طبقت بعد تاريخ الميزانية ، فإذا كان من غير العملي الإفصاح عن أي من هذه المعلومات ، فإنه يجب توضيح هذه الحقيقة .

1-6-6 - عندما ترغب منشأة (كيان ما) في الحصول على سيطرة على صافي أصول (أصول -

خصوم) لكيان آخر ، فإن هناك عدداً من الطرق التي يمكن بموجبها تحقيق هذه السيطرة من

وجهة النظر القانونية وهي الاندماج Merger ، الاتحاد Consolidation عرض عطاء ،

وهكذا ... وتحدث اندماجات الأعمال Business Combinations بإحدى هاتين الطريقتين :

1 - في حالة الاستحواذ على صافي الأصول Acquisition of Net Assets بعض (أو كل)

الأصول والخصوم للمنشأة ما يتم الحصول عليها مباشرة بواسطة أخرى.

2 - مع الاستحواذ على حقوق ملكية (أسهم) لكيان ما (الشركة الأم أو القابضة The Parent)

فإنه يستحوذ على السيطرة من خلال شراء أكثر من 50% من الأسهم العادية التي لها

حق التصويت في منشأة أو كيان آخر (تسمى التابعة Subsidiary) ، ويمكن لكل من

المنشأتين الاستمرار في العمل ككيانات قانونية مستقلة . وتنتج قوائمها المالية بصفة

مستقلة أو يمكن تجميع قوائمها المالية معاً بطريقة ما .

وبموجب معيار التقارير المالية الدولي IFRS 3 فإنه يمكن تطبيق نفس المبادئ المحاسبية

على هاتين الطريقتين لتنفيذ عملية الاندماج .

Purchase Method

2-6-6 - طريقة الشراء

بموجب طريقة الشراء ، يتعين تخصيص سعر الاستحواذ لكافة الأصول المستحوذ عليها

سواء ملموسة / أو غير ملموسة والقابلة للتحديد والمتعلقة بالشركة وكذلك الالتزامات الحالية

والالتزامات المحتملة ، ويتم تجميع الأصول والخصوم المتعلقة بالكيان المستحوذ عليه في داخل

القوائم المالية للمنشأة الدامجة (الحائزة) بالقيم العادلة في تاريخ الاستحواذ .

ولأن الأصول والخصوم المتعلقة بالمنشأة الدامجة (المشتري) يتم قياسها بتكلفتها التاريخية

ويتم تجميعها مع الأصول والخصوم للمنشأة المستحوذ عليها والتي يتم قياسها بالقيمة السوقية

العادلة في تاريخ الاستحواذ ، لذلك فإن الميزانية قبل وبعد الدمج قد لا يمكن مقارنتها بسهولة .

3-6-6 - تعتبر القيمة العادلة للديون طويلة الأجل المكتسبة في اندماج الأعمال هي القيمة الحالية

لأصل الدين ومدفوعات الفائدة عبر الحياة المتبقية من الدين والتي يتم خصمها باستخدام

معدلات الفائدة السوقية الجارية ، ولذلك فإن القيمة العادلة لديون الكيان المستحوذ عليه

والتي صدرت بمعدلات فائدة أقل من المعدلات الحالية سوف تكون أقل من المبالغ المعترف

بها في ميزانية الكيان المندمج (المستحوذ عليه) وعلى العكس من ذلك فإن القيمة العادلة

لدين الكيان المندمج (المستحوذ عليه) سوف تكون أعلى من مبلغ المعترف به في القوائم

المالية للكيان المندمج إذا كان معدل الفائدة على الديون أعلى من معدلات الفائدة الحالية .

4-6-6 - يتم مقارنة تكلفة الاستحواذ مع القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج (المستحوذ عليه) ، وأي زيادة يتم الاعتراف بها كشهرة ، أما إذا كانت القيم السوقية العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة في الكيان المستحوذ عليه أكبر من تكلفة الاستحواذ (أي القيمة التي يتم تحملها للاستحواذ على الكيان المندمج) والتي كان يتم النظر إليها كشهرة سالبة فإن معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 (IFRS 3) يتطلب أن يتم التقرير عنها كمكسب أي في قائمة الدخل وليست ضمن بنود الميزانية .

5-6-6 - يمكن تلخيص طريقة الشراء في المحاسبة عن الاندماج بالخطوات المعيارية التالية :

- 1 - تحديد تكلفة الاستحواذ The Cost of Acquisition (أي القيمة المدفوعة أو الأسهم التي يتم إصدارها مقابل الاندماج) .
- 2 - تحديد القيمة العادلة لأصول الكيان المندمج (المستحوذ عليه) .
- 3 - تحديد القيمة العادلة لخصوم الكيان المندمج (المستحوذ عليه) وكذلك الالتزامات المحتملة التي يمكن قياسها بموثوقية .
- 4 - يجب التأكد من تساوى صافي أصول المنشأة المندمجة (المستحوذ عليها) بالقيمة السوقية العادلة مع الفرق بين أصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة العادلة ومجموع الخصوم والالتزامات المحتملة مقومة بالقيمة العادلة للمنشأة المندمجة أي :

صافي أصول المنشأة المندمجة	القيمة السوقية	القيمة السوقية العادلة
(المستحوذ عليها) مقومة	= العادلة لأصول -	للالتزامات والالتزامات
بالقيمة السوقية العادلة	المنشأة المندمجة	المحتملة للمنشأة المندمجة

5 - حساب الشهرة الجديدة الناتجة من الشراء كما يلي :

صافي أصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة السوقية	الشهرة =	سعر -	العادلة (الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة الجديدة المقومة بالقيمة العادلة)
		الشراء	

- 6 - يتم تجميع القيم الدفترية لأصول وخصوم الكيان الدامج (المنشأة المشترية) مع القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج (المنشأة المستحوذ عليها)
- 7 - أي شهرة مكتسبة يجب الاعتراف بها كأصل في ميزانية الكيان المجمع .
- 8 - يجب ألا يجمع صافي أصول المنشأة المكتسبة مع حقوق ملكية المنشأة المكتسبة لأن المنشأة المستحوذ عليها قد توقف نشاطها (بصورة منفصلة في القوائم المالية الموحدة)

بعد الاستحواذ ، ولذلك فإن صافي الثروة للمنشأة المكتسبة سوف تستبعد (ويحل محلها القيمة السوقية للأسهم المصدرة بواسطة الكيان الدامج Acquirer) .

6-6-6 – بتطبيق طريقة الشراء ، فإن قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية سوف تتضمن الأداء التشغيلي للمنشأة المستحوذ عليها من تاريخ الاستحواذ وما يليه ، أما نتائج التشغيل السابقة للاستحواذ لا يعاد ذكرها وتظل كما تم الإفصاح عنها تاريخياً بواسطة المنشأة الدامجة ، وتبعاً لذلك ، فإن القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) للمنشأة الدامجة لن يتم مقارنتها قبل وبعد الاندماج ، ولكنها سوف تعكس حقيقة عملية الاندماج.

6-6-7 – بالرغم من المبادئ السليمة الواردة في معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) IFRS ، فإن الكثير من المحللين يعتقدون أن تحديد القيم العادلة يتضمن فكر إداري مدروس ، فالقيم المتعلقة بالأصول غير الملموسة مثل برامج الكمبيوتر قد لا يمكن سريان مفعولها بسهولة عند تحليل مشتريات الاستحواذ.

6-6-8 – يمكن أن يكون الحكم الشخصي للإدارة ملحوظاً بصفة خاصة عند تخصيص سعر الشراء الزائد (بعد كل التخصيصات أو التوزيعات للأصول والخصوم) فإذا تم على سبيل المثال تخصيص سعر الشراء الزائد المتبقى للشهرة ، فلن يكون هناك تأثير على صافي دخل الشركة لأن الشهرة لا تستهلك (ولكنها تخضع لاختبار انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36) ، بينما إذا تم تخصيص هذه الزيادة على الأصول الثابتة برفع قيمتها العادلة ، فإن مصروف الإهلاك سوف يزداد، وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل والحصول على قوائم مالية غير سليمة .

6-6-9 – بموجب طريقة الشراء فإن الهامش الإجمالي للدماج سوف ينخفض عادة في سنة الاندماج (بافتراض أن الاندماج لا يحدث قرب نهاية العام) لأن تقدير قيمة الموجودات المخزون الشركة المكتسبة سوف يزداد من تكلفة البضاعة المباعة ، ومع ذلك ففي السنة التالية للاندماج فإن الهامش الإجمالي سوف يزداد نتيجة أنه سوف يعكس حقيقة أن تكلفة البضاعة المباعة سوف تنقص بعد بيع تكلفة المخزون العالية .

6-6-10 – وهذه النقاط تشير إلى مشكلة تحليلية هامة ، فالمكاسب وربحية السهم الواحد ، ومعدل النمو في هذه المتغيرات ، ومعدلات العائد على حقوق الملكية ، وهوامش الربح ، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسب مالية أخرى هامة لن يكون لها معنى موضوعي ، وكذلك ليس هناك قاعدة معينة تبدو فيها النسب دائماً في صورة أفضل بموجب طريقة الشراء أو في ظل أي طريقة أخرى تسمح بها جهات خارج سلطة مجلس معايير المحاسبة المالية

IASB ، ويجب تفسير النسب المالية في ضوء المبدأ المحاسبي المطبق في بناء القوائم المالية بالإضافة إلى القواعد المطبقة .

11-6-6 - ثمة أسلوب يمكن للمحلل استخدامه عند مراجعته لأي شركة وهو فحص التدفق النقدي، فالتدفق النقدي ينظر إليه باعتباره مقياس موضوعي لأنه يكون أقل تأثراً بالطرق المحاسبية المستخدمة (وذلك بالمقارنة بالمقاييس المحاسبية المتعلقة بقياس المكاسب والتي ترتبط موضوعيتها بالطرق المحاسبية الملائمة المستخدمة لقياسها) ، ولذلك فإنه من الملائم غالباً المقارنة بين الشركات ، وفحص الأداء الخاص بنفس الشركة خلال فترة زمنية فيما يتعلق بالتدفق النقدي .

12-6-6 - يلاحظ أنه خلال الفترة الأخيرة -أصبحت الشهرة إحدى الموضوعات الجدلية في المحاسبة ، فالشهرة لا يمكن قياسها مباشرة ، وذلك لأنه يتم تحديد قيمتها بصورة عامة عن طريق التقديرات / التقييمات التي تعتمد على افتراضات القائم بالتقييم .

13-6-6 - وموضوع الشهرة المعترف بها في القوائم المالية قد وجد له مؤيدين ومعارضين بين المهنيين ، حيث يؤكد أصحاب الرأي المؤيدون للشهرة أن الشهرة هي «القيمة الحالية للعوائد الزائدة التي يمكن للشركة كسبها» ويدعى أصحاب هذا الرأي أن تحديد القيمة الحالية لهذه العوائد الزائدة يماثل تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول الأخرى والمشروعات ، أما أصحاب الرأي المعارض للإعتراف بالشهرة فإنهم يستندون على أن الأسعار التي يتم دفعها في عملية الاستحواذ أو الشراء لمنشآت أخرى يتضح غالباً أنها تعتمد على توقعات غير واقعية ، وبالتالي تؤدي إلى عمليات تخفيض القيمة المقدرة للشهرة .

14-6-6 - وكلا من الاتجاهين المتعارضين له منطق ، فكثير من الشركات تكون قادرة على كسب عوائد أكبر على استثماراتها ، ولذلك فإن أسعار الأسهم العادية لهذه الشركات سوف تباع بعلاوة أكبر من القيمة الدفترية لصافي الأصول الملموسة ، وبالتالي سوف تكون القيمة السوقية للسهم أكبر من القيمة الدفترية للسهم الواحد (حيث الأخيرة عبارة عن القيمة الدفترية لصافي الأصول مقسومة على عدد الأسهم المتداولة) ، وبالتالي فإن المستثمرين الذين يشترون الأسهم العادية لهذه الشركات يدفعون مبلغ إضافي للأصول غير الملموسة (مثل السمعة والشهرة ، اسم الصنف ، والعلامة التجارية وما إلى ذلك) .

15-6-6 - وهناك أيضاً بعض الشركات تكسب عوائد منخفضة على استثماراتها بالرغم من وجود توقعات بتحقيق عوائد زائدة نتيجة وجود شهرة ضمن الأصول ، وبالتالي فإن الأسعار الخاصة بالأسهم العادية لهذه الشركات تتجه نحو الانخفاض عن القيمة الدفترية بسبب

أن الأسهم سوف تكون مسعرة بأكبر من قيمتها ، وبذلك فإنه يجب أن يكون واضحاً أن مجرد دفع قيمة للشهرة للاستحواذ على شركة ما لا يعنى بالضرورة أن الشركة الدامجة سوف تستمر في تحقيق عوائد زائدة نتيجة ظهور هذه الشهرة ضمن أصولها .

16-6-6 – وباختصار ، فإنه يجب على المحللين التفرقة بين المحاسبة عن الشهرة Accounting Goodwill واقتصاديات الشهرة Economic Goodwill حيث تشير الأخيرة إلى الأداء الاقتصادي للمنشأة في حين أن محاسبة الشهرة تبنى على معايير المحاسبة ، والشهرة من وجهة النظر الاقتصادية هي التي يجب أن تكون محل اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين ، وبذلك فإنه عند تحليل القوائم المالية لأي شركة فإنه من الضروري قيام المحللين باستبعاد الشهرة من أصول الميزانية وأى عوائد زائدة تكسبها الشركة سوف تنعكس في السعر الخاص بأسهمها العادية.

17-6-6 – وبموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) [IFRS 3] فإنه يجب رسملة الشهرة (اعتبارها أصل من الأصول) ، وإجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) الخاص بانخفاض قيمة الأصول ، ولا تخضع الشهرة للاستهلاك ، وأى انخفاض في قيمة الشهرة يعتبر مصروف غير نقدي .

18-6-6 – وعلى أية حال ، فإن انخفاض قيمة الشهرة سوف يؤثر على صافي الدخل المفصح عنه ، فعندما يتم تحميل الشهرة كعبء على الدخل في الفترة الحالية ، فإن الدخل المفصح عنه الجارى سوف ينقص ، ولكن معدلات الدخل المستقبلي المقرر سوف تزيد عندما يتم شطب الشهرة أو جزء منها أو لا يوجد مزيد من الانخفاض منها ، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تخفيض صافي الأصول وحقوق المساهمين من ناحية ، ولكنه يؤدي من ناحية أخرى إلى تحسين بعض المؤشرات مثل العائد على الأصول ، معدلات دورات الأصول ، معدلات دوران حقوق الملكية .

ويقع على عاتق المحلل المالي أيضاً الفحص الدقيق للشهرة لتحديد ما إذا كان قد حدث لها انخفاض من عدمه ، حتى في الحالات التي يتفاعل معها السوق بصورة مختلفة مع انخفاض قيمة الشهرة .

19-6-6 – ويمكن للشهرة أن تؤثر بشكل جوهري على القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجتها ، وبذلك فإنه ينبغي على المحلل استبعاد أى تحريف قد توجده الشهرة ، مثل الاعتراف بها ، استهلاكها ، الانخفاض في قيمتها ، ويتم ذلك بعمل تعديلات أو تسويات قبل إجراء التحليل مثل :

– حساب النسب المالية باستخدام بيانات الميزانية مستبعداً منها الشهرة .

– مراجعة اتجاهات التشغيل باستخدام بيانات تستبعد استهلاك الشهرة أو انخفاض قيمتها .

- تقييم اندماجات الأعمال المستقبلية عن طريق الأخذ في الحسبان سعر الشراء المدفوع المتعلق بصافي الأصول وتوقعات الأرباح المستقبلية للشركة المستحوذ عليها (المشتراه) .

• حالات عملية •

• حالة عملية رقم (1-6)

استحوذت شركة H.L على 70% كحصة في أسهم حقوق الملكية لشركات F وبمبلغ \$ 750000 في أول يناير 2001 ، وكانت الميزانية المخصصة لكل من الشركتين في تاريخ الاستحواذ كما يلي :
(بالآلاف دولار)

بيان	شركة H	شركة F
الأصول القائمة	8200	2000
الاستثمارات في شركة F	750	-
	<u>8950</u>	<u>2000</u>
حقوق الملكية	6000	1200
الالتزامات القائمة	2950	800
	<u>8950</u>	<u>2000</u>

فإذا علمت ما يلي :

- تبلغ القيمة العادلة للأصول في شركة F بمبلغ 2800000 والقيمة العادلة للالتزامات بمبلغ \$ 800000 .

ويظهر العرض التالي نتائج عملية الاستحواذ (الاندماج)

(بالآلف دولار)

بيــــــــان	شركة الياسمين	الأقلية
القيمة الصافية للأصول ناقصاً الخصوم	2000	360
حصة الأقلية 30%	600	240
	1400	600
القيمة العادلة للاستحواذ (الصافي)	1400	
تكلفة الاستحواذ	(750)	
مكسب	650	

وتظهر الميزانية الموحدة المختصرة في تاريخ الاستحواذ (الاندماج) كما يلي :

الأصول	(أ) 11000
حقوق المساهمين	(ب) 6650
حصة الأقلية	600
الخصوم	(ج) 3750
	11000

• حالة عملية رقم (6-2)

اشترت شركة هبة إحدى المنشآت الصغيرة وهي شركة رولا بمبلغ 100000 دولار ، بالإضافة إلى افتراض أن كافة خصوم الشركة المستحوذ عليها توضح أن الرصيد النقدي وقيمة الشهرة سوف تبين ميزانية الاندماج .

$$1 - \text{الأصول} = 2800 + 8200$$

$$ب - \text{حقوق المساهمين} = 6000 + 650 \text{ (المكسب تم تضمينه قائمة الدخل)}$$

$$ج - \text{الخصوم} = 800 + 2950$$

وبفرض أن الشركة الدامجة تخطط لتمويل عملية الاندماج أو الاستحواذ باستخدام مبلغ نقدي قدره 10000 دولار ، والباقي عن طريق قرض جديد بمبلغ 90000 دولار (قرض طويل الأجل)

الميزانيات قبل الاندماج

بيان	الشركة الدامجة (هبة)	الشركة الصغرى (رولا)	القيمة الصافية العادلة لأصول الشركة الصغرى (رولا)
نقدية	20000	3000	3000
مخزون	40000	10000	15000
مدينون	20000	8000	8000
إجمالي الأصول المتداولة	80000	21000	26000
الأصول الثابتة	120000	50000	60000
شهرة	-	-	-
إجمالي الأصول	200000	71000	86000
دائنون	22000	10000	10000
التزامات مستحقة	3000	1000	1000
خصوم متداولة	25000	11000	11000
ديون طويلة الأجل	25000	10000	10000
أسهم عادية	10000	1000	-
رأس مال مدفوع إضافي	40000	9000	-
أرباح محتجزة	100000	40000	65000
الإجمالي	150000	50000	-
أسهم عادية :	200000	71000	86000
القيمة الاسمية	10	2	
القيمة السوقية	80	8	

تابع المثال: الميزانية بعد الاستحواذ (طريقة الشراء)

الشركة المستحوذ عليها شركة رولا (القيمة السوقية العادية)	الشركة المستحوذ عليها (رولا)	الشركة الدامجة (هبة)	بيان
3000	3000	20000	نقدية
15000	10000	40000	مخزون
8000	8000	20000	مدينون
<u>26000</u>	<u>21000</u>	<u>80000</u>	أصول متداولة
-	-	100000	استثمارات في شركات تابعة
60000	50000	120000	أصول ثابتة
-	-	-	شهرة
<u>86000</u>	<u>71000</u>	<u>290000</u>	إجمالي الأصول
10000	10000	22000	دائنون
1000	1000	3000	التزامات مستحقة
<u>11000</u>	<u>11000</u>	<u>25000</u>	خصوم متداولة
10000	10000	115000	قروض طويلة الأجل
-	-	-	حقوق ملكية :
-	1000	10000	أسهم عادية
-	9000	40000	رأس مال مدفوع
65000	40000	100000	أرباح محتجزة
<u>-</u>	<u>50000</u>	<u>150000</u>	إجمالي حقوق الملكية
<u>86000</u>	<u>71000</u>	<u>290000</u>	الإجمالي
-	-	-	أسهم عادية :
-	2	10	قيمة اسمية
-	8	80	قيمة سوقية

• مثال (A-2-6) :

باستخدام طريقة الشراء فإن الميزانية المجمعة بعد الشراء سوف تعكس رصيد النقدية برقم :

أ - 13000 دولار .

ب - 20000 دولار .

ج - 23000 دولار .

د - 33000 دولار .

الاختيار (١) هو الصحيح : ويتم الحساب كما يلي :

20000	رصيد النقدية في الشركة الدامجة قبل الاستحواذ
3000	+ رصيد النقدية في الشركة المستحوذ عليها قبل الاستحواذ
23000	الإجمالي
	يخصم منه :
10000	المبلغ النقدي المدفوع للاستحواذ على الشركة المستحوذ عليها
13000	الرصيد النقدي بعد الاندماج (في الميزانية المجمعة)

• مثال (B-2-6) : باستخدام المعلومات المتوافرة، استكمل الميزانية المجمعة
الإيضاح : الميزانية الكاملة بعد الاندماج (طريقة الشراء)

بيان	الشركة الدامجة (هبة)	الشركة المستحوذ عليه (رولا)	الشركة المستحوذ عليه (اللبنة للسرابة العامة)	التسويات	الميزانية المجمعة
نقدية	10000 ⁽¹⁾	3000	3000	-	13000
مخزون	40000	10000	15000	-	55000
مدينون	20000	8000	8000	-	28000
أصول متداولة	70000	21000	26000	-	96000
استثمارات في شركات تابعة	100000	-	-	(100000)	-
أصول ثابتة	120000	50000	60000	-	180000
شهرة	-	-	-	35000 ^(ب)	35000
إجمالي الأصول	290000	71000	86000	25000	311000
دائنون	22000	10000	10000	.	32000
التزامات مستحقة	3000	1000	1000	.	4000
خصوم متداولة	25000	11000	11000	.	36000
قروض طويلة الأجل	115000	10000	10000	.	125000
حقوق ملكية :					
أسهم عادية	10000	1000	10000	.	-
رأس مال مدفوع	40000	9000	40000	.	-
أرباح محتجزة	100000	40000	65000	(ج) (65000)	100000
إجمالي حقوق الملكية	150000	50000	-	(ج) (40000)	150000
الإجمالي	290000	71000	86000	25000	311000

● ملاحظة:

الشهرة هي الفرق بين التعويض المدفوع متضمناً قيمة القرض والقيمة السوقية العادلة للأصول ، وفي هذه الحالة فإن القيمة السوقية العادلة لشركة رولا المستحوذ عليها هي 86000 جنيه والتعويض المدفوع هو 121000 - 10000 دولار نقداً + 90000 (إصدار قرض) + 21000 (الالتزامات الظاهرة في الميزانية للمنشأة المستحوذ عليها وهي شركة رولا) وهي عبارة عن دائنون 10000 \$ والتزامات مستحقة 1000 \$ وقروض طويلة الأجل 10000 \$.

$$\text{إذن قيمة الشهرة} = 121000 - 86000 = 35000$$

سعر الشراء المدفوع 121000 دولار عبارة عن :

\$ 10000	مبلغ مدفوع نقداً
\$ 90000	إصدار قرض طويل الأجل
\$ 21000	تحمل التزامات الشركة المستحوذ عليها
<u>\$ 121000</u>	

القيمة السوقية العادلة لأصول الشركة المستحوذ عليها :

$$3000 \text{ نقدية} + 15000 \text{ مخزون} + 8000 \text{ مدينون} + 60000 \text{ أصول ثابتة} = 86000 \$$$

الفصل السابع

القوائم المالية المجمعة والمنفصلة المعيار المحاسبي الدولي رقم (27)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة.

الفصل السابع

القوائم المالية المجمعة والمنفصلة

Consolidated and Separate Financial Statements

المعيار المحاسبي الدولي رقم (27)

1-7 - المشاكل محل الدراسة، Problems Addressed

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للشركة الأم (القابضة) إلى معلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال ، والتغييرات في المركز المالي للمجموعة ككل (أي الشركة القابضة وشركاتها التابعة) والهدف الرئيسي لهذا القياس هو وصف المعالجة المحاسبية في القوائم المالية المجمعة للمنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة أو الشقيقة .

2-7 - نطاق المعيار، Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على :

- 1 - إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المنشآت تقع تحت سيطرة شركة قابضة (أم) .
- 2 - المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة ، المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة ، المنشآت الزميلة ، عندما تختار المنشأة أو تفرض عليها اللوائح المحلية أن تقدم قوائم مالية منفصلة حالية .

3-7 - المفاهيم الأساسية، Key Concepts

1-3-7 - القوائم المالية المجمعة : Consolidated Financial Statement

هي قوائم مالية مجمعة مقدمة من المنشأة كقوائم مالية لمنشأة وكأنها وحدة اقتصادية منفردة .

2-3-7 - السيطرة : Control

هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة ما من أجل الحصول على منافع من أنشطتها ، ويتم إثبات السيطرة بصفة عامة من خلال توافر أحد الدلائل التالية :

- الملكية : Ownership

تستحوذ الشركة القابضة (بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة التابعة) على ما يزيد عن 50% من قوة التصويت .

- حقوق التصويت : Voting Rights

لدى الشركة القابضة حقوق تصويت تزيد عن 50% بموجب اتفاق مع مستثمرين آخرين (فعلى سبيل المثال قد تملك المنشأة 40% من حقوق التصويت في شركة تابعة ولكنها أبرمت اتفاق مع مستثمرين آخرين لهم حقوق تصويت 20% وفي ظل الاتفاق يفوض المستثمرون الآخرون الشركة في اتخاذ ما تراه مناسباً في السياسات المالية والتشغيلية وبذلك فإن الشركة أصبح لها 60% من حقوق التصويت) .

– التحكم فى السياسات : Policies

يكون للشركة قدرة على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة بموجب تشريع أو اتفاق .

– لجنة الإدارة : Board of Directors

يكون لدى الشركة القدرة على تعيين أو استبعاد أغلبية أعضاء مجلس الإدارة .

– حقوق تصويت المدراء : Voting Rights of Directors

القدرة على الحصول على غالبية الأصوات فى اقتراعات مجلس الإدارة .

3-3-7 – المجموعة : A Group

هى الشركة القابضة وكافة الشركات التابعة لها .

4-3-7 – الشركة القابضة (الأم) : A Parent

هى منشأة لها واحدة أو أكثر من المنشآت التابعة .

5-3-7 – حصة الأقلية : Minority Interest

هو الجزء من صافى الربح أو الخسارة أو صافى الأصول فى الشركة التابعة الذى يؤول إلى حصص حقوق ملكية لمستثمرين آخرين خلاف الشركة القابضة ولم يمتلكوها بشكل مباشر أو غير مباشر فى الشركة التابعة عن طريق الشركة القابضة .

6-3-7 – القوائم المالية المنفصلة : Separate Financial Statement

هى القوائم المقدمة عن طريق شركة قابضة أو شركة مستثمرة فى شركة زميلة ، أو المنشأة المشاركة فى منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة عندما تتم المحاسبة عن الاستثمارات على أساس حصة حقوق الملكية مباشرة وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافى الاستثمار فى الشركة المستثمر فيها .

7-3-7 – المنشأة التابعة : A Subsidiary

هى منشأة تخضع لسيطرة منشأة أخرى تسمى الشركة القابضة .

8-3-7 – طريقة التكلفة فى المحاسبة : Cost Method of Accounting

هى الاعتراف بالاستثمارات فى منشآت أخرى بالتكلفة والاعتراف بالدخل فقط إلى المدى الذى يتلقى فيه المستثمر توزيعات أرباح من الأرباح المتراكمة لدى المنشأة المستثمر فيها والناشئة بعد تاريخ الاستحواذ على الملكية .

4-7 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-7 – يجب على الشركة القابضة أن تقدم قوائم مالية مجمعة وكان المجموعة (الشركة القابضة وشركاتها التابعة) منشأة واحدة ، وينبغى أن تحتوى القوائم المالية المجمعة على ما يلى :

- الشركة القابضة وكافة شركاتها التابعة سواء كانت محلية أو أجنبية (وتتضمن تلك التي لها أنشطة غير متشابهة) .
- الكيانات ذات الغرض الخاص إذا كانت العلاقة الأساسية تشير إلى وجود سيطرة .
- الكيانات التابعة المصنفة على أنها «محتفظ بها بغرض البيع» .
- الكيانات المحتفظ بها كشركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار ووحدات Trusts وما شابه ذلك .

2-4-7 – لا توجد حاجة لتقديم القوائم المالية المجمعة في حالة الشركة التابعة التي تم

امتلاكها كلياً أو جزئياً بالفعل (بالاتفاق الجماعى لعدد قليل من المساهمين) إذا كانت :

أ – أدوات حقوق الملكية أو الديون لا يتم التعامل عليها في سوق عام (سوق أوراق مالية أو بورصة) .

ب – ليست بصدد نشر أو إرسال قوائم مالية لجهات الأوراق المالية .

ج – تنشر الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

3-4-7 – يتضمن إعداد القوائم المالية المجمعة دمج القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة

بند بند Line-by-Line وذلك على أساس إضافة البنود المماثلة معاً للأصول والالتزامات

وحقوق الملكية والدخل والمصروفات ، وتتضمن الإجراءات الأساسية الأخرى ما يلي :

أ – يجب استبعاد وحذف كلاً من القيم الدفترية المعدلة Carrying Amount لاستثمارات

الشركة القابضة وحصتها في حقوق الملكية لكل شركة تابعة وذلك وفقاً لمعيار التقارير

المالية الدولية IFRS 3 .

ب – يجب تحديد حصص الأقلية في صافي أصول الشركات التابعة المجمعة وعرضها بشكل

منفصل كجزء من حقوق الملكية .

ج – يتم استبعاد الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعات ، وكذلك الصفقات المتبادلة بين

شركات المجموعة بالكامل .

د – يتم تحديد أنصبة حقوق الأقلية في الربح أو الخسارة للشركات التابعة عن الفترة ،

ولكن لا يتم خصمها من ربح أو خسارة الفترة .

هـ – يتم تسوية أرباح المجموعة للمنشأة التابعة بتوزيعات أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة

سواء تم الإعلان عن هذه الأرباح أم لا .

و – تتم المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً لأحكام المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) من تاريخ

التوقف عن اعتبار المنشأة تابعة ولم تصبح في وقت لاحق منشأة زميلة .

ز – الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية قد تزيد حصة الأقلية للمستثمرين في حقوق الملكية في

الشركة التابعة ، ويتم تحميل العبء مقابل حصة الأقلية ماعدا الحالات التي يكون فيها

التزام ملزم للأقلية ويكون بمقدورها التأثير الجيد على الخسائر .

ح - بالنسبة للخسائر المتعلقة بحصة الأقلية فإنها قد تزيد أو تتجاوز حصة الأقلية للمستثمرين في حقوق ملكية الشركة التابعة ، وتمثل هذه الزيادة عبء تجاه حصة الأقلية باستثناء وجود التزام ملزم على الأقلية أو يكون بمقدرها التأثير الجيد على الخسائر .

4-4-7 - يجب إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام سياسة محاسبية متسقة لمثل هذه المعاملات والأحداث .

5-4-7 - عندما تختلف تواريخ التقارير بين الشركة القابضة والشركات التابعة ، فإنه يتم عمل تسويات للمعاملات والأحداث الهامة التي تحدث بين هذه التواريخ مع ملاحظة أن هذه الاختلافات يجب ألا تزيد عن 3 شهور .

6-4-7 - ينبغي أن تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة (إن وجدت) إما
أ - بالتكلفة أو .

ب - كأصول مالية وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .

5-7 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-7 - يجب أن تتضمن القوائم المالية المجمعة

أ - طبيعة العلاقة عندما لا تمتلك الشركة القابضة (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما يزيد عن 50% من الأسهم التي لها قوة التصويت .

ب - أسماء المنشآت التي تمتلك فيها ما يزيد عن 50% من الأسهم التي لها قوة تصويت (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) ولكنها لا تعتبر منشأة تابعة بسبب غياب السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية .

2-5-7 - عندما لا تقدم الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة فإنها يجب أن تبين :

أ - الحقيقة الخاصة بأن الإعفاء من نشر قوائم مالية مجمعة قد تم استخدامه.

ب - الاسم والدولة التي تدخل في إطارها الشركة القابضة التي تنشر القوائم المالية المجمعة .
ج - القائمة الخاصة بالشركات التابعة ، والزميلة ، والمشروعات المشتركة.

د - الطريقة المحاسبية المستخدمة في الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة .

• بالنسبة للقوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة:

3-5-7 - لكافة الشركات التابعة الهامة ، يجب ذكر ما يلي :

أ - قائمة بالشركات التابعة ، والشركات الزميلة والمشروعات المشتركة .

ب - طرق المحاسبة المستخدمة في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشروعات المشتركة .

7 - 6-1- يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 أن يتم تجميع القوائم المالية للشركة القابضة والقوائم المالية لشركاتها التابعة معاً ، ويتم افتراض وجود سيطرة من الشركة القابضة عندما تملك ما يزيد عن 50% من الأسهم العادية التي لها حق التصويت في الشركات التابعة ما لم تتوافر السيطرة بالرغم من ملكية الشركة القابضة للحد الأقصى لرصيد التصويت في الشركة التابعة .

7 - 6-2- تبدأ عملية التجميع بالميزانيات وقوائم الدخل للشركة القابضة والشركات التابعة كوحدات منفصلة ، وتعترف القوائم المالية للشركة القابضة بالشركة التابعة كما لو كانت أحد أصولها وتسمى «استثمارات في شركات تابعة» وأي توزيعات أرباح مستلمة من الشركة سوف يعترف بها «كدخل من الشركات التابعة» .

7 - 6-3- بتجميع القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة ، فإن القوائم المالية المجمعة سوف تعكس بصفة كاملة النتائج المالية والمراكز المالية للشركة القابضة والشركة التابعة ، ومع ذلك فإن الاندماج يطرح عدة مشكلات :

- تحديد القوائم المالية لمنشآت تعمل في أنشطة تجارية مختلفة تماماً وتحليل العمليات والاتجاهات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم التغلب على المشكلة إلى حد ما عن طريق إعداد معلومات قطاعية .

- لن يكون من السهولة تحديد القيود النظامية وقيود الدين على القوائم المالية المجمعة .

• أمثلة : القوائم المالية المجمعة والحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة :

- مثال (7-1) :

تتعلق البيانات التالية بقيم الربح بعد الضرائب الخاصة بمجموعة ألفا :

بيانات	\$
شركة ألفا	150000
شركة بيتا	40000
شركة شارلي	25000
شركة دلتا	60000
شركة أيكو	80000

تمتلك شركة ألفا 75% من حقوق التصويت في شركة بيتا ، وكذلك 30% من حقوق التصويت في شركة شارلي ، وتمتلك بيتا أيضاً 30% من حقوق التصويت في شركة شارلي ،

وأيضاً 25% من حقوق التصويت في شركة أيكو ، وتمتلك شركة شارلى 40% من حقوق التصويت في شركة دلتا .

-الإيضاح:

تعتبر كلا من شركتى بيتا وشارلى من الشركات التابعة لشركة ألفا وذلك لأن شركة ألفا تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركة تابعة ما يزيد عن 50% من حقوق التصويت في تلك الشركات .

وتعتبر كلا من شركتى شارلى وأيكو في حكم الشركات الزميلة لشركة بيتا كما تعتبر شركة دلتا في حكم الشركة الزميلة لشركة شارلى ، ما لم يوجد ما يدل على عدم وجود تأثير هام في هذه الحالات .

ويتم حساب حصة الأقلية في أرباح المجموعة بعد الضرائب وفقاً للحسابات التالية :

بيانات	\$	\$
الربح بعد الضريبة لشركة شارلى : الملكية	25000	
حساب حقوق الملكية : شركة دلتا = (40% X 60000)	24000	
	<u>49000</u>	
حصة الأقلية 40%		19600
الربح بعد الضرائب لشركة بيتا : الملكية	40000	
حساب حقوق الملكية : شركة شارلى (30% X 49000)	14700	
شركة أيكو (25% X 80000)	20000	
	<u>74000</u>	
حصة الأقلية 25%		18675
		<u>38275</u>

- مثال (2-7) :

شركة أوربية قابضة مع شركات تابعة من دول مختلفة ، تتبع السياسة المحاسبية الوارد أولاً صادر أولاً FIFO لكافة مخزوناتها في المجموعة ، وقد استحوذت مؤخراً على حصة سيطرة في شركة تابعة أجنبية تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير المخزون LIFO وذلك للأغراض الضريبية .

كيف يتم التعامل مع هذا الأمر عند تجميع القوائم المالية ؟

-الإيضاح:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) IAS عند إعداد القوائم المالية المجمعة أن يتم ذلك باستخدام سياسات محاسبية متسقة (متماثلة) ، ومع ذلك فإن الأمر لا يتطلب أن كل شركة في المجموعة سوف تغير من طرقها المحاسبية عند المحاسبة في قوائمها المالية المنفصلة لتتحول إلى تطبيق الطريقة المطبقة في شركات المجموعة .

ومع ذلك ، فإنه عند تجميع القوائم المالية فإنه يجب عمل تسويات في القوائم المالية للشركة التابعة لتحويل القيم الدفترية للمخزونات هي لتبني على أساس قيم الوارد أولاً صادر أولاً FIFO .

-مثال (3-7) :

تمثل البيانات الموضحة أدناه الميزانية وقوائم الدخل لشركة قابضة وشركة تابعة تمتلك فيها القابضة 80% من الملكية ، ويوضح الجدول الطريقة والتعديلات المطلوبة لتكوين القوائم المالية المجمعة ، وكل التخصيصات التي لا يمكن ارجاعها إلي بند معين سوف يفترض أنها راجعة إلي الشهرة .

بيــــــــــــــــان	الشركة القابضة فقط \$	الشركة التابعة فقط \$	تسويات \$	القوائم المجمعة \$
- النقدية	50	120		170
- حسابات المدينين من :				
- الآخرين	320	20		340
- الشركة التابعة	30	-	(1) (30)	-
- المخزون	600	100		700
- الآلات والمعدات والتجهيزات	1000	500		1500
- الاستثمارات :				
- فى منشآت أخرى	800	40		840
- فى شركات تابعة	360	-	(2) (3) (360)	
إجمالي الأصول	3160	780	(390)	3550
-الحسابات الدائنة :				
- لدى آخرين	250	100		350
- لدى الشركة القابضة		30	(1) (30)	-
- قروض طويلة الأجل	1350	200	-	1550
- حقوق الأقلية			(2) (3) (90)	(4) 90
- أسهم عادية	100	40	(2) (3) (40)	(5) 100
- رأس المال المدفوع	300	160	(2) (3) (160)	(5) 300
- الأرباح المحتجزة	1160	250	(2) (3) (250)	(5) 1160
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	3160	780	(390)	3550

-الإيضاح:

1 - يتم استبعاد حسابات المدينين والدائنين داخل شركات المجموعة كل منهما مقابل الأخرى حتى لا تؤثر على قيم الأصول / الخصوم الموحدة للمجموعة .

\$ 360

2 - الاستثمارات في الشركة التابعة

ناقصاً : 80% من حقوق الملكية في الشركة التابعة

360

80 (\$250 + \$ 160 + \$ 40)

\$ 0

الشهرة الناتجة من التجميع

3 - يعبر ذلك عن حصة القيمة الاسمية من القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة (المثلة في الأسهم العادية ، رأس المال المدفوع ، والأرباح المحتجزة) والتي لا يتم امتلاكها بواسطة الشركة القابضة : 20% من 490 = \$ 90

4 - لاحظ أن حصة الأقلية تعتبر بند مستقل فقط في الميزانية المجمعة .

5 - لاحظ أن حقوق الملكية في القوائم المالية تكون هي نفسها حقوق الملكية في الشركة القابضة والتي تعتبر منشأة عامة .

تابع : القوائم المالية المجمعة :

بيــــــــــــــــان	الشركة القابضة فقط \$	الشركة التابعة فقط \$	التسويات \$	القوائم المجمعة \$
المبيعات لمنشآت خارج المجموعة	2800	1000		3800
المتحصلات من الشركة التابعة	500		(2) (500)	-
إجمالي الإيرادات	3300	1000	(500)	3800
تكلفة البضاعة المباعة	1800	400	-	2200
مصروفات أخرى	200	50	-	250
مدفوعات إلى الشركة القابضة		500	(2) (500)	-
حصة الأقلية (1)			(3) 10	10
الدخل قبل الضريبة	1300	50	(10)	1340
مصروف الضرائب 30%	390	15	(3) (3)	402
الدخل من التشغيل	910	35	(4) (3) (7)	938
صافي الدخل من المنشآت				
الفرعية غير المجمعة	28		(4) 28	-
صافي الدخل	938	35	(35)	(5) 938

-الإيضاحات:

- 1 - فى بعض الأحيان يتم إظهار حقوق الأقلية (10\$) بعد الضرائب ، وفى هذه الحالة يجب التقرير عنها بـ 7\$ ووضع مصروف ضريبة الدخل فى السطر الأدنى المتعلق بضريبة الدخل .
- 2 - الإيرادات أو المتحصلات المستلمة أو المدفوعة عن طريق الشركة التابعة (500\$) يتم حذفها مقابل المنشأة الأخرى المجمعة ولا تظهر فى قائمة الدخل المجمعة .
- 3 - القيمة الظاهرة للسهم للدخل قبل الضريبة للمنشأة التابعة التى لا تؤول للشركة القابضة يتم التقرير عنها على أنها مصاريف حقوق أقلية فى قائمة الدخل المجمعة وتحسب كالآتى :
$$20\% \text{ من } 50\$ = 10\$$$
- 4 - يتم حذف صافى دخل المنشأة التابعة مقابل صافى مصروف حقوق الأقلية ، وحساب صافى الدخل من المنشآت التابعة غير المجمعة فى الشركة القابضة فى قائمة الدخل المجمعة فقط .

وهذا الحذف يتم تعليقه باستخدام قيود اليومية التالية :

7	حصة الأقلية (صافية بعد الضرائب)
28	صافى دخل الشركة القابضة من المنشآت التابعة غير المجمعة
<u>35</u>	صافى دخل الشركة التابعة

- 5 - صافى الدخل المجمع للشركة القابضة (الشركة العامة) يساوي صافى دخل الشركة القابضة فقط محسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية ، ويرجع ذلك إلى أن قائمة الشركة القابضة تتضمن فقط نصيب الشركة القابضة من صافى الدخل فى الفروع غير المجمعة مثل ما يتم فى الدخل المجمع .

الفصل الثامن

الاستثمارات في شركات زميلة (شقيقة) المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالي.
- أمثلة.

الفصل الثامن

الاستثمارات في شركات زميلة (شقيقة)

Investments in Associates (IAS 28)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)

1-8 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للشركات الزميلة (الشقيقة) والهدف الرئيسي هو توفير المعلومات للمستخدمين بخصوص حصة المنشأة المستثمرة في مكاسب الشركة المستثمر فيها وفي الأصول والخصوم في المنشأة المستثمر فيها .

2-8 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يطبق هذا المعيار على جميع الاستثمارات التي توصف أنها في شركات زميلة. ويمكن أن تلائم الكيانات التالية وتفسير الاستثمارات في شركات زميلة مثل:

- أ - الشركات الزميلة وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) .
- ب - حيازة أصول مالية بغرض المتاجرة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) :
- منظمات رأس المال المخاطر .
- صناديق الاستثمار .
- وحدات الائتمان Trusts والمنشآت المماثلة .
- صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمارات .

3-8 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-8 - طريقة حقوق الملكية: Equity Method

تعرف طريقة حقوق الملكية بأنها طريقة للمحاسبة يتم بمقتضاها التعامل مع الاستثمار المبدئي بالتكلفة (تسجيله بالتكلفة) ويتم إجراء تسويات بعد ذلك عقب الشراء حسب أى تغييرات في حصة المستثمر في صافي الأصول المتعلقة بالمنشأة المستثمر فيها .

ويشمل الربح أو الخسارة في ظل هذه الطريقة حصة الشركة المستثمرة في الأرباح أو الخسائر المحققة في الشركة المستثمر فيها (بغض النظر عن توزيعات الأرباح الفعلية) .

2-3-8 - شركات زميلة (شقيقة): An Associate

هي منشأة (يتضمن ذلك الكيان الذي لا يأخذ شكل شركة مثل شركة تضامن) يكون فيها للمنشأة المستثمرة تأثير هام على السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها ، وفي نفس الوقت لا تمثل المنشأة المستثمر فيها شركة تابعة أو مشروع مشترك .

Significant Influence

3-3-8 – التأثير الهام :

يكون لمنشأة تأثير هام على منشأة أخرى عندما يكون لها القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها ولكن الأمر لا يصل إلى حد السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات وذلك لأن حالات السيطرة تعالجها معايير محاسبية أخرى .

وعادة ما يكون للمستثمر تأثير هام عندما يمتلك بطريق مباشر أو غير مباشر أكثر من 20% من الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة المستثمر فيها (ولا يصل إلى أكثر من حد السيطرة أى لا يصل إلى أكثر من 50%) وأن يفترض أن يكون للمستثمر له تأثير هام ما لم يثبت بصورة واضحة أنه ليس كذلك .

ويتم التثبت من التأثير الهام من خلال :

- التمثيل في مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية العليا .
- المشاركة في عمليات وضع السياسات .
- المعاملات الهامة بين الطرفين (المستثمر والمستثمر فيه) .
- تبادل أفراد الإدارة بين الشركتين .
- توافر وتبادل المعلومات الفنية الأساسية .

Control

4-3-8 – السيطرة :

هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما ، وذلك للحصول على منافع من هذه الأنشطة . [أى أن الشركة المستثمرة بما لها من قدرة تصويتية تستطيع أن تتحكم فيما يتبع من سياسات مالية وتشغيلية في كيان آخر (تابع)] .

Joint Control

5-3-8 – السيطرة المشتركة :

هي اتفاق تعاقدى للمشاركة في السيطرة على نشاط اقتصادى معين .

A Subsidiary

6-3-8 – تابع :

هو عبارة عن منشأة - شاملاً منشأة قد لا تأخذ شكل شركة مثل الشركاء في شركات الأشخاص والتي يتم السيطرة عليها بواسطة كيان آخر (تُعرف بالشركة الأم).

Consolidated Financial Statement

7-3-8 – القوائم المالية المجمعة :

هي القوائم المالية لمجموعة من الكيانات ويتم تقديمها كما لو كانت كيان اقتصادى واحد .

Separate Financial Statement

8-3-8 – القوائم المالية المنفصلة :

هي القوائم التي تقدم بواسطة الشركة الأم ، أو المستثمر في شركة زميلة أو الشريك في مشروع مشترك والتي يتم فيها حساب الاستثمارات على أساس حصة حقوق الملكية المباشرة ، وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافي الأصول في الشركة المستثمر فيها .

Accounting Treatment

4-8 - المعالجة المحاسبية :

1-4-8 - يجب أن تُعالج المحاسبة عن الاستثمارات في شركة زميلة في القوائم المالية المجمعة للمستثمر ، وأى قوائم مالية منفصلة باستخدام طريقة حقوق الملكية .

2-4-8 - تطبق طريقة حقوق الملكية كما يلي :

أ - عند القياس المبدئي :

يتم التسجيل بالتكلفة (مع استبعاد تكاليف الاقتراض كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 23) .

ب - القياس اللاحق :

يتم عمل تسويات للتغيرات التي تحدث بعد شراء الأسهم في حصة الشركة المستثمرة كما يلي :

* حصة المنشأة الزميلة في صافي الأصول من ربح أو خسارة يتم تضمينها في قائمة الدخل .

* الحصة في أى تغييرات أخرى يتم تضمينها في حقوق الملكية .

3-4-8 - تتشابه الكثير من إجراءات طريقة حقوق الملكية مع إجراءات إعداد القوائم المالية مثل :

* حذف الأرباح والخسائر الداخلية بين المجموعة (الشركة المستثمرة والشركة المستثمر

فيها) والناشئة من معاملات بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها .

* تحديد حصة الشهرة لسعر الشراء .

* تسويات الإهلاك للأصول القابلة للإهلاك مبنية على القيم العادلة .

* التسويات / التعديلات لتأثيرات الحيابة المتقاطعة .

* استخدام سياسات محاسبية متناقضة .

4-4-8 - يجب اتباع نفس إجراءات اندماج الشركات التابعة عند المحاسبة بطريقة حقوق الملكية ،

أى باستخدام أحدث القوائم المالية واستخدام سياسة محاسبية متسقة بين الشركة

المستثمرة والشركة المستثمر فيها ، وإذا اختلفت تواريخ التقرير ، فإنه يجب عمل تسويات

للأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ الميزانية للمنشأة الزميلة.

5-4-8 - فيما يتعلق بانخفاض قيمة الاستثمار ، فإن الكيان المستثمر سوف يطبق المعيار المحاسبي

الدولي رقم (39) وذلك لتحديد فيما إذا كان ضرورياً التعرف على أى خسارة انخفاض في

القيمة ، فإذا دلت عملية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) أن الاستثمار يتعرض

لانخفاض قيمته، فإن الكيان المستثمر يجب أن يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

المتعلق بانخفاض قيم الأصول لتحديد قيمة الاستخدام في المنشأة الزميلة.

- يجب أن تبدأ المحاسبة بطريقة حقوق الملكية من التاريخ الذى تفى به الشركة المستثمر

فيها بتعريف المنشأة الزميلة .

6-4-8 – يجب أن تتوقف المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في الحالات التالية :

1 – عندما لا يصبح للمنشأة المستثمرة تأثير هام رغم استمرار امتلاكه للاستثمار كله أو جزء منه * .

2 – يتم تشغيل المنشأة الزميلة تحت قيود طويلة الأجل تحد بصورة كبيرة من قدرتها على تحويل الأموال .

7-4-8 – تقوم المنشأة المستثمرة بحساب نصيبها في الأرباح والخسائر التي تحققها المنشأة المستثمر فيها بعد تسوية توزيعات أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة سواء تم الإعلان عنها من عدمه ، وتعترف المنشأة المستثمرة بحصتها في الخسائر التي تحققها المنشأة المستثمر فيها حتى يصبح رصيد الاستثمار صفر ، وأي خسائر إضافية يتم أخذها في الحسبان فقط إلى المدى الذي تكون فيه هناك ضمانات مقدمة من المنشأة المستثمر فيها .

5-8 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-8 – يجب عمل الإفصاحات التالية :

- القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت الزميلة التي تم الإعلان عن عمليات تسعيرها.
- معلومات مالية ملخصة للشركات الزميلة وتتضمن مبالغ مجمعة عن :
 - الأصول.
 - الإيرادات.
 - الخصوم.
 - الربح أو الخسارة.
- الأسباب للابتعاد عن الافتراضات المسبقة للتأثير الهام .
- تاريخ التقرير عن القوائم المالية للمنشأة الزميلة ، عند استخدام هذه القوائم المالية في تطبيق طريقة حقوق الملكية وكتاريخ للتقرير ، أو لفترة تختلف عن المنشأة المستثمرة ، وكذلك السبب في استخدام تاريخ تقرير مختلف أو فترة مختلفة .
- طبيعة ومدى أي قيود هامة (على سبيل المثال ، الناتج من ترتيبات القروض أو المتطلبات النظامية) على قدرة المنشأة الزميلة على تحويل الأموال إلى المنشأة المستثمرة سواء في شكل توزيعات أرباح ، أو إعادة سداد القروض أو السلفيات.
- الحصة غير المعترف بها في خسائر المنشأة الزميلة لكل من الفترة والمبلغ المتراكم من فترات سابقة ، إذا توقفت المنشأة المستثمرة عن الاعتراف بحصتها في خسائر المنشأة الزميلة .

2-5-8 – حصة المنشأة المستثمرة للربح أو الخسارة في المنشأة الزميلة والقيمة الدفترية المعدلة لهذه

* «على سبيل المثال : منشأة تملك 35% من الأسهم التي لها حق التصويت في منشأة أخرى وتستطيع أن تمارس تأثير هام ولكن حدث بعد فترة أن استطاع كيان آخر امتلاك أكثر من 50% من الأسهم التي لها حق التصويت ، وبالتالي أصبح له السيطرة في هذه الحالة فإن الكيان الذي يمتلك 35% من الأسهم لا يستطيع أن يمارس تأثير هام رغم استمرار امتلاكه لنفس النسبة أو جزء منها » .

الاستثمارات والتي يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل ، كذلك يتم الإفصاح بشكل منفصل عن حصة المنشأة المستثمرة في أى عمليات غير مستمرة لمثل المنشأة الزميلة كما يلي :

* حصتها في الالتزامات المحتملة التي تنشأ لأن المنشأة الزميلة تحملت بصفة مشتركة مع المنشآت المستثمرة الأخرى .

* مثل هذه الخصوم المحتملة التي تنشأ لأن المنشأة المستثمرة عن كل أو جزء من الخصوم المتعلقة بالمنشأة الزميلة .

3-5-8 - السياسات المحاسبية :

الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة لحساب :

* المنشآت الزميلة .

* الشهرة .

4-5-8 - ينبغي أن تشمل قائمة الدخل والإيضاحات المتممة للمنشأة المستثمرة ما يلي :

* الأرباح والخسائر عن الفترة .

* بنود الفترة السابقة .

5-5-8 - يجب أن تتضمن الميزانية والإيضاحات :

* الاستثمار في شركات زميلة مبينة كبند منفصل في الواجهة وتبويبها كبند غير متداول .

* قائمة ووصف ملائم للشركات الزميلة الهامة ، شاملاً :

- الاسم .

- طبيعة الأعمال .

- نسبة حصة الملكية أو نسبة القوة التصويتية (إذا كانت مختلفة عن حصة الملكية) .

* إذا كانت الشركة المستثمرة لا تقدم قوائم مالية مجمعة ولا تتبع حساب الملكية للاستثمار ،

فإنه يجب وصف الآثار المترتبة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية .

* إذا لم يكن من الممكن إجراء التسويات اللازمة عندما تستخدم المنشآت الزميلة (المنشآت

الزميلة) سياسات محاسبية خلاف تلك المطبقة في المنشأة المستثمرة ، فإنه يجب التنبؤ

عن تلك الحقيقة .

* حصة المنشأة المستثمرة في الالتزامات المحتملة أو التعهدات الرأسمالية في المنشأة الزميلة

تعد مسئولية قانونية محتملة .

6-8 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-8 - بموجب طريقة حقوق الملكية فإنه يتم الاعتراف والإثبات للاستثمارات في شركة زميلة

بصفة مبدئية بسعر التكلفة وفي تاريخ لاحق للاستحواذ فإن القيمة الدفترية تعدل

سواء بالزيادة أو النقص لتعكس حصة المستثمر في الربح أو الخسارة في المنشأة

المستثمر فيها . ويتم الاعتراف بحصة المستثمر في الأرباح أو الخسائر في المنشأة

المستثمر فيها في حساب الأرباح والخسائر للمستثمر ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بمقدار التوزيعات المحصلة من المنشأة المستثمر فيها .

2-6-8 - التسويات في القيم الدفترية المعدلة سوف تكون ضرورية لتعكس التغيرات في الحصة النسبية للمنشأة المستثمرة في المنشأة المستثمر فيها والتي تنشأ من التغيرات في حقوق الملكية للمنشأة المستثمر فيها والتي لا يتم الاعتراف بها في أرباح وخسائر المنشأة المستثمر فيها ، مثل التغيرات الناشئة من إعادة تقييم الأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والتجهيزات) وكذلك فروق ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية ، ويتم الاعتراف والإثبات لحصة المنشأة المستثمرة في هذه التغيرات مباشرة في حقوق الملكية للمنشأة المستثمرة .

• مثال : الحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة :

(مثال 1-8) : شركة Dolo المحدودة اشترت حصة قدرها 40% في الأسهم العادية لشركة Nutro ، وفي تاريخ الإنشاء في أول يناير 2004 بمبلغ قدره 220000 دولار ، وتُمكن هذه الحصة شركة Dolo من ممارسة تأثير هام على شركة Nutro ، وفي 31 ديسمبر 2003 كانت حقوق المساهمين في شركة Nutro كما يلي :

\$	
550000	رأس مال الأسهم العادية المصدرة
180000	الاحتياطيات
650000	الأرباح المحتجزة المتراكمة
<u>1380000</u>	

وقد استخرجت البيانات التالية من القوائم المالية لشركة Nutro عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 .

\$	
	<u>قائمة الدخل :</u>
228000	صافي الربح بعد الضرائب
12000	(-) بنود غير عادية
<u>216000</u>	صافي الربح عن الفترة
	<u>قائمة التغيرات في حقوق الملكية :</u>
650000	الأرباح المحتجزة في بداية العام
216000	صافي الربح عن الفترة
(80000)	توزيعات الأرباح المدفوعة
<u>786000</u>	الأرباح المحتجزة في نهاية العام

وفي نوفمبر 2004 باعت شركة Dolo مخزون لشركة Nutro لأول مرة وبلغت المبيعات الإجمالية \$ 50000 على الصفقة ، ولم يتم بيع أى بضائع بواسطة شركة Nutro ، وفي 31 ديسمبر بلغ سعر ضريبة الدخل 30% .

• الشرح :

بتطبيق طريقة حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية المعدلة للاستثمارات في شركة Nutro سوف تكون كما يلي :

\$	
220000	التكلفة الأصلية
	الأرباح اللاحقة للاستحواذ على الحصة محسوبة عند بداية العام
332000	(650000 + 180000) X 40%
552000	القيمة الدفترية المعدلة في 1 يناير 2004
83600	الحصة الراجعة لصافي الربح عن الفترة (أنظر طريقة الحساب a)
(32000)	توزيعات الأرباح المحصلة (80000 X 40%)
603600	

طريقة حساب البند (a)	
الحصة المنسوبة في صافي الربح	
86400	صافي الربح (216000 X 40%)
	الأثر بعد ضريبة الدخل على الأرباح غير المحققة
(2800)	(10000 X 70%) X 40%
83600	الإجمالي

الفصل التاسع

الحصص في المشروعات المشتركة المعيار المحاسبي الدولي رقم (31)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالي.
- أمثلة.

الفصل التاسع

الخصص في المشروعات المشتركة

Interests in Joint Ventures

المعيار المحاسبي الدولي رقم (31)

Problems Addressed

1-9 - المشاكل محل الدراسة:

يصف المعيار المحاسبي رقم (31) المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة والهدف الرئيسي من إصداره هو توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين بخصوص استثمارات الملاك في المشروعات المشتركة بحصة في المكاسب وصافي الأصول الأصلية للمشروع المشترك .

Scope of the Standards

2-9 - نطاق المعيار :

يطبق المعيار (IAS 31) على المشروعات المشتركة والتقارير عن أصولها والتزاماتها والدخل والمصروفات وبغض النظر عن مكونات وأشكال المشروعات المشتركة.

وسوف تحاسب المنشآت عن الاستثمارات في مشروعات مشتركة كمشروع مشترك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 31 أو الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 :

* تنظيمات رأس المال المشترك .

* صناديق الاستثمار .

* وحدة التروست وما يماثلها : اتحاد احتكاري بين عدد من الشركات للحد من المنافسة وما يماثلها.

* الاستثمارات المرتبطة بأموال التأمين .

Key Concepts

3-9 - المفاهيم الأساسية:

A Joint Venture

1-3-9 - المشروع المشترك :

هو ترتيبات تعاقدية بين طرفين أو أكثر يتم بمقتضاها تنفيذ نشاط اقتصادي يخضع لسيطرة مشتركة .

2-3-9 - الخصائص المتعلقة بكافة المشروعات المشتركة :

أ - وجود اثنان أو أكثر من المشاركين بموجب ترتيب تعاقدى .

ب- يبنى المشروع المشترك على أساس السيطرة المشتركة والتي تقضى بوجود موافقة

تعاقدية على المشاركة فى السيطرة على المشروع من خلال المشروع المشترك وهذا يعنى

أنه لا يوجد طرف واحد من الأطراف المشاركة يستطيع أن يمارس سيطرة من جانب

واحد فقط . .

ج- أى مشارك في مشروع مشترك هو طرف ما في المشروع المشترك ويحق له ممارسة سيطرة مشتركة يحددها الترتيب التعاقدى .

3-3-9 - وجود الأجراء التعاقدى هو ما يميز المشروعات المشتركة عن الشركات الزميلة أو الشقيقة، وهذا الترتيب التعاقدى عادة ما يكون مكتوباً ويعالج الأمور الهامة المتعلقة بالمشروع المشترك مثل :

أ - النشاط ، المدة ، التقارير .

ب- تعيين مجلس الإدارة أو هيئة مناقرة بديلة وتحديد حقوق التصويت .

* تحديد المساهمات الرأسمالية بواسطة الشركاء .

* تحديد مساهمات الشركاء فى المشروع المشترك فى الإنتاج ، الدخل ، المصروفات ونتائج أعمال المشروع المشترك .

4-3-9 - يحدد المعيار المحاسبى الدولى رقم IAS 31 ثلاثة أشكال للمشروعات المشتركة وهى : العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة والأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة ، والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة .

5-3-9 - العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة؛ Jointly Controlled Operations

ويتضمن استخدام موارد المشروع المشترك بواسطة المشاركين فى المشروع ولا يكون له هيكل منفصل ، وكمثال على ذلك عندما يشترك اثنان أو أكثر من الأطراف المرتبطة فى الموارد والمجهودات لتصنيع وتسويق وبيع المنتج بشكل مشترك.

6-3-9 - الأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة؛ Jointly Controlled Assets

تشير إلى بعض المشروعات المشتركة التى تتضمن سيطرة وملكية مشتركة على واحد أو أكثر من الأصول التى يتم الاستحواذ عليها لأغراض المشروع المشترك (على سبيل المثال ، اشتراك أكثر من مصنع فى خط سكة حديد واحد) ولا يكون من الضرورى إنشاء منشأة مستقلة .

7-3-9 - المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة؛ Jointly Controlled Entities

وهى عبارة عن مشروعات مشتركة يتم إدارتها من خلال منشآت مستقلة والتى تكون لها حصة ملكية فى المشروع المشترك ، على سبيل المثال ، اتحاد بين منشأتين فيما يتعلق بخط أعمال من خلال تحويل أصول والتزامات إلى المشروع المشترك .

8-3-9 - طريقة التجميع التناسبى ؛ Proportionate Consolidation

هى طريقة للمحاسبة يقوم بموجبها المشاركون فى المشروع المشترك بتحديد حصته فى الأصول ، الخصوم ، الدخل ، المصروفات فى المنشأة الخاضعة للمشروع المشترك وجمعها جنباً إلى جنب مع البنود المماثلة فى القوائم المالية للمشارك أو التقرير عنها كبنود منفصلة فى القوائم المالية للمشارك .

Separate Financial Statements

9-3-9 - القوائم المالية المنفصلة :

وهى قوائم تماثل ما تعرضه الشركة القابضة ، فالمستثمر فى شركة زميلة أو المشارك فى مشروع خاضع لسيطرة مشتركة ، يقوم بالمحاسبة عن استثماراته على أساس طرحها مباشرة إلى حقوق الملكية وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافى الأصول فى المنشأة المستثمر فيها .

Accounting Treatment

4-9 - المعالجة المحاسبية :

9-4-1 - فيما يتعلق بالحصص فى العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة ، فإن المشارك سوف يعترف فى القوائم المالية المجمعة والمنفصلة بما يلى :

- الأصول الخاضعة للسيطرة .

- الالتزامات التى يتم تحملها .

- المصروفات التى يتم تحملها .

- حصة فى الدخل الذى يتم كسبه من المشروع المشترك .

9-4-2 - فيما يتعلق بحصته فى الأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة ، فإن المشارك Venturer سوف يعترف فى قوائمه المالية المجمعة والمنفصلة :

- حصته فى الأصول .

- أى التزامات يمكن أن يتحملها .

- حصته فى أى التزامات يمكن تحملها بشكل مشترك مع شركاء آخرين فى علاقتهم بالمشروع المشترك .

- أى دخل يتم استلامه من المشروع المشترك .

- حصته فى أى مصروفات يتم تحملها بواسطة المشروع المشترك و .

- أى مصروفات يتم تحملها فيما يتعلق بحصة فى المشروع المشترك .

9-4-3 - تقوم أى منشأة بحساب حصتها كمشارك فى المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة باستخدام إحدى طريقتين هما :

Proportionate Consolidation

• الطريقة الأولى : طريقة التجميع النسبى :

ويعتضى هذه الطريقة فإن حصة الشريك فى أى أصول ، التزامات ، ودخل ، ومصروفات وتدفقات نقدية لمنشأة خاضعة لسيطرة مشتركة سوف تجمع مع البنود المماثلة للشريك Venturer أو يتم التقرير عنها منفصلة ، ويتم تطبيق المبادئ التالية :

أ - يمكن استخدام أى من الصيغتين التاليتين :

- تجميع البنود المماثلة سطر بعد سطر .

- بيان البنود في سطور منفصلة .

ب- ويتم تضمين الحصص في المشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة للمشارك حتى لو لم يكن له فروع أخرى .

ج- تبدأ طريقة التجميع النسبي عندما يكتسب المشارك حق السيطرة المشتركة.

د - يتوقف العمل بطريقة التجميع النسبي عندما يفقد المشارك السيطرة المشتركة .

هـ- تتشابه الكثير من الإجراءات المتبعة في طريقة التجميع النسبي مع إجراءات التجميع الموصوفة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) .

و - يمكن عمل مقاصة بين الأصول والخصوم فقط في الحالات التالية :

- عند وجود حق قانوني بذلك .

- يتوقع أن يتحقق الأصل ويتم تسوية الالتزام في نفس الوقت وعلى أساس صافي .

The Equity Method

الطريقة الثانية: طريقة حقوق الملكية:

وهي بديل مسموح به ولكن لا يوصى بها ، كذلك يجب أن يتوقف عن استخدام هذه الطريقة عندما تفقد المنشأة المشاركة القدرة على ممارسة السيطرة المشتركة أو التأثير الهام .

9-4-4 - يتم تطبيق القواعد المحاسبية العامة التالية :

أ - المعاملات بين المنشأة المشاركة Venturer والمشروع المشترك تعالج كما يلي :

- حصة المنشأة المشاركة في الأرباح غير المحققة أو المساهمات في أصول في المشروع المشترك يجب أن يتم حذفها .

- يجب حذف الخسائر الكلية غير المحققة على المبيعات أو المساهمات في أصول المشروع المشترك .

- يجب حذف حصة المنشأة المشاركة في الأرباح أو الخسائر على مبيعات الأصول من المشروع المشترك إلى المنشأة المشاركة .

ب - أي مستثمر في مشروع مشترك لا يتمتع بسيطرة مشتركة سوف يقوم بالتقرير عن حصته في المشروع المشترك في القوائم المالية المدمجة وفقاً لشروط المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) أو إذا كان يمكنه ممارسة تأثير هام فتتم المحاسبة وفقاً لقواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (28).

ج - يجب على الأفراد التنفيذيين والمديرين في المشروع المشترك معالجة أي عوائد أو أتعاب كإيرادات وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) .

Presentation and Disclosure

9-5- العرض والإفصاح:

9-5-1 - يجب إظهار الالتزامات المحتملة IAS 37 التالية بشكل منفصل عن غيرها:

- الالتزامات التي تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين في المشروع .

– الحصة في الالتزامات المحتملة للمشروع المشترك .

– احتمالات حدوث الالتزامات للمشاركين الآخرين .

9-5-2 – يجب إظهار التعهدات التالية بشكل منفصل شاملاً :

– التعهدات التي تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين .

– الحصة في تعهدات المشروع المشترك .

9-5-3 – يجب عرض قائمة بالشركاء الهامين في المشروع المشترك شاملة :

– أسماء الشركاء .

– وصف لحصصهم في المشروع المشترك ككل .

– نسبة ملكياتهم .

9-5-4 – يجب على المنشأة المشاركة التي تستخدم شكل التقرير سطر بعد سطر أو طريقة حقوق

الملكية أن تفصح عن المبالغ المجمعة لكل من الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل

والخصوم المتداولة والخصوم طويلة الأجل والدخل والمصروفات المتعلقة بالمشروع المشترك .

9-5-5 – ينبغي على المنشأة المشاركة التي لا تصدر قوائم مالية مجمعة (لأنه ليس لها فروع

أخرى) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه .

9-6-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

9-6-1 – يمكن للمنشآت أن تقوم بتكوين مشروعات مشتركة في الحالات التي لا تملك فيها أى منشأة

نسبة أكبر من 50% من حقوق التصويت في المشروع المشترك ، وهذا الأمر يؤدي إلى تمكين

كل مشارك في المجموعة المشاركة من استخدام طريقة الملكية في المحاسبة للمنشآت غير

المجموعة ، وذلك للتقرير عن حصته في أنشطة المشروع المشترك ، ويمكن أيضاً استخدام

طريقة التوحيد التناسبي ولا تحتاج كل وحدة إلى استخدام نفس الطريقة .

9-6-2 – إذا استخدمت المنشآت المشاركة طريقة حقوق الملكية ، فإن المشروعات المشتركة سوف

تمكن المنشآت من التقرير عن نسب ديون إلى حقوق الملكية منخفضة وكذلك نسب تغطية

فوائد عالية ، وذلك بالرغم من أن هذا لن يؤثر على العائد على حقوق الملكية .

9-6-3 – يؤثر تكوين المشروعات المشتركة أيضاً على التقرير على التدفقات النقدية من خلال كفاءة

مجموعة الشركات ، وعند استخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة بالنسبة للمشروعات

الخاضعة للسيطرة المشتركة فإنه يتم تبادل الأموال بين الشركة القابضة والمشروعات

الخاضعة لسيطرة مشتركة بالتقرير عنها كدخل أو مصروف ، بينما محاسبة الاندماج

لاي تدفق نقدي تكون داخلية لأي عضو في المجموعة المندمجة أو المجموعة ولا يتم

التقرير عنها بشكل منفصل .

• أمثلة : إعداد التقارير المالية للحصص في المشروعات المشتركة :

- مثال (9-1) :

تم ضم شركة تكنو بعد أن قررت ثلاث شركات هندسية مستقلة ، تعبئة جهودهم في مجال المعرفة لتنفيذ وتسويق تكنولوجيا جديدة ، وفي تاريخ الاستحواذ كانت الحصص التالية في حقوق المساهمين لشركة تكنو :

إكترو	30%
ميكان	40%
سيفيل	30%

وقد استخرجت المعلومات التالية من القوائم المالية لشركة - تكنو بالإضافة إلى إحدى الشركات المالكة وهي ميكان :

بيان مختصر لقائمة الدخل عن السنة المنتهية في 30 يونيو 2001		
بيــــــــــــــــان	ميكان بالآلف دولار	تكنو بالآلف دولار
الإيرادات	3100	980
تكلفة المبيعات	(1800)	610
مجمل الربح	1300	370
دخل تشغيلية أخرى	150	-
مصروفات التشغيل	(850)	(170)
الربح قبل الضرائب	600	200
مصروف ضريبة الدخل	(250)	(90)
صافي الربح عن الفترة	350	110

وقد باعت شركة ميكان مخزونها بفاتورة قيمتها 600000 دولار إلى شركة تكنو ، واثناء العام تضمن مخزون شركة تكنو في 30 يونيو 2001 بمقدار 240000 دولار ، وهذا المخزون تم شراؤه من شركة ميكان ، بربح يصل إلى 20% ومعدل ضريبة الدخل هو 30% .

ودفعت تكنو مصاريف إدارية قدرها 120000 إلى ميكان خلال العام ، وهذا المبلغ داخل تحت مسمى «دخل تشغيلي آخر» .

الإيضاح :

من أجل تجميع نتائج شركة تكنو مع نتائج شركة ميكان فإنه يجب إيجاد حلول للقضايا التالية :

- هل تعتبر شركة تكنو شركة زميلة أم مشروع مشترك لأغراض إعداد التقارير المالية ؟
- ما هي الطريقة الملائمة لإعداد التقارير عن نتائج شركة تكنو في القوائم المالية لشركة ميكان ؟
- كيف يتم تسجيل المعاملات المتبادلة أعلاه بين الشركتين وعرض التقرير المالي لأغراض قائمة الدخل المجمعة ؟

القضية الأولى:

وجود الاتفاق التعاقدى Contractual Agreement والذي تتعهد بمقتضاه الأطراف المشاركة في نشاط اقتصادى وتخضع لسيطرة مشتركة ، وهذا الأمر يميز المشروع المشترك عن الشركة الزميلة ، وكذلك لا يوجد لدى أى من المشاركين القدرة على السيطرة على المنشأة وحده .

أما في حالة عدم وجود اتفاق تعاقدى ، فإن الاستثمار سوف يتم معالجته كشركة زميلة Associate وذلك لأن المستثمر سوف يمتلك أكثر من 20% من قوة التصويت ، وبذلك يفترض أنه سيكون له تأثير هام على المنشأة المستثمر فيها .

القضية الثانية:

إذا اعتبرت شركة تكنو كمشروع مشترك ، فإنه يجب استخدام طريقة التوحيد التناسبى أو طريقة حقوق الملكية ، ومع ذلك فإنه إذا اعتبرت شركة تكنو كشركة زميلة ، فإنه يتم استخدام طريقة حقوق الملكية .

القضية الثالثة:

بافتراض أن شركة تكنو مشروع مشترك لأغراض هذا الإيضاح فإنه يتم الآتى :

قائمة الدخل الموحدة عن السنة المنتهية فى 30 يونيو 2001	
بـ	بالآلاف دولار
الإيراد (حسبة أ)	3252
تكلفة المبيعات (حسبة ب)	(1820)
مجمـل الربح	1432
دخل تشغيلية أخرى (حسبة ج)	102
تكاليف التشغيل (حسبة د)	(870)
صافى الربح قبل الضرائب	664
مصروف ضرائب الدخل (حسبة هـ)	(281)
صافى الربح من الفترة	383

• ملاحظات:

- تطبق طريقة التوحيد التناسبي بإضافة 40% من بنود قائمة الدخل لشركة تكنو على ما يقابلها من شركة ميكان .
- تعالج المعاملات بين الشركات باستخدام قيود اليومية المجمعة التالية :

بيــــــــــــــــان	دائن بالآلف دولار	مدين بالآلف دولار
حـ/ المبيعات 600 X 40% حـ/ تكلفة المبيعات (حذف المبيعات بين الشركات داخل المجموعة)	240	240
حـ/ تكلفة المبيعات (240 X 120/20 X 40%) حـ/ المخزونات (حذف الأرباح غير المحققة في المخزون)	16	16
حـ/ ضرائب مؤجلة (S / B) (16 X 30%) حـ/ مصروف ضريبة الدخل (S/1) (الأثر الضريبي نتيجة خصم الأرباح غير المحققة)	4.8	4.8

لاحظ: يتم حذف المصاريف الإدارية بتخفيض دخول التشغيل الأخرى مع شركة ميكان كجزء من إجمالي الأتعاب ، أي \$ 48000 وكذلك تخفيض مصاريف التشغيل طبقاً لذلك . والأثر الصافي على أرباح المجموعة يكون لاشئ .

-تابع مثال (1-9):

العمليات الحسابية	
بـ بالآلف دولار	
	أ - المبيعات :
3100	ميكان
(240)	مبيعات داخل المجموعة $600 \times 40\%$
392	شركة تكنو $980 \times 40\%$
<u>3252</u>	
	ب - تكلفة المبيعات :
1800	ميكان
(240)	مبيعات داخل المجموعة
16	أرباح غير محققة $(240 \times 120/20 \times 40\%)$
244	تكنو $(610 \times 40\%)$
<u>1820</u>	
	ج - دخول تشغيلية أخرى :
150	ميكان
48	أتعاب داخل المجموعة $(120 \times 40\%)$
<u>102</u>	
	د - تكاليف التشغيل :
850	ميكان
68	تكنو $(170 \times 40\%)$
(48)	أتعاب داخل المجموعة $(120 \times 40\%)$
<u>870</u>	
	هـ - مصروف ضريبة الدخل :
250	ميكان
(5)	ربح غير محقق
36	تكنو $(90 \times 40\%)$
<u>281</u>	

القسم الثالث

الميزانية وقائمة الدخل

- الفصل العاشر: المدفوعات المبنية على الأسهم.
- الفصل الحادي عشر: عقود التأمين.
- الفصل الثاني عشر: المخزون.
- الفصل الثالث عشر: عقود الإنشاءات.
- الفصل الرابع عشر: ضرائب الدخل.
- الفصل الخامس عشر: الممتلكات والمعدات والتجهيزات.
- الفصل السادس عشر: الإيجارات.
- الفصل السابع عشر: الإيراد.
- الفصل الثامن عشر: منافع التقاعد.
- الفصل التاسع عشر: الحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.
- الفصل العشرون: أثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي.
- الفصل الواحد والعشرون: تكاليف الاقتراض.
- الفصل الثاني والعشرون: انخفاض قيمة الأصول.
- الفصل الثالث والعشرون: الخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة.
- الفصل الرابع والعشرون: الأصول غير الملموسة.
- الفصل الخامس والعشرون: الأدوات المالية، الاعتراف والقياس.
- الفصل السادس والعشرون: الاستثمارات العقارية.
- الفصل السابع والعشرون: الزراعة.

الفصل العاشر

المدفوعات المبنية على الأسهم معياري التقارير المالية رقم (2)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل العاشر
المدفوعات المبينة على الأسهم
(معايير التقارير المالية رقم 2)
Share-Based Payment (IFRS 2)

Problems Addressed

10-1 - المشاكل محل الدراسة:

يهدف هذا المعيار إلى إيضاح المعلومات اللازمة في التقارير المالية للمنشأة عندما تدخل في صفقة يتم السداد فيها في صور أسهم بما في ذلك العمليات التي تتم مع العاملين أو أطراف أخرى ويتم تسويتها نقداً أو بأصول أخرى أو بأدوات مالية ملكية ، لذلك فإن معيار التقارير المالية رقم (2) أكثر اتساعاً من مجرد تحديد المعالجة المحاسبية لخيارات الأسهم Employee Share Options حيث أنه يعالج أيضاً إصدار الأسهم (وحقوق الأسهم) مقابل سلع وخدمات.

ويتطلب هذا المعيار أن تعكس المنشأة في قوائمها المالية الأرباح والخسائر والأثر على المركز المالي لصفقات الدفع على أساس الأسهم، وتشمل هذه الصفقات المصروفات المقترنة بالصفقات التي يتسلم فيها العاملون خيارات الأسهم.

Scope of the Standards

10-2 - نطاق المعيار :

ينبغي أن يُطبق هذا المعيار على جميع معاملات السداد على أساس السهم وخاصة:

Equity-Settled

- تسويات الملكية :

أي معاملات الدفع على أساس السهم لتسوية حقوق ملكية عندما تحصل المنشأة على سلع وخدمات ويتم سداد المقابل في صورة أدوات حقوق ملكية (يشمل ذلك الأسهم وخيارات السداد).

Cash-Settled

- تسويات نقدية :

يقصد بذلك معاملات السداد على أساس الأسهم لتسوية نقدية حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مع تحمل التزام أمام الموردين لهذه السلع والخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس سعر (أو قيمة) أسهم المنشأة أو أي أدوات ملكية أخرى.

- المعاملات التي تتلقى فيها المنشأة أو تحصل على سلع أو خدمات وشروط الاتفاق تعطى المنشأة أو المورد لهذه السلع أو الخدمات الخيار في أما أن يتم تسوية الصفقة نقداً (أو بأصول أخرى) أو من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية.

Key Concepts

10-3 - المفاهيم الأساسية:

A Share-Based Payment Transaction

10-3-1 - معاملة دفع على أساس أسهم :

تعرف بأنها معاملة تحصل فيها المنشأة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية في

المنشأة (قد تأخذ صورة أسهم أو خيارات أسهم) أو تحصل المنشأة على سلع وخدمات مقابل التزام أمام المورد الذى يقدم هذه السلع أو الخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس أسعار أسهم المنشأة أو أى أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشأة.

2-3-10 – أداة حقوق ملكية : An Equity Instrument

هو عقد يثبت حصة متبقية فى أصول المنشأة بعد خصم جميع الالتزامات على المنشأة.

3-3-10 – أداة حقوق ملكية ممنوحة : An Equity Instrument Granted

هى حق فى إدارة ملكية للمنشأة تعطيه لطرف آخر على أساس اتفاقية دفع على أساس أسهم .

4-3-10 – معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها بحقوق ملكية :

An Equity-Settled Share - Based Payment Transaction

هى معاملة دفع على أساس أسهم تتلقى فيها المنشأة سلع أو خدمات (بما فى ذلك أسهم أو خيارات الأسهم) فى مقابل أدوات حقوق ملكية فى المنشأة.

5-3-10 – معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها نقداً :

A Cash-Settled Share - Based Payment Transaction

هى صفقة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها نقداً ، حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مقابل تحمل التزام بتحويل نقدي أو أصول أخرى للمورد لهذه السلع والخدمات يتم تحديده على أساس مبالغ مستمدة من سعر أو قيمة أسهم المنشأة أو أدوات ملكية أخرى.

6-3-10 – العاملون وآخرون يقدمون خدمات مماثلة:

هم أفراد يقدمون خدمات شخصية أو مماثلة للمنشأة.

7-3-10 – القيمة العادلة: Fair Value

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله تبادل أصل ما أو تسوية التزام ما أو أداة حقوق ملكية ممنوحة يمكن تبادلها بين أطراف مطلعة على الحقائق وراغبة فى عقد صفقة قريبة.

8-3-10 – تاريخ المنح: The Grant Date

هو التاريخ الذى تتفق فيه المنشأة مع طرف آخر (بما فى ذلك أحد العاملين) على اتفاقية دفع على أساس الأسهم ، وفى تاريخ المنح تتفاوض المنشأة مع طرف مقابل حول نقدية أو أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية بالمنشأة بشرط استيفاء الشروط المحددة لهذا المنح.

9-3-10 – قيمة ذاتية: Intrinsic Value

هى الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التى يكون للطرف المقابل حق الاكتتاب فيها أو يكون له الحق فى الحصول عليه والسعر الذى يكون مطلوباً من الطرف المقابل أن يدفعه مقابل هذه الأسهم.

فعلى سبيل المثال ، إذا كانت القيمة العادلة للسهم 80 دولار ومطلوب سداد 50 دولار من الطرف المقابل فإن القيمة الذاتية تكون 30 دولار .

10-3-10 - ظروف السوق : Market Condition

هى الظروف المتعلقة بسعر السوق لأدوات حقوق ملكية المنشأة .

11-3-10 - خيار سهم : A Share Option

هو عقد يعطى حامله حق - دون التزام بذلك - للاكتتاب بأسهم منشأة بسعر محدد أو قابل للتحديد بالنسبة لفترة زمنية معينة * .

12-3-10 - وفى ظل اتفاق الدفع على أساس السهم فإنه يكون للطرف الآخر الحق فى الحصول على نقدية أو أى أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية عند استيفاء شروط المنح المحددة، وشروط المنح تشمل شروط الخدمات .

13-3-10 - الفترة المحددة للممارسة : The Vesting Period

هى فترة يجب خلالها استيفاء جميع شروط التحويل المحددة فى اتفاقية الدفع على أساس السهم .

4-10 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-10 - يمكن للمدفوعات على أساس الأسهم أن تتم من خلال :

- تسوية نقدية : وذلك من خلال مدفوعات نقدية تتحدد على أساس قيمة أداة مالية فى صورة حقوق ملكية .

- تسوية ملكية : وتكون بإصدار أداة حقوق ملكية .

- تسوية نقدية و / أو ملكية : (باختيار المنشأة أو المورد) .

2-4-10 - وينبغى على المنشأة إثبات السلع أو الخدمات التى تتلقاها أو تحصل عليها فى معاملة سداد على أساس الأسهم عندما تحصل على السلعة أو تتلقى الخدمة .

3-4-10 - ويجب قياس معاملة الدفع على أساس الأسهم على أساس:

- القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة فى حالة كل طرف ثالث ، ومعاملات غير العاملين

ما لم يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لتلك السلع أو الخدمات بشكل يعتمد عليه . أو

- القيمة العادلة لأدوات الملكية فى كل الحالات الأخرى شاملة كل معاملات العاملين.

4-4-10 - ويجب أن تكون القيمة العادلة لأدوات الملكية التى صدرت أو تصدر على أساس أسعار السوق ، بمراعاة شروط المنح السوقية (مثلاً : أسعار السوق أو الإحالة إلى مؤشر

* مثال : خيار شراء سهم معين فى فترة زمنية معينة يعطى لصاحبه الحق فى أن يشتري أو لا يشتري (حسب اختياره) سهم معين بسعر محدد ووقت محدد فى المستقبل .

معين) ولكن ليس بشروط المنح الأخرى (مثلاً فترات الخدمة) ويجب قياس الأسهم المقيدة في سوق الأوراق المالية بسعر السوق .

-- ويجب قياس خيارات الأسهم :

- * على أساس سعر السوق لأي خيارات تجارية مماثلة أو .
- * استخدام نموذج تسعير الخيار في غياب أسعار السوق هذه - أو
- * قيمة ذاتية عندما لا يمكن قياسها بشكل موثوق على أساس سعر السوق أو على أساس نموذج تسعير الخيار .

10-4-5 - يجب قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة أو التي تصدر:

- * في تاريخ المنح بالنسبة للمعاملات مع العاملين أو الآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة .
- * في تاريخ تلقي المنشأة للسلع أو تقديم الطرف المقابل للخدمات في كل الحالات الأخرى .

10-4-6 - في حالات نادرة قد يكون مطلوباً من المنشأة قياس أدوات حقوق الملكية بقيمتها الذاتية Intrinsic Value ويعاد قياس هذه الأدوات في كل تاريخ لإعداد التقارير المالية وحتى تاريخ التسوية النهائي ، ويتم الاعتراف وإثبات أى تغير في القيمة الذاتية كربح أو خسارة .

• معاملة دفع على أساس الأسهم من خلال تسوية حقوق الملكية :

10-4-7 - ينبغي على المنشأة الاعتراف بأصل (المخزون على سبيل المثال) أو مصروف (على سبيل المثال خدمات حصلت عليها المنشأة أو مزايا للعاملين) وعمل زيادة مقابلة في حقوق الملكية إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم الحصول عليها في معاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية Equity - Settled ، ولذلك فإن المنشأة تعترف وتثبت الأصل أو المصروف وتسجل الزيادة المقابلة في حقوق الملكية :

- في تاريخ المنح On Grant Date إذا لم تكن هناك شروط خاصة بممارسة حق الملكية No Vesting Conditions أو إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم الحصول عليها فعلاً .

- عند تلقي الخدمات إذا كانت خدمات غير العاملين قد قدمت على مدى الفترة.

- على مدى الفترة المخولة للحق Vesting بالنسبة للعاملين ومعاملات الدفع الأخرى على أساس الأسهم عند وجود فترة للحصول على الحق .

10-4-8 - إذا لم تكن أدوات حقوق الملكية الممنوحة مخولة للحق Vest ومعلقة حتى يستوفى الطرف الآخر دورة خدمة معينة فإن المبلغ المعترف به يجب أن يتم تعديله على مدار فترة الحصول على الحق حسب التغيرات في تقدير عدد الأوراق المالية التي سوف تُصدر ولكن ليست بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية لذلك فإنه في

تاريخ منح الحق فإن المبلغ المعترف به يكون العدد الصحيح للأوراق المالية التي يمكن إصدارها من هذا التاريخ مقاسة بالقيمة العادلة لتلك الأوراق المالية في تاريخ المنح .

10-4-9 - إذا ألغت المنشأة أو قامت بتسوية المنح لأداة مالية متعلقة بحقوق الملكية أثناء فترة

المنح (بخلاف المنح التي إلغيت بالمصادرة عند عدم الوفاء بشروط المنح) فإنه :

- تقوم المنشأة بمعالجة الإلغاء أو التسوية كتعجيل بتحويل الحق وذلك من خلال الاعتراف الفوري بالمبلغ الذي كان يمكن الاعتراف به بطريقة أخرى عبر فترة المنح المتبقية.

- تعترف المنشأة وتثبت في حقوق الملكية أى مدفوعات تمت للمستخدم عند الإلغاء أو التسوية للقيمة العادلة في تاريخ إعادة شراء أداة حقوق الملكية الممنوحة .

- تعترف المنشأة بالمصروف عن الزيادة المدفوعة للمستخدم عند الإلغاء أو التسوية عن القيمة العادلة في تاريخ إعادة شراء أداة حقوق الملكية المدفوعة .

- تحسب المنشأة بالنسبة للأدوات الجديدة لحقوق الملكية الممنوحة إلى المستخدم كأدوات حقوق ملكية بديلة عن الأدوات الملغاة كتعديل للمنة الأصلية لأدوات حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية البديلة والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الملغاة كمصروف في تاريخ منح أدوات حقوق الملكية البديلة .

● معاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية :

10-4-10 - ينبغى على المنشأة الاعتراف بأصل (مثلاً المخزون) أو مصروف (مثلاً خدمات تحصل عليها أو منافع للعاملين) وبالتزام إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم الحصول عليها في معاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية .

10-4-11 - وينبغى على المنشأة - حتى يتم تسوية الالتزام - إعادة قياس القيمة العادلة للالتزام عند تاريخ كل تقرير وعند تاريخ التسوية - مع إدراج أى تغييرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة للفترة.

● معاملات دفع على أساس الأسهم مع بدائل نقدية :

10-4-12 - بالنسبة لمعاملات الدفع على أساس الأسهم حينما تتضمن شروط أو ترتيبات الاتفاق إما منح المنشأة أو الطرف المقابل خيار تسوية المعاملة نقداً (أو بأصول أخرى) أو بإصدار أدوات حقوق ملكية ، فإنه ينبغى على المنشأة أن تحسب بالنسبة للمعاملة أو مكوناتها على أنها دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية إذا كانت المنشأة ترى أن المعاملة تحمل التزاماً بتسوية نقدية أو بأصول أخرى ، أو كمعاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية حقوق ملكية إذا كانت المعاملة لا تحمل مثل هذا الالتزام

Presentation and Disclosure

5-10- العرض والإفصاح:

1-5-10 - يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تُمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ودرجة اتفاقات الدفع على أساس الأسهم التي وجدت خلال الفترة .

2-5-10 - ويجب على كل منشأة أن تقدم وصفاً لما يلي :

- كل نوع من اتفاقات الدفع على أساس الأسهم الموجود في أى وقت خلال الفترة.
- الأحكام والشروط العامة لكل ترتيب مثل متطلبات تخويل الحق وأقصى مدة للخيارات الممنوحة وطريقة التسوية (مثلاً إذا كانت نقداً أو حقوق ملكية) .

3-5-10 - يجب على كل منشأة أن تقدم عدد والمتوسط المرجح لأسعار خيارات الأسهم لكل من مجموعة من مجموعات الخيارات التالية :

- * الخيارات القائمة في بداية الفترة .
- * الخيارات الممنوحة خلال الفترة .
- * الخيارات الضائعة خلال الفترة .
- * الخيارات التي مورست خلال الفترة .
- * الخيارات المنقضية خلال الفترة .
- * الخيارات القائمة في نهاية الفترة .
- * الخيارات الممكن ممارستها في نهاية الفترة .

4-5-10 - وبالنسبة لخيارات الأسهم التي تمارس خلال الفترة فإن الفترة التي يجب على المنشأة أن تفصح فيها عن المتوسط المرجح لسعر السهم هي تاريخ الممارسة.

5-5-10 - وبالنسبة لخيارات الأسهم القائمة في نهاية الفترة فإنه ينبغي على المنشأة أن تفصح عن مدى الأسعار الذي يمكن أن تتم به ممارسة الخيارات والمتوسط المرجح في حياة التعاقد المتبقية .

6-5-10 - ويجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تُمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات التي حصلوا عليها أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة .

7-5-10 - وبالنسبة للخيارات الممنوحة خلال الفترة والمتوسط المرجح للقيمة العادلة لتلك الخيارات في تاريخ القياس والمعلومات عن كيفية قياس هذه القيمة العادلة يجب الإفصاح عنها شاملة :

* نموذج تسعير الخيار المستخدم والمدخلات لهذا النموذج شاملاً :

- المتوسط المرجح لسعر السهم .
- سعر الممارسة (التنفيذ) .

- التقلب المتوقع .
- مدة الخيار .
- التوزيعات المتوقعة .
- سعر الفائدة الخالي من المخاطرة .
- أى مدخلات أخرى للنموذج شاملة الطريقة المستخدمة والافتراضات المستخدمة لإدخال آثار للممارسة المبكرة المتوقعة .
- * كيفية تحديد التقلب المتوقع شاملاً توضيحاً لمدى حدوث التقلب المتوقع على أساس التقلب فى الفترات السابقة .
- * ما إذا كانت وكيف كانت أى معالم أخرى لمنح الخيار تكون داخلة فى قياس القيمة العادلة مثل حالة السوق .

8-5-10 - وينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التى تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم تأثير معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المنشأة عن الفترة وعلى مركزها المالى .

6-10 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-10 - تؤدي المكاسب على أساس السهم إلى تعقيد مختلف مجالات التشغيل وخاصة التدفقات النقدية من التشغيل .

2-6-10 - عندما يمارس أحد العاملين خيارات الأسهم تلك فإن المدفوع النقدى بواسطة هذا العامل تصنف أساساً تدفقات نقدية تشغيلية ، وهذا التأثير يمكن أن يكون كبيراً وقد لا يكون بالضرورة مستداماً وخاصة إذا كانت الخيارات غير مربحة Out - of - the - Money ، ومن ثم فإن ممارسة هذه الخيارات تكون غير جذابة.

3-6-10 - يكون للمتغيرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأداة حقوق ملكية مصدرة بمقتضى معيار التقارير المالية رقم (2) IFRs مثل التقلب أو العمر المتوقع للأداة يمكن أن يكون له تأثير جوهري من الناحية الكمية على القيمة العادلة للأدوات التى منحت ، وفى النهاية فإن اختيار المتغيرات يجب أن يقوم على معلومات المنشأة نفسها .

4-6-10 - وإحدى الموضوعات الأكثر صعوبة فى تطبيق المعيار (2) IFRs «الدفع على أساس الأسهم» هى تحديد القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم وتحديد القيمة العادلة لمعاملة مدفوعات على أساس الأسهم يتطلب تقديرات عديدة وتطبيق رشيد وحريص ، وقد تنشأ صعوبات القياس نتيجة أن القيمة النهائية لصفقة المدفوعات على أساس الأسهم تتحدد عند تسوية الصفقة عند نقطة معينة فى المستقبل ، ولكن يجب تقديرها فى تاريخ المنح .

10-6-5 - ويعتبر تحديد النموذج الذى تستخدمه المنشأة أحد خيارات السياسة المحاسبية التى تتبعها المنشأة ويجب تطبيقه بالتوافق مع الصفقات المماثلة للمدفوعات على أساس الأسهم، وإذا ما اعتبرت التحسينات على النموذج تغييراً للتقدير فإنه يجب تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (8) ، (8) IAS الخاص «بالتغيرات المحاسبية» عندما تغير المنشأة النماذج المستخدمة لتقدير القيمة مثلاً التغيير من نموذج Black-Scholes إلى نموذج Binomial.

10-6-6 - تتمثل نقطة القوة الرئيسية فى نموذج Black-Scholes فى أنه طريقة متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً لتقييم خيارات الأسهم ، وقد اكتسب النموذج قبولاً واسعاً من كل من المنظمين والمستخدمين ، وكل الشركات تقريباً فى خطط خيارات الأسهم تستخدم نموذج Black Scholes لحساب القيمة العادلة لخياراتهم اليوم فى الأسهم، ويؤدى هذا التوافق فى الاستخدام إلى تعزيز القابلية للمقارنة بين الشركات.

10-6-7 - ونقطة قوة أخرى لنموذج Black-Scholes هى أن المعادلة المطلوبة لحساب القيمة العادلة مباشرة نسبياً ويمكن بسهولة إدخالها فى كشوف حسابات القوائم الممتدة إلكترونياً Spreadsheets.

10-6-8 - يوصف نموذج Binomial بأنه «حل مفتوح الشكل» "Open Form Solution" حيث يمكن أن يضم قيماً مختلفة للمتغيرات (مثل التقلب) على مدى أجل الخيار ، كذلك يمكن ضبط النموذج لمراعاة ظروف السوق والعوامل الأخرى.

10-6-9 - يجب أن تؤخذ عوامل كثيرة فى الاعتبار عند تقدير التقلب المتوقع ، فمثلاً تقديرات التقلب يمكن أن تركز أولاً على التقلبات الضمنية بالنسبة للمدد التى كانت متاحة فى السوق ومقارنة التقلب الضمنى بمتوسط التقلب التاريخى على المدى الطويلة للمعقولة، وبالإضافة إلى التقلب الضمنى والتاريخى فإن معيار التقارير المالية الدولية رقم ، (2) IFRs (2) يتطلب أن يؤخذ فى الاعتبار عدة عوامل لتقدير التقلب المتوقع:

- طول الوقت الذى تم فيه التعامل على أسهم المنشأة.
- الفترات البيئية الملائمة والمنظمة بالنسبة لملاحظات السعر.
- العوامل الأخرى التى تمثل إرشادات أو علامات بأن التقلب المتوقع مستقبلاً قد يختلف عن التقلب الماضى (مثلاً : التقلب غير العادى فى الأسعار التاريخية للسهم).

10-6-10 - بصفة أساسية - فإن الأسهم المتعامل عليها الداخلة فى الخيارات سوف تشتري من المساهمين الحاليين ولذلك لا يكون لها تأثير سلبى، وتأثيرات هيكل رأس المال للخيارات غير التجارى فإن تخفيض ربحية السهم يمكن أن يكون ملحوظاً ويتم توقعه عموماً بواسطة السوق فى تاريخ المنح، ومع هذا فإنه فيما عدا الحالات غير العادية

بشكل أكبر - لا ينبغي أن يكون لها تأثير على قرارات العاملين الفردية ، وتعتمد توقعات السوق - بين أمور أخرى - على ما إذا كانت عملية - عائد الأسهم هي نفسها أو تتغير بالانخفاض والأثر على النقدية ، وفي أوضاع كثيرة فإن عدد خيارات أسهم العامل المصدرة بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة ليس كبيراً وتأثير التدنى في سعر السهم يمكن تجاهله في هذه الحالة.

ويذكر المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) IFRS أن المصدر يأخذ في اعتباره ما إذا كان تأثير الانخفاض الممكن لممارسة الحق في المستقبل للخيارات الممنوحة له تأثير على القيمة العادلة لتلك الخيارات في تاريخ المنح بتسوية نماذج تسعير الخيار.

• مثال : الإفصاح عن المدفوعات على أساس الأسهم :

مثال (1-10) : ملخص السياسات المحاسبية الهامة : المدفوعات على أساس الأسهم :

في أول يناير 2005 طبقت المجموعة متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (2) IFRS للمدفوعات على أساس الأسهم ، وطبقاً للأحكام الانتقالية فقد تم تطبيق المعيار (2) IFRS على جميع المنح بعد 7 نوفمبر 2005 والتي لم تكن قد خولت في أول يناير 2005.

تُصدر المجموعة مدفوعات بتسوية حقوق ملكية وبتسوية نقدية على أساس الأسهم لبعض العاملين ، وتقاس المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية بالقيمة العادلة في تاريخ المنح ، والقيمة العادلة في تاريخ المنح للمدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية تحسب على أساس قسط ثابت على مدى فترة السريان وقائمة على أساس تقدير المجموعة للأسهم التي في النهاية سوف تمنح، والالتزامات المساوية لنسبة السلع أو الخدمات المتلقاة يعترف بها بالقيمة الحالية العادلة في تاريخ كل ميزانية بالنسبة للمدفوعات القائمة على أساس الأسهم بتسوية نقدية .

وتقاس القيمة العادلة باستخدام نموذج تسعير بلاك شولز Black Scholes وتم تسوية العمر المتوقع في النموذج على أساس أفضل تقدير للإدارة - بالنسبة لآثار عدم القابلية للتحويل وقيود الممارسة وأيضاً اعتبارات سلوكية .

كذلك فإن المجموعة تقدم للعاملين القدرة على شراء الأسهم العادية للمجموعة بـ 85% من القيمة السوقية الحالية ، وتسجل المصروف على أساس أفضل تقديراتها وهو 15% خصم بالنسبة للأسهم المتوقع منحها على أساس قسط ثابت على مدى فترة التحويل .

إيضاح رقم (.....) : مدفوعات على أساس الأسهم .

• خطة خيار الأسهم بتسوية حقوق ملكية :

تقوم خطة المجموعة على منح سعر مساوى لمتوسط سعر السوق المعروض لأسهم المجموعة

فى تاريخ المنح ، وفترة الممارسة تكون عموماً من 3 إلى 4 سنوات ، فإذا بقيت الخيارات دون ممارسة بعد فترة 10 سنوات من تاريخ المنح - فإن الخيارات سوف تنقضى (يسقط الحق فيها) - كذلك يفقد العاملون حق الخيار إذا تركوا المجموعة (الشركة) قبل منح الخيارات .

2005		2004		بيان
المتوسط المرجح لسعر الممارسة بالجنيه	الخيارات	المتوسط المرجح لسعر الممارسة بالجنيه	الخيارات	
65.75	44440	64.26	42125	المتداولة فى بداية الفترة
69.68	12120	68.34	11135	الممنوحة خلال الفترة
66.53	(1000)	65.67	(2000)	المفقودة خلال الفترة
53.69	(8300)	45.32	(5575)	مورست خلال الفترة
82.93	(750)	82.93	(1245)	انقضت خلال الفترة
66.33	46510	65.75	44440	القائمة فى نهاية الفترة
52.98	24650	46.47	23575	المنفذة خلال الفترة

والمتوسط المرجح لسعر السهم فى تاريخ ممارسة خيارات الأسهم خلال الفترة كان 53.69 يورو والمتوسط المرجح للعمر الباقى التعاقدى 8.64 وكانت المدخلات فى نموذج Black Scholes كما يلى :

2005	2004	بيان
69.68	68.34	المتوسط المرجح لسعر السهم
69.68	68.34	المتوسط المرجح لسعر التنفيذ
35%	40%	التقلب المتوقع
4-9 سنوات	3-8 سنوات	العمر المتوقع
3%	3%	المعدل الخالى من المخاطرة
لا شىء	لا شىء	التوزيعات المتوقعة

وقم تحديد التقلب المتوقع بحساب التقلب التاريخى لسعر السهم على مدى 9 سنوات والعمر المتوقع المستخدم فى النموذج تم تسويته على أساس أفضل تقدير للإدارة ، بالنسبة لآثار عدم القابلية للتحويل (للمنح) وقيود الممارسة والاعتبارات السلوكية .

وخلال عام 1995 أعادت المجموعة تسعير بعض خياراتها القائمة وتم تخفيض السعر المرتفع من (82.93 يورو) إلى سعر السوق الحالي وقتئذ وهو (69.22 يورو) والقيمة العادلة المزیدة (125000 يورو) يصرف على مدار فترة المنح المتبقية (سنتان) واستخدمت المجموعة المدخلات المذكورة أعلاه لقياس القيمة العادلة للأسهم القديمة والجديدة .

واعترفت المجموعة بإجمالي مصروفات 775000 يورو ، 750000 يورو بالنسبة لصفقات المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية في 2004 ، 2005 على التوالي .

• المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية نقدية :

أصدرت المجموعة بعض حقوق تقدير أسهم العاملين (SARs) التي تتطلب ان تدفع المجموعة قيمة أساسية لـ (SAR) إلى العاملين في تاريخ الممارسة أو التنفيذ ، وقد قيدت المجموعة التزامات قدرها 1350000 يورو ، و 1435000 يورو في عام 2004 ، 2005 على التوالي . والقيمة العادلة للـ SARs تحدد باستخدام نموذج Black Scholes باستخدام الافتراضات المذكورة في الجدول أعلاه ، وقيدت المجموعة إجمالي المصروفات 325000 يورو ، و 110000 يورو في 2004 ، 2005 على التوالي ، والقيمة الأساسية الإجمالية لسنتي 2004 ، 2005 كانت 1150000 يورو ، و 1275000 يورو على التوالي .

• خطط أخرى للمدفوعات على أساس الأسهم :

خطط شراء العاملين للأسهم مفتوحة لكل العاملين تقريباً ، ويقدم سعر شراء يساوى المتوسط اليومي لسعر السوق للممنوح اقل 15% ، ويمكن شراء الأسهم خلال فترة أسبوعين كل سنة ، والأسهم المشترى كذلك توضع عموماً في مدخرات أسهم العامل لمدة خمس سنوات ، وبموجب هذه الخطط أصدرت المجموعة 2123073 سهماً عادياً في 2005 بأسعار المتوسط المرجح للسهم 64.35 جنيه.

الفصل الحادى عشر

عقود التأمين معيـار التقارير المالية الدولية رقم (4)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.

الفصل الحادى عشر
عقود التأمين
معييار التقارير المالية الدولية رقم (4) IFRS
Insurance Contracts (IFRS 4)

11-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

كانت الممارسات المحاسبية لعقود التأمين متنوعة ، وكانت تختلف فى الغالب عن الممارسات فى قطاعات أخرى ، ولذلك يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المناسبة للتقارير المالية الحالية بالنسبة لعقود التأمين من جانب شركات التأمين ، ويتناول هذا المعيار تحسينات محاسبة عقود التأمين ، والإفصاحات المتعلقة بتحديد وتفسير المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين ويعمل المعيار أيضاً على مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفهم مقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات من عقود التأمين فى المستقبل .

ويعد معيار التقارير المالية الدولية (4) IFRS هو أول معيار محاسبى دولى يتناول عقود التأمين ، ولذلك يعد خطوة أساسية فى مجال محاسبة شركات التأمين.

11-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يجب أن تطبق المنشآت هذا المعيار بالنسبة لـ :

- عقود التأمين (شاملة عقود إعادة التأمين التى يتم إصدارها) .
- عقود إعادة التأمين الواردة للمنشأة .
- الأدوات المالية التى تصدر لتقدير المشاركة المستقبلية .

ولا ينطبق هذا المعيار على الأصول المالية والالتزامات المالية التى يتم معالجتها فى إطار المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) .

ولا يتناول هذا المعيار ما يلى :

- الجوانب المحاسبية المتعلقة بالأصول والالتزامات لشركات التأمين .
- ضمانات المنتج .
- ضمان القيمة المتبقية المتعلقة بالتأجير التمويلي .
- الضمانات المالية .

11-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

11-3-1 - عقد التأمين : An Insurance Contract

هو عقد يقبل بمقتضاه طرف (شركة التأمين) مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (المؤمن عليه) .

Insurance Liability 2-3-11 – التزام التامين :

هى التزامات تعاقدية صافية على شركة التامين بمقتضى عقد التامين.

Insurance Risk 3-3-11 – مخاطر التامين:

هى المخاطر – بخلاف المخاطر المالية – التى يتم تحويلها من المؤمن عليه الى شركة التامين.

An Insured Event 4-3-11 – حدث للمؤمن عليه:

هو حدث مستقبلى غير مؤكد مغطى بعقد التامين وينشئ مخاطر التامين.

An Insurer 5-3-11 – شركة التامين (المؤمن):

الطرف الذى يقع عليه التزام وفقاً لعقد التامين ، مما يستلزم تعويض حامل بوليصة التامين فى حالة وقوع حدث معين (محدد فى العقد) للمؤمن عليه.

A Policyholder 6-3-11 – حامل بوليصة التامين:

الطرف الذى له حق التعويض بمقتضى عقد التامين فى حالة وقوع حدث للمؤمن عليه.

Acedant 7-3-11 – حامل بوليصة:

بمقتضى عقد إعادة التامين.

Financial Risk 8-3-11 – مخاطر مالية:

هى مخاطر حدوث تغيرات محتملة مستقبلية فى واحد أو أكثر من سعر فائدة محددة ، سعر أداة مالية (سهم أو سند أو عقد مشتق ..الخ) سعر الصرف الأجنبى – مؤشر لأسعار أو معدلات ترتيب ائتمانى ، مؤشر الائتمان أو متغيرات أخرى.

Guaranteed Benefits 9-3-11 – مزايا مضمونة :

مدفوعات أو مزايا أخرى يكون لحامل البوليصة أو المستثمر المعين حقاً غير مشروط غير خاضع للتقدير التعاقدى للمصدر.

Guaranteed Element 10-3-11 – بند مضمون:

التزام بدفع مزايا مضمونة تشمل تلك المزايا الداخلة فى عقد مع سمة المشاركة التقديرية.

Fair Value 11-3-11 – القيمة العادلة:

هى القيمة التى يمكن بها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين على بيئة بالمعلومات المحيطة بها ومستقلين عن بعضهما وراغبين فى عقد الصفقة بينهما.

Accounting Treatment 4-11 – المعالجة المحاسبية :

1-4-11 – الإعفاء المؤقت من بعض معايير التقارير المالية الدولية الأخرى :

يوفر معيار التقارير المالية الدولية (4) IFRS إعفاء مؤقتاً من التزامات المعيار المحاسبى

الدولى رقم (8) المتعلق بالسياسات المحاسبية ، التغييرات فى التقديرات المحاسبية ومعالجة الأخطاء ، فهو يستثنى شركات التأمين من تطبيق تلك المعايير على سياساتها المحاسبية بالنسبة لـ :
- عقود التأمين التى تصدرها (شاملة تكاليف الحياة ذات العلاقة والأصول غير الملموسة ذات العلاقة) و

- عقود إعادة التأمين التى لديها .

11-4-2 - ومع هذا ينبغى على شركات التأمين :

أ - عدم الاعتراف بالتزام لآى مخصصات متعلقة بمطالبات ممكنة مستقبلاً تنشأ عن عقود التأمين غير الموجودة فى تاريخ التقرير .

ب - ضرورة استبعاد التزام التأمين من ميزانيتها فقط عندما تؤدى أو تبرأ من هذا الالتزام .

11-4-3 - ينبغى على شركة التأمين أن تقدر فى كل تاريخ تقرير ما إذا كانت أو لم تكن التزاماتها التأمينية كافية ، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وفى ظل عقود التأمين التى أبرمتها .

11-4-4 - اختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام:

لاختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام يجب على شركة التأمين أن :

أ - تأخذ فى الاعتبار التقديرات الحالية لجميع تعاقدها والتدفقات النقدية ذات الصلة بها .

ب - تعترف بكامل العجز أو النقص فى الربح أو الخسارة .

11-4-5 - عندما لا يكون اختبار كفاية الالتزام Liability Adequacy Test مطلوباً وفق

سياساتها المحاسبية، فإنه ينبغى على شركة التأمين :

أ - تحديد القيمة المعدلة للالتزامات التأمين ذات العلاقة ناقص القيمة المعدلة لتكاليف الاستحواذ المؤجلة ذات العلاقة وكذلك الأصول غير الملموسة .

ب - تحديد ما إذا كان المبلغ أقل من القيمة الدفترية المعدلة المطلوبة إذا كانت التزامات التأمين ذات العلاقة فى حدود نطاق المعيار المحاسبى الدولى رقم (37) والمتعلق بالمخصصات ، الالتزامات المحتملة ، الأصول المحتملة، فإذا كان الوضع كذلك - يحسب الفرق فى الربح والخسارة .

• انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين:

11-4-6 - إذا وجد انخفاض بأصل إعادة التأمين أو حامل بوليصة إعادة التأمين فإنه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) طبقاً لذلك وأن يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض فى الربح أو الخسارة ويحدث انخفاض القيمة فى أصل إعادة التأمين عندما :

أ - يوجد دليل موضوعي أن حامل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين Cedant قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام العقد .

ب - حدوث حدث له تأثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد إعادة التأمين من شركة التأمين .

7-4-11 - يمكن لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين - إذا كان هذا التغير سوف يجعل قوائمها المالية أكثر ملاءمة Relevant (ولكن ليس أقل موثوقية) لاحتياجات متخذي القرارات ومستخدمى القوائم المالية.

8-4-11 - عندما تغير شركة التأمين من سياستها المحاسبية بالنسبة للالتزامات التأمين يمكنها أن تعيد تصنيف بعض أو كل أصولها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) .

● التغيير فى السياسات المحاسبية:

9-4-11 - تنطبق المبادئ التالية عند حدوث تغير فى السياسات المحاسبية :

- أسعار الفائدة السوقية الحالية : يسمح لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية للدرجة التي تعيد بها قياس التزامات التأمين المعنية لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية ، ويجب الاعتراف بهذه التغيرات فى الالتزامات وتسجيلها كربح أو خسارة ، وهذا يتيح لشركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية بالنسبة للالتزامات المعنية دون تطبيق أسعار الفائدة السوقية الحالية فى كل الفترات على هذه الالتزامات حتى تنتهى.

● استمرار الممارسات القائمة:

يمكن لشركة التأمين الاستمرار فى الممارسات التالية ، ولكن دون السماح ببدء إحداها :

- قياس التزامات التأمين على أساس غير مخصص .
- قياس الحقوق التعاقدية لرسوم الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بالسوقية .
- استخدام السياسات المحاسبية غير الموحدة بالنسبة لعقود التأمين بالنسبة للشركات التابعة فيما عدا ما تسمح به معايير التقارير المالية الدولية .

Prudence

● الحيطة والحذر:

لا تحتاج شركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين وذلك لاستبعاد مزيد من الحيطة والحذر - ومع هذا - إذا كانت شركة التأمين تقيس فعلاً عقودها للتأمين بحذر كاف فلا ينبغي أن تدخل فى المزيد من الحيطة والحذر .

• هوامش الاستثمار المستقبلي :

لا يلزم لشركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلي ، ومع هذا - يوجد افتراض مسبق بأن القوائم المالية لشركة التأمين ستصبح أقل ملاءمة وأقل موثوقية إذا هي أخذت في الحسبان سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلي في قياس عقود التأمين ، ما لم تؤثر هذه الهوامش على مدفوعات التأمين - وفيما يلي مثالان للسياسات المحاسبية التي تعكس هذه الهوامش .

- استخدام سعر خصم يعكس العائد المقدّر على أصول شركة التأمين .

- تخطيط العائدات على هذه الأصول بمعدل عائد تقديري وخصم هذه العوائد المخططة بمعدل مختلف شاملاً النتيجة في قياس الالتزام .

• محاسبة الظل : Shadow Accounting

يتاح لشركات التأمين تغيير سياساتها المحاسبية للدرجة التي يمكن فيها الاعتراف بربح أو خسارة غير محققة على أصول تقاس فيها الأرباح والخسائر بنفس الطريقة .

والتسويات ذات العلاقة على التزامات التأمين أو بنود الميزانية الأخرى سوف يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية إذا كانت المكاسب أو الخسائر غير المحققة سوف يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية ، ويطلق على هذه الممارسة عادة محاسبة الظل .

10-4-11 - لا تحتاح شركات التأمين فصل وقياس المشتقات المدمجة لحامل البوليصة بالقيمة العادلة مثل خيار التنازل عن عقد تأمين مقابل مبلغ ثابت أو سعر فائدة أو كليهما ، حتى إذا كان سعر الممارسة يختلف عن المبلغ المحمل لالتزام التأمين ، وينطبق هنا معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على بعض الخيارات الموضوعة .

11-4-11 - تحتوى بعض عقود التأمين على كلاً من مكون تأمين ومكون وديعة ، وفي بعض الحالات يكون مطلوباً من شركة التأمين أو متاحاً لها عدم ربط مكون الوديعة هذا وعدم الربط ممنوع إذا لم تستطع شركة التأمين قياس مكون الوديعة منفصلاً .

12-4-11 - ينبغي على شركة التأمين في تاريخ الاستحواذ أو اندماج الأعمال أن تقيس عقود التأمين بالقيمة العادلة ، ويجب أن يكون القياس التالي لهذه الأصول متفقاً مع قياس التزامات التأمين ذات العلاقة .

13-4-11 - يستمر المؤمن في عقد التأمين في المشاركة التقديرية المستقبلية كبند مضمون يعترف بكل العلاوات المستلمة كإيراد بدون فصل الجزء المرتبط بمكون حقوق الملكية ، والتغير الناتج (في البند المضمون وجزء المشاركة التقديرية المستقبلية المصنف كالتزام) سوف يعترف به في الربح أو الخسارة .

Presentation and Disclosure

5-11 - العرض والإفصاح:

1-5-11 - ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في القوائم المالية .

- * سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها .
- * أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات .
- * التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة - اختياري .

2-5-11 - إذا كان المؤمن حامل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين Cedant ، فإنه يجب أن يفصح عن :

- * المكاسب أو الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين.
- * استهلاك المكاسب أو الخسائر المؤجلة عن الفترة .
- * بيان المبالغ غير المستهلكة في بداية ونهاية الفترة .
- * العملية المستخدمة لتحديد الافتراضات المتعلقة بقياس الأرباح والخسائر المعترف بها .
- * تأثير أى تغيير في الافتراضات .
- * تسويات التغيرات في التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين وتكاليف الاستحواذ المؤجلة ذات العلاقة .

3-5-11 - ينبغي على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التي تساعد المستخدمين على تفهم :

- * مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين .
- * سياسات وأهداف إدارة المخاطر .
- * الأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة على مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية لشركة التأمين مستقبلاً .
- * مخاطر التأمين شاملة :
 - حساسية الربح والخسارة وحقوق الملكية للتغيير في المتغيرات واجبة التطبيق .
 - تركيز مخاطر التأمين .
 - المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة حتى أقصى فترة العشر سنوات (تطور المطالبات) .
 - مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان تفصيلاً والمطلوبة بمقتضى المعيار المحاسبى الدولى رقم (32) .
 - التعرضات لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السوق مع المشتقات المدمجة التي تحتويها عقود التأمين حينما لا تكون المشتقات المدمجة مقاسة بالقيمة العادلة .

1-6-11 - تقليدياً - تفاوتت محاسبة التأمين بين الدول لأنه عادة ما يتم تنظيم المعالجات المحاسبية في شركات التأمين بدرجة كبيرة من خلال المنظمين في كل دولة ، وغالباً ما يكون هناك تركيز كبير على اتباع سياسة الحيطة والحذر لأن أصحاب المصلحة يطلبون التأكد من أن شركة التأمين سوف تفي بالتزاماتها وسداد التعويضات المستحقة عليها عن عقود التأمين عندما تستحق .

2-6-11 - من منظور المحلل المالي فإنه يجب قياس جميع الأدوات المالية والاعتراف بها وتقديرها بقيمتها العادلة ، ويحسن أسلوب القيمة العادلة كثيراً من شفافية المعلومات المالية ، ويمكن في نفس الوقت المستخدمين للقوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بالمبلغ والتوقيت وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية حيث تتغلب القيم العادلة على نواحي قصور التكلفة التاريخية لعدم احتوائها على الحساسية للتعرضات للمخاطر المالية مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان .

3-6-11 - تدير الكثير من شركات التأمين حالياً أصولها والتزاماتها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أي المنتجات تشطبها وأي استراتيجيات استثمار تأخذ بها وكيف تحسن إدارة المخاطر ، كذلك - تقوم تلك الشركات التي تضم نشاط منشآت تأمين أو تكتل أعمال تأمين بتحليل وتحديد القيمة العادلة لتلك الأهداف كجزء من عملية صنع القرارات - كذلك فإن المستثمرين الحاليين والمرتقبين لمنشآت التأمين هذه يتتبعون معلومات مماثلة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

4-6-11 - تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل أفضل بإظهار التقلب الملازم في قيم الأدوات المالية مع التغيرات في ظروف السوق وعمليات المنشأة - في حين أن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لا تظهر هذه التقلبات وتؤدي إلى التعتيم على التقلبات السوقية ، وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة لا تخفي التقلبات الفعلية وإن كانت لا تؤدي إلى إنشائها .

5-6-11 - يمكن أن نتوقع تحريفات أو تقلبات أقل للنتائج عند الاعتراف بكل الأدوات المالية بالقيمة العادلة - وبافتراض أن المنشأة تدير بفاعلية مخاطرها وتعرضاتها لهذه المخاطر وحالياً - لا يزال هناك وجود بعض التحريف في الأداء المالي بالتقارير بسبب النموذج المحاسبي حيث أن بعض الأصول تقاس عن طريق مراقبة التحركات السوقية Marked- to - Market والبعض الآخر يقاس بطريقة أخرى ، وكذلك فإن الالتزامات لا تقاس بأساليب القيمة العادلة.

الفصل الثانى عشر

المخزون المعيار المحاسبى الدولى رقم (2)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثاني عشر

المخزون Inventories

المعيار المحاسبي الدولي رقم (2)

12-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يهدف المعيار المحاسبي الدولي (IAS 2) إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون، ويعالج هذا المعيار كيفية حساب تكلفة المخزون المعترف بها كأصل ، كما يحدد هذه التكلفة المستنفذة من المخزون والتي يعترف بها كمصروف ، كما يتناول أى تخفيضات من القيمة القابلة للتحقق .

12-2 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يعالج هذا المعيار جميع أنواع المخزون التي تظهر ضمن الأصول والتي تشمل :

- المخزون المستحوذ عليه بغرض البيع في المسار العادى لأعمال المنشأة .
- المخزون المستحوذ عليه بغرض الاستخدام في عمليات الإنتاج لأغراض بيعه .
- المخزون في شكل خامات أو توريدات تستهلك أثناء عملية الإنتاج .
- المخزون لأغراض استخدامه في تقديم الخدمات .

وفي حالة تقديم الخدمة ، فإن المخزونات تشمل تكاليف الخدمة المرتبطة بالإيرادات التي لم يتم الاعتراف بها بعد (مثلاً حسب تقدم العمل من جانب المهنيين كالمراجعين والمهندسين المعماريين والمحامين) .

ولا ينطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) على قياس المخزون لدى منتجي المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية بعد الحصاد والمعادن والمنتجات المعدنية إلى مدى قياسها بالقيمة الصافية المحققة طبقاً للممارسات المستقرة في هذه الصناعات، كذلك لا ينطبق المعيار على النباتات والحيوانات الحية والمنتجات الزراعية المشتق من تلك النباتات والحيوانات ، انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) فصل 27 .

12-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

- 12-3-1 - يجب قياس المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .
- 12-3-2 - تشمل تكاليف المخزون جميع تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها بغرض وضع المخزون في مكانه الحالي وحالته الراهنة.
- 12-3-3 - صافي القيمة القابلة للتحقق : The Net Realizable Value (NRV) تعرف القيمة القابلة للتحقق بأنها ثمن البيع المقدّر ناقصاً التكاليف المقدرة لاستكمالها والتكاليف اللازمة للبيع .

12-3-4 - عند بيع المخزون ، فإن المبلغ المحمل للمصروفات يجب الاعتراف به كمصروف في الفترة التي تم الاعتراف فيها بالإيراد المتعلق بها (انظر المعيار الخاص بالإيراد) .

12-3-5 - أي مبالغ يتم تخفيض المخزون بها إلى القيمة القابلة للتحقق ، وكذلك جميع الخسائر في المخزون سوف يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي حدث فيها التخفيض أو الخسارة .

4-12 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-12 - تشمل تكاليف المخزون :

- أ - تكاليف الشراء مثل سعر الشراء وأعباء الاستيراد .
- ب - تكاليف التحويل :
 - العمل المباشر .
 - التكاليف الإضافية (غير المباشرة) مثل التكاليف الإضافية المتغيرة والتكاليف الإضافية الثابتة المخصصة في إطار طاقة الإنتاج العادية .
 - ج- التكاليف الأخرى مثل تكاليف التصميم والاقتراض .

12-4-2 - يستبعد من تكاليف المخزون :

- أ - المبالغ غير العادية للمواد والعمل والتكاليف الإضافية (غير المباشرة)
- ب - تكاليف التخزين ما لم تكن ضرورية قبل تقديم عملية الإنتاج .
- ج- التكاليف الإدارية .
- د - تكاليف البيع .

12-4-3 - تكلفة المخزون التي لا تخضع للتبادل بالشكل العادي وتلك المنتجة والمنفصلة لمشروعات محددة ، تسند بتحديد معين للتكاليف الفردية لها .

12-4-4 - تخصص تكاليف المخزون الآخر باستخدام أي من تدفقات التكلفة التالية:

- تكلفة المتوسط المرجح .
- الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO * .

12-4-5 - يمكن استخدام التقنيات التالية لقياس تكلفة المخزون إذا كانت نتائج التكلفة متقاربة :

أ - التكاليف المعيارية : Standard Cost

- يجب أخذ المستويات العادية للمواد والعمل والطاقة الحالية في الحسبان.
- يجب مراجعة التكلفة المعيارية بانتظام لضمان أنها تقارب التكلفة الفعلية.

ب- طريقة التجزئة : Retail Method

- يجب تخفيض قيمة المبيعات بالهامش الإجمالي لحساب التكلفة .

* ولا يجيز المعيار المحاسبي الدولي رقم (2) استخدام طريقة الوارد أخير يصرف أولاً LIFO .

- يجب استخدام نسبة متوسطة بالنسبة لكل مجموعة بنود متجانسة .
- يجب الأخذ في الحسبان أسعار البيع المخفضة .

12-4-6 - صافي القيمة القابلة للتحقق :

تعرف صافي القيمة القابلة للتحقق بأنها سعر البيع المقدّر ناقصاً التكاليف المقدّر للإتمام والتكاليف اللازمة لإتمام البيع ، وتقوم هذه التقديرات على أساس الدليل الأكثر موثوقية وقت إجراء التقدير ، وكذلك الغرض الذي من أجله يتم الاحتفاظ بالمخزون والذي يجب أخذه في الاعتبار في وقت التقدير .

وعادة ما يتم تخفيض المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس المبادئ التالية :

- أصناف تعامل على أساس كل صنف على حدة .
- الأصناف المتماثلة تجمع معاً .
- كل خدمة تعالج كبند منفصل .

Presentation and Disclosure

12-5- العرض والإفصاح :

يجب أن توضح القوائم المالية عن :

- السياسات المحاسبية ، شاملة معادلات التكلفة المستخدمة .
- المبلغ الإجمالي المحمل للمخزون والمبلغ لكل فئة :
- * قيم المخزونات المعدلة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع .
- * قيمة أى تخفيضات واستعادة هذه التخفيضات (إن وجدت) .
- * الملايسات والأحداث التي أدت إلى استعادة التخفيضات .
- * المخزون المرهون كتأمين للالتزامات .
- * مبلغ المخزون المعترف به كمصروف .

Financial Analysis and Interpretation

12-6- التحليل المالي والتفسير :

12-6-1 - يجب اختيار طريقة المحاسبة المستخدمة لتقييم المخزون على أساس ترتيب بيع المنتجات وبالنسبة لوصفها في المخزون - لذلك - كلما كان ممكناً - تسند تكلفة المخزون على أساس طريقة التمييز المحدد Specific Identification للتكاليف الفردية ، فعلى سبيل المثال تم شراء عشرة بنود فإن تبقى كمخزون الوحدات الثالثة والسابعة والتاسعة ، فمعنى ذلك أن الوحدات التي استخدمت هي الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والعاشرة .

وتعتمد هذه الطريقة على ضرورة فصل كل كمية ترد للمخازن بسعر مختلف عن الكميات الأخرى ، وتحديد أسعار كل كمية بسعر واحد وتمييزها في مكان ما بالمخزن وعند صرفها للاستخدام أو البيع يجب معرفة أى مجموعة تم الصرف منها وبأى سعر .

وتعنى هذه الطريقة أن البنود المتبقية فى المخازن فى نهاية المدة يتم تسعيرها بنفس السعر الذى وردت به .

ومع هذا فإنه - فى حالات كثيرة - يكون من الضرورى صيغة أخرى لقياس تدفق التكلفة - مثل السوارى أولاً يصرف أولاً والنسب تمثل التدفق الطبىعى أو المادى للوحدات الذى يجب أن يكون ، كما أن المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) لا يسمح باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO لأنها لا تمثل بصدق تدفقات المخزون وقد ذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) أن استخدام طريقة LIFO يكون غالباً لأغراض ضريبية ويخلص إلى أن الاعتبارات الضريبية لا توفر أساساً مفاهيمياً لاختيار معالجة محاسبية ، وهى لذلك غير مقبولة .

2-6-12 - يستخدم المحللون الماليون والمديرون غالباً تحليل النسب المالية لتقدير أداء الشركة وظروفها، ويمكن أن يؤثر تقييم المخزون فى الأداء والتدفق النقدى من خلال الأحداث أو المعالجة المستخدمة لتقييم المخزون وعرض القوائم المالية ، كما يتضح من الجدول التالى .

جدول (1-12) : يوضح تأثير تقييم المخزون على التحليل المالى

عنصر التقييم أو التلاعب	التأثير على الشركة
مخزون أول المدة بتقدير أعلى \$ 5000	ستكون الأرباح بأقل من قيمتها بـ \$ 5000
مخزون آخر المدة بتقدير أقل \$ 2000	ستكون الأرباح بأقل من قيمتها بـ \$ 2000
تأثير اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون على التدفق النقدى .	تتأثر الضرائب بالطريقة المحاسبية التى يتم اختيارها .
الاعتراف المبكر بإيراد البيع .	تقدير أقل للمخزون . تقدر أكثر للمدينين . تقدير أكبر للربح .

3-6-12 - رغم أن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO لم تعد مسموحاً بها فى القوائم المالية على أساس معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وعند مقارنة المنشآت فى نفس الصناعة يجب تسوية المخزون باستخدام طريقة FIFO من أجل ضمان إجراء مقارنة سليمة ، (وذلك بطريقة مماثلة للمنشآت التى لا تتبع معايير التقارير المالية الدولية ، وتتم تسوية قوائمها قبل المقارنة مع المنشآت التى تلتزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية) .

4-6-12 - تشكل أرصدة المخزون فى ظل اتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً انعكاسات أقرب للقيمة الاقتصادية لأن المخزون فى ظل هذه الطريقة يقيم بأسعار الشراء الأحدث.

ويبين الجدول (2-12) : تأثير LIFO مقابل FIFO على متغيرات القوائم المالية

متغيرات القوائم المالية	LIFO	FIFO
تكلفة البضاعة المباعة	أعلى - تستخدم أسعار أحدث	أدنى
الدخل	أدنى لأن تكلفة البضاعة المباعة تكون أعلى	أعلى
التدفق النقدي	أعلى لأن الضرائب أقل	أدنى
رأس المال العامل	أدنى لأن الأصول المتداولة تكون أقل	أعلى

5-6-12 - ولذلك يكون لاختيار طريقة المحاسبة تأثير على متغيرات القوائم المالية، وبالتالي على النسب المستخدمة لتحليل القوائم المالية ، ويعتبر بعض المحللين أن LIFO أكثر فائدة عند تحليل الربحية والتكاليف ، وذلك بافتراض أنها تؤدي إلى قيم أكثر قابلية للتحقق ، وهذا ليس صحيحاً حيث أنه بصفة عامة فإن FIFO يوضح أكثر فائدة عندما يجرى التحليل لنسب الأصول (كفاءة الأداء) أو حقوق الملكية (الربحية) .

جدول (3-12) : القوائم المالية باستخدام LIFO ، FIFO والنسب المالية الأساسية التي

تنتج عن كل منهما :

FIFO	LIFO	النسب والمؤشرات المالية
70	34	تقديدية
100	100	المدينون
110	200	المخزون
300	300	أصول ثابتة
580	634	إجمالي الأصول
40	40	قروض قصيرة الأجل
200	200	قروض طويلة الأجل
50	50	أسهم عادية
100	100	احتياطيات
244	190	أرباح محتجزة
580	634	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
15.5%	17.5%	هامش الربح الصافي
7%	8.4%	نسبة التداول
2.1 مرة	3.9 مرة	معدل دوران المخزون
58.8%	50.8%	القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية
16%	16.6%	العائد على الأصول
27.4%	26.6%	العائد على حقوق الملكية

• أمثلة:

- مثال (1-12) :

اشترت شركة رولا مخزون في أول يناير 2001 بمبلغ \$ 600000، وفي 31 ديسمبر 2001 كانت القيمة الصافية القابلة للتحقق 550000 دولار ، وخلال عام 2002 باعت الشركة المخزون بمبلغ 620000 دولار وفقاً لما سبق ، أي من البيانات التالية صحيحاً .
 ١ - قيمة المخزون الظاهرة في الميزانية في 31 ديسمبر 2001 هي 600000 دولار .

- ب - قيمة المخزون الظاهرة في الميزانية في 31 ديسمبر 2001 هي 620000 دولار.
- ج - عند بيع المخزون في عام 2002 فإن ما يظهر في قائمة الدخل لمكسب هو مبلغ 20000 دولار.
- د - في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001 فإن الشركة اعترفت بخسارة قدرها 50000 دولار في قائمة الدخل .

-الشرح:

- الخيار (د) هو الصحيح ، لأن معايير التقارير المالية الدولية تتطلب أن يتم تقييم المخزون آخر المدة بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل ، وينبغي على الشركة الاعتراف بخسارة قدرها 50000 دولار (عبارة عن 600000 - 550000) في قائمة الدخل عن سنة 2001 وعند بيع المخزون في عام 2002 ينبغي الاعتراف بربح قدره 70000 دولار (620000 - 550000) يعترف بها في قائمة الدخل .

- الخيار (ا) غير صحيح ، لأنه يجب تخفيض المخزون إلى القيمة السوقية في نهاية السنة 2001.

- الخيار (ب) غير صحيح ، لأن واقع أن المخزون تم بيعه بمبلغ 620000 دولار في عام 2002 ليس له أى تأثير على رصيد المخزون في 31 ديسمبر 2001 .

- الخيار (ج) غير صحيح ، حيث أن بيع المخزون بمبلغ 620000 دولار يجب مقارنته بقيمة المخزون في 31 ديسمبر 2001 والذي كان القيمة الأقل من التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أى النتيجة مكسب قدره 70000 عبارة عن (620000 - 550000) .

- مثال (2-12) :

تتضمن الواردات في القوائم المالية لشركة Parra عن سنتي 2000 ، 2001 الأخطاء التالية :

بيان	2000	2001
مخزون نهاية المدة	\$4000 بقيمة أكبر	\$8000 بقيمة أقل
مصروف إيجار	\$2400 بقيمة أقل	\$1300 بقيمة أكبر

وأي مبلغ يمثل الربح قبل الضريبة لسنتي 2000 ، 2001 بالزيادة أو النقص إذا لم يتم تصحيح تلك الأخطاء ؟

الإيضاح:

2000 : لأن المخزون في نهاية المدة بقيمة أكبر بالنسبة لسنة 2000 فإن تكلفة البضاعة المباعة COGO تكون أقل من قيمتها وهو ما يترتب عليه أن الأرباح قبل الضريبة تكون بقيمة أكبر بمقدار 4000 دولار ، كذلك لأن مصروف الإيجار أكبر من قيمته بمبلغ 2400 دولار

إذن تكون الأرباح قبل الضريبة أكبر من قيمتها بمبلغ 2400 دولار أيضاً ، وبالتالي تكون الأرباح بقيمة إجمالية 6400 دولار بالزيادة .

2001 : فمخزون أول المدة (والذى هو مخزون آخر المدة السابقة) كان أكبر من قيمته بمبلغ 4000 دولار لذلك فإن تكلفة البضاعة المباعة تكون بها زيادة 4000 دولار وهو ما يترتب عليه انخفاض قيمته بمبلغ 8000 دولار - فتأثير هذا الخطأ يكون تكلفة بضاعة مباعة COGO إضافي بقيمة أكبر 8000 دولار وينقص صافي الربح بنفس القيمة أى 8000 دولار ، وزيادة فى الإيجار بمبلغ 1300 دولار يترتب عليها نقص إضافي للربح، إذن إجمالى الربح قبل الضريبة ينقص بمقدار 13300 دولار (انظر أدناه) .

2001			
بيان	صحيح \$	خطأ \$	عرض خاطيء \$
مخزون أول المدة	6000	10000	4000
مشتريات	20000	20000	-
إجمالى	26000	30000	4000
مخزون نهاية المدة	18000	10000	8000
تكلفة البضاعة المباعة COS	8000	20000	12000
المبيعات	30000	30000	-
الإيجار	-	-	1300
الربح	22000	10000	13300

- مثال (12-3) :

فيما يلى بعض المعلومات المتعلقة بشركة الياسمين عن سنة 2005 :

مشتريات بفرض البيع	300000 دولار
مرتجعات للبائع	3000
فوائد على الحسابات الدائفة	6000
مصروفات شحن البضائع	7500

فإن تكلفة المخزون سوف تكون :

(ا) \$297000 (ب) \$300000 (ج) \$304500 (د) \$316500

-الإيضاح :

- الخيار (ج) هو الصحيح ، والإجابة مستمدة من الحساب التالي :

300000	مشتريات
7500	+ مصروفات الشحن
(3000)	(-) مرتجعات للبائع
<u>\$304500</u>	

- الخيار (ا) غير صحيح ، لأن مصروفات الشحن يجب أن تدخل كجزء من تكلفة المخزون .

- الخيار (ب) غير صحيح ، لأنه بالإضافة إلى مشتريات البضاعة فإن البضاعة المرتجعة ومصروفات الشحن يجب إدخالهما ضمن الحساب .

- الخيار (د) غير صحيح ، لأن تكلفة الفائدة على التمويل لا تدخل ضمن تكلفة المخزون (إلا في ظل اشتراطات معينة كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 IAS)

- مثال (12-4) :

لدى إحدى الشركات نسبة تداول أكبر من 1 ، فإذا كان المخزون في نهاية الفترة بأقل من قيمته بمبلغ 3000 دولار والمخزون أول المدة بقيمة أكبر بـ 5000 دولار فإن الأثر على صافي الدخل ونسبة التداول يكون :

نسبة التداول	صافي الدخل
أقل	ا - ينقص بمبلغ 2000 دولار .
أقل	ب - يزيد بمبلغ 2000 دولار .
أقل	ج - ينقص بمبلغ 8000 دولار .
أعلى	د - يزيد بمبلغ 8000 دولار .

-الإيضاح :

- الخيار (ج) هو الصحيح ، وتستمد الإجابة من التحليل التالي :

Δ تكلفة البضاعة المباعة = Δ مخزون أول المدة + Δ المشتريات - Δ مخزون آخر المدة
 Δ معناها التغير .

Δ تكلفة البضاعة المباعة = $5000 + \Delta$ المشتريات - (3000)

بافتراض أن التغير في المشتريات يساوى صفر .

$$8000 = 3000 + \text{صفر} + 5000 =$$

إذن الأثر على تكلفة البضاعة المباعة هو بالزيادة \$ 8000 ، وبالتالي ينخفض صافي الدخل بنفس القيمة وتقل نسبة التداول . لأن مخزون آخر المدة (وهو الذى يظهر فى الميزانية) سوف يكون أقل بمقدار \$ 3000 .

- مثال (5-12) : (يقرأ مع المعيار المحاسبى الدولى رقم (39))

مدير محفظة بإحدى الشركات اشترى وباع الأوراق المالية التالية على مدار أربعة أيام ، فى اليوم 5 يبيع المدير خمسة أوراق مالية بسعر 4 دولار للوحدة ، كذلك فإن معايير التقارير المالية الدولية لا تسمح باستخدام LIFO كصيغة لتدفق التكلفة ورغم ذلك ، فالمطلوب تحديد :

1 - سعر تكلفة الأوراق المالية باستخدام FIFO ، LIFO المتوسط المرجح .

2 - الربح الذى يتم الإفصاح عنه فى ظل البدائل الثلاثة .

تحديد تكلفة الشراء المتعلقة بالبيع

اليوم	سعر الشراء	يبيع بسعر	FIFO	LIFO	المتوسط المرجح
1	10 بسعر 1 \$		5 بسعر 1 \$		
2	15 بسعر 2 \$				
3	20 بسعر 3 \$			5 بسعر 3 \$	
4		5 بسعر 4 \$			
المتوسط	45 بسعر 2.22 \$				5 بسعر 2.22 \$
(أ) تكلفة بيع			5 (20)	15 (20)	11 (20)
(ب) الربح			(15)	(5)	(9)

- مثال (6-12) :

شركة (س) تعمل فى صناعة الأغذية وفيما يلى بعض الأمور المتعلقة بالمخزون :

1 - استخدمت الشركة فى السنوات الأخيرة نظام التكلفة المعيارية لمساعدة الإدارة، وكانت فروق التكلفة المعيارية غير ملحوظة فى تاريخه وخفضت مباشرة فى القوائم المالية السنوية المنشورة، ومع هذا واجهت الشركة المشاكل التالية خلال السنة المنتهية فى 31 مارس 2003 :

1 - الفروق كانت بحجم أكبر بكثير كنتيجة لزيادة حادة فى تكاليف المواد والعمل ، وكذلك النقص فى الإنتاج .

2 - عدد كبير من الوحدات المنتجة لم يتم بيعها في نهاية السنة وهذا راجع جزئياً إلى الواقع بأن منتجات الشركة كانت مسعرة بأكبر مما يجب . تنوى الإدارة - كما في الماضي - تخصيص هذه الفروق مباشرة كتكاليف زمنية ، وكذلك تخفيض جزء من التكلفة عبر المباع من المخزون .

ب - مخزون المواد الخام للشيكولاته في نهاية السنة يمثل 8 شهور استخدام - وتمثل مستويات المخزون عادة شهرين استخدام فقط . وقيمة الإحلال الحالية للمخزون أقل من التكلفة الأولية .

-الإيضاح :

1 - كلا المعالجتين المفترضتين غير مقبولين لما يلي :

- خفض الفروق الكبيرة يترتب عليه قيم معيارية غير مقارنة للتكلفة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (2) .

- يجب مراجعة التكاليف المعيارية بانتظام وتعديلها وفقاً للظروف الحالية ، وفروق العمل والمواد يجب شطبها للتكلفة المعيارية للمخزون ، وانحرافات التكاليف الإضافية الإنتاجية الناتجة من الطاقة البسيطة يجب الاعتراف بها كمصروف في الفترة الحالية .

- تعبير Overpriced (بتسعير أعلى) تحكى وأى تخفيض في المخزون يجب أن يتم فقط إذا كانت القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة .

ب - النسبة غير العادية للمادة الخام الموجودة (تمثل 6 شهور للإنتاج) يمكن أن تحتاج أن تُخفض إلى القيمة القابلة للتحقق والمواد الخام الأخرى (المثلة لشهر الإنتاج) يجب أيضاً تخفيضها إلى القيمة القابلة للتحقق إذا كانت التكلفة المقدرة للمنتجات تامة الصنع ستكون أكثر من القيمة القابلة للتحقق .

الفصل الثالث عشر

عقود الإنشاءات المعيار المحاسبي الدولي رقم (11)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث عشر

عقود الإنشاءات

المعيار المحاسبي الدولي رقم (11)

Construction Contracts

1-13 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يتناول هذا المعيار الاعتراف بإيرادات وتكاليف عقود الإنشاءات (وهي عقود طويلة الأجل) مع التركيز على كيفية تخصيص إيرادات وتكاليف العقد على الفترات المحاسبية التي تم فيها تنفيذ هذه الإنشاءات .

2-13 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

تشمل العقود في هذا المعيار عقود الإنشاءات حيث تقع تواريخ التعاقد وإكمال العقد في فترات محاسبية مختلفة وهي تشمل عقود :
- تقديم خدمات .
- إنشاء وإصلاح الأصول وصيانة البيئة .

وينطبق هذا المعيار على المحاسبة بالنسبة لعقود الإنشاءات في القوائم المالية للمقاولين Contractors ، ويوجد نوعان من العقود يمكن التمييز بينهما عادة :

1 - عقود ثابتة السعر Fixed Price Contract

هو عقد إنشاءات يتم فيه تثبيت الإيراد التعاقدى إما بصورة مطلقة أو من خلال معدل وحدة المخرجات ، وعادة هذا العقد الثابت يخضع بشروط زيادة التكلفة.

2 - عقد التكلفة زائد نسبة أو قيمة Cost Plus Contracts

وهو عقد يتحدد فيه السعر من خلال تكلفة العقد كلها زائد نسبة من هذه التكلفة أو أتعاب ثابتة .

3-13 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-13 - عقد الإنشاءات: A Construction Contract

هو عقد يعقد من أجل إنشاء أصل أو مجموعة أصول مرتبطة ببعضها بشكل وثيق أو تعتمد على بعضها البعض من حيث تصميمها أو التقنية المستخدمة أو الوظيفة التي تؤديها أو بالنسبة للغرض النهائي منها أو استخدامها ، وتشمل هذه العقود أيضاً تلك المتعلقة بالإنشاء وإصلاح الأصول وصيانة والمحافظة على البيئة.

2-3-13 - عندما يمكن تقدير ناتج عقد الإنشاء بشكل يعتمد عليه (موثوق) فإن الزيادة في الإيرادات

عن التكلفة (أى الربح) سوف يتم الاعتراف بها على أساس مرحلة الإتمام (النسبة المئوية لطريقة الإتمام) .

13-3-3 - عندما لا يمكن تقدير ناتج العقد بشكل يعتمد عليه (موثوق) فإنه يجب الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذى يحتمل به أن يغطى تكلفة العقد .

13-3-4 - أى تجاوز متوقع للتكاليف الإجمالية للعقد أكبر من الإيراد الكلى (أى يمثل خسارة) ، فإنه يعترف به كمصروف مباشرة .

4-13 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

13-4-1 - تطبق مبادئ المعيار المحاسبى الدولى رقم (11) بشكل طبيعى ومنفصل لكل عقد مميز لعقود الإنشاءات :

- أصل (على سبيل المثال إنشاء كوبرى) .
- مجموع أصول مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً أو تعتمد على بعضها البعض بالنسبة للتصميم أو التكنولوجيا أو الوظيفة أو الاستخدام (مثلاً: مصانع الإنتاج المتخصصة) .
- يتم التعامل مع مجموعة العقود التى يتم إبرامها معاً كحزمة واحدة .

13-4-2 - يجب معالجة العقود التالية كعقود إنشاء منفصلة :

- عقد لعدد من الأصول إذا قدمت عروض منفصلة لكل أصل .
- الأصل الإضافى الذى ينشأ بناءً على رغبة العميل ولم يكن جزءاً من العقد الأصلى .

13-4-3 - يشمل إيراد العقد :

- مبلغ العقد المتفق عليه بداية .
- الانحرافات والمطالبات ومدفوعات الحوافز إذا كان هناك احتمال كبير لتحقيقها وهناك قدرة على قياسها بشكل يعتمد عليه (موثوق) .

13-4-4 - تشمل تكاليف العقد :

- التكاليف المباشرة للعقد (مثلاً المواد) .
- التكاليف العامة للعقد (مثلاً التأمين) .
- التكاليف التى تحمل على العميل بالنسبة للعقد (مثلاً التكاليف الإدارية) .

13-4-5 - مرحلة الإتمام (أو الإنجاز) تتحدد بالرجوع إلى :

- جزء التكاليف التى تحملها مقارنة بإجمالى التكاليف المقدرة لإتمام العقد .
- القيام بمسح وتحديد للأعمال التى تم إنجازها .
- المرحلة المادية لإتمام العقد .

Presentation and Disclosure

5-13 - العرض والإفصاح:

1-5-13 - تشمل السياسات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها :

- الطرق المستخدمة للاعتراف بالإيراد .
- الطرق المستخدمة لتحديد مرحلة إتمام العقد .

2-5-13 - تشمل قائمة الدخل :

- مقدار إيراد العقد المعترف به (المحقق)

3-5-13 - تشمل الميزانية والإيضاحات المتممة :

- مقدار المقدمات المقبوضة .
- مقدار المبالغ المحتجزة .
- العقود تحت التشغيل وتكون (التكاليف حتى تاريخه زائد الأرباح) أو التكاليف حتى تاريخه ناقصاً الخسائر .
- المبلغ الإجمالي المستحق من العملاء (الأصول)
- المبلغ الإجمالي المستحق للعملاء (التزامات) و .
- الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة (مثلاً المطالبات) .

Financial Analysis and Interpretation

6-13 - التحليل المالي والتفسير :

1-6-13 - يتطلب استخدام طريقة نسبة الإتمام تقدير كلاً من إجمالي التكلفة وإجمالي الربح

للمشروع في تاريخ كل ميزانية ، ويتم الاعتراف بجزء نسبي من الربح المقدر في كل فترة محاسبية حسب التقدم في تنفيذ العقد ، ويقوم هذا الجزء النسبي على أساس مرحلة الإتمام في نهاية الفترة ويعكس العمل المنفذ خلال الفترة من منظور هندسي (الإنتاج مثلاً حدث حاسم يؤدي إلى نشأة الدخل) .

2-6-13 - تطبيق طريقة نسبة الإتمام في تاريخ كل ميزانية لتحديد تقديرات الإيرادات والتكاليف

حتى تنعكس كل تسوية في الفترة الحالية والفترات المستقبلية ولا تسوى المبالغ المعترف بها في فترات سابقة .

3-6-13 - يلخص الجدول أدناه كيف تؤثر طريقة المحاسبة على أرقام الميزانية وقائمة الدخل

وقائمة التدفقات النقدية ، والنسب المالية الأساسية عند المحاسبة بالنسبة للمشروعات طويلة الأجل ، وهذه التأثيرات واردة بالنسبة للسنوات المبكرة في حياة المشروع .

جدول (1-13) : يبين تأثير طريقة نسبة الإتمام على القوائم المالية

البند أو الفسبة	طريقة نسبة الإتمام (النسبة المئوية للإنجاز) في ظل وضع يفترض أن الناتج من العقد لا يمكن تقديره بشكل موثوق
الميزانية	<ul style="list-style-type: none"> - الفواتير المسجلة ولكن لم يتم تحصيلها نقداً سوف تسجل كحسابات مدينة . - مصروفات المشروع المتراكمة زائد الدخل المتراكم الذي تم التقرير عنه ناقصاً الفواتير المتراكمة سوف يسجل كأصل متداول إذا كان موجباً وكخصوم متداولة إذا كان سالباً . - عند اكتمال المشروع فإن الأعمال تحت التنفيذ والفواتير المقدمة تصفى إلى الصفر ، أما الفواتير غير المحصلة فتعتبر حسابات مدينة .
قائمة الدخل	<ul style="list-style-type: none"> - يتم تسجيل تكاليف المشروع كما تحدث فعلاً . - يتم الاعتراف بالإيراد نسبياً بمقارنة التكاليف التي تحدث خلال الفترة ونسبتها إلى تكاليف المشروع الكلية المقدرة . - تعبر المكاسب التي يتم التقرير عنها عن تقديرات التدفقات النقدية من التشغيل المستقبلية . - تسجل الخسائر المقدرة في المجموع كخسائر مقدرة .
قائمة التدفقات النقدية	<ul style="list-style-type: none"> - تعامل النقدية المحصلة من العملاء كتدفقات نقدية من التشغيل عند تحصيلها . - تقيد النقدية المنصرفة كتدفق نقدي خارج من التشغيل عند دفعها . - يكون حجم التدفق النقدي كما هو لأن الاختيارات بين الطرق المحاسبية ليس لها تأثير على التدفقات النقدية قبل الضرائب .
حجم الأصول المتداولة	<p>يكون أعلى - إذا كانت الأعمال تحت التنفيذ المتراكمة (تكاليف المشروع المتراكمة ودخل المشروع المتراكم) يزيد عن الفواتير المتراكمة .</p> <p>يكون هو نفسه - إذا كانت الفواتير المتراكمة مساوية أو تتجاوز الأعمال تحت التنفيذ .</p>
حجم الخصوم المتداولة	<p>يكون أقل ، فقط عندما تتجاوز المقبوضات من الإيراد المبالغ المؤجلة كالتزامات .</p>

البند أو النسبة	طريقة نسبة الإتمام (النسبة المئوية للإنجاز) في ظل وضع يفترض أن الناتج من العقد لا يمكن تقديره بشكل موثوق
صافي الثروة	تكون أعلى ، عندما يتم الاعتراف بالمكاسب في التقارير قبل أن يكون المشروع قد اكتمل .
هامش الربح	يكون أعلى ، لأن المكاسب يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع.
معدل دوران الأصول	يكون أعلى ، لأن المبيعات يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع.
الديون إلى حقوق الملكية	أقل ، لأن المكاسب والالتزامات تكون منخفضة وصافي الثروة أعلى .
العائد على حقوق الملكية	أعلى ، لأن المكاسب تكون بنسبة أعلى من زيادة حقوق الملكية .
التدفق النقدي	هو نفسه - لأن الاختيار بين الطرق المحاسبية ليس له تأثير على التدفق النقدي .

• أمثلة على عقود الإنشاءات :

- مثال (1-13) :

تقوم شركة هبة بمشروع مدته 4 سنوات بسعر تعاقدى 100 مليون دولار يتم سدادها على أربعة أقساط سنوية متساوية كل منها 25 مليون دولار طوال حياة المشروع ، ومن المتوقع أن يتكلف المشروع 90 مليون دولار ، أى أن الناتج سوف يكون ربح قدره 10 مليون دولار ، وخلال فترة حياة المشروع فإن الفواتير والمقبوضات والمدفوعات النقدية كانت كما يلي :

بيــــــــــــان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الفواتير	25000	25000	25000	25000
النقدية المقبوضة	20000	27000	25000	28000
النقدية المدفوعة	18000	36000	27000	9000

وتوضح الجداول التالية بملئضى طريقة نسبة الإتمام واكتمال العقد ما يلي :

- التدفقات النقدية من المشروع كل سنة .
- قائمة الدخل للمشروع كل سنة .
- الميزانية كل سنة .
- هامش الربح ومعدل دوران الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول .

-الإيضاحات:

أ - التدفق النقدي ببساطة هو الفرق بين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية كل سنة كما هو وارد في الجدول السابق ويتم تحديد الرصيد النقدي بأخذ الصافي النقدي في الفترة السابقة .

بيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
متحصلات نقدية	20000	27000	25000	28000
مدفوعات نقدية	18000	36000	27000	9000
صافي التدفق النقدي (الفرق)	2000	(9000)	(2000)	19000
تدفقات نقدية متراكمة (تظهر في الميزانية)	2000	(7000)	(9000)	10000

ب - تحسب الإيرادات المقيدة في قائمة الدخل كل سنة كما يلي :

$$\text{إيرادات السنة} = \frac{\text{التكلفة المتكبدة في السنة}}{\text{إجمالي تكلفة المشروع}} \times \text{سعر المشروع الإجمالي المقدر}$$

وبافتراض أن النقدية المدفوعة كل سنة هي التكلفة المتكبدة في السنة ومع التكلفة الإجمالية للمشروع المقدر بـ 90 مليون دولار ، والربح المقدر للمشروع 10 مليون دولار والسعر المقدر 100 مليون دولار ، فعلى سبيل المثال :

$$\text{إيراد السنة الأولى} = \frac{18000000}{90000000} \times 100000000 = 20000000$$

$$\text{إيراد السنة الثانية} = \frac{36000000}{90000000} \times 100000000 = 40000000$$

وهكذا ، ويكون جدول قائمة الدخل كما يلي :

بيان بالآلاف دولار	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الإيرادات	20000	40000	30000	10000
(-)				
التكاليف (النقدية المدفوعة)	18000	36000	27000	9000
الدخل	2000	4000	3000	1000
الدخل المتراكم (أرباح محتجزة)	2000	6000	9000	10000

ج- عند إعداد الميزانية بشكل صحيح يكون مطلوباً :

- الفرق بين الفواتير المتراكمة (المستحقة على العملاء) والمقبوضات النقدية المتراكمة (من العملاء) تقيد في الميزانية ضمن حسابات المدينين .
- مجموع المصروفات المتراكمة والدخل المتراكم المفصح عنه يعتبر منتجات تحت التشغيل «أصول متداولة» .
- الفواتير المتراكمة (للعملاء) تعد فواتير مقدمة «التزامات متداولة» .
- صافي الفرق بين الأصول المتداولة للأعمال تحت التشغيل والفواتير المدفوعة مقدماً كالتزامات متداولة في الميزانية تعامل كأصل متداول إذا كانت موجبة وكصافي التزام متداول إذا كانت سالبة .

ويكون جدول هذه البنود كما يلي :

بيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
فواتير متراكمة (مستحقة)	25000	50000	75000	100000
المتحصلات النقدية المتراكمة	20000	47000	72000	100000
حسابات المدينين (بالميزانية)	5000	3000	3000	0
المصروفات المتراكمة	18000	54000	81000	90000
الدخل المتراكم	2000	6000	9000	10000
منتجات تحت التشغيل	20000	60000	90000	100000
ناقصاً : فواتير متراكمة	25000	50000	75000	100000
صافي أصول (التزام) في الميزانية	(5000)	10000	15000	0

- والنقدية التي تظهر في الميزانية تساوى النقدية المتراكمة على أساس جدول التدفقات النقدية السابق إيضاحه .
- الدخل المتراكم يتم التقرير عنه كأرباح محتجزة في الميزانية ، ويكون جدول الميزانية كما يلي :

بيان	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
نقدية (نقدية متراكمة من جدول التدفقات النقدية)	2000	(7000)	(9000)	10000
حسابات مدينة	5000	3000	3000	0
صافي الأصول (صفر في السنة الأخيرة)	-	10000	15000	0
إجمالي الأصول	7000	6000	9000	10000
صافي الالتزامات (صفر في السنة الأخيرة)	5000	-	-	-
مكاسب محتجزة (دخل متراكم من قائمة الدخل)	2000	6000	9000	10000
إجمالي الالتزامات ورأس المال	7000	6000	9000	10000

د - يصور الجدول التالي المؤشرات الأساسية والنسب المستخرجة (في ضوء البيانات المتاحة فقط) .

النسب والمؤشرات الأساسية	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
هامش الربح	10%	10%	10%	10%
معدل دوران الأصول	5.7 مرة	6.2 مرة	4 مرة	1.1 مرة
الدين إلى حقوق الملكية	2.5 مرة	.. مرة	.. مرة	.. مرة
العائد على الأصول	57.1%	61.5%	40%	10.5%
العائد على حقوق الملكية	200 %	100 %	40 %	10.5 %
نسبة التداول	1.4 مرة	-	-	-

- مثال (2-13) :

عند مقارنة استخدام طريقة النسبة المئوية للإتمام مع طريقة العقد المكتمل خلال حياة المشروع طويل الأجل ، فإن طريقة النسبة المئوية للإتمام ينتج عنها كل ما يلي :

أ - الاعتراف المبكر بالتدفقات النقدية .

ب - عائد أعلى على الأصول .

ج - نسبة ديون إلى حقوق ملكية أقل .

د - معدل دوران أعلى للأصول .

- الإيضاح :

- الخيار (أ) صحيح : فاختيار طريقة المحاسبة لا يؤثر على التدفقات النقدية .

- الخيار (ب) غير صحيح : لأن المكاسب الدورية تكون أعلى في ظل طريقة النسبة المئوية للإتمام ونسبة العائد على الأصول تكون أعلى .

– الخيار (ج) غير صحيح : لأن طريقة النسبة المئوية للإلتزام تؤدي إلى التزامات أقل وصافي ثروة أعلى ونسبة الديون إلى حقوق الملكية تكون أقل .

– الخيار (د) غير صحيح : لأن نسبة معدل دوران الأصول تكون أعلى في ظل النسبة المئوية للإلتزام لأن المبيعات يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع .

-مثال (3-13) :

أبرمت شركة النورهان عقد لإنشاء عقار يستغرق 4 سنوات وبدأت الأنشطة في أول فبراير سنة 2003 ، وبلغ السعر الإجمالي للعقد 12 مليون دولار ، وكان من المقرر أن ينتهي العمل بتكلفة إجمالية 9.5 مليون دولار ، وفي إتفاقية الإنشاء وافق العميل على قبول زيادات في تعريفة الأجور إضافية لسعر العقد ، وتشير المعلومات التالية إلى أنشطة العقد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003 :

1 – تكاليف السنة :

بالآلف دولار	
1400	مواد خام
800	عمالة
150	تكاليف تشغيل غير مباشرة (إضافية)
180	مقاولوا باطن

2 – تشير التقديرات الحالية لتكاليف العقد إلى ما يلي :

– المواد ستكون 180000 \$ أعلى من المتوقع .

– إجمالي تكاليف العمالة سوف تكون 300000 \$ أعلى من المتوقع ويتضمن هذا المبلغ ما مقداره 240000 \$ فقط ناتجة عن زيادة تعريفة الأجور ، والباقي راجع إلي عدم الكفاءة .

– توفير 30000 دولار من تكاليف التشغيل غير المباشرة (الإضافية) .

3 – خلال السنة المالية الحالية طلب العميل عمل تغيير في العقد الأصلي ، واتفق على زيادة سعر العقد بمقدار 900000 دولار ، وتبلغ التكاليف المقدرة الإجمالية لهذه الزيادة 750000 دولار .

4 – في نهاية سنة 2003 أصدرت شهادة المهندس وأشارت إلى نسبة الإلتزام تبلغ 25% .

5 – تحديد الربح في تاريخه على أساس :

أ – الاختيار الأول : تكاليف العقد إلى تكاليف العقد المقدرة .

ب – الاختيار الثاني : النسبة المئوية لإنجاز العمل (الواردة بالشهادة)

الشرح: يتم الاعتراف بربح العقد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003 كما يلي :

بيــــــــان	الخيار الأول بالآلف دولار	الخيار الثاني بالآلف دولار
إيرادات العقد (ملاحظة د)	3107	3285
تكاليف العقد حتى تاريخه (ملاحظة أ)	(2530)	(2530)
	577	755

العمليات الحسابية	بالآلف دولار
أ - تكاليف العقد حتى تاريخه	
مواد	1400
عمالة	800
تكاليف تشغيل غير مباشرة	150
مقاولوا باطن	180
	<u>2530</u>
ب - تكاليف العقد (تقديرات معدلة لإجمالي التكاليف)	
التقدير الأصلي	9500
مواد	180
عمالة	300
تكاليف تشغيل غير مباشرة	(30)
تغييرات	<u>750</u>
	<u>10700</u>
ج - إيرادات العقد (تقدير معدل)	
المبلغ الأصلي	12000
العمالة (زيادة الأجور مضافة لسعر العقد)	240
تغييرات	<u>900</u>
	<u>13140</u>
د - مرحلة الاكتمال	
على أساس تكلفة العقد نسبياً إلى	
تكاليف العقد الإجمالية المقدرة	
(2530 ÷ 10700 × 13140 مدورة)	3107
مبنية على أساس العمل المنجز في الشهادة (المستخلص)	3285
(13140 X 25%)	

الفصل الرابع عشر

ضرائب الدخل المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع عشر

ضرائب الدخل

Income Taxes

المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)

1-14 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا المعيار هي :

- الوفورات المستقبلية في الضرائب (أو التسويات) نتيجة القيم المعدلة Carrying Amount للأصول (الخصوم) الواردة في الميزانية .
- الصفقات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المعترف بها في القوائم المالية للمنشأة.

2-14 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يتناول هذا المعيار كل ضرائب الدخل شاملاً : المحلية ، الأجنبية المحجوزة عند المنبع وكذلك ضريبة الدخل الناتجة عن توزيعات الأرباح المدفوعة .

3-14 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-14 - الربح المحاسبي: Accounting Profit

هو صافي الدخل (ربح أو خسارة) الناتج من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقبل خصم ضريبة الدخل .

2-3-14 - الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية): Taxable Profit (Tax Loss)

هو ربح أو خسارة الفترة المحدد عن الفترة وطبقاً للقواعد الموضوعية بمعرفة السلطات الضريبية ، والذي أساسه يتم سداد ضريبة الدخل أو الاسترداد منها .

3-3-14 - مصروف الضرائب (الدخل الضريبي): Tax Expense (Tax Income)

هو المبلغ المجمع الداخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بالنسبة للضريبة الحالية والضريبة المؤجلة .

4-3-14 - الضريبة الحالية: Current Tax

هي مبلغ ضريبة الدخل الواجبة السداد (أو التي تسترد) بالنسبة للأرباح الخاضعة للضريبة (أو الخسارة الضريبية) عن الفترة * .

* فعلى سبيل المثال : إذا حققت المنشأة أرباح العام الحالي فإنها سوف تسدد عنها ضرائب الدخل ما لم يكن هناك إعفاء أو استرداد لميزة من سنوات سابقة . أما إذا حققت المنشأة خسائر فإن معظم التشريعات الضريبية تسمح بترحيل هذه الخسائر أو استرداد ضرائب عن فترات سابقة .

14-3-5 – التزامات ضريبية مؤجلة :

هى مبالغ ضريبة الدخل واجبة السداد فى الفترات المستقبلية بالنسبة للفروق المؤقتة ** .

14-3-6 – أصول ضريبية مؤجلة :

هى مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها فى الفترات المقبلة وذلك نتيجة :

- فروق مؤقتة واجب خصمها .
- ترحيل خسائر ضريبية لم تستنفذ بعد للأمام .
- ترحيل خصومات ضريبية للأمام لم تستنفذ بعد .

14-3-7 – الفروق المؤقتة : Temporary Differences

هى الفروق بين القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الالتزامات الظاهرة فى الميزانية والاساس الضريبى المستخدم لحسابها، وهذه الفروق المؤقتة يمكن أن تكون :

1 – فروق مؤقتة خاضعة للضريبة : Taxable Temporary Differences

وهى فروق مؤقتة سوف يترتب عليها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) للفترات المقبلة ، وذلك عند استرداد أو تسوية القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الالتزامات .

ب- الفروق المؤقتة القابلة للخصم : Deductible Temporary Differences

وهى فروق مؤقتة سوف يترتب عليها مبالغ واجبة الخصم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) للفترات المقبلة وذلك عند استرداد أو تسوية القيم الدفترية المعدلة للأصول والخصوم .

14-3-8 – أساس الضريبة لأصل أو التزام معين هو المبلغ المنسوب لهذا الأصل أو الالتزام لأغراض الضريبة .

14-4 – المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

14-4-1 – يجب الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام ومصرف فى الفترة المتعلقة بـ :

- التزام (أصل) لضرائب حالية لم تدفع (دفعت بالزيادة) واستحققت .
- وفورات ناتجة عن خسائر ضريبية ترحل للخلف لاسترداد ضريبة سددت فى فترات سابقة ويجب الاعتراف بها كأصل .

14-4-2 – الالتزام الضريبى المؤجل :

يجب الاعتراف بالالتزام الضريبى المؤجل بالنسبة لكل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروق المؤقتة التى تنشأ عن :

* * على سبيل المثال : وجود حافز ضريبى كإهلاك معجل يؤدى إلى تخفيض الضريبة فى فترة معينة ، ولكنه سينعكس على سداد هذا الفرق فى فترة ضريبية تالية .

- الشهرة التي لا يجوز خصم استهلاكها للأغراض الضريبية أو .
- الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام في صفقة ليست ضمن اندماج منشآت الأعمال ، أو
- عندما لا يؤثر وقت حدوث الصفقة على المحاسبة أو الربح الخاضع للضريبة.

14-4-3 - الأصل الضريبي المؤجل :

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل لكل الفروق المؤقتة واجبة الخصم إلى المدى الذي يكون فيها احتمال الاسترداد من الأرباح الخاضعة للضريبة واجباً ولا يعترف بالأصل الضريبي المؤجل عندما ينشأ من الاعتراف المبدئي بأصل أو التزام غير اندماج منشآت الأعمال ، وعندما لا يؤثر وقت حدوث الصفقة لا في المحاسبة ولا في الربح الخاضع للضريبة .

14-4-4 - يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل بالنسبة للخسائر الضريبية المرحلة المتبقية (أى التى لم ينتهى الحق فى ترحيلها بعد) أو أى خصومات ضريبية أخرى إلى المدى الذى يحتمل فيه أن تسترد فى المستقبل * .

14-4-5 - تنشأ فروق مؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المعدلة للاستثمارات فى الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة مختلفة عن الأساس الضريبي المستخدم لها .

14-4-6 - تقاس أرصدة الضريبة الحالية والمؤقتة باستخدام ما يلى :

- أ - أسعار الضريبة وقوانين الضرائب السارية فى تاريخ الميزانية .
 - ب - أسعار الضريبة التى تعكس كيف يمكن استرداد الأصل أو تسوية الالتزام (طريقة الالتزام) .
 - ج - أسعار الضريبة المطبقة على الأرباح غير الموزعة عند وجود أسعار مختلفة .
- 14-4-7 - الآثار التبعية لضريبة الدخل على التوزيعات يعترف بها عندما يعترف الالتزام بدفع التوزيعات .
- 14-4-8 - ممنوع الخصم .
- 14-4-9 - ينبغى على الكيان إعادة تقدير إمكانية الاسترداد للأصول الضريبية المؤجلة وغير المعترف بها فى تاريخ كل ميزانية .

14-4-10 - يجب الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة كدخل أو مصروف وإدخالهما فى قائمة الدخل ماعدا الضريبة الناشئة عن :

- صفقة أو حدث يعترف به مباشرة فى حقوق الملكية .
- اندماج الأعمال الذى يأخذ شكل استحواذ (شراء) .

* فعلى سبيل المثال إذا كان لدى شركة ما خسارة متبقية لم ترحل بعد قدرها 8 مليون جنيه وينتهى الحق فى ترحيلها العام القادم فإذا كانت التوقعات شبه المؤكدة تشير إلى أن أرباح العام القادم والعام الحالى سوف تكون فى حدود 3 مليون جنيه فقط فى هذه الحالة لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المرحل إلا فى حدود المدى المحتمل أى 3 مليون جنيه .

1-5-14 - يجب عرض الأرصدة الضريبية التالية :

- تظهر أرصدة الضريبة منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى في الميزانية.
- يتم التمييز بين أرصدة الضريبة المؤجلة وأرصدة الضريبة الحالية .
- أرصدة الضريبة المؤجلة ليست حالية .
- مصروف الضريبة (الدخل) يجب إظهاره ضمن الأنشطة العادية في صلب قائمة الدخل .
- أرصدة الضريبة الحالية يمكن تسويتها عندما :
 - * يوجد حق قانونى ملزم بالتسوية .
 - * يوجد قصد بالتسوية على أساس الصافى .
- أرصدة الضريبة المؤجلة يمكن تسويتها عندما :
 - * يوجد حق قانونى ملزم بالتسوية .
 - * تتعلق المديونية والدائنية بنفس السلطة الضريبية :
- بالنسبة لنفس الكيان الخاضع للضريبة .
- بالنسبة لمختلف الكيانات الخاضعة للضريبة المقصود التسوية على أساس الصافى .

2-5-14 - السياسة المحاسبية :

يجب الإفصاح عن الطريقة المستخدمة بالنسبة للضريبة المؤجلة .

3-5-14 - يجب أن تحتوى قائمة الدخل والإيضاحات :

- المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة - تظهر منفصلة - شاملة :
 - * مصروف (دخل) الضريبة الحالية .
 - * مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة .
 - * الضريبة المؤجلة الناشئة عن تخفيض (أو استرداد انخفاض سابق) لأصل ضريبة مؤجلة .
 - * مبلغ الضريبة المتعلق بالتغيرات المحاسبية والأخطاء الأساسية المعالجة طبقاً للبديل المسموح به وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (8) IAS .
- التسويات بين مقدار الضريبة والربح المحاسبى أو الخسارة - فى شكل نقدى أو تسوية رقمية للمعدل .
- إفصاح عن التغيرات فى معدلات الضريبة واجبة التطبيق مقارنة بالفترات السابقة .
- بالنسبة لكل نوع من الفرق المؤقت وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (لم ترحل بعد) والخصومات المتعلقة بمبالغ الضريبة المؤجلة المعترف بها فى قائمة الدخل .

4-5-14 - يجب أن تشمل الميزانية والإيضاحات المتبعة ما يلى :

- المبلغ المجمع للضريبة الحالية والمؤجلة سواء تمثل عبء أو دائنة لحقوق الملكية .

- المبلغ المجمع للفروق المؤقتة المقترنة بالاستثمارات في شركات تابعة وزميلة والمشروعات المشتركة التي لم يعترف بالنسبة لها بالالتزامات الضريبية المؤجلة بالنسبة لكل نوع من الفروق المؤقتة ، وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (خسائر مرحلة) وللخصومات - ومبلغ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعترف في الميزانية .

- مقدار اصل الضريبة المؤجل وطبيعة الدليل المؤيد للاعتراف بها عندما :

* يكون استخدام اصل الضريبة المؤجل معتمداً على الأرباح الخاضعة للضريبة مستقبلاً. (على سبيل المثال يتضمن التشريع الضريبي حق ترحيل الخسائر للأمام لمدة 5 سنوات ، وبالتالي فإنه عند تحقق خسائر ضريبية كبيرة في سنة ما فإن هناك احتمالات لتحقيق وفورات ضريبية نتيجة خصم هذه الخسائر ، ولكن يعتمد مقدار هذه الوفورات على قدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية لتغطية هذه الخسائر خلال الفترة المحددة لهذا الحق وهي خمس سنوات) .

* تكون المنشأة قد عانت خسارة في أى من الفترة الحالية أو السابقة .

- مقدار النتائج التبعية لضريبة الدخل التي تنتج عن دفع توزيعات لمساهمي المشروعات - بمعنى المعالم الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامل التي ستؤثر على مقدار عواقب الضريبة المحتملة للتوزيعات .

- ان طبيعة ضرائب الدخل المحتملة اللاحقة والتي تنتج من توزيعات الأرباح على مساهمي الشركات ، تعتبر هامة مستقبلياً في نظام ضرائب الدخل والعوامل التي سوف تؤثر على مقدار الضرائب المحتملة اللاحقة للتوزيعات .

6-14 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-14 - الخطوة الأولى :

في تفهم كيفية حساب ضرائب الدخل في القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS هي معرفة أن هناك معاني مختلفة للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة ، ففي حين أن الربح المحاسبي يحسب باستخدام السياسات والمعايير المحاسبية المتفقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS * .

2-6-14 - عند تحديد الربح الخاضع للضريبة يمكن السماح للكيان أو يطلب منه بموجب التشريع

* فإن الربح الضريبي يتحدد باستخدام الإجراءات والقيود الواردة في التشريع الضريبي واللائحة التنفيذية ، ورغم اتفاقهما في الكثير من النقاط إلا أن هناك أيضاً بعض البنود التي يحدث فيها اختلاف ، وهو الأمر الذي ينتج عنه فروق مؤقتة أو دائمة ، وتحدث الفروق المؤقتة نتيجة اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف ببند إيرادات أو مصروفات أو خصومات بين المحاسبة والضرائب وينتج عن ذلك حدوث تعجيل أو تأجيل للاعتراف ببعض البنود عند تحديد الربح الضريبي بالمقارنة بما تتطلبه السياسات والمعايير المحاسبية المقررة .

الضريبي استخدام طرق محاسبية تختلف عن تلك المتفقة مع المعايير المحاسبية والفروق الناتجة يمكن أن تؤدي إلى زيادة أو نقص الأرباح : فمثلاً يمكن أن يسمح للمنشآت باستخدام إهلاك معجل عند شراء آلات ومعدات جديدة لحساب الربح الخاضع للضريبة ومن ثم إنقاص التزامه الضريبي ، بينما في نفس الوقت يمكن أن يكون مطلوباً منها استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك في تحديد الربح المحاسبي IFRS .

3-6-14 - الخطوة الثانية :

تفهم الفرق بين الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة (الأصول والالتزامات الضريبية) ومصرف الضرائب الدخل حيث :

- تمثل الضريبة الحالية قيمة ضريبة الدخل المستحقة للجهة الحكومية المنوط بها تنفيذ قانون الضرائب وذلك طبقاً للتشريع الضريبي .

- تمثل الضريبة المؤجلة الآثار التبعية الأخرى للضريبة سواء لاسترداد أصول أو تسوية الالتزامات .

- يعرف مصرف ضريبة الدخل بأنه المصروف الوارد في قائمة الدخل ويشمل كلا من مصرف الضريبة الحالية ومصرف الضريبة المؤجلة .

ومعنى هذا ، أن ضريبة الدخل المدفوعة أو الواجبة الدفع للحكومة تختلف عادة بشكل ملحوظ عن مصرف ضريبة الدخل المعترف بها في قائمة الدخل .

4-6-14 - هل تعتبر الضرائب المؤجلة التزام أم حقوق الملكية لأغراض التحليل ؟

ج - التزام الضريبة للكيان يلبي تعريف الالتزام ومع هذا فإن التزامات الضريبة المؤجلة ليست التزامات قانونية حالية لأنها لا تمثل ضرائب واجبة الدفع للحكومة والضرائب التي للحكومة ولكنها لم تدفع تسمى التزامات ضريبية حالية وتصنف كالتزامات متداولة في الميزانية، بينما الالتزامات الضريبية المؤجلة فتصنف كالتزامات غير متداولة .

5-6-14 - إذا كان أى كيان ينمو Growing ، فإن التزامات ضريبية مؤجلة جديدة يحتتمل أن تنشأ على أساس مستمر (معتمدة على مصادر الفروق المؤقتة المحتملة) وهكذا فإن رصيد التزام الضريبة المؤجلة ربما لن ينقضى أبداً ، لذلك فإن التغيرات في قوانين الضرائب أو عمليات الشركة يمكن أن يترتب عليها ضرائب مؤجلة لن تدفع أبداً ، ولهذا السبب فإن الكثير من المحليين يعالجون الالتزامات الضريبية المؤجلة كما لو كانت جزءاً من حقوق المساهمين .

6-6-14 - من الناحية الفنية - فإن معالجة الالتزامات الضريبية المؤجلة كما لو كانت جزءاً من حقوق المساهمين في الشركة يجب أن تتم فقط إذا اقتنع المحلل المالى بأن التزامات الضريبة المؤجلة ستزيد أو تبقى ثابتة في المستقبل المنظور ، وهذه هي الحالة عندما يتوقع أن تحصل الشركة على أصول جديدة على أساس منتظم (أو أصول أكثر تكلفة)

حتى أن الفروق الزمنية المجمعة ستزيد (أو تبقى ثابتة) على مر الوقت ، وفي ظل ظروف كهذه والتي تعتبر عادية بالنسبة لمعظم المنشآت ، فإن الالتزامات الضريبية المؤجلة يمكن اعتبارها كقروض بفائدة صفر من الحكومة - والتي في المجموع - تزيد دائماً دون أن تسدد مطلقاً ، والأساس المنطقي للمعالجة الدائمة للالتزامات الضريبية الثابتة أو المتزايدة كحصة حقوق مساهمين لأغراض التحليل هو أن القرض الدائم الذي لا يتطلب فائدة أو مدفوعات للأصل يعتبر من خصائص رأس المال الملكية الدائمة .

14-6-7 - إذا كان من المتوقع أن تنخفض الالتزامات الضريبية المؤجلة على مدار الوقت فإنه يجب أن تعالج كالتزامات لأغراض التحليل ، وأحد الاعتبارات لهذا الأمر هو أن الالتزامات يجب أن تخصم بمعدل خصم مناسب نظراً لانخفاض القوة الشرائية للنقود - وعلى المحلل كذلك أن يأخذ في الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نشأة الضرائب المؤجلة وما مدى احتمالات انعكاسها في المستقبل .

14-6-8 - يتجاهل المحللون - في بعض الحالات - الالتزامات الضريبية المؤجلة عندما يكون من الصعب تحديد ما إذا كان سوف يتم التعامل معها وفقاً لخصائص الالتزامات الحقيقية أو معالجتها كحصة حقوق ملكية على مدار الوقت - وفي النهاية يجب على المحلل أن يقرر ما إذا كان ينبغي أن توصف التزامات الضريبة المؤجلة على أنها التزامات أو حقوق ملكية أو أنها غير واضحة بالنسبة للظروف الفريدة للوضع القائم .

14-6-9 - ينبغي على المنشآت إظهار عوامل ضريبة الدخل في الهوامش والتي تفيد المحللين لاستخدامها في :

- أ - تفهم سبب اختلاف سعر الضريبة الفعال (أى مقدار الضريبة المدفوعة ÷ صافي الربح قبل الضرائب) عن سعر الضريبة القانوني (الوارد في قانون الضرائب)* .
- ب - توقع أسعار ضريبة الدخل الفعالة (الفعلية) في المستقبل وبهذا تتحسن توقعات الأرباح .
- ج - تحديد ضريبة الدخل الفعلية المدفوعة بواسطة المنشأة ومقارنتها بمصروف ضريبة الدخل الوارد بالتقارير ليتمكن عمل تقديرات أفضل للتدفقات النقدية من التشغيل .
- د - تقدير الدخل الخاضع للضريبة الوارد بالتقارير إلى الجهات الحكومية ومقارنته بالدخل قبل الضريبة الوارد بالقوائم المالية .

* فعلى سبيل المثال قد تدفع المنشأة ما نسبته 25% من صافي الربح كضرائب دخل في حين أن سعر الضريبة الوارد في قانون الضرائب على الدخل هو 40% ويطلق على نسبة 25% سعر الضريبة الفعال أما نسبة 40% فهي سعر الضريبة القانوني ويرجع الاختلاف بينهما إلى وجود اختلافات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي (إعفاءات وحوافز ضريبية مثلاً) .

• أمثلة: ضرائب الدخل:

- مثال (1-14):

شركة تمتلك ما يلي : عقارات وآلات ومعدات في 31 ديسمبر 2004 :

بيان	التكلفة بالآلاف جنيه	الإهلاك التراكمي بالآلاف جنيه	القيمة المعدلة بالآلاف جنيه	أساس الضريبة بالآلاف جنيه
آلات	900	180	720	450
أراضي	500	-	500	-
مباني	1500	300	1200	-

كذلك :

- يتم إهلاك الآلات بطريقة القسط الثابت على مدار 5 سنوات وقد تم الاستحواذ عليها في أول يناير 2004.
- الأراضي لا تهلك .
- يتم إهلاك المباني على أساس القسط الثابت على مدى 25 سنة .
- لا يتم خصم إهلاك الأرض والمباني المكتببة للأغراض الضريبية وبالنسبة للآلات فإن إهلاك الضريبة يمنح على فترة 3 سنوات بنسبة (%) 20/30/50 من التكاليف على التوالي .
- بلغ الربح المحاسبي قبل الضريبة 300000 جنيه بالنسبة لسنة 2005 و 400000 جنيه بالنسبة لسنة 2006 ، وتشمل هذه الأرقام الإيراد غير الخاضع للضريبة 80000 جنيه في سنة 2005 و 100000 جنيه سنة 2006 .
- وللشركة خسارة ضريبية في 31 ديسمبر 2004 قدرها 250000 جنيه وسعر الضريبة سنة 2004 كان 35% ولسنتي 2005 و 2006 كان 30% .

الإيضاح:

تنعكس حركة رصيد الضريبة المؤجلة لسنة 2006 كتدفقات في سجلات المحاسبة للشركة .

الف دولار دائن (مدين)	التزام الضريبة المؤجلة
	رصيد أول يناير 2005
(94.5)	آلات (حساب أ - $35\% \times 270$)
87.5	خسارة ضريبية مرحلة للأمام ($35\% \times 250$)
<u>(7.0)</u>	
(1.0)	تغير السعر ($35/5 \times 7$)
	فروق مؤقتة :
(27.0)	آلات (خسارة أ)
(57.0)	خسارة المستخدم (حساب ب ، $30\% \times 190$)
<u>(90.0)</u>	
د	رصيد 31 ديسمبر 2005
	فروق مؤقتة - آلات (حساب أ)
(18.0)	31 ديسمبر 2006 ، خسارة المستخدم (حساب ب) $30\% \times 60$
<u>(108.0)</u>	
	رصيد 31 ديسمبر 2006

الحسابات :

أ - الآلات :

بالآلاف جنيه

بيان	القيمة الدفترية للعدة	أساس الضريبة	فروق مؤقتة	الضريبة المؤجلة
1 يناير 2004 شراء	900	900		
إهلاك	(180)	(450)	270	94.5
31 ديسمبر 2004	720	450	270	94.5
تغير سعر الضريبة (5/35 X 94.5)				13.5
إهلاك	(180)	(270)	90	27.5
31 ديسمبر 2005	540	180	360	108.0
إهلاك	(180)	(180)	-	-
31 ديسمبر 2006	360	-	360	108.0

ب - مصروف ضريبة الدخل :

بيان	2006	2005
الربح المحاسبي قبل الضرائب	400	300
تأثير الضريبة للبنود غير القابلة للخصم / أو الخاضعة للضريبة للأغراض الضريبية		
إيراد غير خاضع للضريبة	(100)	(80)
إهلاك المباني (25/1500)	60	60
	360	280
فروق مؤقتة	-	(90)
إهلاك محاسبي	180	180
إهلاك ضريبي	180	270
الربح الخاضع للضريبة	360	190
الخسارة المقدرة المرحلة للمستقبل	(60)	(250)
الربح الخاضع للضريبة / الخسارة الضريبية	300	(60)
خسارة ضريبية مرحلة للمستقبل	-	(60)
ضريبة واجبة الدفع / وفر @ 30%	90	18

- مثال (2-14) :

شركة بها فروق مؤقتة صافية خاضعة للضريبة بمبلغ 90 مليون دولار - نتج عنها التزام ضريبي مؤجل بمبلغ 30.6 مليون دولار - وزيادة سعر الضريبة يترتب عليها التأثير التالي على الضريبة المؤجلة وصافي الدخل .

الضرائب المؤجلة	صافي الدخل
أ - زيادة .	لا تأثير
ب - زيادة .	نقص
ج - لا تأثير.	لا تأثير
د - لا تأثير .	نقص

والمطلوب: توضيح الإجابات الصحيحة والإجابات الخطأ .

الشرح

- الخيار (ب) الصحيح:

لأن الضريبة المؤجلة التي تعالج كالتزام تنتج عندما يتجاوز مصروف الضرائب في قائمة الدخل الضرائب واجبة الدفع ، ومبلغ التزام الضريبة المؤجلة سوف يرتفع إذا كان من المتوقع ارتفاع سعر الضريبة ، وكأثر ذلك فإن المزيد من الضرائب سوف تدفع في المستقبل عند انعكاس الفروق الزمنية ، والزيادة في التزام الضريبة المؤجل سوف يتدفق من خلال قائمة الدخل عن طريق زيادة مصروف ضريبة الدخل ، وهكذا فإن صافي الدخل سوف ينخفض .

- الخيار (أ) غير صحيح ، لأنه عندما تزيد الضريبة المؤجلة فإن الدخل سوف ينخفض .

- الخيار (ج) غير صحيح ، لأن السيناريو أعلاه يؤثر في كلا من الضرائب المؤجلة وصافي الدخل .

- الخيار (د) غير صحيح ، فرغم أن صافي الدخل ينقص إلا أن الضرائب المؤجلة تزيد لأن أسعار الضريبة في المستقبل تكون أعلى .

- مثال (3-14) :

هناك قواعد محاسبية متباينة حول العالم تحكم كيفية التقرير عن مصروف ضريبة الدخل في قائمة الدخل ، ويتطلب معيار التقارير المالية الدولية استخدام طريقة الالتزام Liability Method ، ولتصوير مشكلة المحاسبة الأساسية المطروحة عندما تستخدم طرق محاسبية مختلفة لوضع المعلومات المالية لأغراض الضرائب وأغراض التقارير المالية ، فإنه يتم توضيح مثال لإحدى شركات الأعمال الهندسية .

ففي السنة المنتهية في 31/12/2005 كانت مكاسب الشركة من التشغيل قبل الإهلاك وضرائب الدخل 6000 دولار ، كذلك كسبت الشركة 100 دولار دخل فائدة أذون خزانة معفاة من الضريبة ، وأصول الشركة الخاضعة للإهلاك هي اليتين فقط إحداهما اشتريت في بداية السنة الماضية بمبلغ 5000 دولار والأخرى اشتريت في بداية هذه السنة بمبلغ 10000 دولار ، ويتم إهلاك اليتين على مدى فترة 5 سنوات وتستخدم الشركة طريقة الإهلاك المعجل لحساب الإهلاك لأغراض الضريبة بقيمة 5200 دولار هذا العام وطريقة القسط الثابت لحساب الإهلاك لأغراض التقارير المالية (الدفترية) .

•الإيضاح:

1 - على أساس هذه المعلومات : وفقاً لضريبة الدخل وقائمة الدخل للسنة الحالية يكون كما يلي :

بيــــــــــــــــان	وفقاً لضريبة الدخل	قائمة الدخل
الدخل من التشغيل قبل الفوائد والضريبة	6000	6000
دخل الفوائد المعفى من الضريبة	(١) _	100
الإهلاك - المسموح الضريبي	5200	3000 (ب)
دخل خاضع للضريبة	800	3100
ضريبة الدخل واجبة السداد 35%	280	?
ملاحظات : (أ) دخل الفوائد المعفى من الضرائب يستبعد من الدخل الخاضع للضريبة (ب) الإهلاك المحاسبي = 5/5000 للألة الأولى + 5/10000 للألة الثانية = 3000		

2 - على أساس التسوية وفقاً لقانون ضريبة الدخل فإن ضريبة الدخل المستحقة للحكومة تكون 280 دولار ، والسؤال هو :

ما هو مصروف ضريبة الدخل الواجب ظهوره في قائمة الدخل للشركة ؟

فهناك سببان في أن الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة يمكن أن يحدث بينهما اختلاف هما : فروق مؤقتة وفروق دائمة (ليس شرطاً مستخدماً بصفة خاصة في المعيار (IFRS 12))

3 - الفروق المؤقتة : هي تلك الفروق بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة لفترة محاسبية وتنشأ حينما يكون قياس الأصول والالتزامات لأغراض ضريبة الدخل يختلف عن قياس الأصول والالتزامات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

فعلى سبيل المثال : إذا كانت المنشأة تستخدم طريقة القسط الثابت للإهلاك وفقاً لمعايير

التقارير المالية الدولية والإهلاك المتناقض لأغراض ضريبة الدخل، فإن المبلغ المحسوب كإهلاك للأصول يختلف عن الإهلاك المحمل للضريبة، وبالنسبة لأغراض ضريبة الدخل فإن إهلاك الضريبة يكون أكبر من الإهلاك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في السنوات الأولى وأقل من الإهلاك وفقاً للتقارير المالية الدولية في السنوات الأخيرة.

4- الفروق الدائمة : هي تلك الفروق بين الربح المحاسبي (وفقاً لـ IFRS) والربح الخاضع للضريبة الناشئ عندما لا يكون الدخل خاضعاً للضريبة (معفى مثلاً) أو لا يتم خصم المصروفات ، وعلى سبيل المثال فإن فوائد أذون الخزانة تعفى من الضريبة ولذلك لا تدخل ضمن الربح الخاضع للضريبة في حين أنها تمثل جزءاً من الربح المحاسبي .

5 - تؤثر الفروق الدائمة على سعر ضريبة الدخل الفعلى لفترة المحاسبة (نسبة مصروف ضريبة الدخل الواردة إلى الدخل قبل الضريبة) ولكن ليس لها أى تأثير على ضرائب الدخل فى المستقبل ، ومن جهة أخرى - فإن الفروق المؤقتة. تؤثر على ضرائب الدخل التى ستدفع فى السنوات المقبلة لأنها تمثل تأجيلاً للدخل الخاضع للضريبة عن فترات المحاسبة الحالية إلى الفترات القادمة أو تعجيلاً للدخل الخاضع للضريبة من فترات المحاسبة المستقبلية إلى الفترات الحالية .

6 - يعتبر الفرق البالغ 2200 دولار بين قيمة الإهلاك المعجل ووفقاً للأغراض الضريبية والفرق البالغ 5200 دولار ، ومبلغ 3000 دولار الإهلاك المحاسبى بطريقة القسط الثابت هو فرق مؤقت ، فعلى مدى حياة الآلات والمعدات فإن مصروف الإهلاك الإجمالى يكون هو نفس المبلغ بالنسبة لأغراض ضريبة الدخل والأغراض الدفترية (أى يتم إهلاك التكلفة التاريخية للآلاتين سواء للأغراض الدفترية أو الأغراض الضريبية .

ويلخص الشكل التالي مدى انطباق هذا الفرق على هذه الشركة .

شكل (1-14) : الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة

[illegible]

7 - يتكون الفرق الكلى من 2300 \$ عبارة عن :

\$100 دخل فائدة اذون خزانة معفى من الضرائب أى يستبعد عن تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، ولكنه يظهر فى قائمة الدخل للأغراض المحاسبية . وهذا الفرق دائم لأنه يستبعد دائماً من الضرائب ، وبالنسبة لمثل هذا الدخل فإن مبلغ الضريبة الواجب دفعه الآن وفى المستقبل صفر أما باقى الفرق وهو 2200 \$ وهو الفرق بين الإهلاك للأغراض الضريبية \$ 5200 (إهلاك معجل) ومبلغ 3000 \$ إهلاك محاسبى بطريقة القسط الثابت فهو فرق مؤقت لأن الضريبة التى ستؤجل عن هذه السنة فقط وتعتبر مؤجلة للمستقبل عندما تنعكس الفروق المؤقتة ، فعلى مدار حياة الآلات والمعدات سوف يكون إجمالى مصروف الإهلاك من الناحيتين المحاسبية والضريبية هو ذاته ومعنى أن الإهلاك الضريبى فى السنة الحالية \$ 5200 بينما الإهلاك المحاسبى 3000 \$ فى نفس السنة أن الوضع سينعكس فى المستقبل لتعويض هذا الفرق ، أى أن الإهلاك للأغراض الضريبية سوف يقل فى مقابل الإهلاك المحاسبى لتعويض هذا الفرق ذاته أى 2200 \$ ، وبالتالي فإن مقدار الانخفاض فى الضريبة الواجبة السداد هذا العام نتيجة انخفاض الربح الخاضع للضريبة الناتج عن الإهلاك المعجل سوف يقابله زيادة فى الضرائب واجبة السداد فى المستقبل وبنفس القيمة إذا ظلت أسعار الضريبة كما هى أو بقيمة أكبر أو أقل حسب التغيرات فى أسعار الضريبة .

الفصل الخامس عشر

الأصول الثابتة (الممتلكات، التجهيزات، والمعدات) المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الخامس عشر

الأصول الثابتة

(الممتلكات، التجهيزات، والمعدات)

Property, Plant, and Equipment

المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)

Problems Addressed

1-15 - المشاكل محل الدراسة:

- يهدف المعيار المحاسبي الدولي (16) IAS إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (العقارات، الآلات والمعدات، الأثاث ... الخ) ويشمل ذلك:
- 1 - توقيت الاعتراف بالأصول وتسجيلها في الدفاتر.
 - 2 - تحديد القيم الدفترية المعدلة للأصل باستخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.
 - 3 - أعباء الإهلاك وخسائر انخفاض قيمة الأصل التي يُعترف بها فيما يتعلق بتلك القيم.
 - 4 - متطلبات الإفصاح.

Scope of the Standards

2-15 - نطاق المعيار:

يتناول المعيار المعالجة المحاسبية للعقارات والآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة شاملاً ما هو مستحوذ عليه من أصول مستأجرة بمقتضى عقد إيجار تمويلي (IAS 17) والأملاك المنشأة أو مطورة للمستقبل في استعمالها الملكية استثمار (IAS 40).

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلي:

- 1 - الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محازة بغرض البيع (لأنها تعالج وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 5)).
- 2 - الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر معيار الزراعة رقم "IAS 41").
- 3 - حقوق التعدين واحتياطي التعدين مثل الزيت والغاز الطبيعي.
- 4 - الموارد غير المتجددة المماثلة.

Key Concepts

3-15 - المفاهيم الأساسية:

Cost

1-3-15 - التكلفة:

هي مقدار النقود أو ما في حكمها المدفوعة والقيمة العادلة لأي مقابل آخر يتم اعطاؤه للحصول على أصل ما في وقت الاستحواذ أو الإنشاء.

Fair Value

2-3-15 - القيمة العادلة:

هي القيمة التي يمكن من خلالها تبادل أصل بين أطراف مستقلة ولديها معرفة بالصفة وراغبة في عقدها في صفقة تتم وفقاً لآلية السوق.

3-3-15 – القيمة الدفترية المعدلة : Carrying Amount

هى قيمة الأصل المعترف به فى الدفاتر بعد تخفيضه بمجمع الإهلاك المتراكم ومجمع خسائر انخفاض الأصول .

4-3-15 – الإهلاك : Depreciation

هو التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك لأصل ما على مدار عمرها المفيد .

5-3-15 – خسارة انخفاض : An Impairment Loss

هى مقدار الزيادة فى القيمة الدفترية المعدلة لأصل معين عن قيمته القابلة للاسترداد (قيمة المنفعة المستقبلية المتوقعة منه) .

6-3-15 – الأملاك والمعدات والتجهيزات : Property, Plant, and Equipment

هى البنود الملموسة والتي تكون :

- محازة بغرض استخدامها فى الإنتاج أو توريد السلع والخدمات أو التاجير للآخرين أو للأغراض الإدارية ، و
- يتوقع أن يستمر استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة .

7-3-15 – القيمة القابلة استردادها : Recoverable Amount

هى القيمة الأكبر نتيجة المقارنة بين صافى سعر بيع أصل معين وقيمه الاستعمالية .

8-3-15 – القيمة المتبقية : The Residual Value

تعرف القيمة المتبقية لأصل ما بأنها القيمة المقدرة التى يمكن أن تحصل عليها منشأة من التصرف فى الأصل بعد خصم التكاليف المقدرة للتصرف (بافتراض أن الأصل كان فعلاً فى نهاية عمره والحالة المتوقعة فى نهاية عمره المفيد) .

9-3-15 – العمر المفيد : Useful Life

- هو الفترة التى على مدارها يتوقع أن يكون الأصل متاحاً للاستعمال .
- هو عدد وحدات الإنتاج أو ما يماثلها الممكن الحصول عليها من الأصل .

4-15 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-15 – تكلفة أى أصل ثابت يجب الاعتراف بها فقط كأصل فى حالة :

- يحتمل أن تتدفق للمنشأة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل .
- يمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق (يعتمد عليه)

2-4-15 – وهذا المبدأ أعلاه يتم تطبيقه على كل من تكلفة الحصول على أصل ثابت (عقارات ، آلات ،

معدات ، ..) وكذلك أى نفقات لاحقة يتم تكبدها فى سبيل إضافة أو إحلال جزء أو خدمة الأصل المعنى ، لذلك فإنه يجب على المنشأة :

- رسملة تكاليف الإحلال أو إضافة المكونات والتكاليف الأساسية للأصل .
- خفض المكونات التى لها إحلال أو تحديد تلك المتعلقة بمعاينة سابقة (دون اعتبار لما إذا كان قد تم تحديده عند الشراء أو الإنشاء) .
- معالجته كمصروف إذا كان بغرض تكاليف الخدمة اليومية .

3-4-15 - تعالج أصول السلامة والأصول البيئية كأصول ثابتة (ممتلكات وآلات ومعدات وتجهيزات) ، وذلك إذا كانت تُمكن المنشأة من زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول ذات العلاقة وبما يتجاوز ما يمكن أن يستمد من منافع من تلك الأصول إذا لم تكن قد تم الحصول عليها (مثلاً معدات الحماية الكيماوية) .

والأمثلة على ذلك هى :

- البنود غير الهامة (مثلاً القوالب واللزمات) يمكن تجميعها كبنود أصل مفرد .
- قطع الغيار المتخصصة ومعدات الخدمة وتعالج على أنها أصول ثابتة (ممتلكات ومعدات وتجهيزات).

4-4-15 - تشمل تكلفة الأصول الثابتة ما يلى :

- * سعر شرائها والرسوم المدفوعة .
- * أى تكلفة يمكن نسبتها مباشرة للحصول على الأصل ووضع فى الموقع والحالة اللازمة ليكون صالحاً للاستعمال وبالشكل المخصص لغرض استخدامه .
- * التقدير المبدئى لتكاليف فك وإزالة الأصل وإعادة الموقع إلى ما كان عليه (انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم 37) .
- * المواد والعمل والمدخلات الأخرى للأصول المنتجة ذاتياً .

5-4-15 - يستبعد من تكلفة الأصول الثابتة :

- * المصروفات الإدارية والعمومية .
- * تكلفة بدء التشغيل .

6-4-15 - يمكن أن تشمل تكلفة الأصل الثابت آثار :

- * المنح الحكومية (المعيار المحاسبى الدولى رقم 20) المخصصة من التكاليف أو بدء التشغيل كدخل مؤجل .
- * الأصول المنشأة ذاتياً (داخلياً) Self - Constructed Assets شاملة المواد والعمل والمدخلات الأخرى .

• القياس اللاحق:

15-4-7 - ينبغي على المنشأة اختيار التكلفة أو القيمة العادلة - بعد الاعتراف المبدئي - أى الاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لتقييم بنود الأصول الثابتة ، ويجب تطبيق هذه السياسة على فئة كاملة من الأصول الثابتة .

15-4-8 - نموذج التكلفة : Cost Model

وفقاً لهذا النموذج فإن القيمة الدفترية المعدلة The Carrying Amount التى تظهر لبند الأصول الثابتة هي :

التكلفة - مجمع الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة .

أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع Assets Classified as Held for Sale فتظهر بالقيمة المعدلة Carrying Value أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .

15-4-9 - نموذج إعادة التقييم : Revaluation Model

وفقاً لهذا النموذج فإن القيمة الدفترية المعدلة التى تظهر لبند الأصول الثابتة هي :
= القيمة العادلة للأصل - مجمع الإهلاك اللاحق وخسائر انخفاض القيمة.

أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فتظهر بالقيمة المعدلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .

15-4-10 - عندما تقاس الأصول الثابتة بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التقييم فإنه يتم الآتى:
أ - عند إعادة تقييم بند فيها ، فإن الفئة الكاملة التى ينتمى إليها الأصل يتم إعادة تقييمها : فعلى سبيل المثال ، عند إعادة تقييم آلة معينة فإنه يجب إعادة تقييم كل الآلات .. وهكذا .

ب - يجب إعادة تقييم الأصول بانتظام وللدرجة التى لا يحدث فيها اختلاف جوهري بين القيمة الدفترية المعدلة (الظاهرة فى الدفاتر) والقيمة العادلة.

15-4-11 - معالجة الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة التقييم :

تعالج تسويات القيمة الدفترية المعدلة كالتالى :

أ - يتم معالجة الزيادة كرصيد دائن مباشرة فى حقوق الملكية تحت عنوان: حساب فائض إعادة التقييم وفى حالة حدوث خسارة بعد ذلك لنفس الأصل (أى انعكاس الوضع من الزيادة إلى النقص) فإن هذه الخسارة تظهر فى قائمة الدخل .

ب - يتم معالجة النقص (مدين) فى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ، أما إذا حدث انعكاس للوضع وتحقيق ربح فيتم إظهاره ضمن حقوق الملكية .

12-4-15 - الإهلاك:

يعترف بإهلاك الأصل كمصروف ما لم يكن داخلاً ضمن القيمة الدفترية المعدلة لأصل ذاتي الإنشاء ، وتطبق الأسس التالية :

- يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم على الحياة المفيدة للأصل .
- تعكس الطريقة المتبعة للإهلاك نمط الاستهلاك المتوقع (متزايد ، متناقص ، ثابت نسبياً) .
- يتم معالجة أى جزء لاي بند من الأصول الثابتة تكون له تكلفة كبيرة بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية بشكل منفصل عند حساب الإهلاك وبمعدلات مختلفة بشكل ملائم .
- تعالج أجزاء المكون كبنود منفصلة إذا كانت الأصول ذات العلاقة لها أعمال عملية مختلفة وتوفر منافع اقتصادية في نمط مختلف . على سبيل المثال : لا يتم إهلاك الطائرة بمعدل واحد لأن جسم الطائرة ومحركاتها وغيرها من الأجزاء يكون لها أعمار اقتصادية مختلفة ونمط مختلف للإهلاك ، كذلك العقارات التي يمكن تقسيمها إلى أراضى ومباني ، بل أن المباني يمكن تقسيمها إلى مباني المصنع ومباني الإدارة ... الخ .

13-4-15 - يجب مراجعة طريقة الإهلاك المطبقة لأصل ما - على الأقل - في نهاية كل سنة مالية ، وإذا وجدت تغييرات هامة في النمط المتوقع في الاستهلاك للمنافع الاقتصادية المستقبلية التي تجد هذا الأصل ، فإن الطريقة المتبعة يجب تغييرها لتعكس هذا النمط المتغير ، وهذا التغيير يجب معالجته كتغير في التقديرات المحاسبية طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (8) .

14-4-15 - يبدأ حساب الإهلاك عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام وينتهى عندما يلغى الاعتراف به كاصل أو يصنف على أنه محاز بغرض البيع .

15-4-15 - عند استبدال الأصول ويكون للصفقة أهمية تجارية ، فإن البنود تسجل في الدفاتر بالقيمة العادلة للأصل الوارد (المستلم) ، وفي حالات أخرى تقيّد البنود بالقيمة الدفترية المعدلة للأصل المسلم (المعطى) .

16-4-15 - المبلغ المتوقع استرداده من استخدام الأصل مستقبلاً (أو بيعه) شاملاً القيمة المتبقية عند التخلص يشار إليه بالقيمة القابلة للاسترداد Recoverable Amount ، ويجب مقارنة القيمة الدفترية المعدلة (المسجلة في الدفاتر) مع القيمة القابلة للاسترداد للتعرف على مدى وجود خسائر انخفاض قيمة للأصل أم لا ، وإذا كانت القيمة الأخيرة أقل فإن الفرق يتم الاعتراف به كمصروف وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) .

15-5-1 – لكل فئة من فئات الأصول الثابتة (الممتلكات ، المصانع ، المعدات) يجب عرض ما يلي :

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية المعدلة .
- طرق الإهلاك المستخدمة .
- الحياة المفيدة للأصل ، أو معدلات الإهلاك المستخدمة .
- إجمالي القيمة الدفترية المسجلة ومجمع الإهلاك (مع خسائر انخفاض القيمة المتراكمة) في بداية الفترة ونهايتها .
- تسوية القيمة الدفترية المعدلة في بداية الفترة ونهايتها بما يوضح :
 - * الإضافات والتصرفات في الأصول – أو الإهلاك .
 - * الاستحواذات من خلال اندماج منشآت الأعمال .
 - * الزيادة أو النقص نتيجة إعادة التقييم وخسائر انخفاض قيمة الأصول المعترف بها أو استعادة القيمة المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية .
 - * خسائر انخفاض القيمة المعترف بها كربح أو خسارة .
 - * استعادة خسائر انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة .
 - * صافي فروق التبادل الناشئة عن ترجمة القوائم المالية .
 - * تغيرات أخرى .

15-5-2 – يجب كذلك الإفصاح في القوائم المالية عن :

- القيود على الملكية والرهونات كتأمين بالنسبة للالتزامات .
 - التغيرات المعترف بها على القيمة الدفترية المعدلة في سياق الإنشاء .
 - الالتزامات التعاقدية للحصول على الأصول الثابتة .
 - تعويض انخفاض القيمة المتضمن في الربح أو الخسارة .
- 15-5-3 – إفصاحات عن طرق الإهلاك المطبقة والأعمار المفيدة المقدرة للأصول أو معدلات الإهلاك ويشمل ذلك :

- طرق الإهلاك المستخدمة والأعمار المفيدة المقدرة للأصل أو معدلات الإهلاك.
- الإهلاك سواء المعترف به في الربح أو الخسارة أو كجزء من تكلفة الأصول الأخرى خلال الفترة.
- الإهلاك المتراكم في نهاية الفترة .

15-5-4 – الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بالنسبة لما يلي:

- * قيمة التخلص من الأصل .
- * التكلفة المقدرة لفك وإزالة موقع الأصل وإعادته إلى حالته الأولى .

» الحياة المفيدة للأصل .

» طرق الإهلاك .

5-5-15 - إذا كانت بنود الأصول الثابتة (الممتلكات ، المصنع ، الآلات والمعدات) واردة بالمبالغ

المعاد تقييمها ، فإنه يجب الإفصاح عما يلي :

- التاريخ الفعلي لإعادة التقييم .

- مدى مشاركة خبير مئمن مستقل في التقييم .

- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في التقييم .

- الإشارة إلى الأسعار الملحوظة في سوق نشطة أو صفقات حديثة مباشرة للبنود المماثلة .

- القيمة الدفترية المعدلة التي كان من المحتمل الاعتراف به لو أن الأصل قد تم تسجيلها على

أساس نموذج التكلفة .

- فائض إعادة التقييم .

6-5-15 - يمكن أن يجد مستخدموا القوائم المالية أيضاً معلومات ملائمة لاحتياجاتهم ، ولذلك يتم

التشجيع على تقديم الإفصاحات التالية :

- القيمة الدفترية المعدلة للممتلكات والمعدات والتجهيزات المؤقتة وقليلة القيمة .

- إجمالي القيم الدفترية المعدلة للبنود القابلة للإهلاك الكاملة التي مازالت في الاستخدام .

- القيم الدفترية المعدلة للبنود التي سحبت من النشاط ومحتفظ بها بغرض التصرف فيها .

- القيم العادلة للممتلكات والمعدات والتجهيزات عندما تكون مختلفة بشكل جوهري عن القيم

الدفترية المعدلة وفقاً لنموذج التكلفة المستخدم .

6-15 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-15 - يتم الاعتراف بالتكلفة الأصلية للاستحواذ على الأصول الثابتة عادة على مر الوقت من

خلال التوزيع المنتظم لقيمة الأصل الثابت الدفترية في الميزانية والتقارير عن المصروف

المناظر بقائمة الدخل ، والمصروف المنظم للتكاليف الأصلية المادية على مر الوقت يسمى

إهلاك ، أما المصروف المنظم للتكاليف الأصلية للموارد الطبيعية على مر الوقت فيسمى

نضوب أو نفاذ Depletion أما الاعتراف المنتظم بالتكلفة الأصلية للأصول غير الملموسة

عبر الوقت فيسمى استهلاك Amortization .

وبصفة أساسية فإن هذه المفاهيم الثلاثة واحدة (إهلاك ، استهلاك ، نضوب) أما تكلفة

الاستحواذ على الأرض فإنها لا تستنفذ، ولهذا فإن الأرض لا تنقص بالاستخدام على مر

الوقت ، ومع ذلك فإنها إذا كانت ستنقص لأي سبب من الأسباب فإنها تخضع للإهلاك .

15-6-2 - الإهلاك هو طريقة لاستنفاد تكلفة الشراء الأصلية للأصول المادية عبر الحياة المفيدة للأصل ، وهو ليس وسيلة لتسوية الأصل بقيمته السوقية العادلة ولا هو وسيلة لتدبير الأموال اللازمة لإحلال هذا الأصل الذي يتم إهلاكه .

15-6-3 - توجد عدة طرق لتحديد مصروف الإهلاك بالنسبة للأصول الثابتة في القوائم المالية في بعض الدول طرق الإهلاك تلك تشمل طريقة القسط الثابت ، وطريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات ، وطريقة الرصيد المتناقص ، وطريقة وحدات الإنتاج (أو ساعات الخدمة) ، ودون اعتبار للتعبير المستخدم فإن المبادئ الواجب تطبيقها في القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS هي :

- أ - يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم عبر الحياة المفيدة للأصل.
- ب - يجب أن تعكس الطريقة المستخدمة نمط الاستهلاك المتوقع .

15-6-4 - تعتبر طريقة القسط الثابت للإهلاك بصفة عامة هي الطريقة المستخدمة على نحو واسع في العالم كله لتحديد الإهلاك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وكل من طريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات والرصيد المتناقص تصنف على أنها طرق إهلاك معجل (أو طرق تقوم على نمط إهلاك معجل) وغالباً ما تستخدم للأغراض الضريبية ولا تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS إذا كانت لا تعكس نمط الاستهلاك المتوقع للأصول) .

15-6-5 - يسمح للإدارة في بعض الدول بمرونة كبيرة أكثر مما هو مسموح به وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وذلك عند تقرير معالجة بعض النفقات فقد يتاح للإدارة اعتبارها مصروف يحمل على الفترة التي حدث فيها أو يتم رسملة النفقة (أي اعتبارها أصل يظهر في الميزانية) وهذا قد يؤدي إلى الاعتراف بمصروف في حين أنه مؤهل للاعتراف به كأصل وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، أو العكس مثل الاعتراف بأصل التقارير المالية الدولية ، أو العكس مثل الاعتراف بأصل وهو ليس مؤهلاً لذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

وتؤثر هذه المرونة على القوائم المالية الأساسية وكذلك بعض النسب المالية الأساسية وتصنيف التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية وتبعاً لذلك ، يجب على المحلل المالي تفهم آثار معالجة النفقات كمصروف أو أصل على القوائم المالية .

15-6-6 - ويلخص الجدول التالي آثار اعتبار النفقة كمصروف أو كأصل كخيارين أمام الإدارة .

جدول (1-15) : يبين آثار الرسملة مقابل اعتبار النفقة مصروف

المتغير	مصروف	رسملة
حقوق المساهمين	تقل حقوق المساهمين لأن المكاسب تكون أقل.	تزيد حقوق المساهمين لأن المكاسب تكون أعلى.
المكاسب	تقل لأن المصروفات تكون أعلى.	تزيد لأن المصروفات تكون أقل.
النقدية المولدة من أنشطة التشغيل قبل الضرائب.	تكون أقل لأن المصروفات أعلى.	تكون أعلى لأن المصروفات سوف يكون أقل.
النقدية المولدة من أنشطة الاستثمار.	لا شيء لأنه لا يوجد أصل طويلة الأجل قد تم تسجيله في الميزانية	أقل لأن أصل طويل الأجل تم الحصول عليه نقداً .
إجمالي التدفق النقدي من الضريبة.	نفسه لأن الإهلاك ليس مصروف نقدي .	نفسه لأن الإهلاك ليس مصروف نقدي .
هامش الربح.	أقل لأن المكاسب ستكون أقل.	أعلى لأن المكاسب أعلى.
معدل دوران الأصول.	أعلى لأن الأصول أقل .	أقل لأن الأصول أعلى .
نسبة التداول.	هي نفسها على أساس قبل الضريبة لأن الأصول طويلة الأجل هي التي تتأثر فقط.	نفسه على أساس قبل الضريبة لأن الأصول طويلة الأجل هي فقط التي تتأثر .
نسبة الديون إلى حقوق الملكية.	أعلى لأن حقوق المساهمين أقل.	أقل لأن حقوق المساهمين أعلى.
العائد على الأصول .	أقل لأن المكاسب أقل كنسبة مئوية من الأصول الناقصة .	أعلى لأن المكاسب أكبر كنسبة مئوية من الأصول الزائدة .
العائد على حقوق الملكية	أقل لأن المكاسب كنسبة مئوية من حقوق الملكية الناقصة	أعلى لأن المكاسب أكبر كنسبة مئوية من حقوق الملكية الزائدة
الثبات مع الوقت.	أقل ثباتاً للمكاسب والنسب لأن المصروفات الكبيرة يمكن أن تتشتت .	أكثر ثباتاً للمكاسب والنسب لأن الاستهلاك يقلل تقلبات المكاسب على مدار الوقت .

15-6-7 - ينبغي على الإدارة عمل ثلاثة خيارات عند تقريرها كيف يتم إهلاك الأصول ، فعليها تقرير :

أ - طريقة الإهلاك التي تستخدم (طريقة القسط الثابت، طرق الإهلاك المعجل، النضوب في السنوات الأولى) .

ب - العمر المفيد للأصل وهو الفترة الزمنية التي يتم على مداها إهلاك الأصل .

ج - قيمة التخلص من الأصل .

وفي القوائم المالية وفقاً لـ IFRS تتحدد هذه الخيارات بتطبيق مبادئ معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ، وفي بعض الدول ، يكون للإدارة مرونة أكبر لهذه الخيارات تؤثر في قيم الأصل الواردة في الميزانية والدخل في قائمة الدخل، كما أنها تؤثر في نسب مالية أساسية عديدة .

15-6-8 - أسهل طريقة لفهم تأثير استخدام القسط الثابت مقابل الإهلاك المعجل كآلي : طريقة الإهلاك المعجل تزيد من مصروف الإهلاك في السنوات الأولى لحياة الأصل المفيد بالنسبة لما يمكن أن يكون عليه الأمر إذا استخدمت طريقة القسط الثابت ، وهذا يقلل الدخل كما يسبب نقص القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل في الميزانية بشكل أسرع لما يمكن أن يرد في ظل طريقة القسط الثابت ، ونتيجة هذا تكون حقوق المساهمين أقل في السنوات الأولى لحياة الأصل إذا استخدمت أحد طرق الإهلاك المعجل بالمقارنة بطريقة القسط الثابت ، وتتأثر كذلك الكثير من النسب المالية الأساسية القائمة على أساس الدخل أو قيم الأصول أو قيم حقوق الملكية .

15-6-9 - لا يهم أي طرق إهلاك تختارها المنشأة - مع هذا - فإجمالي الإهلاك المتراكم يكون نفسه الرقم على مدى الحياة المفيدة للأصل ، وكما يتضح من الجدول (2) بالنسبة لطرق الإهلاك المعجل فإنه يزيد في السنوات الأولى وينعكس الوضع في السنوات الأخيرة ، وذلك بالمقارنة بطريقة القسط الثابت .

15-6-10 - يؤثر أيضاً في قيمة الإهلاك اختيار الحياة المفيدة للأصل ، فمع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه كلما كانت الحياة المفيدة للأصل أقصر كلما كان إهلاكه أكبر على مدى حياته التي يتم إهلاكه فيها - وهذا يرفع مصروف الإهلاك - ويقلل الدخل الوارد بالتقرير ويقلل قيم الأصل ويقلل حقوق المساهمين بالمقارنة لما يحدث لو كان تم تقدير حياة أطول للأصل .

وبالنسبة للتدفقات النقدية الواردة في التقارير لا تتأثر لأن الإهلاك ليس مصروفًا نقدياً، أما النسب المالية الأساسية التي تضم الدخل وقيم الأصل وحقوق المساهمين تتأثر مع هذا والحياة المفيدة الأقصر تميل إلى خفض هوامش الربح والعائد على حقوق الملكية ، بينما في نفس الوقت ترفع معدل دوران الأصول ونسب الديون إلى حقوق الملكية .

15-6-11 - اختيار قيمة نفاية (تخلص) أكبر يكون له تأثير عكس اختيار حياة مفيدة أقصر ، ومع

افتراض بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة ، فإن قيمة النفاية (الخردة) الكبيرة تؤدي إلى خفض مصروف الإهلاك وترفع الدخل بالتقارير وترفع القيم الدفترية للأصول وحقوق المساهمين نسبياً بالمقارنة لما يحدث لو أن قيمة النفاية (الخردة) كانت قدرت بأقل، ومع هذا فإن التدفق النقدي لا يتأثر لأن الإهلاك مصروف غير نقدي .

12-6-15 - عندما يتم حساب الإهلاك على أساس التكاليف التاريخية للأصول فإنه تظهر مشكلة خلال فترات التضخم ، عندما تزيد أسعار السلع الرأسمالية على مر الوقت فالإهلاك المتراكم على مدى حياة هذه الأصول سوف يقل عن المبلغ اللازم لإحلالها عند تخريدها .

ولفهم هذا المفهوم ننظر إلى معدات تكلفة 10000 دولار وعمرها المفيد 5 سنوات وبدون قيمة نفاية ، فإذا استخدمت طريقة القسط الثابت يكون إهلاك هذا الأصل بمعدل 2000 دولار في السنة على مدى 5 سنوات وفي نهاية العمر المفيد يكون مجمع الإهلاك هو 10000 دولار ، وإذا لم يكن هناك تضخم في الفترة فإن المعدات الأصلية يمكن حينئذ إحلالها بمبلغ 10000 دولار والإهلاك على أساس التكلفة التاريخية له معنى في بيئة بلا تضخم لأن مبلغ الإهلاك المحمل يضاهي تكلفة الإحلال .

ومع هذا ، فبافتراض معدل تضخم على مدى حياة المعدات للإهلاك كان 10% في السنة بدلاً من صفر ، حينئذ عندما يأتي وقت الإحلال سيكلف 16105 دولار $(1.10)^5 \times 10000$ ويكون مجمع الإهلاك 6105 أقل من المطلوب لإرجاع المنشأة لوضع الأصل الأصلي بمعنى أن التكلفة الفعلية للمعدات أعلى والتقارير محرفة .

ويصور هذا التحليل أنه في فترات التضخم - فإن إهلاك الأصول المادية على أساس التكلفة التاريخية طبقاً لنظرية الحفاظ على رأس المال المادي للدخل تميل إلى أن تقل قيمته عن مصروف الإهلاك الفعلية ، وبهذا فإنها تزيد تقدير المكاسب الفعلية للكيان من وجهة نظر أصحاب نظرية الحفاظ على رأس المال المادي (تكلفة الإحلال) للأصل .

13-6-15 - يوضح الجدول رقم (2-15) فكرة عن تأثير التغيرات في نمط الاستهلاك وحياة الأصل الذي يتم إهلاكه (فترة الاستهلاك) وقيم الخردة في القوائم المالية والنسب ، ومقارنات الأداء المالي للشركة مع المنافسين يكون مماثلاً لتأثيرات التغيرات في الجدول (2-15) بالنسبة للمتغيرات إذا كان المنافسون يستخدمون طرق إهلاك مختلفة - وحياة للأصل أعلى (أقل) وقيم خردة نسبياً أعلى (أقل) .

جدول (2-15): تأثير التغييرات على القوائم المالية والنسب المالية

المتغير	التغير من طريقة القسمة الثابت إلى نمط الإهلاك المعجل في السنوات الأولى	التغير من نمط الإهلاك المعجل في السنوات الأولى إلى طريقة القسمة الثابت	الزيادة (أو النقص) الأصل القابلة للإهلاك (فترة الإهلاك)	الزيادة (أو النقص) في قيمة الخردة
المكاسب صافي الثروة	أقل بسبب مصروف الإهلاك الأعلى	أقل بسبب أن مصروف الإهلاك مرتفع	أعلى (أقل) بسبب أن مصروف الإهلاك أقل (أعلى)	أعلى (أقل) بسبب أن مصروف الإهلاك أقل (أعلى)
	أقل بسبب تخفيض أكبر للأصل	أعلى بسبب حدوث تخفيض أقل للأصل	أعلى (أقل) بسبب تخفيض أقل (أعلى) للأصل	أعلى (أقل) بسبب تخفيض أقل (أعلى) للأصل
	لا تأثير	لا تأثير	لا تأثير	لا تأثير
	أقل بسبب المكاسب الأقل	أعلى بسبب المكاسب الأقل	أعلى (أقل) بسبب المكاسب أعلى (أقل)	أعلى (أقل) بسبب المكاسب أعلى (أقل)
	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل
	أعلى لأن الأصول أقل	أقل لأن الأصول أعلى	أقل (أعلى) لأن الأصول أعلى (أقل)	أقل (أعلى) لأن الأصول أعلى (أقل)
	أعلى لأن صافي القيمة أقل	أقل لأن صافي القيمة أعلى	أقل (أعلى) لأن صافي القيمة أعلى (أقل)	أقل (أعلى) لأن صافي القيمة أعلى (أقل)
	أقل بسبب أن النسب المئوية للخفيض في المكاسب أكبر	أعلى بسبب أن النسب المئوية الأكبر للارتفاع في المكاسب	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية للارتفاع في المكاسب	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية للارتفاع في المكاسب
	مقابل الخفض في الأصل	مقابل ارتفاع الأصل	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع في المكاسب	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع في المكاسب
	العائد على حقوق الملكية	أعلى بسبب أن النسبة المئوية الأكبر في انخفاض المكاسب	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع في المكاسب	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع في المكاسب

• أمثلة وحالات عملية: «الممتلكات والمعدات والتجهيزات»

- مثال (1-15):

بدأت منشأة سنة 2005 بأصول قيمتها 8500 دولار عبارة عن 500 دولار نقداً ، 8000 دولار أصول ثابتة ، وقد تم تمويل هذه الأصول عن طريق 200 للالتزامات المتداولة ، 2000 دولار قروض طويلة الأجل 7% ، 6300 دولار أسهم عادية ، وخلال السنة حققت المنشأة مبيعات قدرها 10000 دولار وتحملت 7000 دولار مصروفات تشغيل (باستبعاد الإهلاك) ، 1000 دولار تكاليف إنشاء مصنع جديد ومعدات و140 دولار مصروف فوائد وتقوم المنشأة بإهلاك المصنع والمعدات على مدار 10 سنوات (دون قيمة تخلص) مع تجاهل تأثير ضرائب الدخل .

والمطلوب:

وضع مشروع مقترح لقائمة الدخل والميزانية لعمليات المنشأة إذا صرفت 1000 دولار تكلفة إنشاء وإذا رسملت هذه التكاليف .

وكذلك بيان تأثير المصروف أو رسملة التكلفة في قرار الشركة على حصة المساهمين والدخل قبل الضريبة والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والنسب المالية الأساسية .

وذلك بفرض أن تكاليف الإنشاء يتم إهلاكها على مدار 4 سنوات وأن الأصل الناتج كان فعلاً للاستخدام من أول يوم في السنة الأولى .

الإيضاح:

رسملة تكلفة الإنشاء		اعتبار تكلفة الإنشاء مصروفا		بيان
نهاية السنة 2005	بداية السنة 2005	نهاية السنة 2005	بداية السنة 2005	
10000		10000		المبيعات
7000		7000		مصروفات التشغيل
-		1000		تكاليف الإنشاء
800		800		مصروف إهلاك (8000 - 0)/10
250		-		مصروف استهلاك 4/1000
140		140		مصروف الفوائد
1810		1060		الدخل قبل الضريبة
2360	500	2360	500	نقدية
7200	8000	7200	8000	الممتلكات والمصانع والمعدات (8000 - 800)
750	-	-	-	تكلفة إنشاءات (1000 - 250)
10310	8500	9560	8500	إجمالي الأصول
200	200	200	200	خصوم متداولة
2000	2000	2000	2000	قروض طويلة الأجل
6300	6300	6300	6300	أسهم عادية
1810	-	1060	-	أرباح محتجزة
10310	8500	9560	8500	
8110		7360		حقوق المساهمين
1810		1060		مكاسب قبل الضريبة
(2860)		1860		تدفق نقدي تشغيلي (قبل الضريبة + إهلاك واستهلاك)
(1000)		-		تدفق نقدي من الاستثمار
1860		1860		صافي التدفق النقدي

18.1%	10.6%	هامش ربح قبل الضريبة
1.06 مرة	1.11 مرة	معدل دوران الأصول (مبيعات / متوسط الأصول)
11.8 مرة	11.8 مرة	نسبة التداول
24.7 مرة	27.2%	القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية
25.1%	15.5%	العائد على حقوق الملكية قبل الضريبة (الدخل / متوسط حقوق الملكية)

-مثال (2-15):

في أول يناير سنة 2001 حصلت شركة رولا على معدات إنتاج بمبلغ 250000 دولار كما تحملت التكاليف التالية :

تكاليف تسليم	18000 دولار
تكاليف تركيب	24500 دولار
تكاليف إدارة عامة ذات طبيعة غير مباشرة	3000 دولار

وقد احتاج الأمر إلى فترة تركيب وتجهيز للإنتاج لمدة 3 شهور ومبلغ آخر بلغ 21000 دولار صرفت على تكاليف تتعلق مباشرة بالحصول على الأصل ووضعها في حالته الراهنة ، وكانت المعدات جاهزة للاستعمال في أول أبريل عام 2005 .

وقد أشارت تقارير الإدارة الشهرية أنه بالنسبة للشهور الخمسة الأولى كانت كميات الإنتاج من هذه المعدات متدنية وترتب عليها خسارة تشغيل متدنية بـ 15000 دولار بسبب صغر الكميات المنتجة أما الشهور التالية فقد أظهرت نتائج أكثر إيجابية .

وقد قدر العمر الإنتاجي المفيد للمعدات بأنه 14 سنة وقيمة النفاية أو التخلص 18000 دولار وتكاليف الفك والإزالة مقدرة بمبلغ 12500 دولار .

والمطلوب:

حساب تكلفة الأصل والأعباء السنوية التي تظهر في قائمة الدخل وتتعلق باستهلاك المزايا الاقتصادية المجسدة في الأصول ؟

الإيضاح : تحديد التكلفة التاريخية للمعدات :

250000	سعر الفاتورة
18000	تكاليف التسليم
24500	تكاليف التركيب
21000	تكاليف أخرى متعلقة بتهيئة وإعداد الأصل للتشغيل
12500	التقدير المبدئي لتكاليف الفك والإزالة
<u>326000</u>	
الأعباء السنوية المتعلقة بالمعدات :	
326000	التكلفة التاريخية
(18000)	قيمة التخلص (النفاية) المقدرة
<u>308000</u>	القيمة القابلة للإهلاك

ويكون عبء الإهلاك السنوى بطريقة القسط الثابت للإهلاك هو 22000 دولار عبارة عن $(308000 \div 14 \text{ سنة})$ ولكن يلاحظ أنه يحسب لمدة 9 شهور فى السنة الأولى فقط أى 16500 دولار وهو عبارة عن $(22000 \times 12/9)$ لأن المعدات كانت جاهزة للاستخدام فى أول أبريل 2001 .

- مثال (15-3) :

شركة هبة الصناعية حصلت على مبانيها وآلات فى أول يناير سنة 2001 بمبلغ 2 مليون دولار وقيدتها بالتكلفة التاريخية للشراء ، وخلال عام 2003 اتخذ المديرون قراراً بحساب الآلات بالقيمة العادلة فى المستقبل لتوفر أساس للحفاظ على رأس المال للمنشأة بصفة إجمالية .

فهل القياس بالقيمة العادلة يحقق هدف الحفاظ على رأس المال ؟
وكيف يتم تحديد القيمة العادلة ؟ وما هى مضامين الضريبة المؤجلة ؟

الإيضاح :

- الحفاظ على رأس المال :

الطريقة المقترحة للمعالجة المحاسبية لن تكون ناجحة تماماً للحفاظ على رأس المال بسبب ما يلى :

- ليس هناك مخصص للمحافظة على التكلفة الحالية للمخزون والمنتج تحت التشغيل والأصول الأخرى غير النقدية .

- ليس هناك مخصص لتكلفة الاحتفاظ بالأصول النقدية .

- ليس هناك مخصص كافى لإهلاك الفترة السابقة .

- القيمة العادلة؛

تعرف القيمة العادلة لبنود المصنع والمعدات بأنها القيمة السوقية التي تتحدد بالتقييم ، وعندما لا يوجد دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة التخصصية للمصنع والمعدات ، ولأن هذه البنود نادراً ما تباع (فيما عدا أن تكون كجزء من كيان مستمر) ، حينئذ فإن هذه البنود يتم تقييمها بالتكلفة الصافية للإحلال .

- مضامين الضريبة المؤجلة لإعادة التقييم؛

الضريبة المؤجلة واردة بمبلغ إعادة التقييم لأن :

1 - القيمة الدفترية المعدلة المعاد تقييمها تسترد حينئذ من خلال الاستخدام ويتم الحصول على المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة التي مقابلها لا يوجد خصم إهلاك للأغراض الضريبية وتكون مسموحاً بها ، ولذلك فإن الضرائب واجبة الدفع على هذه المنافع الاقتصادية يجب أن تتوفر .

2 - الضرائب المؤجلة - كنتيجة لإعادة التقييم - تحمل مباشرة فى فائض إعادة التقييم (حقوق الملكية) .

الفصل السادس عشر

الإجراءات المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس عشر

الإيجارات Leases

المعيار المحاسبي الدولي رقم (17)

1-16 - المشاكل محل الدراسة؛ Problems Addressed

يتناول هذا المعيار وصف السياسات المحاسبية المناسبة لعمليات التاجير سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر والإفصاحات اللازمة لمختلف أنواع ومعاملات الإيجارات ، كما يتناول التمييز بين كل من الإيجارات التمويلية Finance Leases والإيجارات التشغيلية Operating Leases ، وكذلك الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات الناتجة والإفصاحات المطلوبة .

2-16 - نطاق المعيار؛ Scope of the Standards

ينبغي تطبيق هذا المعيار في المحاسبة بالنسبة للإيجارات ما عدا :
* الإيجارات لاستكشاف أو استخدام المناجم أو البترول أو الغاز الطبيعي والموارد المماثلة غير المتجددة .
* اتفاقيات التراخيص للبنود مثل أفلام الصور المتحركة وتسجيلات الفيديو والروايات والنصوص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق الطبع .

ومع هذا ، لا ينبغي تطبيق هذا المعيار على أساس القياس بالنسبة لـ :
- الملكية التي يحوزها المستأجر التي تحاسب على أنها ممتلكات استثمارية (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 IAS) .
- الممتلكات الاستثمارية الموفرة بواسطة المؤجر كإيجار تشغيلي (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 IAS) .
- الأصول البيولوجية التي يحوزها المستأجر بمقتضى إيجار تمويلي (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 IAS) .
- الأصول البيولوجية الموفرة بواسطة المؤجر في ظل إيجارات تشغيلية (انظر 41 IAS)
وينطبق هذا المعيار على جميع اتفاقيات التاجير والتي يخول فيها المؤجر حق استخدام الأصل للمستأجر مقابل ما يدفعه له أو سلسلة المدفوعات لفترة زمنية متفق عليها .

3-16 - المفاهيم الأساسية؛ Key Concepts

1-3-16 - التاجير؛ A Lease

هو اتفاقية بمقتضاها يخول المؤجر للمستأجر حق استخدام أصل لفترة زمنية معينة متفق عليها مقابل سداد مبلغ معين أو سلسلة من المدفوعات .

هى عملية تحويل أساسية لكل المخاطر والعوائد المرتبطة بملكية أصل ما ، بغض النظر إذا ما كانت الملكية القانونية سوف تُنقل فى النهاية للمستأجر أم لا .

3-3-16 – تشمل خصائص الإيجارات التمويلية على ما يلى :

- * يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر فى نهاية مدة الإيجار فى حالة وجود نص فى عقد الإيجار يقضى بذلك إذا استمرت العلاقة بين المؤجر والمستأجر إلى النهاية .
- * يكون للمستأجر خيار شراء الأصل بأقل من قيمته العادلة بشكل جوهري وهناك تأكيد معقول بأن المستأجر سوف يمارس هذا الحق .
- * تغطى مدة الإيجار الجزء الأساسى للحياة الاقتصادية للأصل .
- * القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار تقترب من القيمة العادلة للأصل المؤجر .
- * الأصول المؤجرة لها طبيعة متخصصة ومناسبة فقط للمستأجر .
- * يتحمل المستأجر خسائر إلغاء العقد .
- * مكاسب أو خسائر التقلبات فى قيمة التخلص (النفاية) سوف تكون للمستأجر .
- * الإيجار لفترة ثانوية ممكن إيجار أساسى أدنى من السوق .

هى عقود الإيجارات التى لا تمثل إيجارات تمويلية .

هى المدفوعات التى تتم على مدار مدة العقد والتى يكون مطلوب من المستأجر تقديمها لطرف ثالث مع استبعاد بعض البنود العارضة وغيرها ، ومع هذا – إذا كان للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أدنى كثيراً من القيمة العادلة فى تاريخ ممارسة الخيار ، وتشمل مدفوعات الإيجار كحد أدنى المدفوعات الدنيا التى تدفع على مدى مدة التأجير حتى التاريخ المتوقع كخيار الشراء هذا والمدفوعات المطلوبة لممارسته .

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله استبدال الأصل أو تسوية الالتزام بين طرفين مستقلين ومطلعين ولهما رغبة فى عقد الصفقة .

أولاً : المحاسبة فى دفاتر المستأجر :

1-4-16 – يتم تبويب عقد الإيجار (تمويلى أو تشغيلى) عند بدء التأجير ، والجوهر الاقتصادى

للمعاملة وليس شكلها القانوني هي المرشد لتبويب عقد الإيجار ، ويقوم التبويب على أساس مدى المخاطر والمنافع بالنسبة للملكية الأصل المستاجر وهل هي للمؤجر أو للمستاجر :
- تشمل المخاطر الخسائر الممكنة من الطاقة العاطلة والتقاعد التكنولوجي والتفاوت في العائد بسبب تغير الظروف الاقتصادية .

- تشمل العوائد توقعات الربحية من التشغيل عبر الحياة الاقتصادية للأصل والمكاسب من تقدير قيمة أو تحقق قيمة النفاية (القيمة التخريدية للأصل) .

2-4-16 - الأصل الذي يتم الاستحواذ عليه في ظل عقد إيجار تمويلي والتزامه الذي يعترف به يتم معالجتهما وفقاً لمبدأ «الجوهر أكثر أهمية من الشكل القانوني» "Substance Over Form" وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

- في البداية : فإن الأصل (المعترف به كآلات أو معدات أو ممتلكات أو تجهيزات) والالتزام المقابل له عن المدفوعات المستقبلية للإيجار ، يتم الاعتراف بهما بنفس المبلغ .

- التكاليف المباشرة المبدئية فيما يتصل بانشطة الإيجار يتم رسملتها مع الأصل.

- مدفوعات الإيجار : تتكون من عبء التمويل وتخفيض الالتزام القائم وعبء التمويل يكون على أساس سعر دوري ثابت للفائدة على الرصيد الباقي للالتزام عن كل فترة .

- يتم الاعتراف بالإهلاك وانخفاض قيمة الأصل المستاجر وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .

3-4-16 - مدفوعات الإيجار التشغيلية (ماعدات تكاليف الخدمات مثل التأمين) يتم الاعتراف بها كمصروف في قائمة الدخل على أساس القسط الثابت أو أساس منتظم يعبر عن النمط الزمني لمنفعة المستخدم حتى إذا لم تكن المدفوعات على هذا الأساس .

ثانياً : المحاسبة في دفاتر المؤجر :

4-4-16 - بالنسبة للأصل الذي يتم حيازته بموجب عقد إيجار تمويلي فإنه يتم عرضه كحساب مدين Receivable وتتم المحاسبة عنه كما يلي :

- يسجل الحساب المدين بمبلغ الاستثمار الصافي .

- الاعتراف بدخل التمويل على أساس النمط الذي يعكس سعر دوري ثابت للعائد على صافي الاستثمار .

- تخصم التكاليف المباشرة المبدئية من الحسابات المدينة (فيما عدا ما يتعلق بالمصانع أو المؤجرين)

5-4-16 - بالنسبة لأصول الإيجارات التشغيلية فإنها تبوب كذلك وفقاً لطبيعتها وتتم المحاسبة عليها كما يلي :

- الاعتراف بالإهلاك على أساس المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ، والمعيار IAS 36 .
- يعترف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت (القسط المتساوي) عبر أجل التأجير ما لم يوجد هناك أساس آخر أكثر تعبيراً عن نمط الإيجار .
- يتم الاعتراف بالتكاليف المباشرة المبدئية إما باستنفادها فوراً أو بتوزيعها على أساس دخل الإيجار عبر فترة الإيجار .

• عمليات البيع وإعادة الإيجار:

16-4-6 - إذا كان إعادة الإيجار تمثل إيجار تمويلى ، فإن أى زيادة فى عوائد البيع عن القيمة الدفترية المعدلة فى الدفاتر للمستاجر (البائع) يجب تأجيلها واستهلاكها على مدار مدة الإيجار ، وتعنى الصفقة أن المؤجر يوفر التمويل للمستاجر وأن المؤجر يحتفظ بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية.

16-4-7 - يعترف بالربح أو الخسارة من إيجار التشغيل المعقود بالقيمة العادلة فوراً ، والمعاملات التى تزيد أو تقل عن القيمة العادلة تسجل كما يلى :

أ - إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية المعدلة للأصل ، فإن خسارة مساوية للفرق يعترف بها فوراً .

ب - إذا كان سعر البيع أعلى من القيمة العادلة ، فإن الزيادة عن القيمة العادلة يتم تأجيلها واستهلاكها على مدة الإيجار .

ج- إذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة ، فإن أى ربح أو خسارة يعترف به فوراً ما لم تكن الخسارة سوف يتم تعويضها من خلال مدفوعات إيجار مستقبلية أقل من سعر السوق ، وفى هذه الحالة فإن الخسارة يجب تأجيلها واستهلاكها نسبياً لمدفوعات الإيجار .

16-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

16-5-1 - بالنسبة للمستاجر : الإيجار التمويلي :

الأصل : القيمة الدفترية المعدلة لكل فئة من الأصول .

الالتزام : إجمالى الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار بعد تسويتها بالقيمة الحالية لالتزام الإيجار بثلاث قيود فترية هي :

1 - ليست بعد سنة واحدة .

أو 2 - ليست بعد خمس سنوات .

أو 3 - بعد خمس سنوات .

- متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) للممتلكات والمعدات والتجهيزات المستأجرة .

- الوصف العام لترتيبات الإيجار الهامة .
- التمييز بين التزامات الإيجار المتداولة وغير المتداولة .
- مدفوعات إعادة التأجير الدنيا في المستقبل المتوقع قبضها بمقتضى إيجارة تأجير غير قابل للإلغاء في تاريخ الميزانية .
- الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل عن الفترة .
- **المستأجر : إيجارات تشغيلية :**

- الوصف العام لترتيبات التأجير الهامة (نفس المعلومات مثل التأجير التمويلي أعلاه) .
- مدفوعات الإيجار وإعادة التأجير يعترف بها في دخل الفترة الحالية مع فصل مدفوعات الإيجار الدنيا والإيجارات العارضة ومدفوعات إعادة التأجير.
- مدفوعات الإيجار غير القابل للإلغاء الأولى للمستقبل في قيود الفترات الثلاث.
- مدفوعات إعادة التأجير الدنيا المستقبلية المتوقع تحصيلها في ظل إعادة تأجير غير ملغاة في تاريخ الميزانية .

2-5-16 - بالنسبة للمؤجر : إيجارات التمويل :

- إجمالي مجموع الاستثمار بعد تسويته بالقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستلمة في الفترات الدورية الثلاث .
- الدخل التمويلي غير المكتسب .
- المسموحات المتراكمة بالنسبة للمقبوضات غير المحصلة .
- الإيجارات العرضية المعترف بها في الدخل .
- الوصف العام لترتيبات الإيجار الهامة .
- قيم النفائات غير المضمونة .

- بالنسبة للمؤجر : إيجارات تشغيلية :

- كل الإفصاحات ذات الصلة بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية أرقام 16 , 36 , 38 , 40 .
- وصف عام لترتيبات التأجير الهامة .
- إجمالي مدفوعات الإيجار الدنيا في المستقبل بمقتضى إيجارات تشغيلية غير قابلة للإلغاء في الفترات الدورية الثلاثة .
- إجمالي الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل .

3-5-16 - إجمالي الإيجارات العرضية المعترف بها في الدخل :

- نفس الإفصاحات بالنسبة للمستأجرين والمؤجرين تنطبق ، وبعض البنود هذه تفصح عنها منفصلة على أساس المعيار المحاسبى الدولى (8) IAS .

1-6-16 - إن تأثيرات محاسبة عقد إيجارى ما فى القوائم المالية لمستأجر ما محقق إيجارى

تشغلى مقابل عقد إيجارى تمويلي يمكن تلخيصها كما يلي :

- * محاسبة العقود الإيجارية التشغيلية تثبت المدفوعات الإيجارية كنفقة إيجارية فى قائمة الدخل.
- * تتأثر الميزانية العمومية بصورة غير مباشرة فقط عندما تتدفق النفقة الإيجارية إلى الأرباح المحتجزة عبر الدخل الصافى .
- * يتم إثبات النفقة الإيجارية كتدفق نقدي تشغيلي إلى الخارج (كجزء من الدخل الصافى للكيان) عند بيان التدفقات النقدية .
- * ينبغى عادةً أن يكون إجمالى النفقة المثبتة على مدى أجل العقد الإيجارى هو نفسه بالنسبة للعقد الإيجارى هو نفسه بالنسبة للعقد الإيجارى التمويلي حيث أن إجمالى النفقة المثبتة على مدى أجل العقد الإيجارى سيكون طبقاً لطريقة العقد الإيجارى التشغيلي ، ومع ذلك التكاليف تكون أعلى فى السنوات المبكرة طبقاً لطريقة العقد الإيجارى التمويلي ، مما يتسبب فى ارتفاع الإيرادات على مدى أجل العقد الإيجارى .
- * طريقة العقد الإيجارى التمويلي تضع كلاً من الأصل والمبلغ الصافى للدين فى الميزانية العمومية ، على حين لا يتم إثبات مثل هذا الأصل أو الدين وفقاً لطريقة العقد الإيجارى التشغيلي .
- * وفقاً لمحاسبة العقد الإيجارى التمويلي ، يتم تقسيم الدفعة الإيجارية الكلية إلى مكون فائدة وسداد أصل الدين ، وينشأ مكون إهلاك أيضاً عند إهلاك أصل الدين (جزء رأس المال) من منظور IAS 16 ووفقاً للطريقة التشغيلية ، تكون الدفعة نفقة إيجارية ببساطة .
- * وفقاً للطريقة التشغيلية ، يتم إثبات المدفوعات الإيجارية كتدفقات نقدية تشغيلية إلى الخارج (يمكن تصنيف الفائدة كتدفق نقدي تمويلي أيضاً) على حين أنه وفقاً لطريقة العقد الإيجارى التمويلي ، يتم توزيع التدفق النقدي إلى الخارج بين التشغيلي والتمويلي عادةً .
- * جزء الفائدة فى دفعة الإيجار التمويلي يتم عادةً إثباتها كتدفق نقدي تشغيلي إلى الخارج ، على حين يعالج سداد جزء الالتزام الإيجارى كتدفق نقدي تمويلي إلى الخارج ، ومع ذلك فالتأثير الصافى على النقدية الإجمالية واحد فى كلتا الطريقتين .
- * ذلك الجزء من الالتزام الإيجارى الذى يتم دفعه أو إلغاؤه خلال عام واحد أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول ، يصنف كالالتزام متداول (جاري) ، وتصنيف الباقي كالالتزام طويل الأجل .

2-6-16 - لماذا تستأجر الشركات الأصول فى ظل أى ظروف تفضل العقود الإيجارية التشغيلية أو

التمويلية ؟ إن من الممكن إعفاء عدة إجابات محتملة عن هذا السؤال ، ولكن يجب دراستها

ضمن سياق موقف محدد بعبارة أخرى : برغم أن الحجج ستكون سليمة غالباً ، إلا أن من الممكن أن تنشأ ظروف تبطل الافتراضات التي تقوم عليها :

* الشركات ذات نسب الضريبة الحدية المنخفضة أو الطاقة المنخفضة الخاضعة للضريبة تفضل عموماً الاستئجار ، لأنها لا تحتاج أو لا تستطيع الحصول على المزايا الضريبية (الإهلاك) المقترنة بملكية الأصول ، وفي هذه الحالة يكون أى من نوعى عقود الإيجار مناسباً ، أما الشركات ذات نسب الضريبة المرتفعة فتفضل عقود التاجير التمويلي لأن النفقات تكون مرتفعة عادة في الفترات المبكرة .

* تكون العقود الإيجارية التشغيلية مناسبة عندما يعتمد تعويض الإدارة على العائد على الأصول أو رأس المال المستثمر .

* يكون العقد الإيجاري التشغيلي مناسباً عندما يريد الكيان إبقاء الدين خارج ميزانيته العمومية ، ومن الممكن أن يساعده ذلك إذا كان طرفاً في اتفاقات تجارية تشترط نسب دين إلى حقوق الملكية منخفضة أو نسب تغطية فائدة مرتفعة .

* تفضل عقود التاجير التمويلي إذا كان الكيان يريد إظهار تدفق نقدي مرتفع من العمليات.

* يكون لعقود التاجير التمويلي مزايا عندما تكون هناك ميزة مقارنة لإعادة بيع الملك .

جدول (1-16) : تأثير العقود الإيجارية التشغيلية والتمويلية على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية :

البند أو النسبة	العقد التشغيلي	العقد التمويلي
الميزانية العمومية	لا تأثير بسبب عدم إنشاء أصول أو التزامات وفقاً للطريقة التشغيلية	يتم إنشاء أصل مستأجر (معدات) والتزام إيجاري عند تسجيل العقد الإيجاري ، وعبر أجل العقد الإيجاري ، يتم شطب الاثنان ، إلا أن الأصل يتم خفض قيمته بشكل أسرع عادة ، مما ينشئ .
قائمة الدخل	تسجل الدفعة الإيجارية كنفقة، وتكون هذه المدفوعات ثابتة غالباً على مدى أجل العقد الإيجاري .	يتم خلق نفقة فائدة ونفقة إهلاك معاً ، وفي السنوات المبكرة من عمر العقد الإيجاري ، تندمجان معاً لتكوينان نفقة أعلى من المثبت وفقاً للطريقة التشغيلية ومع ذلك على مدى عمر العقد الإيجاري ، تتراجع نفقة الفائدة مسببة اتجاه النفقة الكلية إلى الهبوط ، وينتج ذلك اتجاه إيجابياً في الإيرادات ، وفي السنوات المتأخرة ، تكون الإيرادات أعلى وفقاً لطريقة التأخير التمويلي منها وفقاً للطريقة التشغيلية ، وعبر كامل أجل العقد الإيجاري ، تكون النفقات الإيجارية الكلية واحدة في ظل كلتا الطريقتين .
قائمة التدفقات النقدية	يتم تسجيل كامل التدفق النقدي إلى الخارج المدفوع على العقد الإيجاري كتدفق نقدي تشغيلي إلى الخارج .	التدفق النقدي إلى الخارج من المدفوعات الإيجارية يوزع جزء منه على تدفق نقدي تشغيلي أو تمويلي إلى الخارج (نفقة فائدة) وجزء منه لتدفق نقدي تمويلي

البند أو النسبة	العقد التشغيلي	العقد التمويلي
		إلى الخارج (سداد أصل مبلغ الالتزام الإيجاري) وإهلاك الأصل المستأجر ليس نفقة نقدية ولذلك ليس بند تدفق نقدي .
هامش الربح	يكون أعلى في السنوات الأولى لأن النفقة الإيجارية تكون عادة أقل من النفقة الكلية المثبتة وفقاً لطريقة التاجير التمويلي ، ومع ذلك ففي السنوات المتأخرة سيكون أقل منه وفقاً لطريقة التاجير التمويلي.	أقل في السنوات المبكرة لأن النفقة الكلية المثبتة وفق طريقة التاجير التمويلي تكون عادة أعلى من الدفعة الإيجارية ، ومع ذلك فهامش الربح سوف يتخذ اتجاهًا صاعداً بمرور الوقت ، ولذلك فسوف يتجاوز في السنوات المتأخرة هامش الربح وفقاً للطريقة التشغيلية .
دوران الأصول	أعلى لأنه لا توجد أصول مستأجرة مسجلة وفقاً للطريقة التشغيلية .	أقل بسبب الأصل المستأجر (المعدات) المنشأ وفقاً لطريقة التاجير التمويلي ، وترتفع النسبة بمرور الوقت مع إهلاك الأصل .
نسبة التداول	أعلى بسبب عدم إضافة دين قصير الأجل إلى الميزانية العمومية بواسطة الطريقة التشغيلية .	أقل لأن الجزء الحالي من الالتزام الإيجاري المنشأ وفقاً لطريقة التاجير التمويلي التزام متداول (أو جاري) . وتهبط النسبة الجارية أكثر بمرور الوقت بينما يرتفع الجزء الجاري من الالتزام الإيجاري .
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	أقل لأن الطريقة التشغيلية لا تخلق ديناً .	أعلى لأن طريقة التاجير التمويلي تخلق التزاماً إيجارياً (وهو أعلى من الأصل المستأجر في السنوات المبكرة) ومع ذلك فنسبة الدين إلى حقوق الملكية تتناقص بمرور الوقت مع تناقص الالتزام الإيجاري .

البند أو النسبة	العقد التشغيلي	العقد التمويلي
العائد على الأصول	أعلى في السنوات المبكرة لأن الأرباح أعلى والأصول أدنى .	أدنى في السنوات المبكرة لأن الإيرادات أدنى والأصول أعلى، ومع ذلك فإن نسبة العائد على الأصول ترتفع بمرور الوقت لأن اتجاه الإيرادات إيجابي والأصول تتراجع مع إهلاكها .
العائد على حقوق الملكية	أعلى في السنوات المبكرة لأن المكاسب تكون أعلى	أدنى في السنوات المبكرة لأن الإيرادات أدنى ، ومع ذلك فالعائد على حقوق الملكية يرتفع بمرور الوقت بسبب إيجابية اتجاه الإيرادات .
تغطية الفائدة	أعلى لأن لا نفقة فائدة تحدث وفق الطريقة التشغيلية .	أدنى لأن نفقة فائدة تنشأ وفق طريقة التاجير التمويلي ، ومع ذلك ترتفع نسبة تغطية الفائدة بمرور الوقت لأن نفقة الفائدة تتراجع بمرور الوقت .

جدول (16-2) : تأثيرات الطرق الإيجارية المستخدمة بواسطة المؤجرين على القوائم والنسب المالية :

البند أو النسبة	التأجير التشغيلي	التأجير التمويلي مع نمط للبيعات (Sales - Type)	التأجير التمويلي المباشر
حجم الأصول :	الأدنى بسبب عدم حدوث رفع استثماري	الأعلى وذلك بسبب بيع الأصل للمؤجر وتميل قيمة الأصل المرتفعة إلى خفض دوران الأصول .	متوسط لأنه يوجد رفع . استثماري ولكن دون بيع الأصل للمستأجر .
حجم حقوق المساهمين	الأدنى بسبب عدم حدوث رفع . وتميل حقوق المساهمين المنخفضة إلى رفع العوائد على حقوق الملكية والدين أو نسب حقوق الملكية .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل للمؤجر ، وتميل حقوق الملكية المرتفعة إلى خفض العوائد على حقوق الملكية والدين أو نسب حقوق الملكية .	متوسط لأن الرفع الاستثماري يزيد حقوق الملكية ولكن لا يوجد بيع للأصل للمؤجر .
حجم الدخل سنة بدء العقد الإيجاري (السنة صفر)	لا تأثير على الدخل عند بدء العقد .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل للمؤجر ، الدخل المرتفع يميل إلى رفع هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .	لا تأثير على الدخل عند بدء الإيجار .
حجم الدخل أثناء عمر العقد الإيجاري (سنة ١ : ٣)	متوسط بناء على شروط العقد وطريقة الإهلاك الدخل يميل إلى الثبات بمرور الوقت إذا كانت المقبوضات الإيجارية ثابتة وتم استخدام طريقة الإهلاك بالقسط الثابت .	الأدنى بسبب الانخفاض النسبي لسعر الفائدة السائد، ويميل دخل الفائدة إلى التراجع بمرور الوقت، الدخل المنخفض يميل إلى خفض هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .	الأعلى بسبب العائد المرتفع الفعلي على العقد الإيجاري يميل دخل الفائدة إلى التراجع بمرور الوقت، الدخل المرتفع يميل إلى رفع هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .
التدفق النقدي التشغيلي وقت بدء العقد .	لا تأثير لأنه لا يحدث تدفق نقدي عند بدء العقد .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل للمؤجر .	لا تأثير لأنه لا يحدث تدفق نقدي عند توقيع العقد .
التدفق النقدي التشغيلي عبر أجل العقد (السنوات ١ إلى ٣) .	الأعلى بسبب شروط العقد وطريقة الإهلاك .	الأدنى لأن دخل الفائدة منخفض .	متوسط لأن دخل الفائدة مرتفع بسبب ارتفاع العائد على العقد الإيجاري .

• أمثلة العقود الإيجارية :

- مثال (1-16) :

- يتم إقتناء آلة تصنيع بسعر نقدي قدره 330 ألف دولار عن طريق اتفاقية تأجير تمويلي وفقاً للشروط التالية :
- تاريخ بدء السريان : 1 يناير 2002 .
 - مدة العقد : 3 سنوات .
 - أقساط بمبلغ 72500 ألف دولار مستحقة السداد نصف سنوياً كمتأخرات.
 - سعر الفائدة الفعلي هو % 235468 سنوياً .
 - مبلغ تأمين قدره 30 ألف دولار يستحق الدفع فوراً .

• الشرح :

جدول استهلاك المعاملة سيكون كالتالي :

بيان	القسط	الفائدة	رأس المال	الرصيد
الثمن النقدي				330000
التأمين	30000		30000	300000
قسط (1)	72500	35320	37180	262820
قسط (2)	72500	30943	41557	221263
المجموع الفرعي	175000	66263	108737	
قسط (3)	72500	26050	46450	174813
قسط (4)	72500	20581	51919	122894
قسط (5)	72500	14469	58031	64863
قسط (6)	72500	7637	64863	-
المجموع	465000	135000	330000	

وسوف يتم الاعتراف بالعقد الإيجاري وعرضه في القوائم المالية كالتالي :

- دفاتر المستأجر :

سيتم تسجيل أصل بمبلغ 330 ألف دولار وتكوين التزام مناظر (أو مقابل) في 1 يناير 2002 .

وإذا افترض أن الآلة يتم إهلاكها على أساس القسط الثابت عبر فترة 6 سنوات، فسوف يتم الاعتراف بالمصروفات التالية في قائمة الدخل عن السنة الأولى :

الإهلاك (330000 ÷ 6) 55000 دولار

أجور عقد التأجير التمويلي (35,320 ÷ 30,943) 66263 دولار

سوف تعكس الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2002 الأرصدة التالية :

الآلة (330000 - 55000) 275000 مدين

التزام إيجارى تمويلي طويل 221263 دائن

- دفاتر المؤجر :-

المبلغ الإجمالى البالغ 465000 الواجب السداد بواسطة المستاجر سوف يتم تسجيله كقيد مدين في بداية العقد أى مبلغ التأمين (الوديعة) البالغ 30 ألف دولار زائد 6 أقساط قيمة كل منها 72500 دولار ، ويتم تسجيل دخل التمويل غير المكتسب البالغ 135000 دولار كدخل مؤجل (رصيد دائن) وعندئذ سيكون المبلغ الصافى المعروض 330000 (465000 - 135000) .

ويتم إضافة مبلغ التأمين والقسطين الأولين إلى الحساب المدين الذى سيعكس عندئذ رصيداً مدينياً بمبلغ 290000 دولار في 31 ديسمبر 2002 .

وقد تم اكتساب دخل تمويلي غير مكتسب بقيمة إجمالية 66263 دولار (35320 دولار + 30943 دولار) في السنة الأولى ، وهو ما يجعل رصيد هذا الحساب 68737 دولار في 31 ديسمبر 2002 .

وسوف تعكس قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002 دخلاً تمويلياً مكتسباً في السنة الأولى بمبلغ 66263 دولار .

وسوف تعكس الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2002 الاستثمار الصافى كذمة مدينة طويلة الأجل بمبلغ 221263 دولار (290000 - 68737) مما يتوافق مع الالتزام المسجل في دفاتر المؤجر في تلك المرحلة .

- مثال (16-2) :

ما هو القيد وقت توقيع العقد الإيجارى لتسجيل الأصول الجارى استئجارها باستخدام المعلومات التالية :

الأصل (1) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خيار شراء بالقيمة السوقية العادلة بمبلغ 20 ألف دولار في نهاية السنة الثامنة (يضمن المستاجر أنها ستكون القيمة الدنيا

للمعدة) ، عمر اقتصادى تقديرى قدره 10 سنوات القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر هي 105 ألف دولار ، وسعر الفائدة الضمنى على العقد الإيجارى هو 10% .

الأصل (2) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خيار شراء بالقيمة السوقية العادلة بمبلغ 35 ألف دولار فى نهاية السنة الثامنة (يضمن المستأجر أنها القيمة الدنيا المعدة) ، عمر اقتصادى تقديرى مدته 12 سنة ، القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر هي 105 ألف دولار ، وسعر الفائدة الضمنى على العقد الإيجارى 10% ، ومعدل الاقتراض المتزايد للشركة هو 11% .

- الخيارات :

أ - لا قيد .

ب - زيادة قدرها 89345 فى الأصول والالتزامات .

ج - زيادة قدرها 192703 فى الأصول والالتزامات .

د - لا شيء مما سبق .

• الشرح :

القضية (1) : قرر ما إذا كانت العقود الإيجارية تمويلية أم تشغيلية .

القضية (2) : قرر القيود المحاسبية المطلوبة .

أصل (1) :

يغطي الأجل الإيجارى جزءاً رئيسياً من عمر الأصل بنسبة 80% (10/8) ، ولا يلزم إجراء أي عمل إضافى فيما يتعلق بالمعايير ، لأن معياراً واحداً فقط (أو مجموعة من المعايير) يجب الوفاء به لينتج عن ذلك تسجيل العقد الإيجارى كعقد تأجير تمويلي (انظر IAS 17 فقرة 10) والمبلغ الواجب تسجيله هو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية خلال 8 سنوات وهى 15 ألف دولار زائد القيمة الحالية لخيار الشراء ومبلغه 20 ألف دولار ومعدل الخصم الواجب استخدامه هو 10% ، وهو معدل الاقتراض المتزايد أو معدل العقد الضمنى أيهما أقل ، والقيمة الحالية هي 89354 دولار ، وسوف يتم تسجيل هذا المبلغ كأصل والتزام فى الميزانية العمومية .

- الاختيار (ب) صحيح : فالقيد المطلوب هو تسجيل أصل والتزام بمبلغ 89354 دولار .

أصل (2) :

أجل العقد الإيجارى أقل من جزء رئيسى من عمر الأصل بنسبة 67% (12/8) ، ولا توجد مؤشرات على وجود خيار شراء مساومة والملك لا ينتقل إلى المستأجر فى نهاية مدة العقد الإيجارى (مالم يقرر دفع 35 ألف دولار) والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية ، بما فى ذلك خيار الشراء هي

96351 دولار ، والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا لا تقارب القيمة السوقية العادية البالغة 125 ألف دولار ، ولا يفي الأصل (2) بأي من شروط عقد التاجير التمويلي ويحاسب باستخدام الطريقة التشغيلية .

- الاختيار (د) صحيح : فلا توجد قيود مطلوبة وفقاً للطريقة التشغيلية عند الدخول في عقد إيجارى.

- مثال (16-3) :

أي من الأصول التالية سيكون له تدفق نقدي أعلى من العمليات في السنة الأولى من مدة العقد؟ (افترض الإهلاك على أساس القسط الثابت إذا كان ذلك ممكناً) .

أ - أصل (1) .

ب - أصل (2) .

ج - كلاً الأصلين سيكون لهما نفس التدفق النقدي الإجمالي من العمليات .

د - المعلومات المعطاة غير كافية .

أصل (1) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات خيار شراء بقيمة سوقية عادلة بمبلغ 20 ألف دولار في نهاية السنة الثامنة (يضمن المستأجر أنها القيمة الدنيا المعدة) ، عمر اقتصادي تقديري مدته 10 سنوات ، القيمة السوقية العادية للأصل المستأجر هي 105 ألف دولار وسعر الفائدة الضمني على العقد هو 10% .

أصل (2) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خيار شراء بقيمة سوقية عادلة قدرها 35 ألف دولار في نهاية السنة الثامنة (يضمن المستأجر أنها القيمة الدنيا المعدة) . العمر الاقتصادي التقديري هو 12 سنة ، القيمة السوقية العادية للأصل المستأجر هي 105 ألف دولار وسعر الفائدة المتضمن في العقد الإيجارى هو 10% ومعدل اقتراض الشركة المتزايد هو 11% .

● الشرح :

أصل (1) :

يغطي أجل العقد الإيجارى جزءاً رئيسياً من عمر الأصل بنسبة 80% (10/8) ، ولا يلزم إجراء أي عمل آخر فيما يتعلق بالمعايير ، لأن معياراً واحداً فقط (أو مجموعة من المعايير) يجب الوفاء به لينتج عن ذلك تسجيل العقد الإيجارى كعقد تاجير تمويلي (انظر IAS 17 فقرة 10) والمبلغ المطلوب تسجيله هو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية على مدى 8 سنوات بمبلغ 15 ألف

دولار زائد القيمة الحالية لخيار الشراء البالغ 20 ألف دولار ومعدل الخصم الواجب استخدامه هو 10% ، وهو معدل الاقتراض المتزايد أو معدل العقد الضمني أيهما أقل ، والقيمة الحالية هي 89354 دولار ، وسوف يتم تسجيل هذا المبلغ كأصل والالتزام في الميزانية العمومية ، وسوف تتكون التدفقات النقدية في السنة الأولى من دفعة الـ 15 ألف دولار الموزعة بين التدفق النقدي التشغيلي (تدفق نقدي إلى الخارج بالنسبة لجزء الفائدة في الدفعة) وتدفق نقدي تمويلي (تدفق نقدي إلى الخارج بالنسبة لجزء أصل الدين في الدفعة) :

الدفعة الإجمالية	= 15000
جزء الفائدة = 10% × 89354 دولار	= 8935
جزء أصل الدين	= 6065

أصل (2) :

أجل العقد الإيجاري بنسبة 67% (12/8) أقل من جزء رئيسي من عمر الأصل ، ولا توجد دلائل على وجود خيار شراء مساومة والملك لا ينتقل إلى المستأجر في نهاية العقد (مالم يقرر دفع 35 ألف دولار) والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية هي 96351 دولار ، ولذلك فالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا لا تقارب القيمة السوقية العادلة البالغة 125 ألف دولار ، ولا يفى الأصل (2) بأي من شروط عقد التاجير التمويلي ويحاسب باستخدام الطريقة التشغيلية ، والدفعة الإيجارية السنوية البالغة 15 ألف دولار تدفق نقدي تشغيلي إلى الخارج .

- الاختيار (أ) صحيح : فهناك موضوع يتعلق بتحديد ما إذا كانت العقود الإيجارية تمويلية أم تشغيلية ، وما أن يتم حسم هذا الموضوع حتى يمكن تحديد مبلغ وتصنيف التدفقات النقدية ومثلما يوضح الشرح أعلاه ، فإن التدفقات النقدية الكلية واحدة 15 ألف دولار بالسالب ، وينتج عن الأصل (1) لكونه عقد إيجار تمويلي اعتبار جزء من هذا التدفق إلى الخارج تدفق نقدي تمويلي ، وبذلك فهو يظهر تدفقاً نقدياً تشغيلياً أدنى إلى الخارج ، مما يعنى تدفقاً نقدياً أعلى من العمليات.

- اختيار (ب) خاطئ : فعلى افتراض تماثل العقود الإيجارية من حيث الحجم ، سوف يعكس عقد التاجير التمويلي تدفقاً نقدياً تشغيلياً أعلى من العقد الإيجاري التشغيلي ، وينطبق ذلك على كل سنة في مدة العقد ، لأن جزء من الدفعة الإيجارية يتحول في ظل عقد التاجير التمويلي إلى تدفق نقدي تمويلي إلى الخارج .

- اختيار (ج) خاطئ : والطريقة الوحيدة لكي يكون لكل منهما نفس التدفقات النقدية التشغيلية في هذا السيناريو هي معاملة الاثنين على أنهما عقدان إيجاريان تشغيليان ، إلا أن المطلوب هو محاسبة أصل (1) كعقد إيجاري رأسمالي .

- اختيار (د) خاطئ : فقد تم إعطاء معلومات كافية .

- مثال (16-4) :

من شأن قيام مستاجر «برسمة» عقد تأجير تمويلي أن يزيد :

أ - نسبة الدين إلى حقوق الملكية .

ب - معدل العائد على الأصول .

ج - النسبة الجارية .

د - دوران الأصول .

• الشرح :

- اختيار (أ) صحيح : فلأن «برسمة» عقد تأجير تمويلي ما بواسطة المستاجر تزيد التزام الدين وتقل الدخل الصافي (حقوق الملكية) ، فسوف تزداد الرافعة المالية للكيان مع ازدياد نسبة الدين إلى حقوق الملكية .

- اختيار (ب) خاطئ : فبالنظر إلى تراجع الدخل الصافي وازدياد الأصول الإجمالية بموجب عقد التأجير التمويلي ، سوف يتناقص معدل العائد على الأصول.

- اختيار (ج) خاطئ : فلأن الالتزام الجاري لعقد التأجير التمويلي يزيد الالتزامات الجارية مع عدم تآثر الأصول الجارية ، تتراجع النسبة الجارية .

- اختيار (د) خاطئ : مفقود التأجير التمويلي تزيد قاعدة أصول الشركة مما يقلل نسبة دوران الأصول .

- مثال (16-5) :

كل العبارات الآتية صحيحة فيما يخص تأثير عقد إيجارى ما على قائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن اتباع طريقة العقد الإيجارى التمويلي أو العقد الإيجارى التشغيلي ، باستثناء :

أ - التأثير الإجمالى للتدفق النقدى على عمر العقد الإيجارى واحد في ظل الطريقتين.

ب - جزء الفائدة فى الدفعة فى ظل عقد إيجارى تمويلي سوف يؤثر على الأنشطة التشغيلية ، على حين أن جزء خفض أصل الدين فى دفعة العقد الإيجارى التمويلي سوف يؤثر على الأنشطة التمويلية.

ج - بمرور الوقت ، سوف تتسبب الدفعة النقدية بموجب العقد الإيجارى التمويلي فى هبوط التدفق النقدى التشغيلي ، على حين سوف تميل التدفقات النقدية التمويلية إلى الارتفاع .

د - المدفوعات النقدية المسددة بمقتضى عقد إيجارى تشغيلي سوف تؤثر على الأنشطة التشغيلية فقط .

• الشرح :

- اختيار (ج) صحيح : لأن العبارة خاطئة عند استخدام عقد التأجير التمويلي ، سوف يزداد التدفق النقدى التشغيلي بمرور الوقت مع تراجع مستوى نفقة الفائدة وتخصيص المزيد من الدفعة لسداد أصل الدين ، وهو ما سينتج عنه تراجع فى التدفقات النقدية التمويلية بمرور الوقت .

- اختيار (ا) خاطئ : هذه عبارة صحيحة لأن التدفقات النقدية الإجمالية عبر عمر العقد الإيجاري تكون واحدة في ظل الطريقتين .

- اختيار (ب) خاطئ : هذه العبارة سليمة لأن دفعة الإيجار التمويلي تؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية التمويلية .

- اختيار (د) خاطئ : دفعة الإيجار التشغيلي تتكون من النفقة الإيجارية ، مما يؤثر على التدفق النقدي التشغيلي فقط .

- مثال (16-6) :

في 1 يناير 2001 تدخل شركة ABC (المستأجر) في عقد إيجار تشغيلي لمعدات جديدة بقيمة 1,5 مليون دولار ، وتشمل شروط اتفاقية الإيجار 5 دفعات إيجارية سنوية بمبلغ 125 ألف دولار واجبة السداد بواسطة شركة ABC إلى الشركة المؤجرة .

وإثناء السنة الأولى في العقد ، سوف تسجل شركة ABC أيا من التالي :

أ - في البداية زيادة (مدين) في المعدات المستأجرة بمبلغ 625000 دولار وزيادة (دائن) في المبالغ المستحقة السداد عن المعدات بمبلغ 625 ألف دولار ، وفي نهاية السنة نقص (مدين) في الذمة الدائنة للمعدات بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) في النقدية بمبلغ 125 ألف دولار .

ب- زيادة (مدين) في نفقة الإيجار بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) في النقدية بمبلغ 125 ألف دولار .

ج- لا يتم تسجيل قيد في القوائم المالية .

د - زيادة (مدين) في المعدات المستأجرة بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) في النقدية بمبلغ 125 ألف دولار ولا قيد في قائمة الدخل .

• الشرح :

- اختيار (ب) صحيح : فلأن المعاملة السابقة عقد إيجار تشغيلي ، يتم فقط تسجيل النفقة الإيجارية في قائمة الدخل مع خفض مناظر في النقدية في الميزانية العمومية لعكس الدفعة .

- اختيار (ا) خاطئ : عقود الإيجار التشغيلي لا تشمل القيمة الحالية للأصل في الميزانية العمومية .

- اختيار (ج) خاطئ : تسجل النفقة الإيجارية في قائمة الدخل بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي .

- اختيار (د) خاطئ : الأصل المستأجر لا يسجل في الميزانية العمومية في حالة العقود الإيجارية التشغيلية .

الفصل السابع عشر

الإيراد

المعيار المحاسبي الدولي رقم (18)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع عشر

الإيراد

Revenue

المعيار المحاسبي الدولي رقم (18)

Problems Addressed

1-17 - المشاكل محل الدراسة:

- يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيراد ويعالج الجوانب التالية :
- التفرقة بين الإيراد والدخل (حيث الدخل يشمل الإيراد والمكاسب).
- تحديد معايير الاعتراف بالإيراد .
- عرض لإرشاد عملي عن :
- * وقت الاعتراف بالإيراد .
- * المبلغ الذي يعترف به كإيراد .
- * متطلبات الإفصاح .

Scope of the Standards

2-17 - نطاق المعيار :

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيراد الناشء عن :

- * بيع البضاعة .
- * تقديم الخدمات .
- * استخدام آخرين لأصول المنشأة الأمر الذي يترتب عليه تدفق عائد .
- * الأتاوات .
- * التوزيعات (انظر معيار رقم 39) .

ولا يدخل ضمن الإيراد :

- المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة مثلاً ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات التي يتم تحصيلها من ثمن بيع السلعة أو قيمة الخدمة لحساب مصلحة الضرائب ، فالمنشأة في هذه الحالة مجرد وسيط لتحصيل الضريبة ثم إعادة توزيعها لحساب المصلحة .
- دخل الإيجار (معيار المحاسبة الدولي رقم 17) .
- الاستثمارات بطريقة حقوق الملكية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 28) .
- عقود التأمين (يعالجها معيار التقارير المالية الدولية رقم 4 (IFRS 4)) .
- التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 39) .
- الاعتراف المبدئي والتغيرات في القيمة العادلة عن الأصول البيولوجية (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 41) .

Key Concepts

3-17 - المفاهيم الأساسية :

Revenue

1-3-17 - الإيراد :

يعرف الإيراد بأنه إجمالي التدفق الداخلى فى المنافع الاقتصادية :

- أثناء الفترة .

- الناشئ من الأنشطة العادية للمنشأة .

- الناتج عن زيادة فى حقوق الملكية غير المرتبطة بمعاملات الملاك .

2-3-17 - يحدث الاعتراف بالإيراد من بيع البضائع عند :

- نقل المخاطرة والعوائد الهامة المتعلقة بملكية السلع إلى المشتري .

- عدم احتفاظ المنشأة بالمشاركة المستمرة فى الإدارة ولا بالرقابة الفعلية على البضاعة المباعة .

- يمكن قياس مقدار الإيراد بشكل موثوق .

- يحتمل أن المنافع الاقتصادية للمعاملة سوف تتدفق للمنشأة .

- يمكن قياس تكلفة المعاملة بموثوقية .

3-3-17 - يحدث الاعتراف بإيراد تقديم الخدمات كالاتى (مثلما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى

رقم 11 عقود الإنشاءات) :

- عندما يمكن تقدير ناتج الصفقة بشكل موثوق ويعترف بالتكاليف والإيراد طبقاً لمرحلة

الإتمام (الإكمال) فى تاريخ الميزانية .

- عندما لا يمكن تقدير ناتج المعاملة بشكل يعتمد عليه فإن تكاليف العقد الممكن استعادتها

تحدد درجة الاعتراف بالإيراد .

4-3-17 - لا يمكن الاعتراف بالإيراد عندما لا يمكن قياس المصروفات بشكل موثوق به ، ويعالج

مقابل البيع الذى يتم تسلمه كالتزام حتى يمكن الاعتراف به كإيراد .

5-3-17 - القيمة العادلة :

هى المقدار الذى يمكن من خلاله تبادل أصل ما أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة

ولديها Fair Value معرفة بالمعلومات اللازمة وراغبة فى عقد الصفقة .

Effective Yield

6-3-17 - العائد الفعال (الفعلى) :

يعرف العائد الفعال على أصل بأنه معدل الفائدة المطلوب لخصم سلسلة نقدية مستقبلية

متوقعة على مدى حياة الأصل ليتساوى مع القيمة الدفترية المعدلة المبدئية للأصل .

Accounting Treatment

4-17 - المعالجة المحاسبية :

1-4-17 - يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض ، وعند تحديد القيمة العادلة

يلاحظ ما يلى :

– يتم خصم الخصم التجارى وخصم الكمية (تخفيضات الحجم) وذلك للوصول إلى القيمة العادلة أما الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع فلا يتم خصمه .

– عندما يؤجل التدفق النقدي الداخل (مثلاً : وجود ائتمان بدون فائدة) وهو يشكل بشكل فعال معاملة مالية ، وسعر الفائدة الضمني يجب أن يتحدد وتحسب القيمة الحالية للتدفقات الداخلة ، والفرق بين القيمة العادلة والمبلغ الاسمي للمقابل يعترف به بشكل منفصل ويفصح عنه كفائدة .

– عند تبادل البضاعة أو الخدمات مقابل ما هو من نفس الطبيعة والقيمة ، فإنه لا يتم الاعتراف بإيراد (حيث يحكم العملية الجوهر التجارى للعملية) .

– عندما تقدم سلع أو خدمات فى عملية مبادلة لسلع أو خدمات غير مماثلة فإن الإيراد يقاس بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المماثلة .

17-4-2 – تشير المبيعات زائد الخدمة إلى عمليات البيع التى يتضمن فيها سعر البيع قيمة للخدمات اللاحقة ، ويؤجل الجزء الذى يخص الخدمات اللاحقة من إيراد البيع إلى الفترات التى تؤدي فيها هذه الخدمات .

17-4-3 – تعرف رسوم الخدمات المالية كما يلي :

– رسوم الخدمة المالية التى تمثل جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعال (الفعلى) على الأداة المالية المحملة كتكلفة مستهلكة (مثلاً : قرض) يعترف بها كإيراد على مدى حياة الأصل كجزء من تطبيق طريقة سعر الفائدة الفعال (الفعلى).

– رسوم الخدمة المالية التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعال (الفعلى) على أداة مالية (مثل استثمارات حقوق الملكية) والمحملة بالقيمة العادلة يعترف بها فوراً كإيراد .

– رسوم الإنشاء عن إيجاد أو الحصول على أدوات مالية محملة كتكلفة مستهلكة ، مثل القروض تؤجل ويعترف بها كتسويات لمعدل الفائدة الفعال (الفعلى) .

– معظم رسوم التعهدات لإنشاء أو إصدار قرض تؤجل ويعترف بها كتسويات لمعدل الفائدة الفعال (الفعلى) أو يعترف بها كإيراد عند الانقضاء المبكر للتعهدات .

17-4-4 – دخل الفائدة : Interest Income

يجب الاعتراف بدخل الفائدة على أساس نسبى للوقت المستغرق فى حساب العائد الفعال Effective Interest (طريقة سعر الفائدة الفعال «الفعلى» – كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) :

– يشمل الاستهلاك لأى خصم أو علاوة أو تكاليف المعاملة ، أو أى فروق بين القيمة الدفترية المبدئية وقيمة الاستحقاق .

- بعد إلغاء انخفاض القيمة - يتم استخدام سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية لتحديد خسارة انخفاض القيمة .

5-4-17 - **الأتاوات :** Royalties

يعترف بها على أساس الاستحقاق (أساس الاتفاقات ذات العلاقة) .

6-4-17 - **توزيعات الأرباح على المساهمين :** Dividends

يتم الاعتراف بها كإيراد عند تقرير حق تلقى هذه التوزيعات (أى عندما توضع التوزيعات تحت تصرف المستفيدين ويحق لهم صرفها) .

7-4-17 - **اتفاقات إعادة الشراء :** Repurchase Agreements

تنشأ اتفاقات إعادة الشراء عندما تباع المنشأة بضاعة وتقوم فوراً وقتها بعقد اتفاق لإعادة شرائها فى تاريخ لاحق ، والتأثير الأساسى لهذه الصفقة هو النقى أى يعتبر أن الصفقتين وكأنهما واحد .

8-4-17 - **عدم التأكد :** Uncertainty

عندما ينشأ عدم تأكد بخصوص إمكانية تحصيل مبلغ داخل بالفعل ضمن الإيرادات فإنه يعامل على أنه مصروف بدلاً من القيام بتسوية الإيراد .

5-17 - **العرض والإفصاح :** Presentation and Disclosure

1-5-17 - **يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية كما يلى :**

أ - أسس قياس الإيراد المستخدمة .

ب - طرق الاعتراف بالإيراد المستخدمة .

ج - طريقة مرحلة الإتمام بالنسبة للخدمات .

2-5-17 - **يجب أن تشمل قائمة الدخل والإيضاحات المتممة ما يلى :**

أ - مبالغ فئات الإيرادات الهامة مثل :

* بيع البضاعة .

* تقديم الخدمات .

* الفوائد .

* الأتاوات .

* توزيعات الأرباح .

* مبلغ الإيراد المعترف به من تداول البضائع والخدمات .

ب - السياسات المحاسبية المطبقة للاعتراف بالإيراد .

ج - الطرق المطبقة لتحديد مرحلة الإتمام للعمليات المتضمنة تقديم خدمات .

د - مبلغ كل فئة هامة من الإيراد المعترف به أثناء الفترة شاملة الإيراد الناشئ من :

* بيع البضاعة .

* تقديم الخدمة .

17-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

17-6-1 - يتولد الدخل المحاسبي نتيجة المقابلة بين الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل وهذا الاعتراف ومبادئ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات تحدد متى يحدث ذلك ، ويضع المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) المعايير الواجب توافرها قبل كسب الإيراد (ومن ثم يتم الاعتراف به) في القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) .

17-6-2 - تقوم بعض المنشآت بتحريف النتائج المالية أو الموقف المالي بشكل متعمد أو كلاهما وهو ما يطلق عليه التلاعب أو الفساد المالي ، وبصفة عامة تقوم المنشآت بهذا الفعل لإخفاء بعض المشكلات المتعلقة بالأداء ، وعندما يتم اكتشاف ذلك فإن المنشآت تواجه نتائج مثل فقدان ثقة المستثمرين وما يترتب عليها من هبوط أسعار الأوراق المالية ، والاستراتيجيتان الأساسيتان للفساد المحاسبي هما :

* محاولة تضخيم مكاسب الفترة الحالية من خلال المبالغة في الإيرادات والمكاسب أو تخفيض المصروفات .

* خفض مكاسب الفترة الحالية لتقليل الإيرادات أو المبالغة في المصروفات لأغراض مثل خفض الضرائب أو تأجيل المكاسب لفترة لاحقة عند الحاجة إليها مثل تخفيف تقلبات الأرباح لتخفيض المخاطر .

17-6-3 - الفساد المالي المتعلق بالإيرادات :

يمكن أن تندرج الألاعيب المالية المتعلقة بالإيرادات تحت أربعة عناوين أساسية هي :

أولاً : قيد إيرادات محل شك أو إيرادات لم تستحق بعد :

- قيد إيرادات عن خدمات لم يتم تقديمها بعد .

- قيد الإيراد قبل الشحن أو قبل حصول المشتري على السيطرة على المنتجات .

- قيد إيرادات لعملاء غير مطلوب منهم السداد .

- قيد إيرادات بالنسبة لمبيعات وهمية لأطراف تابعة .

- الارتباط في صفقات تفويضية مع العملاء .

ثانياً : قيد إيرادات وهمية :

- قيد إيرادات عن مبيعات ينقصها الجوهر الاقتصادي .

- قيد إيراد هو فى جوهره قرض .
- قيد دخل استثمار كإيراد .
- قيد تخفيضات أو خصومات الموردين المرتبطة بعمليات شراء مستقبلية كإيرادات .
- تقرير إيراد كان محتجراً بشكل غير صحيح قبل الدمج .

ثالثاً : قيد مكاسب مرة واحدة لزيادة الدخل :

- التحايل من خلال تخفيض قيمة الأصول مما يترتب عليه قيد مكاسب عند بيعها .
- قيد مكاسب استثمار كإيراد .
- قيد دخل أو مكاسب استثمار كتخفيض فى المصروفات .
- إعادة تصنيف حسابات الميزانية لإظهار دخل غير حقيقي.

رابعاً : نقل الإيرادات إلى فترات مستقبلية :

- خلق احتياطات فى فترات معينة لتنعكس فى فترات لاحقة كدخل .
- حجز إيرادات قبل الاستحواذ وبعدئذ إظهارها كإيرادات فى فترات لاحقة .

17-6-4 - وليست كل أنواع التلاعب المحاسبى متساوية فى درجة أهميتها النسبية للمستثمرين ، فعلى سبيل المثال ، فإن تضخيم الإيرادات أكثر خطورة من التلاعب المؤثر فى المصروفات ، وتقوم الشركات بإظهار نمو الإيرادات وهذا النمو يؤخذ فى الاعتبار كشيء هام للمستثمرين فى تقدير توقعات الشركة ، لذلك فإن الإيرادات لها أهمية حاسمة ، وتتراوح التحريفات التى تتم على الإيرادات ما بين معتدلة نسبياً إلى خطيرة جداً .

17-6-5 - الإشارات التى تمثل إنذار مبكر لمساعدة المحللين على التعرف على الشركات ذات المشكلات :

- لا يوجد فى مجلس إدارة أى عضو مستقل أو يوجد عدد قليل جداً .
- المراجع الخارجى غير كفاء أو يوجد عوامل تقلل من استقلاله.
- وجود ضغوط تنافسية عالية على الإدارة .
- وجود شكوك أو تساؤلات حول الإدارة .

17-6-6 - كذلك فإنه من الحكمة مراقبة الشركات ذات النمو السريع والشركات الضعيفة مالياً ،

فمن المحتمل أن الشركات سريعة النمو هى فى الحقيقة بطيئة النمو وأن الإدارة تحاول استخدام الحيل المحاسبية Accounting Trickery لخلق انطباع مخادع Illusion عن وجود نمو سريع ، وبالمثل فإن الشركات الضعيفة مالياً قد تستخدم التلاعب المحاسبى Accounting Manipulations لجعل المستثمرين يعتقدون بأن مشكلات الشركة أقل خطورة من الحقيقة .

7-6-17 - من الحكمة أيضاً مراقبة الشركات غير المقيدة في البورصة أو التي لا تطرح أسهمها في اكتتاب عام أو تلك التي تقوم بعرض أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة، لأن مثل هذه الشركات قد لا تستخدم مراجعين خارجيين بما يفتح لها المجال للارتباط بشكل أكبر مع الحيل والتلاعب المحاسبي من خلال استخدام مراجعين أو مستشارين قد يكونون أقل موضوعية .

• أمثلة:

- مثال (1-17):

قامت شركة Sykes and Anson في سنة ضعيفة جداً (إيرادات قليلة) بسبب ضعف الطلب في أسواق التكنولوجيا ، وحدد مراقب الشركة أن كثيراً من المخزون القائم يقل كثيراً في قيمته عند المقيد في الدفاتر ، وقد قرر شطب هذه المبالغ الزائدة التي تصل إلى 10 مليون دولار ، كذلك هو قلق من أن المخزون سوف تهبط قيمته في السنة التالية ، ولذلك قرر أخذ المزيد من الحيلة بتخفيض 5 مليون دولار أخرى ، وهكذا تم تخفيض كل من الرقمين خلال العام الحالي .

أي العبارات التالية هو الصحيح ؟

- أ - ارتبطت الشركة بأسلوب فني معروف بأنه قيد إيراد وهمي Sham .
- ب - الشركة بالغت في دخلها في الفترة الحالية .
- ج - ارتبطت الشركة بأسلوب فني ينقل المصروفات المستقبلية إلى الفترة الحالية .
- د - يجب أن نقوم بتحية الشركة لأنها تتبع سياسة الحيلة والحذر عند محاسبة المخزون .

الشرح

* الخيار (ج) هو الصحيح : لأن الشركة ضخمت مبلغ العبء الحالي بزيادته بمقدار 5 مليون دولار، وهذا الخفض المتوقع في القيمة لا ينبغي تحميله كعبء إضافي لأن الشركة خفضت المخزون فعلاً بمقدار 10 مليون دولار ، ولا يوجد مبرر موضوعي لخفضه أيضاً بـ 5 مليون دولار ، وحدث ذلك معناه أن الشركة قد عجلت بمصروفات مستقبلية محتملة للفترة الحالية ، والتحفظ المناسب هو تخفيض 10 مليون دولار فقط .

* الخيار (أ) غير صحيح : فالواقع لا يؤيد أي أمور خاصة بوجود إيرادات وهمية .

* الخيار (ب) غير صحيح : لأن دخل الشركة الوارد أقل من قيمته نتيجة زيادة المبالغ المحملة على الإيرادات ، وبالتالي فهو أقل وليس مبالغاً فيه في الفترة الحالية نتيجة شطب 5 مليون دولار .

* الخيار (د) غير صحيح : لأن اتباع سياسة الحيلة والحذر مرغوب ولكن ليس إلى هذه الدرجة المتطرفة ، لأنه سينتج عن هذه المبالغة الشديدة في سياسة الحيلة والحذر نتائج غير صحيحة .

- مثال (2-17) :

المعلومات الواردة أدناه تمثل بيانات مستخرجة من القوائم المالية للشركتين (س) ، (ص) لسنة 2000 :

بيان	شركة (س)	شركة (ص)
المحاسبة عن الاستحواذ (الاندماج)	الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن صافي القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها تحمل على الشهرة وتستهلك على مدار 10 سنوات .	الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن صافي القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها تسجل كشهرة وتستهلك على مدار 20 سنة .
تكاليف البرامجيات Soft Costs	يتوقع أو يأمل من ورائها إيرادات في المستقبل ، تؤجل الشركة بشكل غير صحيح مثل هذه التكاليف المستحقة وتقابلها مع الإيرادات المستقبلية المتوقعة .	تستنفذ الشركة كل التكاليف عند وقوعها ما عدا التكاليف التي لم تدفع والتي يتم مقابلتها مباشرة مع الإيرادات المستقبلية .

أياً من الشركتين ذات جودة أعلى للمكاسب نتيجة المحاسبة عن تكاليف البرامجيات ؟

1 - الشركة س .

ب - الشركة ص .

ج - الاثنان متساويتان في سياسة التحفظ .

د - لا يمكن التحديد .

الشرح

* الخيار (ب) هو الصحيح : لأن الشركة (ص) أكثر تحفظاً بالنسبة لتقرير تكلفة البرامجيات لأنها تستنفذ كل تكاليف البرامجيات ما لم تكن مرتبطة مباشرة بإيرادات مستقبلية .

* الخيار (ا) غير صحيح : لأن الشركة (س) أقل محافظة من الشركة (ص) بالنسبة لمعالجة تكاليف البرامجيات لأنها تؤجل التكاليف نتيجة توقع مقابلتها مع إيرادات مستقبلية .

* الخيار (ج) غير صحيح : لأن معالجة الشركة (ص) لاستنفاد كل تكاليف البرامجيات ما لم تكن متعلقة مباشرة بإيرادات مستقبلية ، واضح أنها طريقة أكثر تحفظاً .

* الخيار (د) غير صحيح : مثل الشرح في الخيار (ج) .

وبالنسبة للمعالجة ، فكل من الشركتين غير متطابق مع ما تقضى به معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS ، فالشهرة يتم تخفيضها بناءً على القيام باختبار انخفاض القيمة والذي يجرى على أساس سنوى .

-مثال (3-17) :

قدمت شركة منحة لشركة أخرى فى صورة مواد خام ليستخدامها فى عملياته الإنتاجية ، وقد كلفت تلك المواد الشركة المانحة 20000 دولار ولها قيمة سوقية عادلة 30000 دولار وقت المنح ، ولا زالت المواد الخام الممنوحة فى مخازن الشركة التى تلقت المنحة ، ولم يتم إجراء أى قيود فى الدفاتر .

والسؤال : هل يتم الاعتراف بالمنحة كإيراد فى دفاتر المنشأة التى تلقت المنحة؟ وبأى قيمة ؟

الإيضاح

المعالجة المحاسبية للحالة المعروضة اعلاه تكون كما يلى :

بداية فإن المعيار المحاسبى الدولى الخاص بالمخزون (IAS 2) لا يتضمن أى توجيه او إرشاد متعلق بالحصول على مخزون كمنحة - ومع هذا فإن المنحة المقدمة يتوافر فيها تعريف الإيراد وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (18) (نتيجة وجود تدفق مستقبلى للداخل لمنافع اقتصادية خلال الفترة وهو ناتج فى سياق الأنشطة العادية ، وينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية ليست ناشئة عن معاملات مع الملاك .

ومع ذلك ، فإن البعض قد يذكر أن تلقى المنح ليس جزءاً من المسار العادى لأنشطة الأعمال ، وفى هذه الحالة فإن المنح تعتبر كسب رأسمالى Capital Gain ، ولأغراض دراسة هذه الحالة سوف نعتبر أن المنح تعتبر إيراد ويجب قيد المنحة كإيراد وقياسها بالقيمة العادلة أى 30000 دولار من المواد الخام الممنوحة (لأن هذه القيمة تعبر عن المنفعة الاقتصادية المقدرة) .

والمواد الخام الواردة كمنحة تعالج كاصل لأنها تستوفى تعريف الأصل لأن المواد الخام تعتبر مورد (Resource) تم امتلاكه الآن وهو تحت سيطرة (Controlled) المنشأة كنتيجة للمنحة وهى حدث ماضى (Past Event) ، وهى التى تمكن من تحقيق ربح فى المستقبل (أى منفعة اقتصادية مستقبلية) Future Economic Benefits ومعايير الاعتراف الأخرى بالأصول الواردة فى الإطار متوافرة أيضاً فى هذه الحالة والتى تشمل إمكانية القياس واحتمال تدفق المنافع .

ولأن المواد الخام الممنوحة تتعلق ببند تجارية ، إذن يجب الإفصاح عنها كمخزون - بالقيمة العادلة (\$ 30000) فى تاريخ الحصول عليها وتعالج بتكلفتها .

الفصل الثامن عشر

منافع التقاعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثامن عشر

منافع التقاعد

المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)

Employee Benefits (IAS 19)

1-18 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار توقيت الاعتراف (الإثبات) المحاسبي ومبادئ القياس وكذلك متطلبات الإفصاح في الأجل القصير ومنافع العاملين بعد التقاعد .

2-18 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على كل منافع العاملين بما في ذلك تلك المقدمة وفقاً لترتيبات رسمية وممارسات غير رسمية ، ويوجد خمسة أنواع من منافع العاملين محددة كما يلي :

- 1 - مزايا العاملين قصيرة الأجل (مثل البونص ، الأجور ، والتأمينات الاجتماعية).
- 2 - مزايا العاملين بعد التقاعد (مثلاً : المعاشات ، ومزايا التقاعد الأخرى) .
- 3 - مزايا العاملين طويلة الأجل الأخرى (مثلاً : أجازة خدمة طويلة وإذا لم تكن مستحقة خلال 12 شهراً - مشاركة في الأرباح أو مكافأة (بونص) وحوافز مؤجلة) .
- 4 - منافع إنهاء الخدمة .

5 - منافع في صورة حوافز حقوق ملكية (مثل خيارات الأسهم التي تمنح للعاملين كما هو موضح في معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 2) .

3-18 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-18 - منافع العاملين: Employee Benefits

هي كل أشكال المقابل الذي تمنحه المنشأة للعاملين مقابل خدمة قدمها العاملون للمنشأة .

2-3-18 - مزايا ما بعد التقاعد: Post Employee Benefits

هي مزايا العاملين (غير مزايا إنهاء الخدمة ومزايا التعويض بحقوق ملكية) والتي تكون واجبة الدفع بعد اكتمال الخدمة (أي بعد الوصول إلى سن الستين) .

3-3-18 - خطط تعويض بحقوق الملكية: Equity Compensation Plans

هي ترتيبات رسمية أو غير رسمية بمقتضاها تقوم المنشأة بتقديم مزايا تعويض في صورة حقوق الملكية لواحد أو أكثر من العاملين .

4-3-18 - منافع العاملين المستوفاة: Vested Employee Benefits

وهي منافع العاملين التي لا تكون مشروطة باستخدام مستقبلية .

18-3-5 - عائد على أصول الخطة : Return on Plan Assets

تتضمن الفوائد ، توزيعات الأرباح ، والإيرادات الأخرى المستمدة من أصول الخطة مع المكاسب أو الخسائر المحققة أو غير المحققة على أصول الخطة ناقصاً أى تكاليف لإدارة الخطة وناقص أى ضريبة واجبة الدفع بواسطة الخطة ذاتها .

18-3-6 - مكاسب أو خسائر اكتوارية : Actuarial Gains and Losses

تتضمن آثار الفروق بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وماحدث فعلاً وكذلك آثار التغيرات فى الافتراضات الاكتوارية .

18-3-7 - بالنسبة لخطة المشاركة المحددة فإن التزام المنشأة القانونى أو الاستدلالى محدد بمبلغ يتفق أن يسهم فى الصندوق - والمخاطر الاكتوارية (التي لا يكون الصندوق قادراً على تلبية المزايا المتوقعة) ومخاطر الاستثمار الواقعة على المستخدم .

18-3-8 - بالنسبة لخطة المزايا المحددة فإن التزام المنشأة بأن تقدم المزايا المتفق عليها إلى العاملين الحاليين السابقين والمخاطر الاكتوارية (التي تكون تكلفة المزايا أكثر من المتوقع) ومخاطر الاستثمار تقع على المنشأة .

18-3-9 - يمكن أن تقدم مزايا العاملين على أساس كل من الآتى :

• التزامات قانونية : Legal Obligations

تنشأ من أعمال قانونية (على سبيل المثال : مثلاً اتفاقيات وخطط بين المنشأة والعاملين أو ممثليهم).

• التزامات استدلالية : Constructive Obligations

تنشأ من الشواهد والمعاملات السابقة والأمر المنطقية (أى أنها ناتجة عن ممارسات غير رسمية موثقة) والتي يترتب عليها التزام لا يكون أمام المنشأة بديل واقعى وملائم سواء وتؤدي إلى سداد مزايا للعاملين (مثلاً المنشأة لها تاريخ طويل فى منح منافع إضافية للعمال السابقين يتناسب مع التضخم رغم عدم وجود التزام قانونى بذلك) .

18-4-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

18-4-1 - المزايا قصيرة الأجل المقدمة للعاملين : يتم الاعتراف بها وإثباتها كمصروف عندما يكون العامل قد قدم الخدمات التي يحصل مقابلها على هذه المزايا أو عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى على المنشأة بتقديم هذه المدفوعات كنتيجة لأحداث ماضية مثلاً خطط المشاركة فى الأرباح .

18-4-2 - المزايا بعد انتهاء الخدمة : بالنسبة لخطط المشاركة المحددة يعترف المنشأة بالمساهمات فى خطة مشاركة محددة كمصروف عندما يكون العامل قد قدم الخدمات المقابلة لهذه

المشاركات وعندما لا تحدث المشاركات المستحقة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة المحاسبة التي قدمت فيها الخدمات فإنه يجب خصمها .

3-4-18 - خطط المنافع المحددة : بالنسبة لخطط المنافع المحددة تطبيق القواعد التالية:

- تحدد المنشأة القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأي أصول للخطوة بانتظام كاف .

- يجب على المنشأة استخدام طريقة ائتمان الوحدة المخططة لقياس القيمة الحالية للالتزامات للمزايا المحددة والتكاليف المتعلقة بالخدمات الحالية والسابقة ، وتعتبر هذه الطريقة كل فترة خدمة تزيد وحدة إضافية من استحقاق المزايا وتقيس كل وحدة منفصلة لتكوين الالتزام النهائي .

* يجب استخدام الالتزامات المتطابقة غير المتحيزة الاكتوارية عن المتغيرات السكانية (مثلاً تغيرات العاملين والوفيات) والمتغيرات المالية (مثلاً زيادة في المستقبل للمرتبات وتغيرات معينة في المزايا) .

* يعترف بالفرق بين القيمة العادلة لأي أصول خطة والمبلغ المحمل للالتزام المزايا المحددة كالتزام أو أصل عندما يكون مؤكداً بحق أن طرفاً آخر سوف يدفع بعض أو كل النفقة المطلوبة لتسوية التزام المزايا المحددة وينبغي على المنشأة الاعتراف بحقوقها في الاسترداد كأصل منفصل .

* غير مسموح بعمل مقاصة بين الأصول والالتزامات لمختلف الخطط .

يجب الاعتراف بالبنود التالية كمصروف أو دخل :

- صافي إجمالي تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة .
- العائد المتوقع على أصول الخطوة وعند استعادة دفع أي حقوق .
- المكاسب أو الخسائر الاكتوارية وتكلفة الخدمات السابقة وتأثير أي تخفيضات للخطوة أو تسويات .
- * الاعتراف بتكلفة الخدمة الماضية على أساس قسط ثابت على مدار متوسط الفترة حتى تصير المزايا المعدلة مستحقة .
- * الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر على التخفيضات أو التسويات لخطة المزايا المحددة عندما تحدث التخفيضات أو التسويات .
- * الاعتراف بجزء محدد من صافي المكاسب أو الخسائر المتراكمة الاكتوارية التي تتجاوز القيمة الأكبر من :

- 10 % من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم أصول الخطوة).

- 10 % من القيمة العادلة لأي أصول الخطوة .

والجزء الأدنى الذى يعترف به بالنسبة لكل خطة مزايا محددة هو الزيادة التى تقع خارج نطاق 10% فى تاريخ التقارير السابقة مقسوماً على المتوسط المتوقع للحياة العملية للعاملين المشاركين فى هذه الخطة ، والاعتراف المبكر بهذه المكاسب أو الخسائر مسموح به .

4-4-18 - المزايا طويلة الأجل الأخرى : تطبق نفس القواعد السابق إيضاها مثل خطط المزايا المحددة - ومع هذا - فإن طريقة مبسطة للمحاسبة تكون مطلوبة لحساب المكاسب والخسائر الاكتوارية ، وكذلك تكلفة الخدمات الماضية التى يعترف بها مباشرة .

5-4-18 - مزايا إنهاء الخدمة : الحدث الذى يترتب عليه التزام على المنشأة هو إنهاء خدمة العامل قبل الموعد الطبيعى مثل المعاش المبكر رغم إرادة العامل ، ولذلك فإنه ينبغى على المنشأة أن تعترف بالمنافع والمزايا التى تقدمها للعامل فقط عندما يثبت الالتزام من خلال خطة رسمية تفصيلية أما لـ :

- إنهاء خدمة العامل أو مجموعة من العاملين قبل موعد التقاعد العادى .
- تقديم مزايا إنهاء الخدمة كنتيجة لعرض مقدم من المنشأة لتشجيع العاملين على الإنهاء الطوعى نظراً لزيادة العدد .

ومزايا الإنهاء التى تكون مستحقة خلال أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية يجب خصمها .

6-4-18 - مزايا تعويض العاملين بحقوق الملكية : يحدد معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 2) متطلبات الاعتراف والقياس لهذه الحالة (وكما سبق إيضاحه) .

5-18 - العرض والإفصاح؛ Presentation and Disclosure

1-5-18 - السياسات المحاسبية: ينبغى بيان السياسات المحاسبية المتعلقة بما يلى:

- الطرق المطبقة بالنسبة للاعتراف بمختلف أنواع منافع العاملين .
- وصف خطط المنافع بعد التقاعد .
- وصف خطط الحوافز بأداة حقوق الملكية .
- الطرق الاكتوارية المستخدمة للتقييم .
- الافتراضات الاكتوارية الأساسية .

2-5-18 - قائمة الدخل والإيضاحات:

- المصروف المعترف به بالنسبة لخطط المشاركات (المساهمات) .
- المصروف المعترف به لخطط المنافع والبنود السطرية التى تقع فيها .
- المصروف المعترف به بالنسبة لخطط الحوافز بأدوات حقوق ملكية .

3-5-18 - الميزانية والإيضاحات:

- تفاصيل عن الأصول والالتزامات للمزايا المعترف بها المحددة .

- تفاصيل التغيرات لما سبق ذكره .
- المبالغ الداخلة في القيمة العادلة لأصول الخطة بالنسبة لـ :
- * الأدوات المالية الخاصة بالمنشأة .
- * الأملاك المشغولة أو الأصول المستخدمة بواسطة المنشأة .
- العائد الفعلي على أصول الخطة .
- الالتزام الناشئ بالنسبة لخطط تعويضات أدوات حقوق الملكية .
- الأدوات المالية المصدرة والمملوكة لخطط التعويضات بحقوق الملكية وكذلك القيمة العادلة لها .
- خيارات الأسهم القائمة وتلك التي مورست بمقتضى خطط تعويضات حقوق الملكية .

6-18 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

- 1-6-18 - إن تعقيد معايير المحاسبة السارية على المعاشات ومزايا التعاقد الأخرى ينتج عنه مجموعة كبيرة من الفروق بين الشركات التي تقدم هذه الخطط ، ونتيجة لهذا التعقيد والفروق الجوهرية في نوعي الخطط المذكورين أدناه ، يجد المحللون صعوبة في تمييز المضمون الاقتصادي الأساسي للمعاش المثبت للشركة ومزايا التقاعد الأخرى .
- خطط المساهمة المحددة : وفيها يوافق رب العمل على المساهمة بمبلغ محدد في خطة معاشات كل سنة ويتحدد دخل تقاعد الموظف بدرجة كبيرة في ضوء أداء المحفظة التي قدمت لها المساهمات .
- خطط المزايا المحددة : وهي تلزم رب العمل بدفع مزايا معاش محددة إلى الموظفين المتقاعدين ، ويتحمل رب العمل مخاطرة الاستثمار .

- 2-6-18 - بالنسبة لخطط المساهمات المحددة ، تكون نفقة المعاشات السنوية على رب العمل هي المبلغ الذي يجب أن تسهم به خطة الشركة في الخطة كل سنة وفقاً لصيغة المساهمة ، ونفقة المعاش والتدفق النقدي إلى الخارج شيء واحد ولا توجد أصول أو التزامات مسجلة بواسطة رب العمل ، وخطة المساهمة في المعاش المحددة تلزم فقط رب العمل بتقديم مساهمات سنوية في خطة المعاشات بناءً على صيغة مقرر ، وعند تقديم المساهمات ، لا يكون على الشركة أي التزام آخر في ذلك العام .

- 3-6-18 - بالنسبة لخطط المزايا المحددة ، يتم تقرير نفقة المعاش السنوية والالتزام رب العمل عن طريق احتساب القيمة الحالية للمنافع المستقبلية المطلوب دفعها للموظفين المتقاعدين ، ويتضمن التنبؤ بالمزايا المستقبلية إجراء دراسات وافتراضات اكتوارية بشأن الأحداث المستقبلية، بما في ذلك متوسطات العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ، معدلات دوران

العمالة ، مستويات الأجور المستقبلية ، معدلات الخصم ، معدلات العائد على أصول الخطة ... إلخ ، والمزايا الموعودة للمشاركين تحدد بواسطة صيغة محددة تعكس هذه الأحداث المستقبلية التقديرية ، ويتم توزيع المزايا التقديرية على سنوات الخدمة التي عملها الموظف لإيجاد نفقة المعاش السنوية ، والشركات ذات خطط المزايا والمعاشات يكون عليها التزامات بدفع المزايا ، طبقاً لصيغة المزايا مع قيام الموظف مع أداء العمل ، ومع ذلك فإن هذه الالتزامات لا يتم أدائها إلا بعد أن يتقاعد الموظف .

4-6-18 - نظراً لأن صيغ مزايا المعاش تتصل بالمزايا المستقبلية إلى إجمالي العمل المؤدي بواسطة الموظفين من أجل الشركة إلى أن يتقاعدوا ، فإن هناك أساليب عديدة بديلة لتقرير حجم الالتزامات المستقبلية وقيمتها الحالية ، وهي :

- التقديرات الاكتوارية وصيغ المزايا المحددة ، تستخدم الشركات الخبراء الإكتواريين لإجراء حسابات معقدة من أجل تقدير حجم الالتزامات المستقبلية ، وقيمتها الحالية ، ويندرج ضمن الحسابات تقديرات لنمو مرتبات الموظفين والوفاء ودوران العاملين ، وتواريخ التقاعد ، ويتم دمج هذه التقديرات مع صيغة خطة المزايا لإيجاد تنبؤ بالمزايا المطلوب دفعها في المستقبل ، ويتم خصم سلسلة المزايا المستقبلية هذه من القيمة الحالية التي هي التزام المعاش .

- مقاييس التزام مزايا المعاش المحدد وهي :

* التزام المزايا المتراكمة (ABO) القيمة الحالية لمزايا المعاش المكتسبة بناءً على المرتبات الحالية .

* التزام المزايا التقديرية (PBO) القيمة الحالية لمزايا المعاش المكتسبة بما في ذلك زيادات المرتب المتوقعة .

* التزام المزايا المكتسبة (VBO) الجزء في التزام المنافع الذي لا يتوقف على خدمة الموظف في المستقبل ، أو بدلاً من ذلك هو الجزء المكتسب من ABO .

5-6-18 - فيما يتعلق بالتأثير المالي للإفتراضات ، فإنه بالنسبة للخطط المربوطة بالأجور سيكون PBO أعلى من ABO نتيجة إدراج الزيادات المستقبلية في المرتبات ، وسيكون PBO و ABO متطابقين بالنسبة للخطط غير المربوطة بالأجور لأن الزيادات في المرتبات ليس لها تأثير على الحسابات ، ومع ذلك فإنه بالنسبة للخطط غير المرتبطة بالأجور ، إذا وجدت أدلة كافية على أن الزيادات الماضية في المزايا سوف تمتد إلى المستقبل ، سيكون PBO أعلى من ABO بعد تعديل الحسابات ، وبالنسبة لكل خطط المزايا المحددة ، يجب أن تشمل حسابات PBO و ABO و VBO الزيادات الأتوماتيكية في المزايا مثل تعديلات تكلفة المعيشة .

6-6-18 - تفترض معايير المحاسبة أن المعاشات أشكال لتعويض مؤجل عن العمل المؤدى حالياً ، وبذلك يتم الاعتراف بمصروفات المعاش على أساس الاستحقاق عند اكتسابها بواسطة الموظفين .

7-6-18 - وتوجد افتراضات إكتوارية كثيرة تؤثر على التزامات المعاش ، ونفقة المعاش ومتطلبات التمويل للشركة الراعية :

- افتراض معدل الخصم .
- افتراض معدل نمو الأجور .
- افتراض العائد المتوقع على أصول الخطة .
- التوزيع العمري للعمالة .
- متوسط مدة خدمة الموظفين .

8-6-18 - عند تحليل الافتراضات الإكتوارية ، يحتاج الإكتواريون إلى تقرير ما إذا كانت الافتراضات مناسبة ، وخاصة بالمقارنة بمنافس الكيان ، بالإضافة إلى ذلك ، إذا كانت الافتراضات قد تغيرت ، يحتاج المحللون إلى تقرير تأثير تغيير ما في البارامترات التالية على القوائم المالية :

- افتراض معدل الخصم : إذا زاد معدل الخصم ، سوف يقل التزام المعاش ، وينتج عن ذلك مكسب إكتواري عن السنة ، أما إذا انخفض معدل الخصم ، فإن التزام المعاش سيزيد ، وينتج عن ذلك خسارة إكتوارية عن السنة.

- افتراض معدل نمو الأجور : يؤثر افتراض معدل نمو الأجور تأثيراً مباشراً على التزامات المعاش ومكون تكلفة الخدمة في نفقة المعاش المثبتة ، ولذلك فافتراض معدل نمو الأجور الأعلى (الأدنى) سوف ينتج عنه التزام معاش أعلى (أدنى) ومكون خدمة أكبر (أصغر) في معاشها المثبت .

● معدل العائد المتوقع على أصول الخطة :

نظراً لأن كل الأموال يجب أن تكتسب نفس العائد المضبوط بالمخاطرة على المدى الطويل (إذا كانت السوق كفاء) فإن الانحرافات في هذا الافتراض عن القاعدة ، وغير المتصلة بالتغيرات في مزيج أصول محفظة معاش ما ، يمكن أن توحى بأن نفقة المعاش مبالغ في بيانها أو مسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبوجه عام إذا كان العائد المتوقع على أصول الخطة أعلى من اللازم ، تكون نفقة المعاش مثبتة بأقل من قيمتها الحقيقية وهو ما يعزز ويضخم الأرباح المثبتة في التقارير ، أما إذا كان العائد المتوقع على أصول الخطة أقل من اللازم يكون نفقة المعاش فعال في بيانها ، وهو ما يقلل الأرباح المثبتة في القوائم المالية ، ومرة أخرى نقول أن التلاعب في العائد المتوقع على أصول الخطة سوف يؤدي إلى حدوث تلاعب في الأرباح المثبتة في القوائم ويمكن أن يستخدم في تسوية الأرباح للسهم الواحد .

جدول (1-18) ملخص الافتراضات وتأثيرها :

بيان	معدل خصم أعلى (أدنى)	زيادة أعلى (أدنى) في معدل التعويض	معدل عائد متوقع أعلى (أدنى) على أصول الخطة
PBO	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)	لا تأثير
ABO	أدنى (أعلى)	لا تأثير	لا تأثير
VBO	أدنى (أعلى)	لا تأثير	لا تأثير
نفقة المعاش	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)	أدنى (أعلى)
الأرباح	أعلى (أدنى)	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)

• مثال: مزايا العاملين :

- مثال (1-18) :

في 31/12/2000 تتضمن الميزانية العمومية لأحد الكيانات التزام معاش بمبلغ 12 مليون دولار ، وقد اتخذت الإدارة قراراً بتبني IAS 19 اعتباراً من 1 يناير 2001 بغرض محاسبة مزايا العاملين ، وفي ذلك التاريخ ، تحتسب القيمة الحالية للالتزام طبقاً لـ IAS 19 بـ 146 مليون دولار ويتم تحديد القيمة العادلة لأصول الخطة بـ 110 مليون دولار ، وفي 1 يناير 1996 ، كان الكيان قد حسن مزايا المعاش (تكلفة المزايا غير المكتسبة بلغت 16 مليون دولار ومتوسط الفترة الباقية في ذلك التاريخ حتى الاكتساب كان 8 سنوات) .

• الإيضاح : يتم احتساب الالتزام الانتقالي كالتالي :

بيان	بـ آلاف الدولارات
القيمة الحالية للالتزام	146000
القيمة العادلة لأصول الخطة	(110000)
تكلفة الخدمة الماضية المطلوب الاعتراف بها في فترات لاحقة	
($8/3 \times 16$)	6000
الالتزام الانتقالي	30000
الالتزام المعترف به فعلاً	12000
الزيادة في الالتزام	18000

وقد يختار الكيان (من منظور الأحكام الانتقالية في IAS 19) الاعتراف بالالتزام الانتقالي البالغ قيمته 18 مليون دولار إما فوراً أو الاعتراف به كنفقة على أساس القسط الثابت حتى 5 سنوات ، والاختيار لا يمكن الرجوع فيه ، وفي المستقبل يتم تناول مثل هذه الترتيبات الانتقالية من خلال (1) IFRS .

-مثال (2-18) :

يحلل سميث 3 شركات في صناعة المرافق : نورثرن لايتس وساوث إيست باور وباور جريد، وبعد مراجعة هوامش معاش كل شركة ، سجل سميث الملاحظات التالية :

بيسان		نورثرن لايتس		ساوث إيست باور		باور جريد	
2001		2000		2001		2000	
6.0%		5.5%		6.5%		6.2%	
3.5%		3.5%		3.0%		3.3%	
7.0%		7.0%		7.2%		8.0%	

-مثال (1-2-18) :

لو أن باور جريد تركت معدل عائدها المتوقع على أصول الخطة عند 8% بدلاً من رفعه إلى 8,5% لأثبتت الشركة في 2001 :

- التزام مزايا متراكمة أدنى (ABO) .
- التزام مزايا متوقعة أعلى (PBO) .
- حالة تمويلية أدنى .
- نفقة معاش أعلى .

•الإيضاح :

- الاختيار (د) صحيح ، فمعدل العائد المتوقع على أصول الخطة مكون مباشر (سلبى) في احتساب نفقة المعاش ، وبذلك سوف ينتج عن المعدل الأدنى نفقة معاش أعلى ، ومع ذلك في ABO و PBO والحالة التمويلية لم تتأثر بالعائد المتوقع على أصول الخطة .
- الاختيار (أ) غير صحيح ، فنفقة المعاش فقط هي التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير فى التزام المزايا المتراكمة (ABO) .
- الاختيار (ب) غير صحيح ، فنفقة المعاش فقط هي التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير فى التزام المزايا المقدرة (PBO) .
- الاختيار (ج) غير صحيح ، فنفقة المعاش فقط هي التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير فى التزام الحالة التمويلية .

- مثال (18-2-2) :

بناءً على الإحصائيات والافتراضات المطروحة ، يتم إجراء محاسبة المعاش الأكثر تحفظاً (أى المحاسبة التى تنتج أعلى مستوى لـ PBO و ABO ونفقة المعاش) بواسطة :

- أ - نورثرن لايتس .
- ب - ساوث إيست باور .
- ج - باور جريد .
- د - لا يمكن التقرير .

الإيضاح :

- الاختيار (أ) صحيح ، فشركة نورثرن لايتس لديها افتراضات خطة المعاش الأكثر محافظة بما فى ذلك معدل الخصم الأدنى ونمو التعويضات الأعلى والعائد المتوقع الأدنى على أصول الخطة وهذه الافتراضات ينتج عنها ABO و PBO أعلى وكذلك نفقة معاش أعلى من ساوث إيست باور وباور جريد .

- الاختيار (ب) غير صحيح ، فكل افتراضات شركة ساوث إيست باور أكثر جموحاً من افتراضات نورثرن لايتس .

- الاختيار (ج) خاطئ ، لأن كل افتراضات باور جريد أكثر جموحاً من افتراضات نورثرن لايتس .

- الاختيار (د) خاطئ ، فقد تم توفير معلومات كافية فى الجدول أعلاه بما يسمح بتقرير أن افتراضات نورثرن لايتس هى الأكثر محافظة ، وينتج عن ذلك ABO و PBO و نفقة معاش أعلى من ساوث إيست باور أو باور جريد .

- مثال (18-2-3) :

عندما تخفض باور جريد معدل خصمها فى 2001 إلى 6% من 6.2% فى 2000 ، سيكون تأثير ذلك على ABO و PBO كالتالى :

ABO	PBO	
زيادة	زيادة	أ -
زيادة	نقص	ب -
نقص	نقص	ج -
نقص	زيادة	د -

الإيضاح :

- الاختيار (أ) صحيح ، فمعدل الخصم مستخدم لاحتساب القيمة الحالية للمزايا المستقبلية التى تدین بها الشركة ، ولذلك فإن نقصان معدل الخصم سوف يزيد كلاً من ABO , PBO .

- الاختيار (ب) خاطئ ، لأن PBO لن ينقص عندما يقل معدل الخصم لأن معدل الخصم مستخدم فى احتساب القيمة الحالية للمنافع المستقبلية .

- الاختيار (ج) خاطئ ، معدل الخصم مستخدم فى احتساب القيمة الحالية للمزايا المستقبلية ، ولذلك فإن النقص فى معدل الخصم لن يقلل PBO أو ABO .

- الاختيار (د) خاطئ ، فى ABO لن يقل عندما يتناقص معدل الخصم ، لأن معدل الخصم مستخدم فى احتساب القيمة الحالية للمزايا المستقبلية .

الفصل التاسع عشر

المحاسبة عن المنح الحكومية
والإفصاح عن المساعدات الحكومية
المعيار المحاسبي الدولي رقم (20)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل التاسع عشر
المحاسبة عن المنح الحكومية
والإفصاح عن المساعدات الحكومية
المعيار المحاسبي الدولي رقم (20)
Accounting for Government Grants and
Disclosure of Government Assistance (IAS 20)

19-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يعالج هذا المعيار جوانب المحاسبة المتعلقة بالمنح الحكومية والأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية ويشمل :

- المعالجة المحاسبية .
- الإفصاح عن المدى من المنافع (المزايا) المعترف بها أو المستلمة في كل فترة محاسبية .
- الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية .

19-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينبغي تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن :

- المنح الحكومية : Government Grants

تعرف المنح الحكومية بأنها نقل موارد إلى منشأة ما بواسطة جهة حكومية مقابل التزام سابق أو مستقبلي من جانب المنشأة لبعض الشروط المتعلقة بأنشطتها التشغيلية .

- المساعدات الحكومية : Government Assistance

هي عمل من أعمال الحكومة يهدف إلى تقديم منفعة اقتصادية إلى منشأة مؤهلة لتلقى المساعدة وفقاً لمعايير معينة ، ولا يدخل ضمن المساعدات الحكومية المنافع المقدمة بطريق غير مباشر من خلال عمل يؤثر على الظروف العامة للتجارة (مثلاً القيام بأعمال بنية تحتية) .

ويتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) (انظر الفصل رقم 27) المنح الحكومية للأصول البيولوجية .

19-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

19-3-1 - الحكومة : Government

يشير مصطلح الحكومة إلى الحكومة والأجهزة الحكومية والجهات المماثلة سواء محلية أو قومية أو دولية .

19-3-2 - المنح الحكومية : Government Grants

هي شكل من أشكال المساعدة الحكومية وتأخذ صورة تحويلات موارد ويتم التمييز بين نوعين من المنح الحكومية :

أ - منح متعلقة بأصول :

وهي المنح الحكومية التي يكون شرطها الأساسي هو أن تقوم المنشأة المؤهلة لتلقي المساعدة بشراء أو تصنيع أو الحصول على أصول طويلة الأجل* .

ب - المنح المتعلقة بالدخل :

وهي المنح الحكومية التي لا ترتبط بالأصول ولذلك ينظر إليها على أنها مرتبطة بالدخل .

3-3-19 - المساعدات الحكومية : Government Assistance

تشمل المساعدات الحكومية أمور مثل :

- مشورة فنية أو تسويقية مجانية .

- تقديم ضمانات .

- سياسة مشتريات حكومية تكون مسئولة عن استيعاب جزء من مبيعات المنشأة .

- منح قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة (المنافع غير محددة كمياً بنسبة الفائدة) .

4-19 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-19 - يجب الاعتراف بالمنح الحكومية شاملاً المنح غير النقدية بالقيمة العادلة فقط في

الحالات التي يوجد فيها تأكيد معقول بأن :

أ - المنشأة سوف تلتزم بالشروط المتعلقة بالمنحة .

ب - المنحة سوف يتم تسليمها للمنشأة .

وكلاً من الشرطين السابقين لهما نفس الأهمية ، وينبغي أن يكون لدى المنشأة تأكيد

معقول بالنسبة للشرطين معاً قبل الاعتراف بالمنحة وتتم المحاسبة بالمثل بالنسبة

للمنحة المقدمة نقداً أو كتخفيض من الالتزامات على المنشأة .

2-4-19 - تعالج القروض المعرضة للإعفاء من السداد (حيث يتعهد المقرض بالتخلي عن سداد

القروض وفقاً لشروط محددة) كمنحة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن شروط

الإعفاء من سداد القرض سوف تتحقق ، وهذا يتعارض مع المعيار المحاسبي الدولي رقم

(39) ولكن ليس معالجاً حالياً في معايير التقارير المالية الدولية IFRS .

3-4-19 - يجب الاعتراف بالمنح الحكومية كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات اللازمة

لمقابلتها مع النفقات ذات العلاقة .

ومن أمثلة ذلك :

- المنح المتعلقة بالأصول القابلة للإهلاك يعترف بها كدخل على مدى الفترات وبالنسبة التي

يحمل بها الإهلاك (سواء تخفيض التكاليف أو تأجيلها) .

* أي أن المنحة معلقة على شرط شراء أو تصنيع أصل طويل الأجل . وقد تشترط بعض الأمور الإضافية المتعلقة بالمنحة مثل تحديد نوعية الأصول أو موقعها أو الفترة الزمنية التي يتم خلالها تملك الأصل أو الاستحواذ عليه .

- المنح فى صورة أرض التى يمكن أن يبسر البناء على الموقع ، ويعترف حينئذ بالدخل على مدى حياة المبنى .

19-4-4 - بالنسبة للمنحة الحكومية التى يتم تسلمها كتعويض عن مصاريف أو خسائر تحملتها الجهة بالفعل أو لغرض إعطاء دعم مالى فورى إلى المنشأة بدون ارتباط بتكلفة سابقة ، فإنه يعترف بها كدخل فى الفترة التى تكون فيها قابلة للتسليم .

19-4-5 - لا يتم تقديم المنح الحكومية دائماً فى شكل نقدية أو ما فى حكمها ، فأحياناً تقدم الحكومة المنح فى شكل تحويل أصول غير نقدية كمنحة فى صورة قطعة أرض أو مبنى ، وفى هذه الأحوال فإن المعيار يحدد المعاملة المحاسبية على أساس الاختيار بين بديلين :
البديل الأول : المحاسبة لكل من المنحة والأصل على أساس القيمة العادلة للأصل غير النقدي ، أو

البديل الثانى : قيد كلاً من الأصل والمنحة بالقيمة الاسمية .

19-4-6 - إعادة رد منحة حكومية لعدم استيفاء شروط المنحة ، يتم المحاسبة عنها كمراجعة لتقدير محاسبى (يتم الرجوع إلى معيار المحاسبة الدولى رقم (8) كالاتى :
* يتم إجراء عكسى أولاً لآى دخل مؤجل غير مستهلك (دائن) ووضعه بالنسبة للمنحة .
* رد المنحة فيما يزيد عن الدخل المؤجل غير المستهلك (الدائن) أو إذا كان لا يوجد رصيد دائن مؤجل ، فإن إعادة الرد فى هذه الحالة يجب الاعتراف بها فوراً كمصروف .

* أما بالنسبة لإعادة رد المنحة المتعلقة بالأصل ، فإنه ينبغى :

أ - تسجيل الرد بزيادة المبلغ المحمل للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المؤجل بمقدار المبلغ المطلوب سداؤه .

ب - الإهلاك الإضافى المتراكم الذى كان يعترف به حتى تاريخه كمصروف فى غياب المنحة يجب الاعتراف به فوراً كمصروف .

19-5- العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

19-5-1 - العرض :

- المنح المتعلقة بأصول : يتم عرضها فى الميزانية إما :

* بوضع المنحة كدخل مؤجل Deferred Income . أو

* خصمها من القيمة الدفترية المعدلة للأصل .

- المنح المتعلقة بالدخل : تعرض فى قائمة الدخل إما :

* كبند خصم منفصل .

* أو بتخفيض المصروف ذو العلاقة .

2-5-19 - الإفصاح :

- السياسات المحاسبية :

* طريقة العرض .

* طريقة الاعتراف والتسجيل .

- قائمة الدخل والإيضاحات :

- المنح الحكومية :

* طبيعتها .

* مداها .

* مقدارها .

- المساعدات الحكومية :

* طبيعتها .

* مداها .

* مقدارها .

- الشروط غير المستوفاة .

- الاحتمالات والشروط الملحق بالمساعدة .

• مثال (1-19) : محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية :

حصلت شركة الياسمين على منحة قدرها عشرة مليون دولار من جهة حكومية مقابل الاستثمار في مشروع إنشاء مصنع يحتاج على الأقل إلى إنفاق 88 مليون دولار ، والشرط الأساسي هو أن دفع المنحة يتعلق بمستوى الإنفاق الرأسمالي أما الاهتمام الثانوي للمنحة فيتعلق بتوفير 500 فرصة عمل (وظيفة) ، وستدفع المنحة بالتناسب مع الإنفاق الرأسمالي ، ويتم رد 20% من المنحة إذا لم يتم تأمين الوظائف المحددة خلال 18 شهراً بعد تاريخ آخر شراء للأصل .

وقد أكمل المصنع في أول يناير سنة 2004 بتكلفة إجمالية 90 مليون دولار ، ويتوقع أن الحياة المفيدة لأصول المصنع هي 20 سنة ويتم الإهلاك على أساس طريقة القسط الثابت ولا توجد قيمة نفاية (تخلص) .

الإيضاح :

يجب الاعتراف بالمنحة كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم مقابلتها مع التكاليف ذات العلاقة التي يقصد تعويضها .

ويمكن أن تنشأ صعوبات عندما تكون شروط المنح غير محددة بدقة والمنح يمكن أن يتم تسلمها لتغطية بعض التكاليف شاملة كلاً من رأس المال وإنفاق الإيراد وهذا يتطلب تحليلاً تفصيلياً لشروط المنح .

وشرط الاستخدام للعمالة يجب أن يعتبر كشرط إضافي لمنع إحلال العمالة برأس المال بدلاً من أن يعتبر سبب المنح ، وهذا المنح لذلك يجب اعتباره متعلق بأصل ، ويتيح المعيار المحاسبي الدولي رقم (20) طريقتين مقبولتين لعرض هذه المنح ، وتطبيق أى من الطريقتين موضح بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى للتشغيل .

(أ) وضع المنحة كدخل مؤجل:

ينعكس وضع المصنع كما يلي في الميزانية في 31 ديسمبر من السنوات الثلاثة

(بالآلف دولار)

2004	2005	2006	بيان
90000	90000	90000	المصنع
(4500)	(9000)	(13500)	التكلفة التاريخية
85500	81000	76500	مجمع الإهلاك
10000	10000	10000	القيمة المعدلة
1500	1000	500	الدخل المؤجل

المبالغ التالية يعترف بها في قوائم الدخل للسنوات الخاصة بكل منها .

(بالآلف دولار)

2004	2005	2006	بيان
4500	4500	4500	الإهلاك (مصرف)
			(20 ÷ 90000)
(500)	(500)	(500)	المنح الحكومية (دخل)
			(20 ÷ 10000000)

وتعالج المبالغ أعلاه كبنود مستقلة بقائمة الدخل ولا ينبغي مقاصتها بمقتضى هذه الطريقة للعرض .

(ب) خصم المنحة للوصول إلى القيمة الدفترية المعدلة للأصل:

سوف تكون التكلفة التاريخية المعدلة للمصنع 80 مليون دولار ، والتي تمثل التكلفة

الإجمالية 90 مليون دولار ناقصاً 10 مليون دولار منحة . وتنعكس قيمة المصنع كالأتي في الميزانية المقابلة .

(بالألف دولار)

بيان	2006	2005	2004
المصنع			
تكلفة تاريخية	80000	80000	80000
مجمع الإهلاك	(12000)	(8000)	(4000)
	68000	72000	76000

سوف تعكس قوائم الدخل عبء الإهلاك السنوى بمبلغ 4 مليون دولار (80 مليون ÷ 20)، ويتفق ذلك مع صافى نتيجة المبالغ السنوية المعترف بها فى قائمة الدخل وفقاً للبديل الأول .

الفصل العشرون

آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي المعيار المحاسبي الدولي رقم (21)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل العشرون

آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

المعيار المحاسبي الدولي رقم (21)

Problems Addressed

1-20 - المشاكل محل الدراسة:

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ،
ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية كما يلي :

* تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية .

* كيفية الاعتراف بالآثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية .

Scope of the Standards

2-20 - نطاق المعيار :

يجب تطبيق هذا المعيار على ما يلي :

- فروق الصرف .

- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية (عندما يتم العرض بعملة تختلف عن عملة
التعامل Functional Currency) .

ولا ينطبق المعيار على ترجمة المشتقات (لأنها واردة في أحكام المعيار المحاسبي الدولي
رقم 39) ومع ذلك ، فإن المعيار ينطبق على قياس المبالغ المتعلقة بالأصول بعملة أجنبية
والالتزامات والمشتقات بعملة التعامل وترجمة الأصول بعملة أجنبية والالتزامات والدخول
والمصروفات إلى عملة العرض .

Key Concepts

3-20 - المفاهيم الأساسية:

1-3-20 - تستخدم عملة التعامل The Functional Currency لقياس البنود الواردة في القوائم
المالية والتي لا تتطلب أن تكون بالعملة المحلية للمنشأة .

2-3-20 - وتعرف عملة التعامل بأنها عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها المنشأة،
على سبيل المثال :

- العملة التي تؤثر بشكل أساسي على أسعار المبيعات - أو .

- عملة الدولة التي تحدد قواها التنافسية ونظمها أسعار بيع السلع أو الخدمات - أو .

- العملة التي تؤثر على تكلفة العمل والمواد والتكاليف الأخرى .

- فروق الصرف التي تنشأ على معاملات بعملة أخرى بخلاف عملة التعامل وتحدد كالفرق
الناتج عن تحويل عدد معين من وحدات عملة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة .

3-3-20 - تتحدد المعالجة المحاسبية بحسب ما إذا كانت المنشأة :

- تعمل وحدها A Stand-Alone أو

- منشأة ذات عمليات خارجية (شركة أم) أو

- عملية خارجية (كيان تابع - أو فرع) .

4-3-20 - تكون عملة التعامل لعملية خارجية هي :

أ - ذاتها كعملة التعامل للمنشأة عندما :

- تكون العمليات الخارجية (الأجنبية) إمتداداً للمنشأة صاحبة التقارير.

- صفقات العمليات الخارجية (الأجنبية) مع المنشأة صاحبة التقارير عالية .

- تؤثر التدفقات الأجنبية للعمليات الخارجية تأثيراً مباشراً على التدفقات النقدية للمنشأة صاحبة التقارير .

- التدفقات النقدية للعمليات الخارجية متاحة للتحويل إلى المنشأة صاحبة التقارير .

- التدفقات النقدية للعمليات الخارجية (الأجنبية) غير كافية لوجود الخدمة والالتزامات العادية للدين .

ب- تكون مختلفة عن عملة التعامل للمنشأة مصدرة التقارير عندما تكون العمليات الخارجية الأجنبية :

- تقوم بتنفيذ أنشطتها بقدر كبير من الاستقلالية .

- المعاملات مع المنشأة مصدرة التقارير منخفضة .

- لا تؤثر التدفقات النقدية مباشرة على التدفقات النقدية للمنشأة مصدرة التقارير .

- التدفقات النقدية غير متاحة بشكل جاهز للتحويل إلى منشأة مصدرة التقارير .

- التدفقات النقدية كافية لوجود الخدمة والالتزامات العادية للدين .

5-3-20 - عملة العرض : Presentation Currency

* هي العملة المستخدمة لعرض القوائم المالية .

* يمكن أن تكون أي عملة رغم أن كثيراً من التشريعات تتطلب العملة المحلية (على

سبيل المثال قد تعرض شركة مساهمة مصرية قوائمها المالية بالدولار الأمريكي) .

* تكون عادة هي عملة التعامل للشركة الأم أو عملة الدولة التي يوجد بها المركز الرئيسي .

* فروق الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية المقيسة باستخدام عملة التعامل

مختلفة عن عملة العرض .

6-3-20 - العملية الخارجية (الأجنبية) : A Foreign Operation

هي وحدة تابعة، أو شقيقة ، أو مشروع مشترك أو فرع تكون أنشطتها مبنية على أساس

أو تجرى فى دولة أخرى غير الدولة التى فيها منشأة لتقارير (وتحدد عملة التعامل حسب درجة الاستقلالية التى تتمتع بها) .

7-3-20 – البنود النقدية : Monetary Items

هى وحدات من العملة محتفظ بها والأصول والالتزامات المطلوب استلامها أو دفعها بمبالغ ثابتة أو محددة بعدد من وحدات العملة ، والسمة الأساسية للبند النقدى هى حق تلقى (أو التزام بتسليم) عدد محدد أو ممكن تحديده من وحدات العملة ، وتشمل البنود النقدية النقد ، المدينون ، القروض والدائنون والقروض طويلة الأجل والمخصصات ، التزامات منافع العاملين وأصول والتزامات الضرائب المؤجلة .

8-3-20 – البنود غير النقدية : Nonmonetary Items

تشمل الأوراق المالية المتعلقة بحقوق الملكية ، المخزونات ، المصروفات المدفوعة مقدماً والأصول الثابتة وما يتعلق بها والشهرة والأصول غير الملموسة.

4-20 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

أ – العملة الأجنبية – المعاملات – القياس :

1-4-20 – المعاملات بعملة أجنبية :

هى معاملات تتم بعملة بخلاف عملة التعامل ، وتشمل :

- شراء أو بيع سلع وخدمات .
- إقراض أو إقتراض أموال .
- عقد عقود صرف أجنبى غير نافذة .
- الاستحواذ على أصول أو بيعها .
- تحمل أو تسوية التزامات .

2-4-20 – يتم التقرير عن المعاملات بعملة أجنبية ، عند الاعتراف المبدئى ، بعملة التعامل ، بالتطبيق على مبالغ العملة الأجنبية بسعر الصرف الفورى بين عملة التعامل والعملية الأجنبية فى تاريخ المعاملة .

3-4-20 – فى تاريخ إعداد كل ميزانية :

- يتم ترجمة البنود النقدية بعملة أجنبية المتبقية دون تسوية باستخدام سعر الإقفال .
- يتم التعامل مع البنود غير النقدية على أساس :

* يتم التقرير عن البنود الواردة بالتكاليف التاريخية على أساس سعر الصرف فى تاريخ المعاملة .

* يتم التقرير عن البنود الواردة بالقيمة العادلة باستخدام سعر الصرف فى تاريخ تحديد القيمة العادلة .

20-4-4 - تعالج فروق الصرف التالية في الربح أو الخسارة :

- الفروق الناشئة عن تسوية البنود النقدية .
- تلك الناشئة عن ترجمة البنود النقدية بأسعار مختلفة عن تلك التي ترجمت بها عند الاعتراف المبدئي (الإثبات المبدئي) .

20-4-5 - فروق الصرف المتعلقة بمكاسب أو خسائر عن بنود غير نقدية المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية : على سبيل المثال مكاسب أو خسائر إعادة التقييم الناشئة من إعادة تقييم الأصول الثابتة .

- 20-4-6 - تدخل فروق الصرف التالية في حقوق الملكية ، إلى أن يتم التصرف في الأصول أو الالتزامات المرتبطة بها ، وحينئذ يتم تحويلها إلى حساب الربح أو الخسارة :
- تلك المتعلقة بمكاسب أو خسائر مراقبة تحركات السوق Mark-to-Market .
- البنود النقدية بين المجموعة التي تشكل جزءاً من صافي استثمار المنشأة في منشأة أخرى .
- الالتزام الأجنبي الذي تتم المحاسبة عنه كغطائية مخاطر Hedge لصافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي (معياري المحاسبة الدولي رقم 39).

ب - القوائم المالية للعمليات الخارجية (الأجنبية) - الترجمة من عملة التعامل إلى عملة العرض:

20-4-7 - يجب ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض باستخدام :

- سعر الإقفال في تاريخ الميزانية بالنسبة لكل الأصول والالتزامات .
- أسعار الصرف في تواريخ المعاملات للدخل والمصروفات . والأسعار التقريبية أو المتوسطة يمكن استخدامها لأسباب عملية .

20-4-8 - جميع الفروق الناتجة من الصرف تدخل كمكون منفصل في حقوق الملكية وحتى يتم التصرف في العمليات الأجنبية ، حينئذ يتم إدخالها كربح أو خسارة .

20-4-9 - يجب معالجة تسويات الشهرة والقيمة العادلة الناشئة عن العملية الأجنبية كأصول والالتزامات للعملية الأجنبية ويعبر عنها بعملة التعامل للعملية الأجنبية . وترجمة تسويات الشهرة والقيمة العادلة تكون لذلك بسعر الإقفال .

20-4-10 - عندما تكون عملة التعامل لعملية خارجية (أجنبية) هي عملة اقتصاد تضخم جامح فإنه :

- يعاد صياغة القوائم المالية بالنسبة لتغيرات السعر طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) .
- يتم ترجمة المبالغ المعاد صياغتها بالنسبة لكل من الميزانية وقوائم الدخل إلى عملة العرض باستخدام سعر الإقفال .

Presentation and Disclosure

5-20 - العرض والإفصاح :

1-5-20 - ينبغي على الكيان الإفصاح :

- في قائمة دخله عن مبلغ فروق الصرف المعترف بها في الربح أو الخسارة باستثناء تلك الناشئة على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة طبقاً لـ IAS 39 .
- في ميزانيته العمومية عن فروق الصرف الصافية المصنفة في مكون منفصل من حقوق الملكية ، وتسوية (مطابقة) مبلغ فروق الصرف هذه في بداية ونهاية الفترة .

2-5-20 - الفرق بين عملة العرض وعملة التعامل يجب بيانه ، بالإضافة إلى الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة .

3-5-20 - أي تغيير في عملة التعامل للكيان ينبغي الإفصاح عنه وكذا سبب التغيير .

4-5-20 - العرض بعملة أخرى غير عملة التعامل عندما يعرض كيان قوائمه المالية بعملة مختلفة عن عملة التعامل ، ينبغي أن يصف الكيان القوائم المالية بأنها مطابقة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقط إذا كانت مطابقة لكل متطلبات كل معيار وتفسيره .

Financial Analysis and Interpretation

6-20 - التحليل المالي والتفسير :

1-6-20 - عن طريق تسجيل المكسب (أو الخسارة) من معاملات العملة الفردية في قائمة الدخل ، تثبت محاسبة العمليات الأجنبية التقلب الناجم عن التغيرات في أسعار الصرف في الربح أو الخسارة ومن ثم الأرباح للسهم الواحد ، مما يعكس بوضوح الواقع الفعلي ، ويجب فهم طبيعة هذا المكسب أو الخسارة من خلال بحث السبب الجذري للمكسب أو الخسارة .

2-6-20 - عندما تحتفظ الكيانات بأصول نقدية مقومة بعملة أجنبية مثل النقدية ، تتكبد مكسباً عندما ترتفع قيمة تلك العملة في مقابل عملة التعامل ، وتتكبد خسارة عندما تهبط قيمة تلك العملة .

وعندما تحتفظ الكيانات بالتزامات بعملة أجنبية ، تتكبد خسارة عندما ترتفع قيمة العملة الأجنبية ومكسباً عندما تهبط تلك القيمة .

3-6-20 - نظراً لأن الكيانات تحتفظ في العادة بأصول نقدية والتزامات نقدية بعملات أجنبية ، فإن مسألة ما إذا كان حدوث ارتفاع (أو هبوط) في قيمة العملة الأجنبية سوف ينتج عنه مكسب أو خسارة تتوقف على ما إذا كان المركز النقدي الصافي بهذه العملات إيجابياً (أي إذا تجاوزت الأصول الالتزامات) أم سلبياً (أي إذا تجاوزت الالتزامات الأصول) وبوجه عام فإن المكسب أو الخسارة من ترجمة العملات هو نتاج متوسط المركز النقدي للكيان والتغيير في معدل الصرف بين العملات المحلية وعملة التعامل ،

ويتطلب ذلك تحليلاً للتغيرات الحادثة في المركز النقدي الصافي للشركة لاحظ أن الدخل الصافي المثبت من العمليات الأجنبية لكيان ماتتكون من 3 أجزاء :

- التأثيرات التشغيلية ، وهي الدخل الصافي الذي كان الكيان سيثبتته بعملة التقارير المالية لو أن أسعار الصرف لم تتغير عن مستوياتها المتوسطة المرجحة للسنوات السابقة .
- تأثيرات التدفق التي لها تأثير على مبلغ الإيرادات والمصروفات المثبتة في قائمة الدخل ، ولكن تم قبضها أو تكبدها بعملات أجنبية وهذه يمكن احتسابها بأنها قيمة متخلفة .
- تأثيرات الاحتفاظ بالمكسب (الخسارة) التي لها تأثير على قيم الأصول والخصوم المثبتة في الميزانية العمومية ، ولكنها فعلياً محتفظ بها أو مدينة بعملات أجنبية .

20-6-4 - تأثير الترجمة من عملة التعامل إلى عملة العرض يقع على جزء حقوق الملكية من الميزانية العمومية وليس في قائمة الدخل ، ويعنى هذا أن الدخل الصافي وأرباح السهم الواحد المقومة بعملة العرض لن تكون متقلبة مثلاً عند ترجمة المعاملات الفردية (على سبيل المثال بالأسعار الفورية أو أسعار الإقفال مع انتشار فروق الصرف خلال قائمة الدخل) ، ومع ذلك فالقيمة (أو حقوق الملكية) الصافية المبينة في الميزانية العمومية تصبح أكثر تقلباً لأن تعديل الترجمة مدرج في الميزانية العمومية .

20-6-5 - سيجد المحلل سهولة أكبر في التنبؤ بالمكاسب إذا لم يكن هناك حاجة إلى التنبؤ بأى مكسب أو خسارة من مكون ترجمة العملات الأجنبية إلى الدخل الصافي ، وكما ذكرنا سابقاً ، فإن طبيعة المكسب أو الخسارة من ترجمة العملات الأجنبية يمكن فهمها بملاحظة السبب الجذري لوجودها، وعند ترجمة القوائم المالية ، يكون مركز الأصل أو الالتزام الصافي عنصراً جوهرياً (بالمقارنة بالمركز النقدي الصافي للمعاملات الفردية) وإذا كان لدى كيان ما مركز أصول صافي في عملية أجنبية تتكبد مكسباً عندما يرتفع سعر العملة الأجنبية وخسارة عندما يهبط سعرها ، وعندما يكون المركز الصافي التزاماً، بتكبد مكسباً عندما يهبط سعر العملة الأجنبية وخسارة عندما ترتفع قيمة العملة .

• مثال: تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي:

- مثال (1-20) :

اشترت شركة Bark Incorporated (التي عملة تعاملها هي الدولار الأمريكي) معدات تصنيع من المملكة المتحدة ، وقد تم تمويل المعاملة بواسطة قرض من أحد البنوك التجارية في إنجلترا . وقد تم شراء معدات في 2 يناير 2007 بتكلفة 400 ألف جنيه استرليني ودفع الثمن بواسطة البنك إلي المورد في نفس اليوم ، ويجب سداد قيمة القرض في 31 ديسمبر 2008 والفائدة مستحقة الدفع بنسبة 10% نصف سنوية كمتأخرات ، وتاريخ الميزانية العمومية هو 31 ديسمبر .

وتسرى أسعار الصرف التالية :

1 جنيه استرليني = دولار أمريكي	
1.67	2 يناير 2007
1.71	30 يونيو 2007
1.75	31 ديسمبر 2007
1.73	30 يونيو 2008
1.70	31 ديسمبر 2008

• الإيضاح:

سيتم تسجيل مدفوعات الفائدة بالأسعار الفورية السارية في تواريخ الدفع بالطريقة التالية :

بالدولار	
34.200	30 يونيو 2007 (20000 جنيه \times 1.71)
35.000	31 ديسمبر 2007 (20000 جنيه \times 1.75)
69.200	إجمالي الفائدة عن 2007
34.600	30 يونيو 2008 (20000 جنيه \times 1.73)
34.000	31 ديسمبر 2008 (20000 جنيه \times 1.70)
68.600	إجمالي الفائدة عن 2008

ويسجل القرض مبدئياً في 2 يناير 2007 ويعاد بيانه بالسعر الفوري في 31 ديسمبر 2007 وكذلك 31 ديسمبر 2008 وبعده يسدد بالسعر الفوري ، والحركات في رصيد القرض هي كالتالي :

668000	المسجل في 2 يناير 2007 (400 ألف جنيه \times 1.67)
32000	خسارة العملة الأجنبية على إعادة بيان القرض
700000	إعادة البيان في 31/12/2007 (400000 جنيه \times 1.75)
(20000)	ربح العملة الأجنبية على إعادة بيان القرض
	إعادة البيان والدفع في 31/12/2008
680000	(400000 جنيه \times 1.70)

وسوف يتم بيان القرض بمبلغ 700 ألف دولار في الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2007 ، وتظل معدات التصنيع بسعرها الفوري التاريخي البالغ 668 ألف دولار .

وسوف يتم الاعتراف بالمبالغ التالية في قائمة الدخل :

بيان	2008	2007
الفائدة	68600	69200
خسارة (ربح) العملة الأجنبية	(20000)	32000

الفصل الحادى والعشرون

تكاليف الاقتراض المعيار المحاسبى الدولى رقم (23)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الحادى والعشرون

تكاليف الاقتراض

المعيار المحاسبى الدولى رقم (23)

Borrowing Cost

1-21 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يمكن أن يستغرق إنشاء أو إنتاج أو الاستحواذ على بعض الأصول وقتاً طويلاً ، فإذا أسهمت بعض القروض فى تكوين أو إنشاء الأصل خلال فترة زمنية معينة فإن تكلفة هذه القروض يمكن من الناحية المنطقية اعتبارها جزءاً من تكلفة الحصول على هذه الأصول وإعدادها للإستخدام المستهدف أو البيع ، ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجات المحاسبية البديلة لتكاليف الاقتراض .

2-21 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يجب تطبيق هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض والتي تتمثل بصفة أساسية فى الفوائد وأى تكاليف أخرى تتحملها المنشأة لخدمة الدين .

3-21 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-21 - مبررات رسملة تكلفة الاقتراض :

- تمثل تكلفة الاقتراض جزءاً من تكاليف الاستحواذ على الأصل مثلها مثل أى عنصر آخر من عناصر التكاليف .

- تؤدي الرسملة إلى توزيع تكلفة الاقتراض على عدة فترات مالية ومقابلتها مع إيرادات مستقبلية .

- ينتج عن الرسملة مقارنة جيدة بين الأصول المشتراه والأصول التى يتم إنشاؤها .

2-3-21 - الآراء المعارضة لرسملة تكلفة الاقتراض :

- تستخدم القروض لأغراض أعمال المنشأة ككل ولذلك فإن أى محاولة لربط تكلفة الاقتراض بأصل محددة سوف تكون محاولة تحكيمية .

- وجود طرق تمويل مختلفة يمكن أن يترتب عليها مبالغ مختلفة لرسملة نفس الأصل .

- يمكن التوصل إلى مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات إذا تم اعتبار تكلفة الاقتراض ضمن المصروفات .

3-3-21 - الأصول المؤهلة :

هى تلك الأصول التى تتطلب بالضرورة فترة طويلة لإعدادها للاستخدام فى الأغراض المعدة لها أو للبيع ومن أمثلتها :

- البضائع التى تتطلب فترة طويلة لجعلها قابلة للبيع .
- الأصول الأخرى مثل معدات المصانع ، تجهيزات إنتاج الطاقة والاستثمارات العقارية .

Accounting Treatment

4-21 - المعالجة المحاسبية :

أولاً : طرق المحاسبة عن تكلفة الاقتراض :

4-21-1 - هناك طريقتان للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض مسموح بها :

- الطريقة الأولى :

الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف فى الفترة التى حدثت فيها * .

- الطريقة الثانية :

رسملة تكاليف الاقتراض التى يمكن ربطها مباشرة بعملية إنشاء أو إنتاج أو الاستحواذ على الأصل المؤهل لذلك مع توافر الشروط التالية :

- يحتمل أن ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق إلى المنشأة .
- يمكن قياس هذه التكاليف بشكل موثوق (بالرجوع إلى طريقة سعر الفائدة الفعال الموصوف فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) .

ثانياً : متى تبدأ عملية الرسملة ؟

4-21-2 - تبدأ عملية الرسملة عندما :

- حدوث انفاق على أصل مؤهل للرسملة والأصل المؤهل للرسملة هو أصل يتطلب بالضرورة فترة طويلة لإعداده للاستخدام فى الأغراض المعد لها أو لبيعه .
- حدوث تكاليف الاقتراض فى تلك الفترات .
- أن تكون الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع جارية .

ثالثاً : متى تتوقف عملية الرسملة ؟

4-21-3 - يتم إيقاف عملية الرسملة عندما :

- يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام المعد من أجله أو للبيع (إذا كان مخزون) .
- توقف التطوير النشط على امتداد هذه الفترة .
- استكمال الإنشاء فى جزء والجزء الكامل يمكن استخدامه مستقلاً (مثلاً مركز أعمال) .

4-21-4 - لا ينبغي إيقاف الرسملة فى الحالات التالية :

- عندما تحتاج كل المكونات إكمالها قبل أى جزء من الأصل (مثلاً مصنع) حتى يمكن استخدامه فى الغرض الذى تم تكوينه من أجله أو حتى يمكن بيعه .

* وتتصف هذه الطريقة بالبساطة وعدم التعقيد وفى نفس الوقت لا تؤدي إلى اختلاف تكلفة الأصول المتماثلة حسب طريقة تمويله .

- خلال فترات يتم فيها إجراء أعمال جوهرية فنية .
- التأثيرات المقترنة بعملية الحصول على الأصل .
- عند حدوث تأخيرات ملازمة لعملية الاستحواذ على الأصل (على سبيل المثال ، الخمر التي تحتاج إلى فترات طويلة حتى تنضج) .

5-4-21 - المبلغ الذي يتم رسملة:

- يتم رسملة تكاليف الاقتراض التي كان من الممكن تجنبها لو أنه لم يتم الانفاق على الأصل المؤهل للرسملة :

أ- إذا كانت الأموال مقترضة خصيصاً للحصول على أصل معين فإن مبلغ القرض المؤهل للرسملة هو التكلفة الفعلية التي حدثت خلال الفترة ناقصاً الدخل المكتسب على الاستثمار المؤقت لهذه القروض (إن وجد) .

ب- إذا كانت الأصول مقترضة بصفة عامة لتمويل أعمال المنشأة وتستخدم للحصول على الأصل ، فإنه يجب أن يتحدد مبلغ تكاليف الاقتراض الذي يتم رسملته بتطبيق متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض للإنفاق على الأصل ، والمبلغ المرسل أثناء الفترة يجب ألا يتجاوز مقدار تكاليف الاقتراض التي حدثت أثناء الفترة .

6-4-21 - عندما تكون القيمة الدفترية المرحلة للأصل متضمنة الفائدة المرسملة متجاوزة لصافي القيمة الممكن تحقيقها (أي قيمة الأصل الاستعمالية أو صافي سعر بيعه) ، فإنه يجب تخفيض الأصل إلى تلك القيمة الممكن تحقيقها * .

5-21 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

يجب الإفصاح عن الأمور التالية :

- * السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض .
- * سعر الرسملة المستخدم لحساب تكاليف الاقتراض المرسملة .
- * إجمالي تكاليف الاقتراض المدفوعة مع التمييز بين :
- المبلغ المعترف به كمصروف .
- المبلغ المرسل .

6-21 - التحليل المالي والتفسير: Financial Analysis and Interpretation

1-6-21 - أصبحت رسملة الفوائد جزءاً من التكلفة التاريخية للأصل ويدخل في الفائدة المرسملة التكلفة الواضحة للفائدة والفائدة المتعلقة بالإيجار التمويلي ، ولا تنطبق متطلبات رسملة الفائدة على ما يلي :

* فوقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) فإن القيمة الدفترية للأصل يجب ألا تزيد عن قيمته القابلة للتحقيق .

- المخزون المنتج روتينياً أو المشتري بغرض البيع أو الاستخدام .

- الأصول التي ليست جاهزة للاستعمال .

- الأصول الممكن استخدامها فوراً سواء أكانت أو لم تكن فعلاً تستخدم.

21-6-2 - مبلغ تكلفة الفائدة الذي يتم رسمته هو ذلك الجزء من مصروف الفائدة الذي يحدث خلال فترة إنشاء الأصل ، والذي يمكن أن تتجنبه المنشأة نظرياً إذا كان قد تم الحصول على الأصل جاهزاً للاستخدام ، ويشمل هذا الفائدة على القروض التي تحدث خصيصاً لتمويل إنشاء الأصل وأي فائدة على الدين العام للشركة - حتى المبلغ المستثمر في المشروع - وتكلفة الفائدة المرسمة لا يمكن أن تتجاوز إجمالي مصروف الفوائد التي دفعتها المنشأة خلال الفترة .

21-6-3 - قبل أن يدخل الأصل مرحلة التشغيل ، فإن جزء الفائدة يجب إدخاله وتسجيله في الميزانية كاصل في دور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) ، وتعتبر هذه الفائدة المرسمة بعد ذلك مصروفاً على مدار حياة الأصل من خلال حساب إهلاك الأصل .

21-6-4 - رسمة مصروف الفائدة الذي حدث خلال فترة إنشاء أصل ما تعنى في المقابل تخفيض مصروف الفائدة خلال الفترة التي دفعت فيها الفوائد ، ونتيجة لذلك فإن رسمة الفائدة تؤدي إلى أن يكون الربح المحاسبي أكبر من التدفق النقدي ، ولاغراض التحليل فإن المحللين غالباً ما يستبعدون مصروف الفائدة المرسمة من جزء الأصل في الميزانية ويعالجون هذه الفائدة المرسمة كمصروف فائدة ، فإذا لم تتم هذه التسوية فإن نسب هامة مثل نسبة تغطية الفوائد سوف تكون أعلى من تلك الخاصة بالشركات المقارنة .

• أمثلة على تكلفة الاقتراض:

- مثال (21-1):

شركة Morskoy تنشئ مستودعاً يستغرق إنشاؤه نحو ثمانية عشر شهراً لكي يتم استكمالها ، وقد بدأت في إنشائه في أول يناير 2002 ، وتحت المدفوعات التالية خلال سنة 2002 :

بالآلاف دولار	
200	31 يناير
450	31 مارس
100	30 يونيو
200	31 أكتوبر
250	30 نوفمبر

وكانت الدفعة الأولى في 31 يناير ممولة من مجمع ديون المنشأة (Pool of Debt) ومع هذا فقد نجحت المنشأة في الحصول على قرض متوسط الأجل مقداره 800000 دولار في 31 مارس 2002 بفائدة بسيطة 9% سنوياً ، تحسب وتدفع شهرياً ومؤخراً وقد استخدمت هذه الأموال بصفة خاصة لإنشاء المستودع ، كما أن المزيد من الأموال قد استثمر بصفة مؤقتة بسعر فائدة 6% سنوياً وتدفع نقداً ومؤخراً شهرياً ، واستخدم مجمع الديون مرة أخرى بمبلغ 200000 دولار للسداد في 30 نوفمبر ، وهو الجزء الذي لم يمكن تمويله من القرض متوسط الأجل .

وتم إيقاف مشروع الإنشاء بصفة مؤقتة لمدة 3 أسابيع في مايو عندما كانت تؤدي بعض الأعمال الجوهرية الإدارية والفنية .

وقد طبقت الشركة السياسة المحاسبية المتعلقة برسملة تكلفة الاقتراض وكانت أرصدة الديون الظاهرة في الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2002 كما يلي :

بالآلاف دولار	
800	- قروض متوسطة الأجل (انظر الوصف أعلاه)
1200	- سحب على المكشوف من البنوك (المتوسط المرجح للمنافع المتداولة خلال العام كان 750000 دولار وإجمالي عبء الفوائد المحسوب بواسطة البنك بلغ 33800 دولار عن السنة)
9000	- 10% - سند لمدة 7 سنوات مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1997 بفائدة بسيطة تدفع سنوياً في 31 ديسمبر .

•الإيضاح:

يمكن حساب المبلغ الذي يتم رسملته لسعر تكلفة المستودع في عام 2002 كما يلي :

\$	- القرض الخاص (بالإنشاء)
54000	$12/9 \times 9\% \times 800000$
	- الفائدة المكتسبة على الجزء غير المستخدم من القرض المتاح خلال السنة :
(5250)	* من أول أبريل إلى 30 يونيو $[6\% \times \frac{3}{12} \times (450000 - 800000)]$
(5000)	* من أول يوليو إلى 31 أكتوبر $[6\% \times \frac{4}{12} \times (550000 - 800000)]$
(250)	* من أول نوفمبر إلى 30 نوفمبر $[6\% \times \frac{1}{12} \times (750000 - 800000)]$
<u>43500</u>	
	المجمع العام للأموال : سعر الرسملة 9.58% (انظر كيفية الحساب في بند A)
17563	* المدفوع في 31 يناير $(9.58\% \times \frac{11}{12} \times 200000)$
1597	* المدفوع في 30 نوفمبر $(9.58\% \times \frac{1}{12} \times 200000)$
19160	
<u>62660</u>	إجمالي المبلغ الذي يتم رسملته

- ملحوظة : رغم أن الأنشطة توقفت بسبب أعمال فنية وإدارية خلال مايو سنة 2002 ، فإن الرسملة لم تتوقف عن هذه الفترة طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 23 IAS .

\$	طريقة الحساب
	a - معدل الرسملة على مجمع الديون
	- إجمالي الفائدة المدفوعة عن هذه القروض :
33800	* سحب على المكشوف
900000	* سندات 7 سنوات $(10\% \times 9000000)$
<u>933800</u>	
	- المتوسط المرجح لإجمالي القروض :
750000	* سحب على المكشوف
9000000	* سندات 7 سنوات
<u>9750000</u>	
	- معدل الرسملة = $9750000 \div 933800 = 9.58\%$ (مقربة)

- مثال (21-2) :

شركة لها مبنى تحت الإنشاء تم تمويله بمبلغ 8 مليون دولار منها 6 مليون دولار قرض إنشاء يتعلق مباشرة بالمبنى ، والباقي ممول عن طريق القروض العامة للشركة ، وتستخدم الشركة المبنى عند استكماله وهيكل الدين لهذه الشركة كالآتي :

بالآلف دولار	
6000	- قرض إنشاء بسعر 11% .
9000	- سندات طويلة الأجل بسعر 9% .
3000	- سندات إضافية طويلة الأجل بسعر 10% .

وكانت السندات والسندات الإضافية مصدرة في نفس الوقت .

- مثال (21-2-1) :

ما هي الفائدة المستحقة الدفع خلال السنة .

أ - 660000 دولار .

ب - 1800000 دولار .

ج - 1770000 دولار .

د - 1140000 دولار .

• الإيضاح :

الاختيار ج هو الصحيح لما يلي :

$$= 11\% (6000000 \text{ دولار}) + 9\% (9000000 \text{ دولار}) + 10\% (3000000 \text{ دولار})$$

$$= 1770000 \text{ دولار}$$

- مثال (21-2-2) :

تكلفة الفائدة المرسلة التي تسجل كأصل في الميزانية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم

IAS 23 هي :

أ - 660000 دولار .

ب - 850000 دولار .

ج - 845000 دولار .

د - 1770000 دولار .

• الإيضاح:

الاختيار (ج) هو الصحيح ، وذلك لما يلي :

– معدل الفائدة الفعال لقرض الإنشاء هو % 11 .

– معدل الفائدة المتوسط الفعال على قروض الشركة الأخرى هو :

$$9.25\% = 10\% \times \frac{3000000}{12000000} + 9\% \times \frac{9000000}{12000000}$$

ولذلك فإن معدلين الفائدة المستخدمين لحساب معدل الرسملة هما :

$$\text{معدل الرسملة} = 6000000 (.11) + 2000000 (.0925)$$

$$= 660000 + 185000 = 845000 \text{ دولار}$$

- مثال (21-2-3):

ما هو مقدار مصروف الفوائد الذي يتم التقرير عنه في قائمة الدخل؟

أ – 920000 دولار .

ب – 1140000 دولار .

ج – 925000 دولار .

د – 1770000 دولار .

• الإيضاح:

الاختيار (ج) هو الصحيح .

$$= 1770000 + 845000 = 925000 \text{ دولار}$$

الفصل الثانى والعشرون

انخفاض قيمة الأصول المعيار المحاسبى الدولى رقم (36)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثاني والعشرون

انخفاض قيمة الأصول

المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

Impairment of Assets

Problems Addressed

1-22 - المشاكل محل الدراسة:

يهدف هذا المعيار إلى وصف الإجراءات التي ينبغي أن تطبقها المنشأة لضمان أن القيم الدفترية المرحلة لأصولها لا تزيد عن القيمة التي يمكن تحقيقها وهذا المعيار الذي يطبق في ظل نموذج القيمة العادلة يماثل سياسة الحيلة والحذر التي تطبق في ظل نظام التكاليف التاريخية .

ويصف هذا المعيار :

- الظروف التي ينبغي فيها على المنشأة حساب القيمة القابلة للتحقق من أصولها ويتضمن ذلك المؤشرات الداخلية والخارجية أو الانخفاض .
- قياس القيم القابلة للتحقق للأصول الفردية أو وحدات توليد النقدية .
- الاعتراف والاثبات لخسائر انخفاض القيمة والحالات التي يحدث فيها استعادة القيمة .

Scope of the Standards

2-22 - نطاق المعيار :

يغطي هذا المعيار معظم الأصول غير المتداولة باستثناء الأصول المالية والأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض البيع .

Key Concepts

3-22 - المفاهيم الأساسية :

An Impairment Loss

1-3-22 - خسارة انخفاض القيمة :

هي مقدار الزيادة في القيمة الدفترية المسجلة لأصل ما أو وحدة توليد نقدية عن القيمة القابلة للتحقق (سواء من بيع الأصل أو استخدامه أيهما أكبر) .

The Recoverable Amount

2-3-22 - القيمة القابلة للتحقق :

القيمة القابلة للتحقق لأصل ما أو وحدة توليد نقدية هي القيمة الأكبر نتيجة المقارنة بين القيمة المستمدة من استخدام الأصل أو صافي قيمته العادلة (عبارة عن قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع) ، وفي الحالات التي يكون فيها صافي سعر بيع الأصل أو قيمته الاستعمالية أكبر من القيمة الدفترية المرحلة فإنه لا توجد خسارة انخفاض في قيمة الأصل، ويرجع ذلك إلى أن القيمة القابلة للاسترداد من الأصل أكبر من قيمته الدفترية المسجلة .

Fair Value Less Costs to Sell

3-3-22 - القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع :

هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو وحدة مولدة للنقدية في صفقة مباشرة

تتم وفقاً لآليات السوق وبين طرفين على بيئة بالحقائق المرتبطة بالصفقة وراغبين في عقدها وذلك بعد خصم تكاليف البيع .

4-3-22 - القيمة الاستعمالية؛ Value in Use

هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقع أن تنتج من الاستخدام المستمر لأصل أو وحدة توليد نقدية بالإضافة إلى القيمة الحالية للتصرف فيه في نهاية العمر الإنتاجي .

5-3-22 - ويلاحظ أنه عند تحديد القيمة الاستعمالية للأصل فإنه ينبغي على المنشأة استخدام تقدير احتمالات التدفقات النقدية (قبل ضرائب الدخل وتكاليف التمويل) بالنسبة للأصل أو وحدة توليد النقدية في ظل الظروف الحالية وعلى أساس افتراضات معقولة يمكن تاييدها من واقع وظروف الحالة المحيطة وبحيث :

* تعكس أفضل تقدير للإدارة عن اتجاه الحالة الاقتصادية التي ستوجد على مدى العمر الافتراضي المتبقى للأصل أو وحدة توليد النقدية .

* أن تكون قائمة على أحدث الموازنات المالية والتوقعات التي وافقت عليها الإدارة عن مدة أقصاها خمس سنوات .

* أن تكون مبنية على اتجاهات أبعد من الفترة التي تغطيها معظم الموازنة الأخيرة وتوقعات هذه الموازنة ، وأن تتم التوقعات باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص مالم يكن استخدام معدل متزايد له ما يبرره .

سعر الخصم قبل الضريبة؛ A Pretax Discount Rate

هو سعر الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بصفة خاصة بنوعية الأصل أو وحدة توليد النقدية ، ويجب ألا يعكس سعر الخصم المخاطر التي تمت بها تسويات التدفقات النقدية في المستقبل .

4-22 - المعالجة المحاسبية؛ Accounting Treatment

1-4-22 - ينبغي على المنشأة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما إذا وجدت مؤشرات في تاريخ الميزانية بأن الأصل يمكن أن يكون قد لحق به انخفاض في القيمة - وينبغي على المنشأة لتقدير ذلك أن تأخذ في الحسبان - كحد أدنى - ما يلي :

1 - المصادر الخارجية للمعلومات : مثلاً :

انخفاض القيمة السوقية للأصل والتغيرات الملحوظة التي لها تأثير عكسي على المنشأة وزيادة سعر الفائدة السوقية وما إلى ذلك .

ب- المصادر الداخلية للمعلومات : مثلاً :

دليل على حدوث ركود أو تلف مادي أو تغيرات ملحوظة في مستوى استخدام الأصل أو توقع استخدامه أو وجود أدلة صادرة عن تقارير داخلية تشير إلى أن الأداء المستمد من الأصل أصبح سيئاً وأقل من المتوقع .

2-4-22 - يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد بالنسبة لـ :

- الأصول غير الملموسة ذات العمر المفيد غير المحدود .

- الأصول غير الملموسة التي لم تصبح جاهزة للاستخدام بعد .

- الشهرة .

2-4-23 - يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة مالم يكن الأصل مسجلاً بقيمة دفترية معدلة على أساس إعادة التقييم وفقاً للبديل المسموح به في المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والتجهيزات) أو أي معيار آخر من معايير التقارير المالية الدولية IFRS وفي هذه الحالة يجب التعامل معه كنقص إعادة تقييم .

وبعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة فإن عبء الإهلاك في الفترات اللاحقة سيبنى على القيم الدفترية المرحلة المعاد تقييمها .

2-4-24 - يجب تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل مفرد ، وإذا لم يكن ممكناً للمنشأة تحديد المبلغ الممكن استرداده فإنه يتم اللجوء إلى تقدير الوحدة المولدة للنقدية التي ينتمى إليها الأصل ، وهذه الوحدة هي المجموعة الأصغر من الأصول الممكن تحديدها التي تولد تدفقات نقدية من استمرار استخدامها والتي تعتمد كثيراً على التدفقات النقدية من أصول أو مجموعات أصول أخرى .

2-4-25 - يتحدد المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقدية بنفس الطريقة كالأصل الفردي وعلى المنشأة تحديد كل أصول الشركة التي تتعلق بوحدة توليد النقدية محل الفحص ، وعندما لا تتمكن الشركة من توزيع أصول الشركة على وحدات توليد النقدية على أساس معقول ومتناسك ، فإنه يجب على المنشأة أن تحدد مجموعة الوحدات التي يمكن أن تخصص لها الأصول على أساس معقول ومتناسك وإجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه المجموعة من الوحدات .

2-4-26 - لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة فإنه يجب تخصيصها لكل من وحدات المولدة للنقدية المستحوذ عليها أو مجموعات وحدات توليد النقدية التي يتوقع أن تنتفع من الاندماج (اندماج منشآت الأعمال) ، ودون الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت أصول أو التزامات أخرى للكيان المندمج قد خصصت لنفس الوحدة أو وحدات أخرى .

22-4-7 - يجب توزيع (تخصيص) خسارة الانخفاض لوحدة توليد النقدية لتخفيض القيمة

الدفترية للأصول في الوحدة بالترتيب التالي :

أ - الشهرة .

ب- الأصول الأخرى على أساس نسبي Pro Rate .

ولا ينبغي تخفيض القيمة الدفترية المرحلة لى أصل إلى أقل من القيمة الأكبر من المقارنة بين القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع وقيمه الاستعمالية وصفر .

22-4-8 - ينبغي على المنشأة إجراء عملية إعادة التقييم عند كل تاريخ لإعداد الميزانية سواء كان

هناك مؤشر لأن خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في فترة سابقة لم تعد موجودة

أو انخفضت أكثر ، وإذا وجدت مؤشرات على ذلك فإنه يجب على المنشأة تقدير القيمة

القابلة للإسترداد للأصل ، ويجب عكس Reversed خسارة الانخفاض في القيمة في

فترات سابقة إذا حدث تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد منذ

الخسارة الأخيرة للانخفاض المعترف به ، وفي حالة استعادة الأصل لقيمه (ارتفاع في

قيمه) فإن القيمة الدفترية المرحلة للأصل (القيمة الصافية بعد الإهلاك والاستهلاك) يتم

زيادتها ولكن فقط إلى الدرجة التي لا تزيد عن القيمة الدفترية للأصل لو لم يكن قد تم

الاعتراف في السنوات السابقة بخسارة الانخفاض في القيمة .

22-4-9 - يجب الاعتراف بزيادة القيمة التالية المقابلة لانخفاض القيمة في فترات سابقة في

الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الأصل مرحلاً بمبلغ معاد تقييمه طبقاً للمعيار المحاسبي

الدولى رقم (16) أو أى معيار آخر من معايير التقارير المالية الدولية ، وذلك عند

معالجة الانعكاس كزيادة في إعادة التقييم طبقاً لذلك المعيار .

22-4-10 - لا ينبغي زيادة قيمة الشهرة المقابلة انخفاض سابق في قيمتها (أى لا يتم تطبيق

الانعكاس على الشهرة) .

22-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

22-5-1 - ينبغي الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة من الأصول ، ولكل قطاع من القطاعات

القابلة للتقرير القطاعى على أساس النموذج الأصى للمنشأة (حينما يكون المعيار

المحاسبى الدولى رقم (14) المتعلق بالتقارير القطاعية مطبقاً) .

- المبلغ المعترف به في قائمة الدخل بالنسبة لما يلى :

* خسائر انخفاض القيمة .

* استعادة أو زيادة القيمة اللاحقة لحدوث خسارة انخفاض القيمة (أى انعكاسات

خسائر انخفاض القيمة) .

2-5-22 - إذا كانت خسائر انخفاض القيمة عن أصل مفرد أو وحدة توليد نقدية معترف بها أو تم استعادة القيمة وتكون جوهرية للقوائم المالية ، فإن المعلومات التالية يتم الإفصاح عنها:

- الملبسات والأحداث التي أدت إلى الخسارة التي اعترف بها أو انعكاسها (زيادة القيمة اللاحقة) .

- المبلغ المعترف به أو المنعكس .
- تفاصيل حول طبيعة الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية والقطاع الخاص بالتقرير المعنى .
- ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو صافى سعر البيع أو القيمة الاستعمالية .
- الأساس المستخدم فى تحديد صافى سعر البيع أو سعر الخصم المستخدم فى تحديد القيمة الاستعمالية وإى قيمة استعمالية سابقة .

6-22 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-22 - الأصل المنخفضة قيمته هو أصل سيتم الاحتفاظ به من جانب الكيان ولا يتوقع استرجاع قيمته الدفترية من العمليات المستقبلية ، ويستدل على عدم إمكانية الاسترجاع من بعض العوامل مثل :

- انخفاض كبير فى القيمة السوقية ، تغيير مادي أو استخدام الأصل .
- تغييرات معاكسة فى المناخ القانونى أو مناخ الأعمال .
- تجاوزات كبيرة للتكاليف .
- خسائر جارية وتاريخية ومحتملة تشغيلية أو متعلقة بالتدفق النقدى بسبب الأصل .

2-6-22 - تتخذ الإدارة القرارات بشأن ما إذا كانت قيمة أصل ما قد انخفضت أم لا بالرجوع إلى مصادر داخلية وخارجية للمعلومات وتستخدم تقديرات تدفق نقدى مبنية على افتراضات معقولة وممكن تأييدها وكذلك ميزانياتها وتنبؤاتها الأحداث زمنياً وفى قوائم IFRS المالية ، يتم تقرير الحاجة إلى إجراء خفض فى القيمة وحجم الخفض فى القيمة وتوقيته بواسطة أدلة موضوعية ويمكن تأييدها وليس وفقاً لما تراه الإدارة ، ولذلك لا يمكن استخدام خسائر الانخفاض فى القيمة فى القوائم المالية المعدة وفقاً لـ IFRS لتسوية أو التلاعب فى الأرباح بأي طريقة أخرى ومعدل الخصم المستخدم لتقرير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل فى اختيار إمكانية الاسترجاع الخاص بها يجب تقريرها بشكل موضوعى وهو قائم على ظروف السوق .

3-6-22 - من منظور المحلل الخارجى ، من الصعب التنبؤ بخسائر الانخفاض فى القيمة ، ومع ذلك فخسائر الانخفاض فى القيمة ذاتها والإفصاحات المتصلة بها تزود المحلل بمعلومات مفيدة عن تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية فى المستقبل .

22-6-4 - عند الاعتراف بخسائر الانخفاض فى القيمة تتأثر القوائم المالية من عدة نواحي :

- المبلغ المرحل للأصل ينخفض بمقدار خسارة الانخفاض فى القيمة ، ويقلل ذلك المبلغ المرحل لإجمالي أصول الكيان .
- ينخفض التزام الضريبة المؤجلة ويتم الاعتراف بدخل الضريبة المؤجلة إذا لم يستطيع الكيان الحصول على خصم (أو استقطاع) ضريبي عن خسارة الانخفاض فى القيمة حتى بيع الأصل أو استخدامه بالكامل .
- الأرباح المحتجزة ومن ثم حقوق المساهمين تنخفض بمقدار الفرق بين خسارة الانخفاض فى القيمة وأي انخفاض ذى صلة فى التزام الضريبة المؤجلة .
- الربح قبل خصم الضريبة ينخفض بمقدار مبلغ خسارة الانخفاض فى القيمة .
- يتم تخفيض الربح بمقدار الفرق بين خسارة الانخفاض فى القيمة وأي خفض ذى صلة فى نفقة الضريبة المؤجلة .

22-6-5 - بالإضافة إلى ما سبق ، تؤثر خسارة الانخفاض فى القيمة على النسب المالية التالية :

- نسب دوران الأصول تزداد بسبب قاعدة الأصول الأقل .
- نسب الدين إلى حقوق الملكية ترتفع بسبب قاعدة حقوق الملكية الأدنى .
- تعاني هوامش الربح انخفاضاً لمرة واحدة بسبب الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة .
- القيمة الدفترية (حقوق المساهمين) للكيان تنخفض بسبب الانخفاض فى حقوق الملكية .
- نفقات أو أعباء الإهلاك المستقبلية تنخفض بسبب انخفاض المبلغ المرحل للأصل .
- تميل نفقات الإهلاك المستقبلية الأدنى إلى التسبب فى زيادة الربحية المستقبلية للشركة (لأن الخسائر تؤخذ فى السنة الجارية) .
- الربحية المستقبلية الأعلى وقيم الأصول الأدنى تميلان إلى زيادة العوائد المستقبلية على الأصول .
- الربحية المستقبلية الأعلى وقيم حقوق الملكية الأدنى تميلان إلى زيادة العوائد المستقبلية على حقوق الملكية .

22-6-6 - لا تؤثر خسائر الانخفاض فى القيمة مباشرة على التدفقات النقدية لأن التدفقات النقدية

إلى الخارج عن الأصل قد حدثت فعلاً والاستقطاعات الضريبية ومن ثم المدفوعات الضريبية قد لا تتأثر ، ومع ذلك فخسارة الانخفاض فى القيمة مؤشر على أن التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية يمكن أن تكون أعلى مما تم التنبؤ به سابقاً .

• مثال : الانخفاض في قيمة الأصول :

- مثال (1-22) :

تتصل المعلومات التالية ببند معدات فردية لأحد الكيانات في تاريخ الميزانية العمومية :

بيان	القيمة الدفترية المعدلة	القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع بالدولار	القيمة الاستعمالية بالدولار
بند # 1	119000	121000	114000
بند # 2 (هامش 1)	237000	207000	205000
بند # 3 (هامش 1)	115000	117000	123000
بند # 4	83000	75000	79000
بند # 5 (هامش 2)	31000	26000	-

معلومات أخرى :

1 - البندان 2 و 3 مرحلان بمبالغ معاد تقييمهما ، وفوائض إعادة التقييم التراكمية المدرجة في حقوق الملكية عن البنود هي 12000 دولار و 6000 دولار على التوالي ، وكلا البندين معدات تصنيع .

2 - البند (5) عبارة عن حافلة (أتوبيس) مستخدمة في نقل الموظفين في الصباح والمساء ، وليس ممكناً تقرير القيمة الاستعمالية للحافلة بشكل منفصل لأن الحافلة لا تولد تدفقات نقدية للداخل من الاستعمال المتواصل ، مستقلة عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى .

• الإيضاح :

يمكن تحليل القضايا الرئيسية المتصلة بالانخفاض المحتمل في قيمة البنود سالفة الذكر كالتالي :

- بند (1) :

المبلغ القابل للاسترجاع معترف بأنه سعر البيع الصافي لأصل ما أو قيمته الاستعمالية أيهما أكبر ، ولا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة لأن المبلغ القابل للاسترجاع وهو 121000 دولار أعلى من القيمة الدفترية المعدلة وهي 119000 دولار .

- بند (2) :

البند (2) انخفضت قيمته لأن مبلغه القابل للاسترجاع (وهو 207000 دولار) أقل من قيمته الدفترية المعدلة (237000) وهو ما ينشئ خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 30 ألف دولار ، ووفقاً

IAS 36 (فقرة 60) ينبغي معاملة الخسارة على أنها نقص إعادة تقييم ولذلك يتم خصم 12000 دولار من الخسارة من فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية ويتم الاعتراف برصيد الخسارة (18000 دولار) في الربح أو الخسارة .

-بند (3)؛

لا يوجد انخفاض في قيمة بند (3) .

-بند (4)؛

يوجد انخفاض في قيمة بند (4) لأن مبلغه القابل للاسترجاع (79000 دولار) أقل من قيمته الدفترية المعدلة (83000 دولار) ، مما ينشئ خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 4000 دولار يتم الاعتراف بها كنفقة في الربح أو الخسارة .

-بند (5)؛

المبلغ القابل للاسترجاع للحافلة لا يمكن تحديدها لأن القيمة الاستعمالية للأصل لا يمكن تقديرها لتكون قريبة من سعر بيعه الصافي ولا تولد (أي الحافلة) تدفقات نقدية إلى الداخل من الاستعمال المتواصل ، مستقلة بدرجة كبيرة عن تلك المتولدة من الأصول الأخرى، ولذلك يجب أن تقرر الإدارة الوحدة المولدة للنقدية التي تنتمي لها الحافلة وأن تقدر المبلغ القابل للاسترجاع لهذه الوحدة ككل ، وإذا كانت هذه الوحدة تتكون من البنود من (1) إلى (5) ، يكون المبلغ المرحل للوحدة المولدة للنقدية (بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة على البندين (2) و (4)) هو 551,000 دولار ، وتكون القيمة العادلة ناقص تكاليف بيع الوحدة المولدة للنقدية 546,000 دولار (بافتراض أن الأصول لم يمكن بيعها مقابل أكثر من إجمالي قيمها الاستعمالية الفردية) والقيمة الاستعمالية للوحدة المولدة للنقدية هي 521,000 دولار (على افتراض من جديد - أن الأصول لا تنتج في مجموعها تدفقات نقدية أعلى من تلك المستخدمة في تقرير قيمها الاستعمالية الفردية) ولذلك فالمبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية هو 546,000 دولار ، مما يؤدي إلى نشوء خسارة انخفاض في القيمة أخرى بمبلغ 5000 دولار ، ويجب توزيع الخسارة على أساس مسبق Pro Rate على البنود (1) و (3) و (5) شريطة ألا يتم خفض المبلغ المرحل لكل بند إلى ما دون القيمة العادلة له ناقص تكاليف البيع أو القيمة الاستعمالية أيهما أعلى ، ويعنى ذلك عملياً أن الخسارة بأكملها تخصص للبند (5) أي الحافلة .

الفصل الثالث والعشرون

المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (37)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث والعشرون

المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (37)

Provisions , Contingent Liabilities

and Contingent Assets IAS (37)

Problems Addressed

1-23 - المشاكل محل الدراسة:

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للملائمة والإفصاحات المطلوبة لكل من المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ، وواضح أنه يجمعها جميعاً عدم التأكد ، فالصفة الأساسية لها جميعاً هو أنها محتملة ، وإيضاح هذه البنود المحتملة ضروري لتمكين المستخدمين من تفهم طبيعة تلك البنود ومبالغها وتوقيتاتها .

كما يوضح مجموعة الظروف التي تؤدي إلى الاعتراف بالمخصصات وإثباتها في الدفاتر ويقدم المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) الإرشادات اللازمة لإعداد القوائم المالية لتقرير مدى الاعتراف بالتزام معين على النحو التالي :

- توافر ظروف الاعتراف به وإثباته في الدفاتر أو .
- الإفصاح عن معلومات عنه فقط أو .
- عدم عمل أى شئ .

Scope of the Standards

2-23 - نطاق المعيار :

يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت عند المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة فيما عدا تلك الناشئة عن :

- * الأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة .
- * العقود التنفيذية (مثلاً العقود التي يقوم الطرفان بموجبها بتنفيذ التزاماتهما جزئياً بحد متساوي) .
- * عقود التأمين مع حملة البوالص .
- * الأحداث والمعاملات المغطاة بواسطة معايير محاسبية دولية أخرى (على سبيل المثال ضرائب الدخل ، التزامات الإيجارات) .

Key Concepts

3-23 - المفاهيم الأساسية:

A Provision

1-3-23 - المخصص:

هو التزام غير مؤكد من ناحية توقيت حدوثه أو مبلغه ، ويمكن تمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل المبالغ الناتجة عن معاملات تجارية يتم سدادها فيما بعد وكذا المستحقات

وذلك لأن المخصصات تكون بسبب وجود عدم تأكيد بشأن التوقيت /المبلغ للنفقات المستقبلية المطلوبة عند التسوية .

A Liability 2-3-23 - التزام؛

يعرف الالتزام في إطار العمل بأنه التزام حالي على المنشأة ناشيء من أحداث سابقة ويتوقع عن تسويته تدفق إلى الخارج من موارد المنشأة التي تمثل منافع اقتصادية .

A Contingent Liability 3-3-23 - التزام محتمل؛

هو التزام يكون إما :

– التزام محتمل :

وهو التزام لا يتأكد وقوعه ليصبح التزام حالي ويمكن أن يؤدي إلى تدفق موارد للخارج تمثل منافع اقتصادية .

– التزام حالي : A Present Obligation

ولكنه لا يلبي معايير الاعتراف (الإثبات) إما بسبب :

* أنه من غير المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام حدوث تدفق في الموارد إلى الخارج .

* أو لأنه لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية .

2-3-4 - لا يتم الاعتراف (الإثبات) بالالتزامات المحتملة لما يلي؛

– وجودها لا يتأكد إلا بحدوث أحداث مستقبلية غير مؤكدة أو يصعب التحكم فيها (أي أنها ليست التزامات).

– أنها لا تستوفي معايير الاعتراف والإثبات .

A Contingent Asset 5-3-23 - أصل محتمل؛

هو أصل محتمل ينشأ من أحداث ماضية ولا يتأكد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد واحد أو أكثر ولا يقع تماماً تحت سيطرة المنشأة (مثلاً : مطالبة تأمينية تقوم المنشأة بمتابعتها وليست لها نتيجة مؤكدة) .

Accounting Treatment 4-23 - المعالجة المحاسبية؛

Provisions أ- المخصصات؛

2-3-4-1 - يتم الاعتراف بالمخصصات فقط عندما :

– يكون لدى المنشأة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) كنتيجة لحدث سابق (حدث التزام) .

– يكون من المحتمل (أي أن احتمال الحدوث أكبر من احتمال عدم الحدوث) أن يتم تسوية

هذا الالتزام من خلال تدفق خارج لموارد المنشأة المتضمنة لمنافع اقتصادية .

- يكون من الممكن إجراء تقديم موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويشير المعيار إلى أنه فقط في حالات نادرة جداً لا يكون ممكناً إجراء تقدير موثوق به.

2-4-23 - يعتبر أى حدث ماضى مسبباً لآى التزام حالى إذا كان احتمال الحدوث أكبر من احتمال عدم الحدوث بالمقارنة بالالتزامات الحالية الموجودة فى تاريخ الميزانية .

3-4-23 - تنشأ الالتزامات القانونية عادة من أى عقد أو تشريع ، أما الالتزامات الاستدلالية فتنشأ فقط عند توافر الشرطين التاليين :

الشرط الأول : أن المؤشرات الصادرة من المنشأة للأطراف الأخرى فى ضوء السلوك المستقر للممارسات السابقة التى قامت بها المنشأة والسياسات المنشورة أو البيانات الحالية المحددة بصورة كافية أنها سوف تقوم بمسؤوليات معينة (أى حدوث استنتاجات لدى الأطراف الأخرى بأن المنشأة سوف تقوم بالتزامات معينة يترقب عليها تدفق لموارد ومنافع اقتصادية فى المستقبل لتسوية هذا الالتزام وذلك فى ضوء الخبرة السابقة للتعامل مع المنشأة) .

الشرط الثانى : نتيجة لذلك - فإن المنشأة تكون قد أوجدت انطباع وتوقع صحيح من جانب الأطراف الأخرى أنها سوف تضطلع بهذه المسؤوليات .

4-4-23 - يجب أن يبنى المبلغ المعترف به للمخصص على أساس أفضل تقدير للنفقة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ إعداد الميزانية .

5-4-23 - يمكن توقع أن بعض أو كل من النفقات المطلوبة لتسوية المخصص سوف تسدد عن طريق طرف آخر (مثلاً عن طريق مطالبات تأمينية ، تعويضات ، أو ضمانات موردين)، ويتم معالجة عمليات إعادة السداد كما يلى :

- الاعتراف بأى دفعات يتم تلقيها من الطرف الآخر عندما يكون مؤكداً بصورة فعالة أنه سيتم استلام الدفعة إذا قامت المنشأة بتسوية الالتزام .

- معاملة الدفعة كأصل منفصل .

- يمكن عرض المصروف المرتبط بالمخصص بصافى المبلغ بعد خصم الدفعة من الطرف الثالث وذلك فى قائمة الدخل .

6-4-23 - يجب عمل مراجعة مستمرة لمبالغ المخصصات فى كل تاريخ لإعداد الميزانية ويتم تسوية مبلغ المخصص (بالزيادة أو النقص) لتعكس أفضل تقدير حالى فى كل تاريخ لإعداد الميزانية .

7-4-23 - يجب استخدام أى مخصص فى تسوية الالتزامات المتعلقة بالنفقة التى تم تكوين

المخصصات لها والتي تم الاعتراف بها في الأصل (أي أنه لا يجوز استخدام المخصصات التي تم تكوينها لتسوية التزامات غير النفقة التي تم تكوين المخصص لها) .

8-4-23 - يتم تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس للبنود التالية :

- خسائر التشغيل المستقبلية .
- العقود المفروضة (اللزمة) .
- إعادة الهيكلة .

وذلك على النحو التالي :

1 - يجب ألا يتم الاعتراف بمخصصات لخسائر التشغيل المستقبلية حيث أن أي توقع لها يعتبر دليلاً على أن أصول معينة متعلقة بالتشغيل سوف تنخفض قيمتها وبالتالي فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) هو الذي يطبق حينئذ.

2- الالتزامات الحالية بموجب عقود ملزمة Onerous Contract يجب أن يتم الاعتراف بها واعتبارها كأي مخصص ، والعقود الملزمة هي تلك العقود التي تكون فيها التكاليف الإلزامية للوفاء بالتزامات العقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقعة الحصول عليها منه .

3- إعادة الهيكلة :

تعرف إعادة الهيكلة بأنها برامج مخططة ومراقبة عن طريق الإدارة والتي تؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مجال منشأة الأعمال أو الطريقة التي يتم من خلالها أداء أنشطة الأعمال ، ويتم الاعتراف بمخصصات إعادة الهيكلة عند الوفاء بمعايير الاعتراف العادية للمخصصات ، والالتزام الناشئ لإعادة الهيكلة ينشأ فقط عندما تكون المنشأة :

- لديها خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة و

- قد أثارت توقعاً فعلياً أنها سوف تنفذ عملية إعادة الهيكلة عن طريق البدء في تنفيذ تلك الخطة أو الإعلان عن خصائصها الأساسية لتلك المتأثرة بها .

وعندما تتضمن أي عملية لإعادة الهيكلة بيع شيء من التشغيل، فلن ينشأ التزام للبيع حتى تلتزم المنشأة بعقد بيع ملزم .

Contingent Liabilities

• الالتزامات المحتملة:

9-4-23 - يتعين على أي منشأة ألا تعترف بأي التزام محتمل (أي لا يتم إثباته في الدفاتر) ومع ذلك فإن المنشأة يجب أن تقوم بالإفصاح عن الالتزامات المحتملة مالم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية والمنافع للخارج بعيد الاحتمال ، ففي حالات الالتزامات المحتملة بعيدة الاحتمال لا يتم عمل شيء .

10-4-23 - يتم تقييم الالتزامات المحتملة بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كانت المزايا الاقتصادية للتدفق الخارج محتملة بدرجة أكبر Probable وعندما يصبح أى تدفق للموارد للخارج محتملاً Probable لبند تم التعامل معه مسبقاً على أنه التزام ممكن Contingent Liability فإنه يمكن الاعتراف به كمخصص .

● الأصول المحتملة: Contingent Assets

11-4-23 - يجب على المنشأة عدم الاعتراف بأى أصول محتملة (أى لا يتم إثبات أى أصول محتملة فى الدفاتر) .

12-4-23 - يجب على المنشأة الإفصاح عن أى تدفقات لمنافع اقتصادية للداخل إذا كانت محتملة ، وعندما يصبح تحقق الدخل الناتج من الأصل المحتمل مؤكداً بصورة فعلية ، فإن الأصل المتعلق به لا يكون هذا أصلاً محتملاً ويصبح الاعتراف به ملائماً فيما يتعلق بالإطار الخاص به .

5-23 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

- 1-5-23 - المخصصات : يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .
- التسويات التفصيلية مرتبة حسب البنود للقيمة الدفترية المعدلة فى بداية ونهاية فترة المحاسبة ، ولا تكون المقارنات مطلوبة .
 - وصف مختصر لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأي تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية تنشأ .
 - بيان حالات عدم التأكد بشأن المبالغ أو التوقيت لهذه التدفقات الخارجة.
 - المبلغ المتعلق بأى حالات إعادة سداد متوقعة ، بذكر المبلغ الخاص بأى أصل تم الاعتراف به لهذه الدفعة المتوقعة .

2-5-23 - الالتزامات المحتملة : يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .

- وصف مختصر لطبيعة الفئة .
- تقييم الأثر المالى .
- بيان حالات عدم التأكد المتعلقة بالمبلغ أو التوقيت لأي تدفق .
- إمكانية وجود دفعات مالية .

3-5-23 - الأصول المحتملة : يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .

- وصف مختصر لطبيعة الفئة .
- تقدير الأثر المالى .

23-5-4 - تكون الاستثناءات المسموح بها كما يلي :

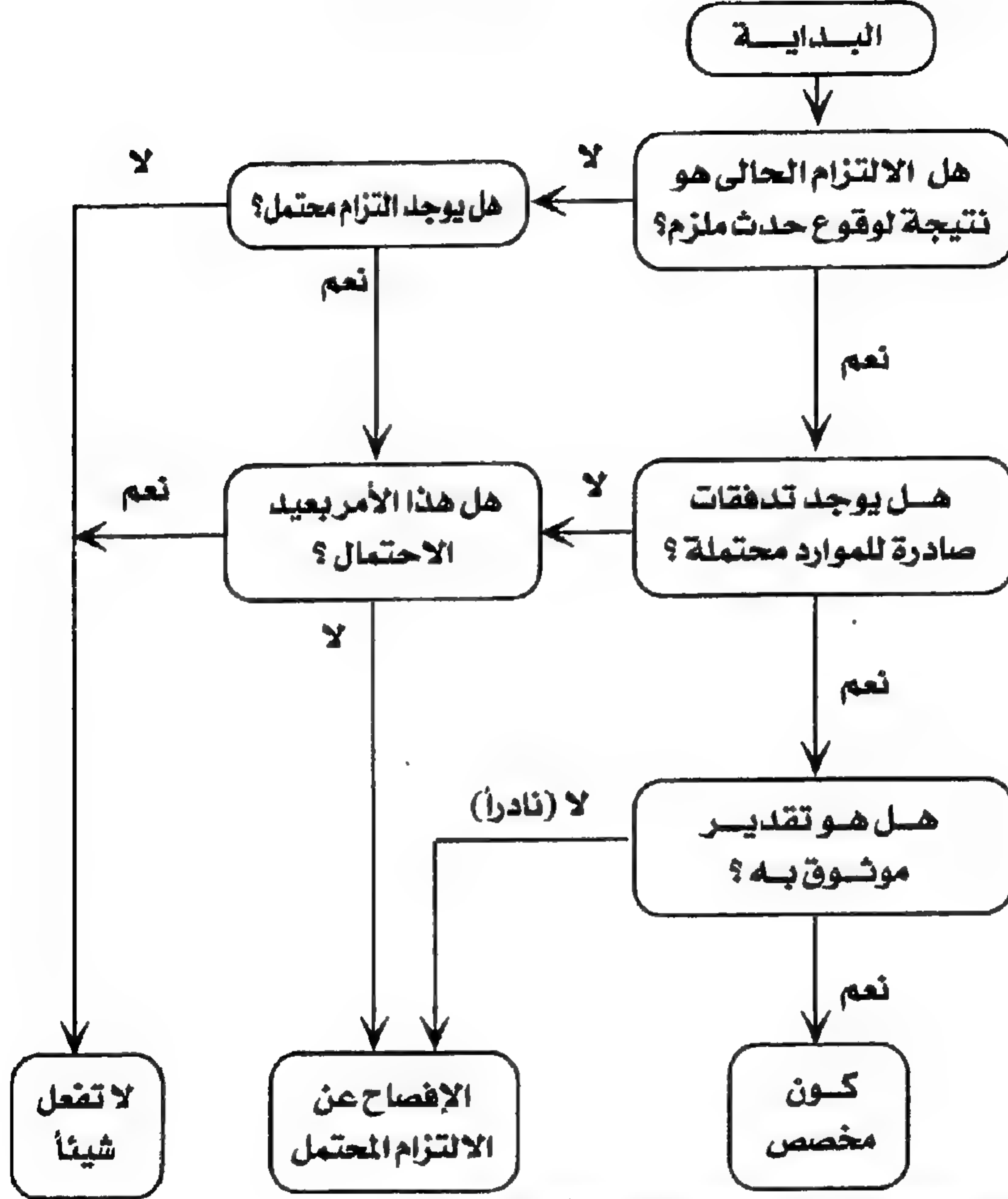
- حينما يكون من غير العملى الإفصاح عن المعلومات المطلوبة للالتزامات أو الأصول المحتملة فإنه يجب ذكر ذلك .

- وفى حالات استثنائية نادرة جداً فإن الإفصاح عن بعض أو كل المعلومات المطلوبة يمكن توقع أنه قد يمثل فائدة خطيرة للمنافسين وضد مكانة المنشأة فى أى نزاع مع أطراف أخرى ، بخصوص المخصصات أو الأصول المحتملة أو الالتزامات المحتملة ، وفى هذه الحالات لا يتطلب الإفصاح عن أى معلومات ومع ذلك فإن الطبيعة العامة للنزاع يجب أن يتم الإفصاح عنها مع تفسير عن سبب عدم الإفصاح عن أى معلومات .

● شكل (1-23) : شجرة القرار:

الغرض من هذه الخريطة هو تلخيص متطلبات الاعتراف الرئيسية للمعايير الخاصة بالمخصصات والالتزامات المحتملة .

5-5-23 - يلخص الشكل (1-23) المتطلبات الرئيسية في المعيار:



● مثال : المخصصات والالتزامات العرضية والأصول العرضية.

- مثال (1-23) :

تتصل السيناريوهات التالية بالمخصصات والالتزامات والأصول العرضية :

أ - بدأت شركة ذا مايتي ماوس تراب لتوها في تصدير فخاخ الفئران إلى الولايات المتحدة ، والشعار الإعلانى لفخاخ الفئران هو : أفضل صديقة للفتاة وتطالب حركة تحرير كاليفورنيا الشركة بدفع 800 ألف دولار على اعتبار أن الشعار الإعلانى يحط من كرامة المرأة ، ويرى

الممثلون القانونيون للشركة أن نجاح المطالبة سوف يتوقف على القاضى الذى ينظر فى القضية ، ومع ذلك فهم يقدرّون أن هناك احتمالاً بنسبة 70% أن يتم رفض الدعوى واحتمال نجاح بنسبة 30% .

ب- شركة بوس المحدودة متخصصة فى تصميم وتصنيع سيارة رياضية فاخرة ، وأثناء السنة المالية الجارية تم الانتهاء من تصنيع وبيع 90 سيارة رياضية ، وأثناء اختبار السيارات الرياضية ، تم اكتشاف عيب خطير فى آلية القيادة .

وقد تم إبلاغ جميع العملاء الـ 90 بالبريد بالعيب الموجود وطلب منهم إحضار سياراتهم لإصلاح العيب مجاناً ، وقد أشار كل العملاء إلى أن هذا هو الترتيب الوحيد الذى يطلبونه ، وسوف تبلغ التكلفة التقديرية لسحب السيارات 900 ألف دولار .

وقد قبلت الشركة الصانعة لآلية القيادة وهى شركة مقيدة فى البورصة وتملك أموالاً كافية تحمل مسئولية العيب وتعهدت بتعويض شركة بوسى المحدودة عن كل التكاليف التى قد تتكبدها بهذا الشأن .

• الإيضاح :

سوف تتم معالجة الأمور المذكورة أعلاه كالتالى لأغراض المحاسبة :

أ - التزام حالى نتيجة لحدث ماضى : تشير الأدلة المتاحة الموفرة بواسطة الخبراء إلى أن الاحتمال الأكبر هو عدم وجود التزام حالى فى تاريخ الميزانية العمومية ، وأن هناك احتمال بنسبة 70% أن المطالبة سيتم رفضها ولم يقع حدث ملزم .

ب - الاستنتاج : لا يتم الاعتراف بمخصص ، ويتم الإفصاح عن المسألة كالتزام محتمل ما لم يتم اعتبار احتمال الـ 30% بعيد الحدوث .

ج - التزام حالى نتيجة لحدث ماضى فى الالتزام التقديرى أو الاستدلالى ناشئ من بيع سيارات معيبة .

د - الاستنتاج : تدفق المنافع الاقتصادية إلى الخارج يتجاوز حدود أى شك معقول ، ولذلك يتم الاعتراف بمخصص ومع ذلك حيث أن من المؤكد فعلاً أن كل المصروفات سيتم تعويضها بواسطة صانع آلية القيادة ، يتم الاعتراف بأصل منفصل فى الميزانية العمومية ، وفى قائمة الدخل ، يمكن بيان النفقة المتصلة بالمخصص صافية من المبلغ المعترف به للتعويض .

الفصل الرابع والعشرون

الأصول غير الملموسة المعيار المحاسبي الدولي رقم (38)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع والعشرون

الأصول غير الملموسة

Intangible Assets (IAS 38)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (38)

Problems Addressed

1-24 - المشاكل محل الدراسة:

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة ، وفي سبيل ذلك فإنه يشمل

النقاط التالية :

- تعريف الأصول غير الملموسة .
- الاعتراف بالأصل غير الملموس .
- تحديد القيمة الدفترية المعدلة .
- تحديد ومعالجة خسائر الانخفاض في قيمة الأصل .
- متطلبات الإفصاح .

Scope of the Standards

2-24 - نطاق المعيار :

ينطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) على جميع الأصول غير الملموسة والتي لم يتم التعامل معها بصفة خاصة بمقتضى معايير دولية أخرى ، ومن أمثلتها العلامة التجارية والاسم التجاري - برامج الحاسبات - الترخيص - حق الامتياز والأصول غير الملموسة تحت التطوير .

Key Concepts

3-24 - المفاهيم الأساسية :

1-3-24 - يعتبر الأصل غير الملموس أنه أصل غير نقدي قابل للتحديد :

- ليس له مضمون مادي .
- يمكن فصله .
- ينشأ نتيجة حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو الانفصال عن المنشأة أو الحقوق والالتزامات الأخرى .
- يمكن فصلها عن المنشأة وبيعها أو تحويلها ، أو ترخيصها أو تأجيرها أو تبادلها إما منفردة أو مع عقود مرتبطة أخرى ، أو التزام .
- يمكن تمييزها بصورة واضحة ومراقبتها بشكل منفصل عن الشهرة .

Accounting Treatment

4-24 - المعالجة المحاسبية :

- 1-4-24 - يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس على أنه أصل (كما جاء في الإطار العام) إذا:
 - كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل إلى المنشأة ، و
 - يمكن قياس تكلفة الأصل بدرجة موثوقة Reliably .

- 2-4-24 - جميع المصروفات الأخرى المتعلقة بالأنواع التالية يتم استنفادها فوراً وتشمل:
- المراكات المولدة داخلياً ، البيانات الإدارية ، أسماء الإعلانات ، قوائم العملاء ، وما إلى ذلك .
 - تكاليف بدء التشغيل Start -Up Costs
 - تكاليف التدريب Training Costs
 - الإعلان والترويج Advertising and Promotion
 - مصاريف تغيير الموقع وإعادة التنظيم Relocation and Reorganization Expenses
 - تكاليف الإسراف والإنهاء Redundancy and Other Termination Costs

3-4-24 - في حالة اندماج المنشآت ، فإن الإنفاق على أى بند غير ملموس لا يفي بمعايير التعريف والاعتراف بالأصل غير الملموس فإنها يجب أن تكون جزءاً من قيمة الشهرة .

4-4-24 - عند الاعتراف المبدئى ، فإن الأصل غير الملموس يقاس بالتكلفة سواء تم الاستحواذ عليه من طرف خارجى أو تم توليده داخلياً .

5-4-24 - عقب الاعتراف المبدئى ، فإنه ينبغي على المنشأة أن تختار إما استخدام نموذج التكلفة Cost Model أو نموذج إعادة التقييم Revaluation Model ويعتبر النموذج الذى تختاره المنشأة هو سياستها المحاسبية لمعالجة الأصول غير الملموسة ويجب أن تطبق نفس السياسة على جميع أنواع الأصول غير الملموسة.

- نموذج التكلفة؛
Cost Model
تكون القيمة الدفترية المعدلة The Carrying Amount لأصل غير ملموس عبارة عن تكلفته ناقصاً مجمع استهلاك الأصل ، أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فإنه يتم إظهارها بالقيمة الأقل من القيمة المعادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الدفترية المعدلة .

- نموذج إعادة التقييم؛
Revaluation Model
تكون القيمة الدفترية المعدلة لبند أصل غير متداولة هي قيمته المعادلة ناقصاً مجمع الاستهلاك اللاحق وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول ، وبالنسبة للأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فإنه يتم إظهارها بالقيمة الأقل من القيمة المعادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الدفترية المعدلة .

6-4-24 - عند عمل مشروع داخلى لإنشاء أصل غير ملموس ، فإنه يجب التمييز بين مرحلتى البحث والتطوير ، حيث يتم معاملة مصاريف البحث كمصروفات، ويتم الإقرار بنفقات التطوير Development Expenditure كأصل غير ملموس إذا أمكن إثبات ما يلى :

- 1 - وجود إمكانية فنية لاستكمال الأصل غير الملموس ليكون متاح للاستخدام أو البيع .

- 2 - توافر الأساليب الملائمة والتمويل والموارد الأخرى لاستكمال التطوير حتى يكون صالحاً للاستخدام أو لبيع الأصل غير الملموس .
- 3 - توافر النية لاستكمال الأصل غير الملموس وإعداده للاستخدام أو للبيع .
- 4 - وجود القدرة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس .
- 5 - توقع أن الأصل غير الملموس سوف ينشأ عنه منافع اقتصادية مستقبلية.
- 6 - القدرة على قياس النفقة .

24-4-7 - ينبغي على المنشأة أن تقوم بتقييم الحياة الاقتصادية المفيدة Useful Life للأصل غير الملموس وتحديد ما إذا كانت محددة بمدة أو غير محددة بمدة (مستمرة)، وفي حالة إذا ما كانت محددة بمدة فإنه يجب تحديد الأجل المحدد لها ، أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي تشكل حياة الأصل المفيدة .

ويتم تطبيق الاستهلاك وخسائر انخفاض الأصول على النحو التالي :

- أي أصل غير ملموس له حياة نافعة محددة يتم استهلاكه على أساس منتظم وفقاً لأفضل تقييم لحياته المفيدة .

- أي أصل غير ملموس ليس له حياة مفيدة محددة بمدة معينة سوف يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة له سنوياً ، ويتم الاعتراف بخسائر أي انخفاض في القيمة ، ولكنه لا يستهلك .

24-4-8 - لتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس يتعرض لخسارة انخفاض القيمة ، فإن المنشأة سوف تطبق قواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) المتعلق بانخفاض قيمة الأصل ، ويتطلب هذا المعيار أيضاً أن تقوم المنشأة بهذا التقدير مرة واحدة على الأقل سنوياً .

24-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

24-5-1 - يجب تمييز كل مجموعة من الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة مولدة داخلياً وأصول غير ملموسة أخرى .

24-5-2 - يجب أن تحدد السياسة المحاسبية ما يلي :

- أسس القياس .

- طرق الاستهلاك ، و

- معدلات الاستهلاك أو الحياة المفيدة .

24-5-3 - يجب أن تفصح قائمة الدخل والإيضاحات المتممة عن الآتي :

- عبء الاستهلاك لكل فئة من الأصول موضحاً البند الذي يتضمنه .

- إجمالي مبالغ البحوث والتطوير المعترف بها كمصروف .

4-5-24 - يجب أن تفصح الميزانية والإيضاحات المتعة عن الآتي:

- إجمالي القيمة المعدلة (القيمة الدفترية) ناقصاً مجمع الإهلاك لكل فئة من الأصول في بداية ونهاية الفترة.
- التسوية المفصلة حسب البنود لتحركات القيمة الدفترية أثناء الفترة ، إجراء المقارنات غير مطلوب.
- إذا تم استهلاك أى أصل غير ملموس على مدى يزيد عن 20 سنة، فإن الدليل الذى يدفع هذا الافتراض هو أن العمر المفيد لن يزيد عن عشرين عاماً.
- القيمة الدفترية المعدلة للأصول غير الملموسة المضمونة والتي تعتبر كضمان.
- القيمة الدفترية للبنود غير الملموسة التي يتم تغيير مسماها.
- التعهدات الرأسمالية للحصول على البنود غير الملموسة.
- الوصف ، القيمة الدفترية المعدلة وفترة الاستهلاك المتبقية لأى أصل غير ملموس تكون هامة فى القوائم المالية للمنشأة ككل.
- لكل أصل غير ملموس مستحوذ عليه عن طريق منحة حكومية ويعترف به مبدئياً بالقيمة العادلة:

* القيمة العادلة المبدئية المعترف بها لهذه الأصول،

* القيمة الدفترية المعدلة لها، و

* ما إذا كان القياس يتم على أساس المعالجة الأساسية أم المعالجة البديلة المسموح بها.

5-5-24 - الإفصاحات الإضافية المطلوبة لقيم إعادة التقييم تكون كما يلي:

- التاريخ الفعلى لإعادة التقييم.
- القيمة الدفترية المعدلة لكل مجموعة من الأصول غير الملموسة والتأكد من ترحيلها فى القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية.
- المبلغ وأيضاً التسوية التفصيلية للرصيد الخاص بفائض إعادة التقييم.
- أى قيود على التوزيعات الخاصة بفائض إعادة التقييم.

6-24 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

- 1-6-24 - تحدد معايير التقارير المالية الدولية IFRS أن التقرير عن الأصول غير الملموسة فى الميزانية يكون فقط للبنود غير الملموسة التى تم شراؤها أو تصنيعها (فى حالات محددة)، ومع ذلك فإن الشركات التى تمتلك أصول غير ملموسة لم تسجل فى ميزانيتها تتضمن المهارة الإدارية Management Skill، الأسماء والعلامات التجارية Valuable Trademarks، والأسم التجارية والسمعة الحسنة A Good Reputation، حقوق الإنتاج

Proprietary Products وما إلى ذلك، وعندما توجد هذه الأصول ويتعين البحث عن أهميتها وقيمتها إذا تقرر بيع المنشأة .

24-6-2 - يجب على المحللين الماليين محاولة تقدير القيمة الخاصة بهذه الأصول مبنية على قدرة المنشأة على كسب أرباح اقتصادية أو إيجارات منها ، حتى لو كان من الصعب حدوث ذلك .

24-6-3 - ينظر المحللون الماليون - بصورة تقليدية - بشيء من الشك للأصول غير الملموسة ، وبناء على ذلك فإنهم قد يحاولون عمل تسويات للقوائم المالية غالباً ما تتضمن استبعاد القيمة الدفترية المتعلقة بتلك الأصول (وذلك بتخفيض صافي حقوق الملكية بما يساوى هذه القيمة وكذلك زيادة صافي الدخل قبل الضريبة بما يخص تكلفة الاستهلاك المرتبطة بتلك الأصول) .

24-6-4 - بصفة عامة - لا يعتبر مناسباً - استخدام أسلوب استبعاد كل الأصول غير الملموسة وتوصيلها لمستوى الصفر ، حيث ينبغي على المحلل أن يقرر إذا كان يوجد أى قدرة كسبية إضافية يمكن نسبتها إلى الشهرة أو أى أصل غير ملموس آخر ، وعندما يوجد مثل هذا الأمر فإنه يجب اعتباره أصل ذو قيمة .

24-6-5 - أى قضية يتعين دراستها عند مقارنة العوائد على حقوق الملكية أو العوائد على الأصول للشركات المختلفة وأصول مختلف الشركات وهو درجة الأصول غير الملموسة المعترف بها ، وأى منشأة حصلت على الكثير من أصولها غير الملموسة فى عمليات الدمج والاستحواذ سيكون لها بصورة مماثلة قيمة أعلى بشكل كبير لهذه الأصول فى ميزانياتها (وبالتالى عائدات أقل على حقوق الملكية والأصول) أكثر من المنشآت المماثلة التى قامت بتطوير أغلب أصولها غير الملموسة تجارياً.

• أمثلة: الأصول غير الملموسة:

- مثال (1-24):

شركة ألفا هى شركة مصنعة للسيارات ، يوجد بها قسم أبحاث ، قام بالعمل فى المشروعات التالية خلال العام :

المشروع (1) : تصميم آلية التوجيه بحيث تعمل بطريقة مختلفة عن عجلة القيادة التقليدية عن طريق التفاعل مع النبض الناتج من أصابع السائق .

المشروع (2) : تصميم جهاز لحام يتم التحكم فيه إلكترونياً بدلاً من الميكانيكاً.

وفيما يلي موجز بالمصروفات الخاصة بهذا القسم .

بيــــــــــــــــان	مصرفات عامة بالآلف دولار	مشروع (1) بالآلف دولار	مشروع (2) بالآلف دولار
<u>مواد وخامات :</u>	128	935	620
<u>العمالة</u>			
عمالة مباشرة	-	620	320
مرتبات عامة	400	-	-
موظفين إداريين	725	-	-
<u>المصرفات العامة</u>			
مباشرة	-	340	410
غير مباشرة	270	110	60

وعلماً بأن :

أنفق مدير الإدارة العامة 15% من وقته على المشروع (1) 10% من وقته على المشروع الثاني .

الشرح

تحسب تكاليف التطوير لهذه السنة على النحو التالي :

\$ 000

- المشروع (1) :
يتم تصنيف النشاط كبحث ويتم الإعتراف بكافة التكاليف كمصرفات .
- المشروع (2) :
$1450 = (60 + 410 + 400 \times 10\% + 320 + 620)$
<u>1450</u>

الفصل الخامس والعشرون

الأدوات المالية: الاعتراف والقياس المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الخامس والعشرون الأدوات المالية: الاعتراف والقياس

Financial Instruments : Recognition and Measurement

المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)

● مقدمة:

تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): الأدوات المالية : العرض والإفصاح وجاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) لاستكمال العملية المحاسبية بإيضاح توقيت إثبات الأدوات المالية في الدفاتر وكيفية قياسها، ويمثل المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ثورة في الفكر المحاسبي لأنه بدأ في استخدام القيمة العادلة كأساس للإثبات والقياس المحاسبي.

1-25 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يقوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بوضع أسس الإثبات والقياس والتحليل المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية ، ويمثل الأخذ بالقيمة العادلة للأدوات المالية السمة الأساسية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) . وبصفة خاصة في جانب الأصول في الميزانية.

2-25 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

ينبغي تطبيق المعيار الدولي رقم (39) على كافة الأدوات المالية، كما يأتي في الفقرة 25-4-6، فيما عدا استثناء البنود التالية من متطلبات المعيار (39) IAS:

- ✳ الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة.
- ✳ حقوق والتزامات عقود الإيجارات.
- ✳ خطط الأصول والالتزامات المتعلقة بخطط منافع العاملين.
- ✳ الخطط والالتزامات في ظل عقود التأمين.
- ✳ حقوق الملكية المصدرة بواسطة منشأة التقارير.
- ✳ عقود الضمان المالي المرتبطة بفشل المدين في الدفع إلى حين السداد.
- ✳ عقود الأمور المحتملة في اندماجات منشآت الأعمال.
- ✳ العقود المبنية على متغيرات طبيعية على سبيل المثال: المطالبات.

3-25 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-25 - الأداة المالية: Financial Instruments

هي عقد ينشأ بين طرفين وينتج عنه:

- أصل مالي لمنشأة ما، و
- التزام مالي لمنشأة أخرى.

A Derivative

2-3-25 - المشتق :

هو أداة مالية أو عقد آخر ، يستخدم من أجل:
الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغير أسعار فائدة أصلية أو تغير أسعار صرف، أو
أسعار سلع، أو أسعار أوراق مالية أو ترتيب إئتماني وما إلى ذلك:
- لا يتطلب استثمارات مبدئية أو تكون قليلة، و
- يتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

An Embedded Derivative

3-3-25 - المشتق المدمج :

هو مكون لأداة مدمجة والتي تتضمن أيضاً عقد مضيف غير مشتق والتي تؤثر على بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تتنوع على نحو مشابه للمشتق المتفرد، والمشتق الملحق بالأداة المالي ولكنه غير قابل للتحويل التعاقدى بصورة مستقلة لهذه الأداة، أو له طرف مضاد مختلف عن تلك الأداة ليس مشتقاً مدمجاً ولكنه يعامل كأداة مالية منفصلة.

Fair Value

4-3-25 - القيمة العادلة:

هي القيمة التي يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق.

Mark -to-Market

5-3-25 - مراقبة تحركات السوق:

(تسويات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية)

هي عملية يتم بمقتضاها تسوية قيم الأصول بغرض المتاجرة (على سبيل المثال ، تلك المحتفظ بها بغرض المتاجرة وتلك المتاحة للبيع) وكذلك الالتزامات التجارية والتي يتم تسويتها لتعكس القيم العادلة الحالية وتجرى مثل هذه التسويات غالباً على أساس يومي ، وتنعكس الأرصدة المتراكمة على اليوم التالي، من خلال إعادة الحساب السابق ليعكس أحدث الأرصدة المتراكمة نتيجة مراقبة تحركات السوق.

A mortized Cost

6-3-25 - التكلفة المستهلكة :

هي القيمة التي تقاس بها الأصول المالية والالتزامات المالية عند الاعتراف والإثبات المبدئي.
- ناقصاً أي إعادة سداد للمبلغ الأصلي.
- زائداً أو ناقصاً : أي استهلاك متراكم لعلاوة الإصدار أو خصم على الأداة، و
- ناقصاً أي تخفيض ناتج عن انخفاض القيمة أو عدم التحصيل.

سوف يتم حساب الاستهلاك باستخدام سعر الفائدة الفعلي (الفعال) (وليس سعر الفائدة الاسمي).

7-3-25 - لن تستطيع أي منشأة تصنيف أصول مالية كمحتفظ بها حتى الاستحقاق Held -to-Maturity

إذا قامت خلال العام الحالي أو عامين سابقين ببيع أو إعادة تصنيف جزء أكبر من قيمة غير

جوهريه للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك قبل تاريخ الاستحقاق (أو كنتيجة لحدث غير متكرر، أو منفرد، أو غير متوقع وخارج السيطرة)، وسوء الاستعمال هذا في الفئة سوف يؤدي إلى عدم إمكانية التصنيف في هذه الفئة لمدة 3 سنوات.

8-3-25 – محاسبة تاريخ التعامل أو التسوية : Trade or Settlement Date Accounting

تنشأ عندما تختار منشأة ما الاعتراف والإثبات لمشترياتها من الأدوات المالية في قوائمها المالية عندما يتم النظر إلى نشأة العملية، أو إلى التاريخ الذي يتم فيه تسوية الالتزام ، ويفضل معظم محاسبى الخزنة محاسبة تاريخ التعامل لأنه التاريخ الذي يتم فيه تحويل عوائد ومخاطر الملكية.

9-3-25 – العائد الإجمالي: Total Return

هو العائد الحقيقي المحقق على الأصل المالي والقيمة المستخدمة لتقييم أداء المحفظة ، أى المبلغ المتضمن فى الدخل والمصروفات المسجل فى حساب الأرباح والخسائر (على سبيل المثال الفوائد المحصلة والمستحقة) والمكاسب والخسائر غير المحققة المسجلة كربح أو خسارة أو حقوق الملكية (على سبيل المثال تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع).

10-3-25 – تغطية مخاطر القيمة العادلة: A Fair Value Hedge

هى تغطية مخاطر التعرض لتغيرات فى القيمة العادلة عند الاعتراف بأصل أو التزام (على سبيل المثال: التغيرات فى القيمة العادلة لسندات بمعدل فائدة ثابت نتيجة التغيرات فى معدلات الفائدة السوقية).

11-3-25 – تغطية مخاطر التدفق النقدى: A Cash Flow Hedge

هى تغطية مخاطر التعرض لخسائر التدفقات النقدية المرتبطة بالاعتراف بأصل أو التزام (على سبيل المثال : مدفوعات الفائدة المستقبلية على سندات ذات معدل متغير)، واحتمال المعاملة مرتفعة (على سبيل المثال : الشراء أو البيع المتوقع للمخزون) أو تأثيرات مخاطر العملة الأجنبية على التزام الشركة (على سبيل المثال العقد المبرم لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت وفقاً لعملة التقرير للمنشأة).

12-3-25 – تغطية مخاطر صافي الاستثمار فى كيان أجنبى:

The Hedge of a Net Investment in a Foreign Entity

تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بتغيرات فى معدلات الصرف الأجنبى.

4-25 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

1-4-25 – يتم الاعتراف بجميع الأصول المالية والالتزامات المالية (بما فى ذلك المشتقات المالية) عندما تصبح المنشأة طرفاً فى اشتراطات تعاقدية لأداة ما من أجل شراء أو بيع أصول مالية حيث تحدد اتفاقية السوق مدة ثابتة بين تواريخ التعامل والتسوية ، ويمكن استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والتسجيل فى الدفاتر ولا تستحق الحصة

عادة بين تواريخ التعامل والتسوية ولكن يتم عمل تسويات حسب ظروف السوق سواء استخدمت المنشأة تاريخ التعامل Trade Date أو تاريخ التسوية Settlement Date ومع أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) يسمح باستخدام أي من التاريخين إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام تاريخ التعامل في معظم الحالات .

2-4-25 - يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالى أو جزء منه عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التى تتدفق من الأصل المالى من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق .

3-4-25 - عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالى فإن الفروق بين العوائد Proceeds والقيمة الدفترية المسجلة Carrying Amount يتم إدراجها فى الربح أو الخسارة عن الفترة ، كذلك يتم التعامل مع أى فائض أو عجز ناتج عن إعادة التقييم فى فترات سابقة تم الاعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية بإدراجه أيضاً فى الربح أو الخسارة عن الفترة، وعندما يلغى الاعتراف بجزء من الأصل المالى ، فإن القيمة الدفترية المسجلة سوف يتم توزيعها تناسبياً وتحديد ما يخص الجزء المباع باستخدام القيمة العادلة فى تاريخ البيع وتحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة فى الربح أو الخسارة عن الفترة.

4-4-25 - يتم إلغاء الالتزامات النقدية عندما يتم سداؤه Extinguished بمعنى عندما يتم سداؤه أو إلغاؤه أو التنازل عنه .

5-4-25 - يتم الاعتراف المبدئى بالأصول المالية والالتزامات المالية بتكلفتها والتى تتحدد عن طريق القيم العادلة للأصل المعطى أو المستلم .

6-4-25 - ويمكن تلخيص القياس اللاحق للأصول المالية أو الالتزامات المالية فى الميزانية على النحو التالى :

أولاً: الأصول المالية:

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المستهلكة
1 - الأصول المالية بغرض المتاجرة شاملاً جميع المشتقات .	1 - أدوات حقوق الملكية التى لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.
2 - الأصول المالية المتاحة للبيع .	2 - الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
3 - الأدوات غير المشتقة (شاملة الأصول المالية) التى تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات.	3 - القروض والحسابات المدينة .

ثانياً، الالتزامات المالية:

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المستهلكة
1 - الالتزامات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة شاملة كل المشتقات .	جميع الالتزامات الأخرى
2 - الأدوات غير المشتقة (متضمنة الالتزامات المالية) والتي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات (إذا كانت كل التغيرات في القيمة العادلة خاضعة لتحوط كامل).	

25-4-7 - يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية في صافي الربح أو الخسارة للفترة ومع ذلك يوجد استثناءان من هذه القاعدة هما :

- أ - المكاسب أو الخسائر الناتجة عن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع (ليست بغرض المتاجرة) وهذه المكاسب أو الخسائر يجب الاعتراف بها في حقوق الملكية حتى يتم بيعها أو تنخفض قيمتها ، ففي هذا الوقت يتم تحويل المبلغ المتراكم إلى صافي الربح أو الخسارة عن الفترة .
- ب - عندما تغطي الأصول المالية والالتزامات المالية (المرحلة بالتكلفة المستهلكة) بأداة تحوط فإنه يتم تطبيق قواعد التحوط الخاصة الواردة في المعيار 39 .

25-4-8 - يجب أن تقدر المنشأة عند أى تاريخ لإعداد الميزانية ما إذا كانت أصولها المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة .

25-4-9 - يتم إدراج جميع خسائر انخفاض القيمة في صافي الربح أو الخسارة عن الفترة بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها الأصل المالى (سواء بغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الاستحقاق ، ولذلك عندما تحدث خسائر انخفاض في القيمة للأصول المالية المتاحة للبيع (حيث يتم إعادة القياس بالقيمة العادلة ويعترف بالفروق في حقوق الملكية) ، فإن هذه المبالغ سوف يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى صافي الربح أو الخسارة عن الفترة .

25-4-10 - يمكن أن يحدث انعكاس لانخفاض القيمة في فترات مستقبلية (أى زيادة في القيمة) ولكن هذا الانعكاس لا يتجاوز التكلفة المستهلكة لهذه الأصول والتي لا يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة (على سبيل المثال الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) .

11-4-25 - تتغير تغطية المخاطر مع محاسبة تغطية المخاطر كما يلي :

أ - تقوم تغطية المخاطر بتحويل المخاطر بينما تقوم محاسبة تغطية المخاطر بتحويل المحاسبة عن المكاسب والخسائر .

ب - كلا من تغطية المخاطر ومحاسبة تغطية المخاطر أنشطة اختيارية (حتى في حالات تغطية المخاطر ، فإنه يمكن ألا تستخدم المنشأة محاسبة تغطية المخاطر للمحاسبة عن العملية) .

ج - تغطية المخاطر Hedging هو قرار لإدارة الأعمال بينما محاسبة تغطية المخاطر Hedge Accounting هي قرار محاسبي .

د - يتم السماح بمحاسبة تغطية المخاطر فقط عندما تكون أداة التحوط :
- مشتق (وليس خيار محدد) .

- خيار محدد عندما يستخدم لتغطية خيار شراء أو .

- عندما يتم استخدام أصل أو التزام غير مشتق لتغطية مخاطر عملة أجنبية .

هـ - لا يتم تصميم أداة التحوط فقط كجزء من الفترة الزمنية عندما تكون الأداة متداولة .

12-4-25 - يقصد بتغطية المخاطر (التحوط الدخول في أداة مشتقة أو غير مشتقة لمقابلة أي تغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية يتعرض لها بند تحوط (مثلاً سند قد يتعرض لانخفاض قيمته نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل) ، وتكون علاقات تغطية المخاطر (التحوط) مؤهلة لقواعد محاسبة تغطية المخاطر الخاصة إذا طبقت المعايير التالية :

أ - أن تقوم المنشأة في بداية فترة تغطية المخاطر بعمل توثيق رسمي وإعداد تفاصيل عملية تغطية المخاطر .

ب - يتوقع أن تكون عملية تغطية المخاطر فعالة بدرجة كبيرة (بمعنى إذا وجدت فروق تكون طفيفة) .

ج - في حالة المعاملات التقديرية ، فإن المعاملة يجب أن تكون محتملة بدرجة كبيرة .

د - يمكن قياس فاعلية تغطية المخاطر بفعالية .

هـ - أن تغطية المخاطر كانت فعالة طوال هذه الفترة .

13-4-25 - تعترف محاسبة تغطية المخاطر بالآثار التعويضية المتماثلة على صافي الربح أو الخسارة للتغيرات في القيم العادلة لأداة التحوط وبند التحوط المرتبط به ، وتأخذ علاقات تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) ثلاثة أشكال :

الشكل الأول : تغطية مخاطر القيمة العادلة : Fair Value Hedge

تغطية مخاطر التعرض المعترف بها لأصل أو التزام (على سبيل المثال التغيرات في القيمة العادلة لأسعار فائدة ثابتة للسندات كنتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السوقية).

الشكل الثاني : تغطية مخاطر تدفق نقدي: Cash Flow Hedge

هي مخاطر التعرض لتقلبات في التدفقات النقدية المتعلقة بـ :

- الاعتراف بأصل أو التزام (على سبيل المثال المدفوعات النقدية المستقبلية على السندات).
- المعاملات المتوقعة (على سبيل المثال : تحديد شراء أو بيع مخزونات).
- علاقة مباشرة بمخاطر العملة الأجنبية (مثلاً : العقد الداخل لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت لعملة التقرير للمنشأة).

الشكل الثالث : تغطية مخاطر استثمار صافي في كيان أجنبي:

Hedge of Net Investment in a Foreign Entity

تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي.

14-4-25 - يجب الاعتراف بالمكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناتجة من إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة، وكذلك الخسارة أو المكاسب الناتجة من تسويات القيمة الدفترية المرحلة لبزود التحوط يتم الاعتراف بها أيضاً في صافي الربح أو الخسارة، وتطبق هذه المعالجة حتى لو كانت المحاسبة عن بند التحوط تتم بالتكلفة.

15-4-25 - بالنسبة للأرباح والخسائر الناشئة عن تغطية مخاطر التدفق النقدي ، فإنها تعالج على النحو التالي:

- الجزء من المكاسب أو الخسائر على أداة التحوط الحكيمة والتي تعتبر تحوط فعال Effective Hedge يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال التغيرات في قائمة حقوق الملكية أما الجزء غير الفعال فيتم التقرير عنه في صافي الربح أو الخسارة.

- بالنسبة لارتباط التحوط الثابت أو الصفقة التقديرية الناتجة عنها الاعتراف بأصل أو التزام مالي، فإن المكاسب أو الخسائر المرتبطة بها والمعترف بها سابقاً في حقوق الملكية فإنها سوف تستبعد وتدخل ضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ على الأصل أو الالتزام.

- وبالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية التي لا ينتج عنها أصل أو التزام فإن المكاسب أو الخسائر في حقوق الملكية سوف تؤخذ إلى الربح أو الخسارة عند حدوث العملية.

16-4-25 - بالنسبة للجزء الذي يخص الأرباح والخسائر على تحوط صافي الاستثمار في

كيان أجبني على أداة تحوط حكومية تمثل تحوط فعال ، فإنه يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من خلال التغيرات في قائمة حقوق الملكية والجزء غير الفعال يتم التقرير عنه في صافي الربح أو الخسارة .

17-4-25 – قواعد المحاسبة المتعلقة بمحاسبة تغطية المخاطر يتم تلخيصها في الجدول رقم (1-25) .

5-25- العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-25 – عند التطبيق لأول مرة فإن التسويات الرئيسية المطلوبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) : الأدوات المالية : الإفصاح والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) : الأدوات المالية : الاعتراف والقياس سوف يتم الإفصاح عنها ، ولكن لا توجد حاجة إلى إعادة بيان الأشكال المقارنة .

2-5-25 – يتم الإفصاح عما يلي (بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بواسطة المعيار المحاسبي الدولي رقم 32) :

– سياسات وأهداف إدارة المخاطر .

– السياسات والطرق المحاسبية المتبعة .

– التعرض لمخاطر سعر الفائدة .

– التعرض لمخاطر الائتمان .

– القيمة العادلة .

3-5-25 – مقاصة الأصل المالي والالتزام المالي فقط عندما :

– يوجد حق قانوني لإجراء هذه المقاصة .

– وجود نية للتسوية على أساس الصافي أو تحقق الأصل والالتزام في وقت واحد
Simultaneously .

جدول (1-25) قواعد محاسبة التحوط (محاسبة تغطية المخاطر)

إثبات القياس الأولى كأصل/أوالتزام	الاعتراف (الإثبات) مباشرة في حقوق الملكية	الاعتراف في قائمة الدخل	
		جميع التسويات في بند التحوط و أداة التحوط	تحوط القيمة العادلة
	المكاسب/الخسائر على الجزء الفعال (1) من أداة التحوط .	المكاسب والخسائر على الجزء غير الفعال لأداة التحوط (2)	تحوط التدفق النقدي
المكاسب/الخسائر السابق الاعتراف بها في حقوق الملكية		المكاسب / الخسائر السابق الاعتراف بها في حقوق الملكية عندما لا ينتج التحوط عن أصل / التزام	
	المكاسب/الخسائر على الجزء الفعال (1) من أداة التحوط	المكاسب/الخسائر على الجزء غير الفعال (2) لأداة التحوط	تحوط صافي الاستثمار في منشأة أجنبية

25-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

25-6-1 - يجب أن يتوفر للمحلل المالي فهم لأسباب ومبادئ الإدارة المتبعة لمعالجة الأوراق المالية كأوراق مالية بغرض البيع أو متاحة للبيع .

25-6-2 - يتم تقييم كلا من الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة ، ومع ذلك فإن الأرباح والخسائر الناتجة من الأوراق المالية بغرض المتاجرة هي فقط التي تتدفق مباشرة إلى قائمة الدخل ، وهذه النتائج تبدو واضحة عند تقييم الأداء وفقاً لمفهوم العائد الإجمالي .

1 - يكون التحوط فعالاً بدرجة كبيرة إذا تمكنت المنشأة طوال فترة التغطية من جعل التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بالبند الذي يتم تغطية مخاطره في أحدهما الأدنى أي يتم تغطية المخاطر بشكل شبه كامل وتتراوح النتائج بين 80% إلى 125% .

2 - تكون تغطية المخاطر غير فعالة إذا كانت الفروق خارج نطاق 80% إلى 125% .

25-6-3 - يتم أيضاً مراقبة أسعار السوق للأوراق المالية المتاحة للبيع ، وترحل الأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة إلى حقوق الملكية (وليس إلى قائمة الدخل) ، والأوراق المالية التي لا تصنف على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وأيضاً لا تصنف على أنها بغرض المتاجرة فإنها تصنف على أنها متاحة للبيع . وهذه الأوراق المالية يتم تقييمها بنفس طريقة الأوراق المالية بغرض المتاجرة ، ويتم ترحيلها بالقيمة العادلة ، ومع ذلك فإن المكاسب (الخسائر) المحققة فقط (عند حدوث بيع فعلي) والناشئة من البيع أو إعادة التصنيف للاستثمارات هي التي تسجل في قائمة الدخل ، أما المكاسب أو الخسائر غير المحققة (لم تباع ، ولكن حدثت تغيرات في القيمة) فإنه يتم إظهارها كمكون منفصل في حقوق المساهمين في الميزانية.

25-6-4 - إذا قررت الإدارة معالجة الأوراق المالية ضمن فئة «المتاحة للبيع» وليست أوراق مالية بغرض المتاجرة ، فإن هذا القرار قد يكون له أثر سلبي على الشفافية لحساب العائد الإجمالي ، وكذلك إمكانية تراكم الخسائر في حقوق الملكية (إذا لم تكن أنظمة تكنولوجيا المعلومات غير معقدة بدرجة كافية لربط الأوراق المالية بالأرباح والخسائر المتراكمة) .

25-6-5 - هناك أسباب منطقية عن أسباب تفضيل ترحيل المكاسب أو الخسائر غير المحققة إلى قائمة الدخل ، فإجمالي العائد على المحفظة يشمل كلا من دخل الكوبون والتغيرات في السعر ، وهي بمثابة انعكاس دقيق لأداء المحفظة ، عندما توجد معاملة منتظمة للمكاسب أو الخسائر الرأسمالية ودخل الكوبون .

25-6-6 - الأوراق المالية المحتفظة بها حتى الاستحقاق :

وغالباً ما تكون أوراق مالية متعلقة بالديون تتجه نية الإدارة وأيضاً تكون قادرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق ، وهذه الأوراق المالية تسجل مبدئياً بالتكلفة ويتم تقييمها في الميزانية بالقيمة المستهلكة ، والقيمة الدفترية للورقة المالية القابلة للتسويق يتم التقرير عنها في الميزانية ودخل الفائدة وكذلك أى مكاسب أو خسائر مستهلكة وخسائر انخفاض القيمة يتم التقرير عنها في قائمة الدخل ، وفائدة الكوبون يتم تسجيلها كتدفق نقدي تشغيلي .

25-6-7 - أحد الأغراض الرئيسية للمشتقات هو تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بتحجيم تعرض المنشأة للمخاطر وذلك بزيادة التعرض للمخاطر أو باشتقاق منافع من هذه الأدوات ، يمكن للمنشأة أن تكون مستعدة لتعديل أوضاعها في الأدوات المالية ليقف في صف واحد أنشطتها المالية وأنشطتها التشغيلية وبذلك تحسين تخصيصها لرأس المال لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال ، كل هذه الأنشطة أو حدوثها المحتمل يجب أن يعرض بشفافية لمستخدمي القوائم المالية ، فمثلاً عدم تقرير سعر فائدة ملحوظ أو صفقات تبادل عملة أجنبية ، يكون من غير الملائم عدم تجميع شركة تابعة هامة .

25-6-8 – تحليل الحساسية :

هو عنصر أساسى لازم لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية هذه التقديرات لازمة فى حساب تقييم المنشأة ، لذلك فإن تحليل الحساسية تكون جزءاً لا يتجزأ وأساسى من محاسبة وتقارير القيمة العادلة ، فمثلاً : كثير من الأدوات المشتقة لها انحراف إحصائى معنوى عن المعيار المتوقع بما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية ، وما لم تكن هذه الآثار المحملة معروضة بشفافية فى الإفصاحات والتحليلات (مثلاً فى تحليلات الحساسية أو اختبارات الخطورة) فإن تمثيل الميزانية للقيم العادلة بالنسبة للأدوات المالية يكون ناقصاً ولا يمكن استخدامه بشكل صحيح لتقدير علاقات العائد والمخاطر وتحليل أداء الإدارة

• أمثلة ، الأدوات المالية ، الاعتراف والقياس :

- مثال (1-25) :

تستثمر منشأة 100 مليون دولار فى محفظة أوراق مالية ذات دخل ثابت كوبون 5% ، وبعد 6 أشهر حصلت المنشأة على أول مدفوعات كوبون وقدرها 25 مليون دولار ، وقد زادت القيمة السوقية بمبلغ 2 مليون دولار بتجاهل أثر الاستهلاك المتسبب نتيجة الاختلاف بين سعر الفائدة الفعال وسعر الفائدة الاسمى بالنظر إلى أن الأوراق المالية محتفظ بها حتى الاستحقاق ، ولم تخضع الأوراق المالية لانخفاض القيمة ولم يتم رد الأصل .

- إصدارات :

A-1-25 – يتم إيضاح كيفية تمثيل هذا الموقف فى أصول الميزانية وحقوق الملكية وكذلك قائمة الدخل للمنشأة ، وتحت أى من الفئات الثلاث للسياسة المحاسبية للأوراق المالية القابلة للتسويق سوف تدرج :

- أصول محتفظة بها بغرض المتاجرة .

- أصول متاحة للبيع .

- أصول محتفظ بها حتى الاستحقاق .

B-1-25 – ناقش كيفية معالجة الخصم أو العلاوة على الأوراق المالية المشتراه فى القوائم المالية للمنشأة .

C-1-25 – إذا كانت هذه الأوراق المالية قد تمت بعملة أجنبية كيف يتم ترجمة المكاسب والخسائر ومعالجتها فى القوائم المالية للمنشأة ؟

الميزانية كما في 30/6/2001	محفظه المتاجرة	محفظه متاحة للبيع	محتفظ بها حتى الاستحقاق
الأصول :			
- ودائع	2500000	2500000	2500000
- تكلفة الأوراق المالية	100000000	100000000	100000000
- مكاسب (خسائر) غير محقة على الأوراق المالية	2000000	2000000	
	<u>104500000</u>	<u>104500000</u>	<u>102500000</u>
الالتزامات :			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	100000000	100000000	100000000
مكاسب	4500000	2500000	2500000
مكاسب (خسائر) التقييم	-	2000000	-
	<u>104500000</u>	<u>104500000</u>	<u>102500000</u>
قائمة الدخل :			
عن الفترة من 1/1/2001 حتى 30/6/2001 :			
دخل الفوائد	2500000	2500000	2500000
مكاسب (خسائر) غير محقة	2000000	-	-
	<u>4500000</u>	<u>2500000</u>	<u>2500000</u>

25-1-B- يتم استهلاك الخصومات والعلاوات في قائمة الدخل ، ويتم تسوية الاستهلاك المدين أو الدائن

لفائدة الكوبون المقبوضة إلى سعر فائدة يعكس أسعار الفائدة بالسوق في تاريخ الصفقة .

25-1-C- جميع تسويات ترجمة العملة الأجنبية على الأوراق المالية التي لا تمثل حقوق الملكية (انظر المعيار

المحاسبى الدولى رقم 21) يجب أن تنعكس في قائمة الدخل ، وفي حالة الأوراق المالية المتاحة

للبيع فإن جزء التسوية الراجع إلى مراقبة التغيرات السوقية (Mark - to - Market) لترجمة

العملة الأجنبية يجب أن يتم عكسه في حقوق الملكية متوازياً مع المعالجة العادية لتعديلات

القيمة العادلة بالنسبة للأوراق المالية المتاحة للبيع، ويلزم أن نلاحظ أن تسوية العملة الأجنبية

المتعلقة بالمبلغ الأسمى للأوراق المالية المتاحة للبيع ترحل مباشرة إلى قائمة الدخل .

- مثال (2-25) :

يصور هذا المثال المعالجة المحاسبية لتغطية مخاطر Hedge التعرض للتقلبات في التدفقات النقدية (تغطية مخاطر التدفق النقدي) والتي يمكن إرجاعها لمعاملة متوقعة .

شركة Milling تقوم بمراجعة مشترياتها من الذرة للموسم القادم وتتوقع شراء ألف طن ذرة بعد شهرين وحالياً يباع 2 طن ذرة بعد شهرين مستقبلياً بسعر 600 دولار للطن ، والشركة تقبل بشراء مخزونها من الذرة بهذا السعر في نهاية شهر مايو .

وحيثما يتجدد الجفاف يكون المزارعون في خوف أن يزيد سعر الذرة ، لذلك فهم يلجأون إلى تغطية مخاطر مشترياتهم المتوقعة مقابل هذه الزيادة المحتملة في سعر الذرة وذلك بالشراء المستقبلي للذرة لشهرين بسعر 600 دولار للطن - لألف طن ، وتتطلب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية 30000 دولار في حساب للهامش (تأمين) ، ويتم تحديث حسابات الهامش مرتين كل شهر .

وتطبق أسعار السوق كما يلي :

السعر المستقبلي (للطن)	تاريخ
600 دولار	1 إبريل
590 دولار	15 إبريل
585 دولار	30 إبريل
605 دولار	15 مايو
620 دولار (فوري)	31 مايو

وسعر الذرة في الواقع في تزايد بسبب الجفاف (القحط) Drought وتشتري الشركة الألف طن المخططة بسعر السوق الفوري Spot وهو 620 دولار للطن في 31 مايو .

الإيضاح : حساب فروق الهامش :

15 إبريل (600 - 590) × 1000 طن = 10000 \$ تُدفع

30 إبريل (585 - 590) × 1000 طن = 5000 \$ تُدفع

15 مايو (605 - 585) × 1000 طن = 20000 \$ تُحصل

31 مايو (620 - 605) × 1000 طن = 15000 \$ تُحصل

وتكون قيود اليومية كما يلي :

تاريخ	بيــــــــــــان	دائن	مدين
1 إبريل	حـ / هامش مبدئي حـ / نقدية (تسوية الهامش المبدئي)	30000	30000
15 إبريل	حـ / احتياطي تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية) حـ / نقدية (مدفوعات نقدية لسداد فروق الهامش) (حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)	10000	10000
30 إبريل	حـ / احتياطي تغطية مخاطر (حقوق ملكية) حـ / نقدية (مدفوعات نقدية لسداد فروق الهامش) (حساب للخسارة عن عقود مستقبلية - تغطية مخاطر تدفق نقدي)	5000	5000
15 مايو	حـ / نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش) حـ / احتياطي تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية) (حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)	20000	20000
31 مايو	حـ / نقدية (متحصلات نقدية ناتجة عن فروق هامش) حـ / احتياطي تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية) (حساب الربح عن عقد مستقبلي - تغطية مخاطر تدفق نقدي)	15000	15000
31 مايو	حـ / المخزون حـ / النقدية (شراء المخزون بسعر فوري 1000 طن x 620 دولار للطن)	620000	620000
31 مايو	حـ / نقدية حـ / هامش (تحصيل قيمة الهامش المبدئي المودع)	30000	30000
31 مايو	حـ / احتياطي تغطية مخاطر حـ / المخزون	20000	20000

الإيضاح :

المكسب أو الخسارة الناتجة من تغطية مخاطر التدفق النقدي يجب استبعادها من حقوق الملكية وقيمة الأصل الأساسي المعترف به أيضاً يجب تعديلها.

واضح من هذا المثال أنه تم تعديل قيمة المخزون بالمكسب الناتج عن أداة تغطية المخاطر الناتج عنها ، والناتجة عن محاسبة المخزون بسعر تغطية المخاطر Hedged Price أو السعر المستقبلي Futures Price .

وإذا حدث أنه لم ينقضى العقد المستقبلي أو لم يتم اقفاله في 31 مايو ، فإن المكاسب أو الخسائر المحسوبة على العقد المستقبلي بعدئذ سوف تتم المحاسبة عنها في قائمة الدخل لأن علاقة تغطية مخاطر التدفق النقدي لم تعد قائمة .

- مثال (3-25) :

يتطلب هذا المثال بادوات السوق النقدية قصيرة الأجل والتي لا تخضع لمراقبة تحركات السوق (أقل من 6 شهور) .

شركة تشتري أذون خزانة 120 يوم قيمتها الاسمية مليون دولار وتم الشراء بمبلغ 996742 دولار وعند الشراء كانت القيمة الدفترية المقيدة للأذون هي التكلفة الأصلية .

-الإيضاح :

هذه الأدوات تقيد عادة وتقيم في الميزانية بالتكلفة معدلة بأثر الفائدة (أو الخصم المكتسب)، ويتم التقرير عن القيمة الدفترية للورقة المالية بغرض الاتجار في الميزانية ويتم التقرير عن دخل الفائدة في قائمة الدخل ، ويتم تسجيل الخصم المكتسب كندفوق نقدي من التشغيل .

ويكون قيد شراء اذون الخزانة كما يلي :

مدین	دائن	بیگان	تاریخ
996742	996742	ح/ استثمارات مالية قصيرة الأجل ح/ نقدية	

وإذا قامت الشركة بعد 60 يوماً بإعداد قوائمها المالية فيجب أن تزيد الأذون في السعر إلى تكلفتها المستهلكة باستخدام قيد التسوية التالي :

مدين	دائن	بـبيان	تاريخ
1629	1629	حـ/ استثمارات مالية قصيرة الأجل حـ/ دخل الفوائد	
<p>حيث :</p> $\text{دخل الفوائد} = \left(\frac{t}{tm} \right) \times (Po - Pm)$ $\$1629 = \left(\frac{60}{120} \right) \times (996742 - \$1000000) =$			
<p>حيث :</p> <p>Pm : قيمة الأذون عند الاستحقاق .</p> <p>Po : قيمة الأذون عند الشراء .</p> <p>t : عدد الأيام التي تم فيها الاحتفاظ بالأذون .</p> <p>tm : عدد الأيام اللازمة لاستحقاق الأذون من تاريخ الشراء .</p>			

وتقيد أذون الخزنة في الميزانية كاستثمار قصير الأجل بقيمة تكلفته المعدلة وهي 998371 وعبارة عن (996742 + \$1629) حيث مبلغ 1629 عبارة عن الخصم المكتسب الذي سوف يتم التقرير عنه كدخل فوائد في قائمة الدخل .

وعند حلول ميعاد استحقاق الأذون ، يجرى القيد التالي :

مدين	دائن	بـبيان	تاريخ
1000000	998371 1629	حـ/ نقدية حـ/ استثمارات مالية قصيرة الأجل حـ/ دخل فوائد (خصم مكتسب)	
ومبلغ 1629 قائم على افتراض 60 يوماً فائدة على أساس القسط الثابت .			

- مثال (25-4) :

أوراق مالية بغرض المتاجرة - مراقبة تحركات السوق وأرباح غير محققة ترحل إلى قائمة الدخل :

يوم 30 نوفمبر 2003 اشترت الشركة 100 سهم من أسهم شركة أمازون بسعر 90 دولار للسهم الواحد ، وأيضاً 100 سهم من أسهم شركة IBM بسعر 75 دولار للسهم الواحد ، وقد

صنفت الأوراق المالية على أنها أوراق مالية بغرض المتاجرة (أصول متداولة) وتقيم بالقيمة العادلة (القيمة السوقية) .

-الإيضاح :

أى زيادة أو نقص فى القيمة ترحل إلى صافى الدخل فى السنة التى حدثت فيها ، كذلك أى دخل يتم تحصيله منها يسجل ضمن صافى الدخل لتسجيل عملية الشراء المبدئى .

مدين	دائن	بـيـان	تاريخ
16500	16500	حـ/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة حـ/ نقدية	

مبلغ 16500 عبارة عن $90 \times 100 + 75 \times 100$.

فإذا كانت الشركة تعد قوائمها المالية بعد شهر واحد من الشراء (فى نهاية السنة) فى 31 ديسمبر 2003 وكان سعر إقفال شركة أمازون فى جداول البورصة 70 دولار للسهم وسعر IBM 80 دولار للسهم ، وبهذا فإن استثمار الشركة فى هاتين المنشأتين هبط إلى $15000 (70 \times 100 + 80 \times 100)$ ويعدل حساب الاستثمارات قصيرة الأجل كما يلى :

مدين	دائن	بـيـان	تاريخ
1500	1500	حـ/ مكاسب/خسائر غير محققة على الاستثمارات حـ/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة	

يلاحظ أن خسارة شركة أمازون والمكسب من IBM يؤدى إلى خسارة صافية والتى تؤدى إلى نقص دخل المنشأة ، ورغم أن هذه خسارة لم تتحقق بعد وذلك لأن الأسهم لم يتم بيعها ، لذلك فإن المنشأة لم تحقق فعلاً خسارة ورغم ذلك فإنها تستمر فى قيدها فى قائمة الدخل .

وفى منتصف يناير 2004 ، حصلت المنشأة توزيعات أرباح قدرها 0.16 دولار لكل سهم من أسهم IBM ، لذلك يجرى القيد التالى :

مدين	دائن	بـيـان	تاريخ
16	16	حـ/ نقدية حـ/ دخل الاستثمارات	

مبلغ \$ 16 عبارة عن 100×0.16 سهم

وأخيراً في 23 يناير سنة 2004 باعت الشركة كل الأوراق المالية وبلغت المتحصلات 80 دولار للسهم من أمازون ، 85 دولار للسهم من شركة IBM ، ولذلك يجرى القيد التالي :

تاريخ	بيـان	دائن	مدين
23 يناير	ح/ نقدية		16500
	ح/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة	15000	
	ح/ مكاسب / خسائر غير محققة	1500	
	على الاستثمارات		

ويبلغ مقدار المكسب (الذي تحقق) والمقيد مساوياً للعائد المحسوب كما يلي : 16500
 $(\$ 80 \times 100 + \$ 85 \times 100)$ ناقصاً رصيد حساب الاستثمارات قصيرة الأجل (والتي تكون
 \$ 15000 بعد تسوية القيد الموضح أعلاه) وبالقيد المتوفق مع تسويات القيمة العادلة لحساب
 المكاسب / الخسائر غير المحققة ، فإن الحساب يصفى عند بيع الأوراق المالية .

الفصل السادس والعشرون

الاستثمارات العقارية

المعيار المحاسبي الدولي رقم (40)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس والعشرون

الاستثمارات العقارية IAS 40

Investment Property

Problems Addressed

26-1- المشاكل محل الدراسة:

الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المطلوبة المتعلقة بها ، وبالتالي فإن الجوانب المختلفة للمحاسبة عن الاستثمارات العقارية يتم مناقشتها من خلال :

* تبويب الاستثمارات العقارية .

* الاعتراف بها كأصل .

* تحديد القيمة الدفترية المعدلة عند :

- القياس المبدئي .

- القياس اللاحق .

* متطلبات الإفصاح .

Scope of the Standards

26-2- نطاق المعيار :

يطبق المعيار المحاسبى الدولي رقم 40 على الاستثمار العقارى ويسمح هذا المعيار للمنشآت بان تختار إما :

A Fair Value Model

- نموذج القيمة العادلة:

وفى ظل هذا النموذج يتم قياس الاستثمار العقارى بعد القياس المبدئى من خلال استخدام القيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى الربح او الخسارة ، أو .

A Cost Model

- نموذج التكلفة :

وفى ظل هذا النموذج فإن الاستثمارات العقارية تقاس بعد القياس المبدئى بالتكلفة المستهلكة (ناقصاً أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة) وأي منشأة تختار نموذج التكلفة ينبغى أن تفصح عن القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية .

Key Concepts

26-3- المفاهيم الأساسية:

Investment Property

26-3-1 - الاستثمار العقارى :

هى العقارات التى يتم الاستحواذ عليها بواسطة المالك أو المؤجر فى ظل إيجار تمويلي لكسب إيجارات أو بغرض زيادة القيمة الرأسمالية أو كلاهما ، وأى استثمار عقارى يولد تدفقات نقدية تكون مستقلة بشكل كبير عن الأصول الأخرى المستحوذ عليها بواسطة المنشأة .

26-3-2 - تتضمن الاستثمارات العقارية الأراضي والمباني أو جزء من مبنى أو كليهما ، فيما عدا :

- العقارات المملوكة لأغراض العمل (PPE المعيار المحاسبي الدولي رقم 16).
- العقارات المستحوذ عليها لأغراض البيع (المخزون - المعيار المحاسبي الدولي رقم 2) .
- العقارات الجاري إنشاؤها أو تطويرها (عقود الإنشاءات - المعيار المحاسبي الدولي 11).
- العقارات المستحوذ عليها بغرض التأجير في ظل إيجار تشغيلي (انظر قسم 26 - 3 - 3)
- الأصول البيولوجية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 41)
- حقوق البحث عن المعادن والموارد المعدنية (ED 6) .

26-3-3 - الحصة العقارية المستحوذ عليها من خلال الإيجارات في ظل إيجارات تشغيلية ولا تستوفى تعريف الاستثمارات العقارية سوف يتم تصنيفها ومحاسبتها على أساس استثمار عقارى بشرط :

- استيفاء باقى معايير تعريف الاستثمار العقارى .
- الإيجار التشغيلي يتم محاسبته على أساس أنه عقد إيجار تمويلي بموجب IAS 17 .
- يستخدم المؤجر نموذج القيمة العادلة الموضحة فى هذا المعيار للاعتراف بالأصل .

26-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

26-4-1 - يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كاصل إذا :

- كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشأة .

- كان بالإمكان قياس تكلفة الاستثمار العقارى بشكل موثوق .

26-4-2 - عند القياس المبدئى يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى بالتكلفة والذى يتضمن سعر الشراء وتكاليف العملية المرتبطة بها مباشرة (على سبيل المثال الخدمات القانونية ، ضرائب تحويل الملكية ، وتكاليف المعاملة الأخرى) ومع ذلك يتم استبعاد المصاريف الإدارية العامة بالإضافة إلى تكاليف التشغيل الأولية ويتم تحديد التكلفة بنفس الطريقة مثل الأنواع الأخرى للملكية (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الفصل 15) .

26-4-3 - يحق لأي منشأة عند القياس اللاحق أن تختار لكل استثمارات العقارية باستخدام أي من الآتي:

- نموذج التكلفة : ويقاس الاستثمار العقارى بالتكلفة ناقصاً متجمع الإهلاك وأي خسائر انخفاض فى القيمة .

- نموذج القيمة العادلة : ويقاس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة وبالنسبة للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل

عند نشأتها ، وتعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن من خلالها تبادل أصل بين طرفين مطلعين وراغبين في صفقة تتم وفقاً لآليات السوق .

26-4-4 - يتم تطبيق المبادئ التالية لتحديد القيمة العادلة الخاصة بالاستثمار العقاري :

- حينما يوجد سوق نشطة على استثمارات عقارية مماثلة ، فإن هذا قد يكون دليل ملائم على القيمة العادلة مع دراسة وتعديل الفروق حسب طبيعة وحالة وموقع العقارات عند الضرورة .

- يتم السماح بعمل أساليب تقييم أخرى أكثر واقعية عندما لا يتوافر سوق نشطة (انظر أيضاً معايير التقييم الدولي في موقع www.ivsc.org).

- في ظروف استثنائية ، حينما يكون من الواضح أنه قد تم الاستحواذ على الاستثمار العقاري ، وأن المنشأة لن يكون بمقدورها تحديد القيمة العادلة فإن هذا الاستثمار يتم قياسه باستخدام المعالجة القياسية الأساسية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (16) حتى تاريخ التصرف ، وتقوم المنشأة بقياس كافة استثمارات العقارية بالقيمة العادلة.

26-4-5 - التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية يجب أن تتم عندما يوجد تغيير ما في الاستخدام، ويتم عمل مخصصات خاصة لتحديد القيمة الدفترية المعدلة في تاريخ هذا التحويل .

26-4-6 - يتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة بعد الاستحواذ على الاستثمار العقاري كمصروفات إذا استوفت معيار الأداء ، ويتم رسمة هذه النفقات إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية وفقاً للمعيار الأصلي للأداء بالتدفق إلى المنشأة .

26-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

26-5-1 - يجب تحديد السياسات المحاسبية المتبعة كما يلي :

- يجب التمييز الواضح بين الاستثمار العقاري والعقارات المشغولة بواسطة المالك .
- الطرق والافتراضات الهامة المطبقة لتحديد القيمة العادلة .
- المدى الذي يمكن بموجبه تحديد القيمة العادلة باستخدام مكون خارجي مستقل .
- أسس القياس ، طرق الإهلاك ، ومعدلات الاستثمارات العقارية المقدرة وفقاً لنموذج التكلفة .
- وجود كميات القيود على الاستثمارات العقارية .
- الالتزامات التعاقدية الهامة للشراء ، التكوين ، تطوير ملكية الاستثمار أو من أجل الإصلاحات أو التدعيم للعقارات .

26-5-2 - يجب أن تتضمن قائمة الدخل والإيضاحات ما يلي :

- الدخل الإيجاري .

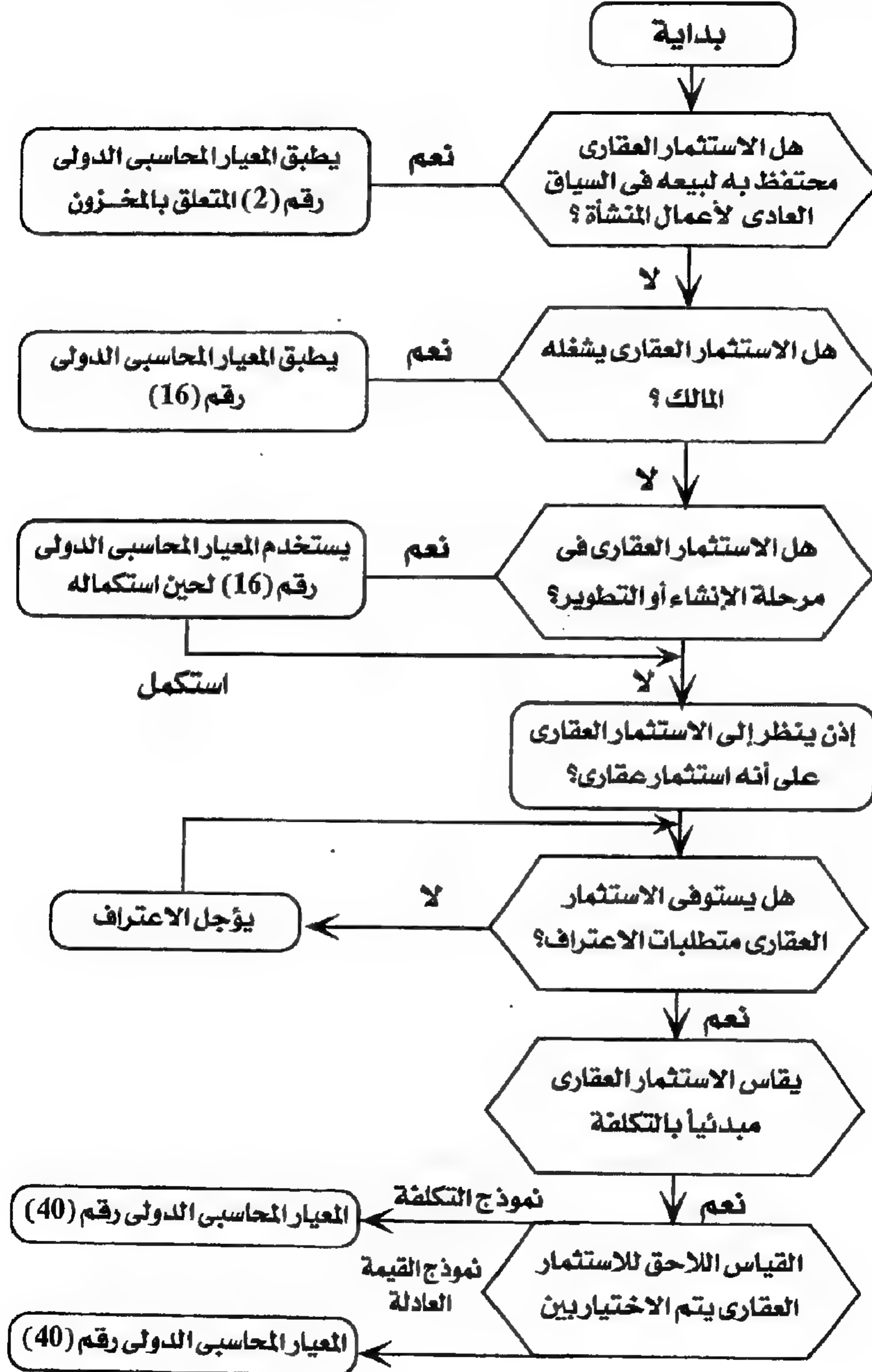
- مصاريف التشغيل المباشرة الناشئة عن الاستثمار العقاري والمولدة كدخل إيجارى
- مصاريف التشغيل المباشرة الناشئة من الاستثمار العقاري التى لم ينتج عنها دخل إيجارى.

3-5-26 - يجب أن تتضمن الميزانية والإيضاحات ما يلى :

- عندما تطبق المنشأة نموذج القيمة العادلة :
 - * التسوية التفصيلية للتحركات فى القيمة الدفترية المعدلة أثناء الفترة يجب أن يتم توفيرها.
 - * فى حالات استثنائية عندما يصعب قياس الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة (بسبب حدوث نقص فى القيمة العادلة) فإن التسوية الموضحة أعلاه يجب أن يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل عن باقى الاستثمارات العقارية المبينة على أساس القيمة العادلة.
- عندما تطبق المنشأة نموذج التكلفة فإنه :
 - * يجب توفير كافة متطلبات الإفصاح الواردة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) .
 - * يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بأي طريقة فى الإيضاحات .

● شجرة القرار:

يلخص الشكل (1-26) تبويب ، الاعتراف ، القياس المتعلقة بالاستثمار العقاري ، وهذا الشكل مبني على شجرة القرار الموضحة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) :



• أمثلة: الاستثمارات العقارية:

- مثال (1-26):

شركة Matchbox هي شركة مصنعة للعب الأطفال وفيما يلي المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة العقارية المملوكة بواسطة المنشأة:

بالآلاف دولار	
800	- أراضي في EFR 181 Hatfield
2100	- مباني عليها (استحوذ عليها في 30 يونيو 2000)
400	- تحسينات في المبنى لتمديد سعة الأدوار المؤجرة
50	- إصلاحات وصيانة للاستثمارات العقارية عن السنة
160	- الإيجارات المحصلة عن السنة

- تستخدم العقارات كمركز رئيسي إداري للشركة (حوالي 6% من مساحة الدور) ويمكن فقط بيع الملكية كوحدة متكاملة - وبقيّة المبنى يتم تأجيرها بموجب إيجارات فعلية - وتقدم الشركة للمستأجرين خدمات ضمان .

- وتقوم المنشأة بتقييم الاستثمار العقاري باستخدام نموذج القيمة العادلة وفي 31 ديسمبر 2000 تاريخ الميزانية قام السيد Proper (خبير مئمن مستقل) بتقدير العقار بمبلغ 3.6 مليون دولار .

• الشرح:

لحساب قيمة العقار في القوائم المالية في شركة Matchbox في 31 ديسمبر 2000 ، فإن العقار سوف يصنف أولاً إما كاستثمار عقارى أو عقار تشغله المنشأة في أعمالها ، ويتم تصنيفه كاستثمار عقارى ويتم محاسبته وفقاً لشروط نموذج القيمة العادلة في المعيار المحاسبى الدولى رقم 40 ، والدافع لذلك هو أن الجزء المشغول بواسطة الشركة لأغراض إدارية يعتبر غير ذى قيمة 6% وأجزاء العقار الأخرى لا يمكن بيعها بصفة مستقلة ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن غالبية مساحة الدور في العقار تستخدم لتوليد دخل إيجارات وخدمات تأمين مقدمة للمستأجر وتكون غير ذات أهمية وتكون المعالجة المحاسبية والإفصاحات عن الاستثمار العقارى في القوائم المالية لشركة Matchbox كما يلي :

الميزانية في 31 ديسمبر 2000		
بالآلاف دولار	ملاحظات	
		الأصول :
		أصول غير متداولة
XXX		الممتلكات ، الآلات ، التجهيزات
3600	4	الاستثمار العقاري (حساب A)

• السياسات المحاسبية :

يعد الاستثمار العقاري بمثابة عقار محتفظ به لكسب إيجارات ، وتقدر الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ، وذلك في تاريخ الميزانية وبواسطة خبير مئمن مستقل والأرقام مبنية على الدليل السوقى لأغلب الأسعار الأحدث المحققة فى المعاملات التي تتم وفقاً لآلية السوق والمماثلة فى نفس المجال .

• إيضاحات القوائم المالية :

الاستثمار العقاري	
بالآلاف دولار	
-	الرصيد الافتتاحي
2900	إضافات
400	تحسينات من إنفاق لاحق
300	صافى المكسب من تسويات القيمة العادلة
<u>3600</u>	الرصيد النهائي بالقيمة العادلة

- حساب :

القيمة الدفترية المعدلة للاستثمار العقاري	
بالآلاف دولار	
800	أراضي
2100	مبانى
400	تحسينات فى المباني
<u>3300</u>	
(3600)	القيمة العادلة
(300)	الزيادة فى القيمة الظاهرة فى قائمة الدخل

الفصل السابع والعشرون

الزراعة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (41)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع والعشرون

الزراعة (IAS 41)

Agriculture

Problems Addressed

27-1 - المشاكل محل الدراسة:

يصف المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 المعالجة المحاسبية وعرض القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بالأصول البيولوجية والإنتاج الزراعي وقت الحصاد على قدر ارتباطها بالنشاط الزراعي.

أما المعالجة المحاسبية المتعلقة بالمنح الحكومية فهي أيضاً موصوفة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 (انظر أيضاً الفصل التاسع عشر ، المعيار المحاسبي الدولي رقم 20).

Scope of the Standards

27-2 - نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة على الأمور المرتبطة بالنشاط الزراعي التالية:

- الأصول البيولوجية.

- الإنتاج الزراعي عند نقطة الحصاد.

- المنح الحكومية.

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلي:

- الأراضي المتعلقة بالنشاط الزراعي (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 16) أو

- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (المعيار المحاسبي رقم 38).

ولا يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 معالجة الإنتاج الزراعي بعد الحصاد - مثلاً - لا يتناول معالجة العنب وبيعه كنبذ أو غزل الصوف وهذه الأمور يتم معالجتها محاسبياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 المتعلق بالمخزون.

Key Concepts

27-3 - المفاهيم الأساسية:

Agricultural Activity

27-3-1 - النشاط الزراعي:

هو الإدارة التي تتم من خلال المنشأة للتحويل البيولوجي للأصول البيولوجية بغرض بيعها، كإنتاج زراعي أو كأصول بيولوجية أخرى.

27-3-2 - الإنتاج الزراعي:

هو المنتج بالحصاد للأصول البيولوجية للمنشأة.

A Biological Assets

27-3-3 - الأصل البيولوجي:

هو حيوان حي أو نبات

Harvest 27-3-4 - الحصاد :

هو الحصول على منتج من الأصل البيولوجي أو وقف حياة الأصل البيولوجي (مثل قطف الثمار أو ذبح الماشية) .

An Active Market 27-3-5 - سوق نشطة :

هي سوق تتوافر فيها الشروط التالية :

- 1 - تجانس الأصناف التي يتم تسويقها داخل السوق .
- 2 - يمكن تواجد المشترين والبائعين الراغبين في أى وقت .
- 3 - الأسعار متاحة للجمهور .

Accounting Treatment 27-4-4 - المعالجة المحاسبية :

27-4-1 - ينبغي على المنشأة الاعتراف بالأصل البيولوجي والإنتاج الزراعي عندما فقط :

- تسيطر المنشأة على الأصل كنتيجة لحدث سابق .
- يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة .
- يمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بشكل موثوق .

27-4-2 - يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي - وعند كل تاريخ لإعداد ميزانية

بقيمته العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة حتى بيعه ، ومع هذا إذا تبين عند الاعتراف المبدئي أنه لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق فإن الأصل البيولوجي يجب قياسه بالتكلفة ناقصاً متجمع الإهلاك وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة ، وعندما يصبح قياس القيمة العادلة ممكناً بشكل موثوق فإنه يجب قياسه بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة حتى نقطة بيعه .

27-4-3 - يجب قياس حصاد الإنتاج الزراعي من أصول بيولوجية للمنشأة بالقيمة العادلة ناقصاً

التكاليف المقدرة لنقطة البيع عند الحصاد ، وهذا القياس هو التكلفة في تاريخ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 أو أى معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRS مطبق.

27-4-4 - عند وجود سوق نشطة للأصل البيولوجي أو الإنتاج والذي يتم حصده ، فإن السعر

المعروض في هذه السوق هو الأساس المناسب لتحديد القيمة العادلة للأصل ، أما إذا لم توجد سوق نشطة ، فإنه ينبغي على المنشأة استخدام واحد أو أكثر من الآتي في تحديد القيمة العادلة :

- سعر أحدث صفقة تمت في السوق .
- أسعار السوق للأصول المماثلة .

– الاسترشاد ببعض العلامات في القطاع حيث يعبر عن قيمة حديقة الفاكهة بمقدار التصدير أو المكيال أو الهكتار ، ويعبر عن قيمة القطيع بالكيلو جرام من اللحم .

27-4-5- يجب الاعتراف بالمكسب أو الخسارة عند الاعتراف الأولى بالأصل البيولوجي أو الإنتاج الزراعي المقوم بالقيمة العادلة (ناقصاً تكاليف البيع المقدرة) ومن التغير في القيمة العادلة (ناقصاً تكاليف البيع المقدرة) للأصل البيولوجي وذلك في صافي الربح أو الخسارة عن الفترات التي تنشأ فيها هذه الأرباح أو الخسائر .

27-4-6- المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بالأصل البيولوجي مقاسة بقيمتها العادلة (ناقص تكاليف البيع المقدرة) يجب الاعتراف بها في الدخل فقط عندما تصبح المنحة واجبة الاستلام .

27-5- العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

27-5-1 – يجب أن تعرض أى منشأة القيمة الدفترية المعدلة لأصولها البيولوجية بشكل منفصل في صلب الميزانية .

27-5-2 – يجب على أى منشأة أن تفصح عن المكاسب أو الخسائر المجمعة والناشئة خلال الفترة الحالية عند الاعتراف المبدئي بالأصول البيولوجية والإنتاج الزراعي وكذلك التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة عند نقطة البيع للأصل البيولوجي .

27-5-3 – يجب أن توفر المنشأة وصفاً لكل مجموعة من الأصول البيولوجية .

27-5-4 – ينبغي على المنشأة وصف :

– طبيعة أنشطتها المتضمنة كل مجموعة من الأصول البيولوجية .

– المقاييس غير المالية أو التقديرات للكميات المادية لـ :

* كل مجموعة من الأصول البيولوجية في نهاية الفترة .

* المخرج للناتج الزراعي خلال الفترة .

27-5-5 – ينبغي على المنشأة الإفصاح عن :

– الطرق والافتراضات الهامة المطبقة لتحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من الإنتاج الزراعي والأصول البيولوجية .

– القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع المقدرة لوقت البيع للإنتاج الزراعي المحصود خلال الفترة محدداً وقت الحصاد .

– وجود القيم الدفترية المعدلة للأصول البيولوجية التي يكون الحق فيها مقيد والقيمة الدفترية المعدلة للأصول البيولوجية المرهونة كضمان للالتزامات .

- مبلغ الالتزامات لتنمية أو الحصول على أصول بيولوجية واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بنشاطها الزراعي .
- طبيعة ودرجة منح الحكومة المعترف بها في القوائم المالية .
- الشروط غير المستوفاة والاحتمالات الأخرى المرتبطة بمنح الحكومة .
- أي نقص كبير متوقع في مستوى منح الحكومة .

6-5-27 - ينبغي على المنشأة عرض التسويات التي أجريت للتغيرات في القيمة الدفترية المعدلة لأصول بيولوجية بين بداية ونهاية الفترة الحالية شاملاً :

- النقص بسبب المبيعات .
- النقص بسبب الحصاد .
- الزيادات الناتجة عن اندماج منشآت الأعمال .
- صافي فروق الترجمة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية للمنشأة ، و
- تغيرات أخرى .

6-27 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

- 1-6-27 - مثلما هو الحال مع أي معيار يأخذ بالقيمة العادلة فإن المستخدمين يجب عليهم الانتباه إلى الإفصاحات عن الافتراضات الأساسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وتماثل هذه الافتراضات من سنة إلى أخرى .
- 2-6-27 - بصفة خاصة فإن تقدير سعر الخصم وتقنيات التقدير المستخدمة لتحديد أحجام الأصول الزراعية يحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ على أرقام القيمة العادلة .

• أمثلة: الزراعة،

- مثال (1-27):

27- 1- A الميزانية

بيــــــــــــــــان	إيضاحات	31 ديسمبر 2001	31 ديسمبر 2000
الأصول :			
* أصول غير متداولة :			
ماشية ألبان - غير ناضجة .		52060	47730
ماشية ألبان - ناضجة .		372990	411840
إجمالي فرعى : أصول بيولوجية		425050	459570
ممتلكات ، معدات ، تجهيزات .		1462650	1409800
إجمالي الأصول غير المتداولة		1887700	1869370
* أصول متداولة :			
مخزونات		82950	70650
حسابات مدينة وتجارية أخرى		88000	65000
نقدية		10000	10000
إجمالي الأصول المتداولة		180950	145650
إجمالي الأصول		2068650	2015020
حقوق الملكية والالتزامات :			
* حقوق الملكية :			
رأس المال المصدر		1000000	1000000
أرباح محتجزة		902828	865000
إجمالي حقوق الملكية		1902828	1865000
* خصوم متداولة :			
حسابات تجارية ودائنة أخرى .		165822	150020
إجمالي الخصوم المتداولة		165822	150020
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		2068650	2015020

ويتم تشجيع المنشأة دون التزام بذلك أن تقدم وصفاً كمياً لكل مجموعة أصول بيولوجية مع التمييز بين المستهلكات والأصول البيولوجية أو بين الأصول البيولوجية الناضجة وغير الناضجة حسب الملائم ، وعلى المنشأة الإفصاح عن أساس عمل هذه التفرقة .

المصدر : مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS 41 الزراعة صفحات 41-20 حتى 41 - 25

B - 1- 27 قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001	إيضاحات	قائمة دخل شركة XYZ
518240		القيمة العادلة للبن المنتج
		مكاسب ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً
39930	3	التكاليف المقدرة حتى نقطة البيع لماشية الألبان
<u>558170</u>		الدخل الإجمالي
(137523)		المخزون المستخدم
(127283)		تكاليف فريق العمل
(15250)		مصرف الإهلاك
(197092)		مصرفات تشغيلية أخرى
<u>(477148)</u>		
81022		الربح من التشغيل
(43194)		مصرف ضريبة الدخل
<u>37828</u>		صافي الربح عن الفترة

C - 1- 27 : قائمة التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001			شركة XYZ قائمة التغيرات في حقوق الملكية
الإجمالي	الأرباح المحتجزة	رأس مال الأسهم	بيان
1865000	865000	1000000	رصيد 1 يناير 2001
37828	37828	-	صافي ربح الفترة
1902828	902828	1000000	رصيد في 31 ديسمبر 2001

D - 1- 27 : قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001	إيضاحات	شركة XYZ قائمة التدفق النقدي
		* تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل :
498027		المتحصلات النقدية من مبيعات الألبان
97913		المتحصلات النقدية من مبيعات الماشية
(460831)		المدفوعات النقدية للموردين والعاملين
(23815)		المدفوعات النقدية لمشتريات الماشية
<u>111294</u>		
<u>(43194)</u>		ضرائب الدخل المدفوعة
68100		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		* التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :
(68100)		مدفوعات لشراء ممتلكات ، معدات ، تجهيزات
<u>(68100)</u>		صافي التدفق النقدي المستخدم في أنشطة الاستثمار
0		صافي الزيادة في النقدية
10000		نقدية في أول الفترة
10000		نقدية في نهاية الفترة

• إيضاحات على القوائم المالية :

- إيضاح (1) العمليات والأنشطة الرئيسية :

ZYX (الشركة) مرتبطة بإنتاج الألبان لتوريدها لمختلف العملاء ، وفي 31 ديسمبر 2001 كان لديها 419 بقرة قادرة على إنتاج الألبان (أصول ناضجة و 137 عجل تربية لإنتاج الألبان في المستقبل أصول غير ناضجة) وقد انتجت الشركة 157584 كيلو جرام من اللبن بقيمة عادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة حتى نقطة البيع بـ 518240 (ومحدد في وقت إنتاج اللبن) في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001 .

- إيضاح (2) : السياسات المحاسبية :

الماشية والألبان :

تقاس الماشية بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع عند نقطة البيع ، والقيمة العادلة للماشية تتحدد على أساس أسعار السوق للمواشي في نفس عمرها والولادات والنوع ، ويقاس اللبن مبدئياً بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة عند البيع في وقت إنتاج اللبن .

- إيضاح (3) : الأصول البيولوجية :

2001	تسويات القيمة الدفترية المعدلة لماشية الألبان
459570	- القيمة الدفترية المعدلة في 1 يناير 2001
26250	- الزيادات الناتجة عن الشراء
15350	- المكاسب الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع حتى نقطة البيع والراجعة للتغيرات المادية.
24580	- المكاسب الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع والراجعة إلى تغيرات الأسعار
(100700)	- نقص بسبب المبيعات
425050	القيمة الدفترية المعدلة في 31 ديسمبر 2001

- إيضاح (4) : استراتيجيات إدارة المخاطر المالية :

تتعرض الشركة لمخاطر مالية نتيجة التغيرات في أسعار اللبن ، ولا تتوقع الشركة أن أسعار اللبن سوف تهبط كثيراً في المستقبل القريب ، ولذلك لم تدخل في عقود مشتقات أو عقود أخرى لإدارة مخاطر انخفاض أسعار الألبان ، وتراجع الشركة فكرتها عن أسعار اللبن بصفة منتظمة في اعتبار الحاجة إلى إدارة المخاطر المالية الفعالة .

- مثال (27- 2) : التغير المادي وتغير السعر :

يصور المثال التالي كيفية فصل التغير المادي وتغير الأسعار ، وفصل التغير في القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بين الجزء الراجع لحدوث تغيرات مادية والجزء الراجع لحدوث تغير في السعر ، ويشجع المعيار على ذلك ولكن دون الزام به .

قطيع مكون من 10 ، 2 سنة مواشى قديمة كانت موجودة في أول يناير 2001 ، وكان أحدها عمره 2.5 سنة اشترى في أول يوليو 2001 بمبلغ 108 ، وحيوان آخر ولد في أول يوليو 2001 ولم يتم بيع أي من الماشية أو التصرف فيها خلال الفترة ، والقيم العادلة للوحدة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع كانت كما يلي :

100	حيوان عمره سنتان في أول يناير 2001
70	حيوان مولود في 1 يوليو 2001
108	حيوان عمره 2.5 سنة في 1 يوليو 2001
72	حيوان مولود في 31 ديسمبر 2001
80	حيوان عمره 5 سنوات في 31 ديسمبر 2001
105	حيوان عمره سنتان في 31 ديسمبر 2001
111	حيوان عمره 2.5 سنة في 31 ديسمبر 2001
120	حيوان عمره 3 سنوات في 31 ديسمبر 2001
	القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع في 1 يناير 2001 (100 × 10)
1000	
108	شراء في 1 يوليو سنة 2001 (108 × 1)
	الزيادة في القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بسبب تغير السعر
50	(100 - 105) × 10
3	(108 - 111) × 1
2	(70 - 72) × 1
55	
	الزيادة في القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بسبب تغيرات مادية
150	(105 - 120) × 10
9	(111 - 120) × 1
8	(72 - 80) × 1
70	70 × 1
237	
	القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع للقطيع في 31 ديسمبر 2001
1320	120 × 11
1400	80 × 1

- مثال (27-3) :

في سنة 2000 زرع فلاح حديقة تفاح كلفته 250000 دولار وفي نهاية سنة 2001 وجدت

الحقائق التالية :

- المرض : مرض واسع الانتشار في كل أشجار التفاح ، ونتيجة لهذا لا يوجد هناك سوق نشطة

- المصدر : مجلس معايير المحاسبة المالية (IAS) الزراعة، صفحات 41-20 حتى 41-25 .

للتفاح ولكن يتوقع أن يتضح الموقف في 6 شهور، وبعد 6 شهور يجب أيضاً أن يتضح أي أنواع الأشجار يشك أنها سوف تظل مريضة وأياًها ليس كذلك ، وحتى هذا الحين لا أحد يرغب في المخاطرة ببستان الفاكهة .

– السابق : أجر بيع بواسطة العلاج لبستان التفاح كان من 6 شهور مضت بسعر 150000 دولار وهو ليس متأكد عن وضع السوق عندئذ .

– القيم المحلية : الفلاحون في المنطقة لهم متوسط من 195000 دولار للبستان بنفس الحجم .

– القيم الوطنية : الفلاح قرأ أخيراً في المجلة الزراعية المحلية أن متوسط بستان سعر شجرة التفاح 225000 .

ما هو التقييم الصحيح لبستان شجرة التفاح؟

-الإيضاح:

يكون التقييم بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع التقديرية ، وتتحدد القيمة العادلة كالتالي:

– استخدام أسعار السوق النشطة – ليس هناك سوق نشطة بسبب المرض .

– استخدام معلومات أخرى ذات علاقة مثل :

* صفقات السوق الأحدث 150000 دولار .

* سعر السوق لأصول مماثلة 195000 دولار .

* العلامات المستمدة من القطاع 225000 دولار .

فإذا كانت القيمة العادلة لا يمكن تحديدها حينئذ يتحدد التقييم على أساس التكلفة ناقص الإهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة 250000 دولار .

ومع هذا هناك مصادر يعتمد عليها أخرى متاحة لتحديد القيمة العادلة ينبغي استخدامها ومتوسط قيمة كل المؤشرات المتاحة أعلاه تستخدم (في مدى من 150000 دولار حتى 225000 دولار) كذلك ، فإن الفلاح يأخذ في اعتباره أسباب الفروق بين المصادر المختلفة لمختلف المعلومات مثل التوصل إلى التقدير الأكثر ملاءمة للقيمة العادلة .

وفي غياب أسعار حديثة وعلامات إرشادية في القطاع ومعلومات أخرى ، فعلى الفلاح حساب القيمة العادلة بالمقارنة لسعر التكلفة ناقص انخفاض القيمة وناقص الإهلاك فينتج تقييم 250000 \$.

المصدر : Deloitte Touche Tohmatsu

القسم الرابع

الإفصاحات

الفصل الثامن والعشرون: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بفرض البيع والعمليات غير المستمرة.

الفصل التاسع والعشرون: الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية. الفصل الثلاثون: التقارير القطاعية.

الفصل الواحد والثلاثون: إفصاحات الطرف ذو العلاقة.

الفصل الثاني والثلاثون: المحاسبة والتقارير عن خطط منافع التقاعد.

الفصل الثالث والثلاثون: التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح.

الفصل الرابع والثلاثون: الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

الفصل الخامس والثلاثون: الأدوات المالية: العرض والإفصاح.

الفصل السادس والثلاثون: ربحية السهم الواحد.

الفصل السابع والثلاثون: التقارير المالية البينية.

الفصل الثامن والثلاثون: استكشاف وتقييم الموارد التعدينية.

الفصل الثامن والعشرون

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها
بغرض البيع والعمليات غير المستمرة
معييار التقارير المالية الدولية (IFRS 5)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل التاسع والعشرون

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بفرض البيع والعمليات غير المستمرة

Noncurrent Assets Held for Sale and Discontinued Operations (IFRS 5)

Problems Addressed

28-1- المشاكل محل الدراسة:

- يبحث هذا المعيار في المعالجة المحاسبية للأصول المستحوذ عليها بفرض البيع ومتطلبات الإفصاح والعرض المحاسبي للعمليات غير المستمرة ، ومثل هذه المتطلبات تشمل ما يلي :
- يتم قياسها بالقيمة الدفترية المعدلة Carrying Amount أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .
 - يتم إيقاف إهلاكها .
 - يتم عرضها في بند منفصل في صلب الميزانية .
 - يتم الإفصاح عن نتائجها في بند منفصل في قائمة الدخل .

Scope of the Standards

28-2- نطاق المعيار :

- تطبق بنود المعيار ومتطلبات القياس الواردة به على كافة الأصول غير المتداولة المسجلة ومجموعات التصرف ، ولا يتم تطبيق بنود القياس الواردة بهذا المعيار على الأصول التالية :
- الأصول الضريبية المؤجلة (يتناولها المعيار المحاسبي الدولي IAS 12).
 - الأصول الناشئة من منافع تقاعد العاملين (يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 IAS).
 - الأصول المالية الداخلة في نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) .
 - الأصول غير المتداولة التي يتم المحاسبة عنها بموجب نموذج القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (40) .
 - الأصول غير المتداولة التي تقاس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة عند نقطة البيع (المعيار المحاسبي الدولي (IAS 41) .
 - الحقوق التعاقدية في ظل عقود التأمين والتي يتم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولية رقم 4 IFRS.

Key Concepts

28-3- المفاهيم الأساسية:

- 28-3-1 - تعتبر العملية غير مستمرة في تاريخ استيفاء العملية لمعايير اعتبارها مستحوذ عليها بفرض البيع أو عندما تكون المنشأة قد تخلصت من هذه العملية .
- 28-3-2 - يجب على المنشأة أن تصنف الأصل غير المتداول (أو المجموعة المعدة للتخلص منها)

”Disposal Group” على أنها محتفظ بها بغرض البيع إذا كانت قيمتها الدفترية المعدلة سوف تسترد أساساً من خلال عملية بيع أكثر من كونها للاستخدام المستمر، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأصل (أو المجموعة المعدلة للتخلص منها) سوف تكون متاحة للبيع الفوري بحالتها الراهنة وتخضع فقط للشروط العادية لبيع مثل هذه الأصول ويجب أن يكون بيعها محتملاً بدرجة كبيرة.

3-3-28 - ولكي يكون البيع محتملاً بدرجة كبيرة Highly Probable فإن المستوى الإداري المناسب يجب أن يتعهد بخطة لبيع الأصول (أو المجموعة المعدلة للبيع) وأن تكون الإدارة قد بدأت حملة نشطة لتحديد المشتري وإتمام خطة البيع أو التخلص.

4-3-28 - **مجموعة الأصول المعدة للبيع:** A Disposal Group

هي مجموعة من الأصول (والالتزامات المرتبطة بها) المقرر التصرف فيها (أو طرحها للتخلص منها) عن طريق البيع أو خلاف ذلك معاً كمجموعة في صفقة مفردة واحدة*.

4-28 - **المعالجة المحاسبية:** Accounting Treatment

1-4-28 - **الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع:**

أ - يجب أن يتم قياسها بالمبلغ الأقل من القيمة الدفترية المعدلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة بيع - و.

ب - لا تخضع للإهلاك.

2-4-28 - يجب تصنيف أى أصل أو «مجموعة معدة للبيع» على أنها محتفظ بها بغرض البيع في

الفترة التي يتم فيها استيفاء كل المعايير التالية:

- تلتزم الإدارة بخطة بيع لهذه الأصول.

- يتوافر عنصر الإتاحة للبيع فوراً بحالتها الراهنة.

- يوجد برنامج نشط والقيام بالأعمال اللازمة لتحديد المشتري.

- احتمال البيع كبير ويتوقع أن يتم استكماله خلال سنة واحدة.

- يتم عمل تسويق نشط للأصل أو المجموعة المعدلة للبيع بسعر مناسب ومن غير المحتمل

وجود تغييرات هامة بالنسبة للخطة أو أى خطة لسحب اقتراح البيع.

3-4-28 - عندما تستحوذ منشأة ما على أصل غير متداول (أو مجموعة معدة للبيع) بصورة

مقصودة عليها، من أجل التصرف فيها لاحقاً، فإنه يجب أن تصنف الأصل غير المتداول

(أو المجموعة المعدلة للبيع) بأنها «محتفظ بها لغرض البيع» ”Held for Sale” في

* (مثل بيع خط إنتاجي يتكون من ثلاث آلات وما يرتبط بهم من التزامات معاً في صفقة واحدة).

تاريخ الاستحواذ فقط إذا تم الوفاء بمتطلب السنة الأولى في معايير التقارير المالية (ماعداء الظروف الخارجة عن إرادتها) ومن المحتمل أن أى معايير أخرى لم يتم الوفاء بها فى هذا التاريخ فى غضون فترة قصيرة عقب الاستحواذ (عادة فى غضون 3 أشهر) وإذا تغيرت خططها فإن التصنيف باعتباره عملية غير مستمرة يجب إيقافه فوراً .

4-4-28 - يجب على أى منشأة ألا تقوم بالتصنيف إلى «محتفظ بها بغرض البيع» لأى أصل غير متداول (أو مجموعة معدة للبيع) إذا كانت سوف تستغنى عنها ، ويرجع ذلك إلى أن القيمة المعدلة (القيمة الدفترية المعدلة) سوف يتم استعادتها أساساً من خلال الاستخدام المستمر .

5-4-28 - يجب على أى منشأة الاعتراف بخسارة الانخفاض فى قيمة الأصل سواء أولية أو لاحقة للأصل (أو المجموعة المعدة للبيع) بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع .

6-4-28 - يجب على أى منشأة الاعتراف بالمكسب الناتج من أى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة مخصصاً منها تكلفة بيع الأصل ، ولكن دون أن يتجاوز ذلك مقدار خسارة الانخفاض المتراكمة التى سبق الاعتراف بها من قبل .

7-4-28 - عندما تتوقع المنشأة حدوث عملية البيع بعد سنة واحدة ، فإنها يجب أن تقيس تكاليف البيع على أساس القيمة الحالية، وأى زيادة فى القيمة الحالية لتكاليف البيع والتى تنشأ بمرور الزمن سوف يتم عرضها كربح أو خسارة ضمن تكاليف التمويل .

5-28 - العرض والإفصاح، Presentation and Disclosure

1-5-28 - يجب على أى منشأة أن تعرض وتفصح عن المعلومات اللازمة التى تمكن المستخدمين للقوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة والتصرف فى الأصول غير المتداولة (أو المجموعات المعدة للبيع) .

2-5-28 - يجب عرض ما يلى بصورة منفصلة عن باقى الأصول فى الميزانية :

- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع .
- الأصول والخصوم (المحتفظ بها بغرض البيع) للمجموعات المعدة للبيع (مثلاً خط إنتاجى يحتوى على عدة آلات يتم بيعه مرة واحدة مع ما يرتبط به من أصول وخصوم) .

3-5-28 - يجب الإفصاح فى قائمة الدخل أو الإيضاحات المتبعة عن :

- مبالغ وتحليل الإيرادات والمصروفات والربح قبل الضرائب أو الخسارة المتعلقة بالعمليات غير المستمرة .
- المبالغ المتعلقة بأى مكاسب أو خسائر نشأت من الاعتراف وإثبات التصرف فى الأصول أو تسوية الالتزامات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة وما يرتبط بها من مصروف ضريبة الدخل .

28-5-4 - يجب الإفصاح فى قائمة التدفقات النقدية عن صافى التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل ، الاستثمار ، التمويل للعمليات غير المستمرة .

28-5-5 - يجب أن تقوم أى منشأة بالإفصاح عن المعلومات التالية فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى الفترة التى تكون فيها الأصول غير المتداولة (أو المجموعة المعدة للبيع) قد تم إما تبويبها كمحتفظ بها للبيع أو تم بيعها فعلاً :

- وصف للأصل المتداول المحتفظ بها للبيع (أو المجموعة المعدة للبيع) .
- وصف للحقائق والظروف الخاصة بالبيع أو المتعلقة بالطرح المتوقع للبيع والأسلوب والتوقيت المتوقع لهذا الطرح .
- المكسب أو الخسارة أو انخفاض قيمة الأصل المعترف به والمثبت ، وإذا لم يتم عرضه بصورة منفصلة فى صلب قائمة الدخل ، فإنه يجب توضيح البند الذى يظهر فيه هذا المكسب أو الخسارة فى قائمة الدخل .
- القطاع الذى يظهر فيه الأصل غير المتداول (أو المجموعة المعدة للبيع) «يتم الرجوع إلى المعيار المحاسبى الدولى رقم 14» .
- بالنسبة للفترة المتعلقة بتغيير الخطة المقررة لبيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة معدة للبيع)، فإنه يتم عرض ووصف الحقائق والظروف المؤدية للقرار وتأثير القرار على النتائج الخاصة بالعمليات للفترة أو أى فترات من قبل .

28-6-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

28-6-1 - تساعد المتطلبات الخاصة بالعمليات غير المستمرة المحلل المالى فى التمييز بين العمليات المستمرة والمدعمة والربحية المستقبلية المبنية على العمليات التى تنوى خطط الإدارة الاستمرار فيها .

28-6-2 - تتطلب معايير التقارير المالية الدولية IFRS أن يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر عند التصرف فى الأصول القابلة للإهلاك فى قائمة الدخل ، ومع ذلك - فإنه إذا تم بيع عمليات أعمال أى نشاط تجارى أو التخلي عنه أو التخلص منه أو تم التصرف به ، فإن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتطلب أن يتم التقرير عن النتائج الخاصة بالعمليات المستمرة بشكل منفصل عن العمليات غير المستمرة لتسهيل تحليل مجالات العمل الأساسية .

28-6-3 - لأغراض تحليل الربحية فإن أى مكسب أو خسارة من التصرف فى أى أعمال كاملة أو قطاع سوف يتم الإفصاح أيضاً عن النتائج المرتبطة بالعمليات غير المستمرة كبنء منفصل فى قائمة الدخل أسفل سطر الدخل من العمليات غير المستمرة .

• مثال: العمليات غير المستمرة:

تتخصص شركة رولا في منتجات المعكسرات والرحلات وتعمل من خلال ثلاثة قطاعات هي التغذية ، الملابس ، المعدات ، وبسبب ارتفاع تكلفة العمالة المحلية ، فإن قطاع الأغذية تكبد خسائر تشغيل كبيرة ، لذا قررت الإدارة إغلاق هذا القسم ووضعت خطة التوقف ، وفي أول مايو 2002 وافق مجلس الإدارة وأعلن فوراً عن الخطة الرسمية وقد تم الحصول على البيانات القالية من السجلات المحاسبية للسنة المالية والسنة السابقة المنتهية في 30 يونيو (الأرقام بالالف دولار) .

عام 2001			عام 2002			بيــــــــــــــــان
معدات	ملابس	غذاء	معدات	ملابس	غذاء	
1230	1270	500	1540	1600	470	الإيرادات
500	400	400	510	500	350	تكلفة المبيعات
130	185	20	178	195	40	تكاليف البيع والتوزيع
200	310	50	297	325	70	مصاريف إدارية
80	125	20	119	130	30	مصاريف تشغيل أخرى
90	80	3	124	137	(6)	مصروف الضرائب أو (وفر)

وفيما يلي التكاليف الإضافية ، والمرتبطة بصورة مباشرة بقرار التوقف ولم يتم إدراجها في الجدول أعلاه :

- المصروفات المتكبدة وقعت بين أول مايو 2002 و 30 يونيو 2002 .
- مخصص مدفوعات التوقف \$ 85000 (هذه التكاليف غير قابلة للخصم الضريبي) .
- موازنة السنة المنتهية في 30 يونيو 2003

\$ 73000	تكاليف مباشرة أخرى
\$ 12000	مدفوعات التوقف
\$ 4000	ديون معدومة

- التقييم الملائم للقدرة على الاسترداد الخاصة بالأصول في قسم الغذاء وفقاً لشروط المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) ، أدت إلى الاعتراف بخسارة انخفاض قدرها \$19000 والتي أدرجت ضمن مصاريف التشغيل الأخرى أعلاه، وكلها قابلة للخصم الضريبي .

وبصرف النظر عن أي معلومات تتطلبها قوائم مالية أخرى ، فإن قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 30 يونيو 2002 سوف يتم عرضها كما يلي :

شركة رولا، قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 30 يونيو 2002
(المبالغ بالآلاف دولار)

2001	2002	بيان
		العمليات المستمرة (الملابس والمعدات)
2500	3140	الإيرادات
(900)	(1010)	تكلفة المبيعات
<u>1600</u>	<u>2130</u>	مجمّل الربح
(315)	(373)	تكاليف البيع والتوزيع
(510)	(622)	مصاريف إدارية
(205)	(249)	مصاريف تشغيلية أخرى
<u>570</u>	<u>886</u>	الربح قبل الضرائب
(170)	(261)	مصرف ضرائب الدخل
<u>400</u>	<u>625</u>	صافي الربح عن الفترة
7	(99)	العمليات غير المستمرة (المتوقفة)
<u>407</u>	<u>526</u>	صافي الربح الكلي للمنشأة عن الفترة
		تفاصيل عن الإيضاحات الواردة في القوائم المالية
		العمليات غير المستمرة (المتوقفة)
(500)	(470)	الإيرادات
<u>400</u>	<u>350</u>	تكلفة المبيعات
<u>100</u>	<u>120</u>	مجمّل الربح
(20)	(40)	تكاليف البيع والتوزيع
(50)	(70)	مصاريف إدارية
(20)	(11)	مصاريف تشغيلية أخرى (19 - 30)
-	(19)	خسائر انخفاض القيمة
-	(85)	مدفوعات التوقف
<u>10</u>	<u>(105)</u>	(الخسائر) أو الربح قبل الضريبة
(3)	6	وفورات ضريبة الدخل أو (المصرف)
<u>7</u>	<u>(99)</u>	صافي (الخسارة) أو الربح عن الفترة

الفصل التاسع والعشرون

الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية المعيار المحاسبي الدولي رقم (10)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل التاسع والعشرون

الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية

Events After the Balance Sheet Date

المعيار المحاسبي الدولي رقم (10)

Problems Addressed

1-29 - المشاكل محل الدراسة:

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية الملائمة للأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية، ولكن قبل تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المالية. وهكذا فإن هذا المعيار يعالج مشكلة الأحداث التي تقع في الفترة اللاحقة. والتي إما تؤكد نتائجها الحاجة إلى إجراء تسويات للمبالغ الظاهرة في القوائم المالية أو تتطلب إفصاحات عنها.

ويتطلب هذا المعيار أيضاً ألا تكون المنشأة قد أعدت قوائمها المالية على أساس المنشأة المستمرة وذلك إذا كانت الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية تثبت أن فرض الاستمرار ليس ملائماً أو محتملاً.

Scope of the Standards

2-29 - نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة والإفصاح لجميع الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية سواء كانت مواتية أو غير مواتية (إيجابية أو سلبية) والتي تحدث قبل تاريخ التصريح والتوثيق للقوائم المالية.

Key Concepts

3-29 - المفاهيم الأساسية:

1-3-29 - الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية: Events After the Balance Sheet Date

هي أحداث:

- توفر دلائل إضافية عن الظروف والوقائع التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية (أحداث معدلة بعد تاريخ الميزانية).

- توفر مؤشرات عن الظروف والوقائع وتنشأ بعد تاريخ الميزانية (أحداث غير معدلة بعد تاريخ الميزانية) *.

2-3-29 - وهكذا يمكن التفرقة بين نوعين من الأحداث:

- الظروف والوقائع الموجودة في تاريخ الميزانية:

تتوفر أحداث تتطلب تسوية نتيجة وجود أدلة إضافية عن الوقائع التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية (أصل هذه الأحداث موجود في فترة التقرير الجارية).

* لاحظ أن الفرق بين الأحداث المعدلة والأحداث غير المعدلة يرجع إلى أن الأولى توفر دلائل إضافية Evidence في حين أن الثانية توفر مؤشرات عن أحداث تقع بعد تاريخ الميزانية.

وهي بمثابة مؤشرات لوقائع وظروف نشأت بعد تاريخ الميزانية .

Accounting Treatment

4-29 - المعالجة المحاسبية :

1-4-29 - تعتمد عملية الترخيص بإصدار القوائم المالية على الشكل القانوني للمنشأة وهيكل إدارتها ، وعادة ما يكون تاريخ الترخيص بالإصدار هو تاريخ الترخيص بعرض القوائم المالية للأطراف الخارجية (خارج المنشأة) .

2-4-29 - يتم تسوية المبالغ الواردة في القوائم المالية للمنشأة ما إذا وجدت أحداث تحدث بعد تاريخ الميزانية وتوفر معلومات إضافية عن الوقائع والظروف الموجودة في تاريخ الميزانية ، وهو الأمر الذى يسمح بعد ذلك بأن تكون المبالغ أكثر دقة في التعبير عن الوقائع التى تخصها (فعلى سبيل المثال : يمكن أن يتطلب الأمر إجراء تعديل على عميل بمبلغ معين نتيجة إنتهاء إجراءات التفضيلة بعد تاريخ الميزانية) .

3-4-29 - لا يتطلب الأمر إجراء أى تعديلات على أرقام القوائم المالية فى حالة ما إذا كانت الأحداث التى وقعت بعد تاريخ الميزانية غير مؤثرة على الظروف المتعلقة بالأصول والخصوم القائمة فى تاريخ الميزانية ، بينما يجب الإفصاح عن كل الأحداث إذا كانت هناك أهمية لها وعندما يؤثر عدم الإفصاح على القرارات المتخذة بواسطة مستخدمي القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال إذا ضرب زلزال مدمر الجزء الأكبر من المنشأة أو وحدة متكاملة أو أحد المصانع للمنشأة بعد تاريخ الميزانية ، أو إذا غير Alter حدث من تصنيف المتداول وغير المتداول الوارد فى القوائم المالية كما فى (IAS 1)

4-4-29 - يجب أن تكون التوزيعات المقررة محددة وفقاً للمدة التى تغطيها القوائم المالية سواء تلك المقترحة أو المعلن عنها ، وذلك قبل تاريخ الميزانية ولكن قبل الموافقة على القوائم المالية ، وسوف لا يعترف بها كالتزام فى تاريخ الميزانية .

5-4-29 - لا يجب أن تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرار إذا قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية إما الاتجاه نحو تصفية المنشأة أو تجميد أعمالها أو إذا كان ذلك لا يحتوى على بدائل واقعية لتحقيق المذكور أعلاه .

Presentation and Disclosure

5-29 - العرض والإفصاح :

1-5-29 - ترتبط متطلبات الإفصاح بتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية على النحو التالى :

- تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية .
- اسم الشخص القائم بالترخيص أو التصريح .
- اسم الطرف (أى منهم) الذى يملك سلطة تعديل القوائم المالية بعد الإصدار.

29-5-2 - وبالنسبة للأحداث غير المعدلة والتي تؤثر على قدرة مستخدمي القوائم المالية على عمل

تقييم صحيح وقرارات صائبة ، فإن البنود الآتية يجب إيضاحها :

- طبيعة الحدث .

- تقدير التأثير المالي .

- البيان ، لو أن مثل هذا التقدير لم يتم عمله .

29-5-3 - الإفصاحات المتعلقة بالوقائع والظروف التي كانت متوافرة في تاريخ الميزانية، يجب أن

تكون حديثة ومحدثة في ضوء المعالجات الجديدة عن هذه الوقائع والتي تستقبل بعد

تاريخ الميزانية .

• أمثلة عن الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية:

شركة لها تاريخ ميزانية في 31 ديسمبر من كل عام وعليها التزام بعملات أجنبية طويل الأجل لم يتم تغطيته بأي عقود عملات أجنبية ، ويتم تحويل مبلغ العملات الأجنبية بسعر الإقفال في 31 ديسمبر 2004 ويتم إظهارها في السجلات المحاسبية بالعملة المحلية وقدرها 2 مليون جنيه .

فإذا هبطت العملة المحلية بشكل جوهري في 27 فبراير 2005 وفي هذا التاريخ قررت الإدارة تغطية المخاطر بشكل أكبر من خلال عقود مقايضة ويصل الالتزام إلى 6 مليون جنيه ، وإذا كان هذا الإجراء قد طبق في تاريخ الميزانية نتيجة ذلك أن التزامات الشركة سوف تزيد والقيمة العادلة لأصولها .

• تفسير:

الموقف الخاضع للمناقشة السابقة يندرج تحت تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وخاصة تلك الأحداث التي تشير إلى الوقائع والظروف الناشئة بعد تاريخ الميزانية .

أن الخسارة البالغة 4 مليون جنيه والتي نشأت عام 2005 يجب أن يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل لسنة 2005 ، ولا توجد أي مخصصات ذات صلة بالخسائر يمكن إظهارها في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2004.

ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات يجب أن تقدم لا سيما إذا كان مفهوم الاستمرار هو المطبق عند إعداد القوائم المالية ، كذلك يجب الأخذ في الاعتبار التاريخ وتكرار عملية إعادة سداد الالتزام .

ويجب تقديم المعلومات اللازمة والإفصاح عنها في إيضاحات القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2004 :

- طبيعة الحدث .

- تقدير الأثر المالي ، وهو في هذه الحالة 4 مليون جنيه .

الفصل الثلاثون

التقارير القطاعية المعيار الحاسبي الدولي رقم (14)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة الحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل الثلاثون
التقارير القطاعية
Segment Reporting
المعيار المحاسبي الدولي رقم (14)

Problems Addressed **1-30 - المشاكل محل الدراسة:**

ترجع الحاجة إلى التقرير عن معلومات القطاعات التي تتكون منها المنشأة إلى أهمية الإفصاح عن معلومات عن الأنواع المختلفة للمنتجات والخدمات التي تتعلق بمنشأة ما أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها ، ومثل هذه المعلومات ترتبط باحتياجات مستخدمي القوائم المالية لأنها تساعد في فهم:

- الأداء السابق للمنشأة.
- تحديد العائد والمخاطرة التي تحيط بأعمال المنشأة.
- توفير حكم رشيد على الأمور وأكثر دقة.

Scope of the Standards **2-30 - نطاق المعيار:**

يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي يكون لها أسهم أو سندات يتم التعامل فيها في سوق الأوراق المالية أو التي تدخل في عمليات إصدار لمثل هذه الأدوات المالية ، كما يمكن أن تقوم الشركات الأخرى بالإفصاح الاختياري عن مثل هذه المعلومات.

أما الشركة القابضة فيكون مطلوباً منها تقديم المعلومات القطاعية فقط على أساس قوائمها المالية المجمعة، أما إذا كان الفرع هو نفسه المنشأة التي تتعامل في أوراقها المالية في البورصة، فإنها يجب أن تقدم تقارير قطاعية عن كل تقرير مالي.

Key Concepts **3-30 - المفاهيم الأساسية:**

A Reportable Segment **1-3-30 - التقرير القطاعي:**

هو قطاع أعمال أو قطاع جغرافي ينطبق عليه ما يلي:

- أغلبية مبيعاتها يتم كسبها عن طريق أطراف خارج المنشأة (أكثر من 50%).
- إيراداتها من المبيعات، أو نتائج القطاع أو أصولها تساوي أو تزيد عن 10% من المبلغ الكلي للقطاعات كلها.

A Business Segment **2-3-30 - قطاع أعمال:**

هو مكون مميز (جزء له خصائص مشتركة) داخل منشأة ما ويدخل في إنتاج منتج مفرد أو خدمة مفردة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة ويخضع لعوائد ومخاطر مختلفة عن غيره من قطاعات الأعمال داخل المنشأة.

3-3-30 - قطاع جغرافى: A Geographical Segment

هو مكون مميز داخل منشأة ما ويدخل فى توفير منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية خاصة ويخضع لعوائد ومخاطر مختلفة عن المكونات الأخرى التى تعمل فى بيئات اقتصادية أخرى*.

4-3-30 - نتيجة القطاع: Segment Result

تمثل مقياس لربح التشغيل المحقق قبل المصروفات العامة ، ودخل الفوائد أو مصروف الفوائد (فيما عدا ما يخص تمويل القطاعات) وضرائب الدخل ، ومكاسب الاستثمار أو خسائره (وأيضاً فيما عدا ما يخص تمويل القطاعات) وخصم حصة الأقلية .

5-3-30 - أنشطة التشغيل:

وتشمل أساساً إيرادات الأنشطة التشغيلية للمنشأة والأنشطة الأخرى التى ليست من أنشطة الاستثمار أو التمويل .

4-30 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

1-4-30 - المصدر الرئيسى وطبيعة العوائد والمخاطر:

وهو قطاع مسيطر أو حاكم ويؤخذ كقطاع مبدئى ويتعلق إما بقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية ، وعادة ما يكون التنظيم الداخلى للمنشأة وهيكل الإدارة ونظامها الداخلى للتقارير المالية والمتعلق بالهيئة الإدارية والموظفين المسؤولين هم بطبيعة الحال الأقدر على تحديد المصدر المسيطر Predominant Source وطبيعة المخاطر والمعدلات المختلفة للعائد التى تواجه المنشأة.

2-4-30 - قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية المختلفة:

يجب بداية تحديد قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية المختلفة ، ويجب أن تكون قطاعات أعمال المنشأة وقطاعاتها الجغرافية المتعلقة بأغراض التقارير الخارجية عبارة عن وحدات تنظيمية تقدم من خلالها المعلومات للهيئة الإدارية والمديرين التنفيذيين.

فإذا كان الهيكل التنظيمى للمنشأة وهيكلها الإدارى ونظامها للتقارير المالية الداخلية المقدمة لمجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين ليست مبنية على منتجات أو خدمات فردية، أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة وكذلك ليست مبنية على مناطق جغرافية ، فعندئذ يجب اختيار قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية مثلما هو الأمر بالنسبة للقطاع المبدئى للتقارير المتبع فى المنشأة وبخاصة الذى يعكس المصدر الأساسى لعوائد ومخاطر المنشأة ، وفى ظل هذا المعيار، فإن معظم

* مثال ذلك : تقسيم قطاعات شركة كبرى إلى مناطق جغرافية مختلفة من حيث العوائد والمخاطر، مثل الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، الشرق الأوسط ..الخ). أو على سبيل المثال شركة محلية يتم تقسيمها إلى قطاعات جغرافية متشابهة من حيث العائد والمخاطرة مثل: (القاهرة الكبرى، الصعيد، محافظات القناة، بحرى).

المنشآت تحدد قطاعاتها سواء قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية حسب وحداتها التنظيمية للمعلومات التي يتم التقرير عنها لمجلس الإدارة غير التنفيذي أو مديري الإدارات .

30-4-3 – لتقرير ما إذا كانت التقارير القطاعية ملائمة أم لا ، فإنه يجب التأكد من أن إجمالي الإيرادات من عملاء خارجيين لجميع القطاعات التي يتم التقرير عنها معاً لا يقل عن 75% من إجمالي إيرادات المنشأة ، وإذا كانت النسبة أقل من ذلك فإنه يجب إضافة قطاعات يتم التقرير عنها حتى نصل إلى نسبة 75% أو يتم تجاوزها .

30-4-4 – يمكن التعامل مع القطاعات الصغيرة كما لو كانت قطاع واحد ، وذلك إذا كانت تساهم بعدد أساسي من العوامل التي تحدد قطاع الأعمال أو القطاع الجغرافي أو لو كانت متماثلة مع القطاعات الأساسية التي يتم التقرير عنها ، أما إذا كان لا يمكن التقرير عنها بشكل منفصل أو مدموجة مع قطاعات أخرى ، فإنه يجب تضمينها كبند غير مخصص .

30-4-5 – القطاع الذي ينظر إليه على أنه قطاع يمكن التقرير عنه ضمن التقارير القطاعية في الفترة الحالية سوف يستمر كذلك حتى يكون قابل للتقرير عنه إذا تم تقدير أنه سوف يكون جوهرياً لأغراض التقرير (على سبيل المثال : استراتيجية سوق مستقبلية) .

30-4-6 – أصول وخصوم القطاع :

تعرف كما يلي :

- أنها تشمل كل الأصول والخصوم التشغيلية المستخدمة في /أو الناتجة عن أنشطة تشغيل القطاع ويمكن ربطها مباشرة بالقطاع أو يمكن تخصيصها وتوزيعها على القطاع وفقاً لأساس مناسب .

- أنها تكون متسقة مع البنود التي تشملها نتائج القطاع وأصول أو خصوم القطاع ، فإذا - على سبيل المثال - كانت نتائج القطاع تعكس مصروف الإهلاك، فإن الأصول القابلة للإهلاك يجب أن يتم تضمينها ضمن أصول القطاع ، وبنفس المنطق فإنه إذا تضمنت نتائج القطاع مصروف فوائد ، فإن القروض التي نشأت منها هذه الفوائد يجب تضمينها ضمن خصوم القطاع .

- يجب استبعاد أصول أو التزامات ضريبة الدخل .

- بالنسبة للأصول التي تستخدم بشكل مشترك بواسطة اثنين أو أكثر من القطاعات يجب أن توزع على هذه القطاعات فقط إذا كانت الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بها يمكن توزيعها أيضاً على هذه القطاعات .

30-4-7 – يجب أن تتطابق المعلومات القطاعية مع السياسات المحاسبية المتبعة والمطبقة لإعداد قوائم مالية مجمعة .

1-5-30 - لاي قطاع أساسى ، فإن الإفصاحات التالية تكون مطلوبة :

- إيرادات القطاع مع التفرقة بين المبيعات لعملاء خارجيين (أطراف خارج المنشأة) والإيرادات من القطاعات الأخرى .
- نتائج القطاع .
- القيمة الدفترية المعدلة لأصول القطاع .
- التزامات القطاع .
- تكلفة الأصول الثابتة (آلات ومعدات ، أثاث ، سيارات ... الخ) وتكلفة الاستحواذ على الأصول غير الملموسة .
- مصروف الإهلاك والاستهلاك .
- المصروفات غير النقدية الأخرى .
- النصيب فى صافى الربح أو الخسارة للاستثمارات المحسوبة بطريقة حقوق الملكية .
- التسويات بين معلومات القطاعات التى تم التقريرين عنها والقوائم المالية المجمعة لبنود إيرادات القطاع ، نتائج التشغيل ، الأصول ، الخصوم .

2-5-30 - لاي قطاع ثانوى ، فإن الإفصاحات التالية تكون مطلوبة :

- الإيرادات من عملاء خارجيين .
- القيمة المعدلة لأصول القطاع .
- تكلفة الأصول الثابتة (آلات ومعدات ، أثاث ، سيارات) وتكلفة الاستحواذ على أصول غير ملموسة .

3-5-30 - إفصاحات أخرى تكون مطلوبة ، وهى :

- الإيرادات من أى قطاع تساوى أو تزيد إيرادات القطاع الخارجة (لعملاء خارجيين أو لقطاعات أخرى) عن 10% من إيرادات المنشأة ، ولكن لا يتم التقرير عنه قطاعياً (بسبب أن الجزء الأكبر من إيراداته تاتى عن طريق تحويلات داخلية) .
- أسس تسعير التحويلات بين القطاعات .
- التغييرات فى السياسات المحاسبية للقطاع .
- أنواع المنتجات والخدمات لكل قطاع أعمال .
- بنية كل قطاع جغرافى (مكوناته) .

• أمثلة : التقارير القطاعية

- منشأة الياسمين :

تقوم المنشأة بالعمل من خلال خمسة قطاعات أعمال وأربعة قطاعات جغرافية، وفيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2005 :

أولاً : بيانات قطاعات الأعمال (بالمليون جنيه) :

بيان	قطاع (أ)	قطاع (ب)	قطاع (ج)	قطاع (د)	قطاع (هـ)	مجموع
إجمالي إيرادات المبيعات موزعة بين :	2249	1244	4894	3815	7552	19754
مبيعات لعملاء خارجيين	809	543	4029	3021	5211	13613
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	1440	701	865	794	2341	6141
نتيجة القطاع	631	(131)	714	(401)	1510	2323
أصول القطاع	4977	3475	5253	1072	8258	23035

ثانياً : بيانات القطاعات الجغرافية :

بيان	فنلندا	فرنسا	للمملكة المتحدة	استراليا	مجموع
إجمالي إيرادات المبيعات موزعة بين :	7111	1371	3451	7821	19754
مبيعات لعملاء خارجيين	6841	1000	2164	3608	13613
مبيعات لقطاعات داخل المنشأة	270	371	1287	4213	6141
نتيجة القطاع	1536	(478)	494	771	2323
أصول القطاع	9231	5001	3667	5136	23035

- خطوات تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها :

- الخطوة الأولى : تحديد قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية التي يتم التقرير عنها والتي تكسب الجزء الأكبر من إيراداتها عن طريق البيع إلى عملاء خارجيين (أي أن المبيعات لعملاء خارج المنشأة تزيد عن 50% من إجمالي مبيعات القطاع) .

القطاعات	النسبة المئوية من المبيعات الخارجية	استيفاء شرط التقرير القطاعي
أولاً : قطاعات الأعمال :		
(١)	$36\% = 2249 \div 809$	غير مؤهل
(ب)	$44\% = 1244 \div 543$	غير مؤهل
(جـ)	$82\% = 4894 \div 4029$	مؤهل
(د)	$79\% = 3815 \div 3021$	مؤهل
(هـ)	$69\% = 7552 \div 5211$	مؤهل
ثانياً : القطاعات الجغرافية:		
فنلندا	$96\% = 7111 \div 6841$	مؤهل
فرنسا	$73\% = 1371 \div 1000$	مؤهل
المملكة المتحدة	$63\% = 3451 \div 2164$	مؤهل
استراليا	$46\% = 7821 \div 3608$	غير مؤهل

– الخطوة الثانية : هي التأكد من توافر نسبة 10% من إيرادات المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع من الإجماليات كشرط للتقرير القطاعي (ويتم إجراء هذا الاختبار على القطاعات المؤهلة فقط من الخطوة الأولى ، وهي جـ ، د ، هـ بالنسبة لقطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية وهي فنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة) .

1976	المبيعات (19754 X 10%)
نتيجة القطاع :	
قطاع أعمال : (10% من إجمالي القطاعات الربحية أو إجمالي القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
286	10% من (631 + 714 + 1510) أو (131 + 401)
قطاع جغرافي : (10% من إجمالي القطاعات الربحية أو إجمالي القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
280	10% من (771 + 494 + 1536) أو 478
3304	أصول القطاع : 10% من إجمالي الأصول أي 23035 X 10%

– القطاعات المؤهلة : أكبر من 10% من إجمالي إيرادات المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع .

القطاعات	حد التأهل للتقرير القطاعي	القابلية للتقرير
قطاعات أعمال :		
(جـ)	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
(د)	المبيعات ، الأرباح	نعم
(هـ)	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
قطاعات جغرافية:		
فنلندا	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
فرنسا	الأرباح ، الأصول	نعم
المملكة المتحدة	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم

– الخطوة الثالثة : يجب التأكد من أن إجمالي الإيرادات المتعلقة بالقطاعات التي يتم التقرير عنها تمثل على الأقل 75% من الإجمالي المجمع أو إيرادات المنشأة من عملاء خارجيين وهي البالغة 13613000 مليون جنيه .

• قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها :

مجموع إيرادات قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) = (4029 + 3021 + 5211)
= 12261

نسبة مبيعات قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها لعملاء خارجيين إلى إجمالي مبيعات المنشأة لعملاء خارجيين تساوي : $12261 \div 13613 = 90\%$

ولأن هذه النسبة تتجاوز الحد المقرر للقطاعات التي يتم التقرير عنها وهو 75% من إجمالي المبيعات لعملاء خارجيين للمنشأة ككل .

إذن قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها هي القطاعات (جـ) ، (د) ، (هـ) ، أما بالنسبة للقطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً فيجب التأكد أيضاً من أنها تتجاوز الحد المسموح به وهو 75% من إجمالي إيرادات المنشأة لعملاء خارجيين لجميع القطاعات الجغرافية .

مجموع إيرادات القطاعات الجغرافية التي يتم التقرير عنها كقطاعات جغرافية لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) .

$$10005 = 2164 + 1000 + 6841$$

نسبة مبيعات القطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً إلى عملاء خارجيين إلى
نسبة مبيعات المنشأة ككل (جميع القطاعات الجغرافية)
 $73.5\% = 13613 \div 10005$

ولأن هذه النسبة تقل عن 75% لذلك فإنه طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) يجب
إضافة قطاعات جغرافية جديدة حتى يتم تجاوز هذه النسبة حتى لو لم تجتاز الاختبارات السابقة
المتعلقة بنسبة 50% من إيرادات مبيعات القطاع لعملاء خارجيين أو الاختبار الثانى المتعلق بتجاوز
إيرادات القطاع أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع لنسبة 10% من الإجمالى (كما سبق توضيحه) ،
ويتم البدء بالقطاع الأقرب إلى تحقيق هذه النسب ثم الذى يليه هكذا ، ونظراً لأنه لا يوجد سوى
قطاع جغرافى واحد لم يجتاز الاختبارين السابقين وهو استراليا، لذلك يضاف هذا القطاع .

وأخيراً ، فإنه يتم التقرير عن القطاعات التالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) :

– قطاع الأعمال : (جـ) ، (د) ، (هـ) .

– القطاعات الجغرافية : فنلندا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، استراليا .

الفصل الواحد والثلاثون

إفصاحات الطرف ذو العلاقة المعيار المحاسبي الدولي رقم (24)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الواحد والثلاثون

إفصاحات الطرف ذو العلاقة

Related - Party Disclosures

المعيار المحاسبي الدولي رقم (24)

Problems Addressed

1-31- المشاكل محل الدراسة:

يمكن أن تؤثر علاقات منشأة مع طرف ذو علاقة على الموقف المالي ونتائج التشغيل في تقارير المنشأة ، والهدف من هذا المعيار المحاسبي الدولي هو تعريف المقصود بالطرف ذو العلاقة وعلاقاته مع المنشأة والصفقات وتوفر المزيد من الإفصاحات عن معاملات الطرف ذو العلاقة .

ويجب أن تحتوي القوائم المالية لأي كيان على الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى إمكانية تأثير الموقف المالي ، الربح أو الخسارة ، بوجود الأطراف ذوى العلاقة وبالصفقات والأرصدة القائمة معهم .

Scope of the Standards

2-31- نطاق المعيار:

يجب أن يطبق هذا المعيار حينما يتحدد وجود علاقات مع طرف ذو علاقة وكذلك عقد صفقات معه مثل الأرصدة المتداولة والظروف التي يجب أن تقدم ويتم التقرير بموجبها عن هذه الأمور .

Key Concepts

3-31- المفاهيم الأساسية:

1-3-31 - الطرف ذو العلاقة :

تعتبر الأطراف ذوى علاقة إذا كان لأي منهم القدرة على السيطرة أو الرقابة المشتركة أو ممارسة تأثير هام على الأطراف الأخرى .

2-3-31 - صفقات الطرف ذو العلاقة :

تتم صفقات الأطراف ذوى العلاقة عند حدوث تحويلات للموارد والخدمات أو الالتزامات بين الأطراف ذوى العلاقة بغض النظر عن كونها مسعرة أم لا .

3-3-31 - علاقات الطرف ذو العلاقة :

تشمل علاقات الطرف ذو العلاقة ما يلي :

أ - المنشآت الخاضعة للسيطرة المباشرة أو تلك التي تكون تحت سيطرة مشتركة مع الوحدة

مقدمة التقارير (على سبيل المثال مجموعة من الشركات) .

ب - الشركات الزميلة Associates .

ج- الأفراد ، ويشمل ذلك أفراد العائلة ، المساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر ، والذين

يتمتعون بسلطة التصويت في تقارير الكيان والتي تعطيهم تأثير هام.

- د - الشخصيات الأساسية في الإدارة (بداية من المديرين ، الموظفين التنفيذيين ، أعضاء العائلة المقربين) والتي يقع ضمن مسؤولياتهم التخطيط ، الإدارة ، الرقابة على الأنشطة .
- هـ - المنشآت التي لها حصة أساسية في سلطة التصويت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد (الشخصيات الأساسية وأفراد العائلة المقربين) أو منشآت عبر هؤلاء الناس يمكنهم ممارسة تأثير هام .
- و - الأطراف الذين لهم سيطرة مشتركة على المنشأة .
- ز - المشروعات المشتركة عندما تكون المنشأة مشتركة Venturer .
- ح - خطط منافع ما بعد التقاعد لمصلحة العاملين في المنشأة أو في أى منشأة أخرى تعد طرف ذو علاقة مع هذه المنشأة .

4-3-31 - أفراد العائلة المقربين : Close Members of The Family

- هم أفراد العائلة الذين ربما يتولون سلطة معينة أو ربما يتأثرون بالشخص الداخل في تعاملات مع المنشأة ويمكن أن يندرج تحتهم :
- أ - الأفراد الشركاء في العائلة مثل الزوج والزوجة والأولاد .
- ب - أولاد الأفراد الشركاء في العائلة ..
- ج - التابعين للأفراد والذين يقعون تحت مسؤوليته .

5-3-31 - التعويض : Compensation

- يشمل كل منافع العاملين (انظر أيضاً المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 ومعيار التقارير المالية الدولية رقم 2) وجميع الأشكال لهذا التقدير المالي المدفوع أو القابل للدفع والمتوفر عن طريق المنشأة أو يقع على مسؤوليتها ، وذلك في مقابل الخدمات المقدمة لها ، ويشمل أيضاً كل الاعتبارات المالية المدفوعة من الشركة الأم للوحدة ، ويشمل التعويض على :
- منافع الموظفين غير الدائمين والمنافع غير النقدية للموظفين الحاليين .
 - منافع ما بعد التقاعد .
 - منافع العاملين طويلة الأجل الأخرى .
 - مزايا نهاية الخدمة .
 - المدفوعات على أساس الأسهم .

4-31 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

- 1-4-31 - تشمل معاملات الأطراف ذوى العلاقة تحويل الموارد Resources أو الالتزامات Obligations بين الأطراف ذوى العلاقة ، وسواء كانت مسعرة أم لا ، وهذا التحويل للموارد يشمل المعاملات التي تتم وفقاً لآليات السوق (أى العرض والطلب) Arm's Length Basis ومن أمثلة هذه المعاملات ما يلي :

- شراء وبيع السلع .
- شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى .
- تقديم أو الحصول على الخدمات .
- ترتيبات الوكالة .
- عقود الإيجارات .
- تحويل البحوث والتطوير .
- عقود الترخيص .
- التمويل ، ويشمل ذلك القروض وتحويلات حقوق الملكية .
- الضمانات والكفالات .
- عقود الإدارة .

31-4-2 - تعتبر معاملات الأطراف ذوى العلاقة من الأنماط العادية فى التجارة ، فالعديد من الشركات تعمل من خلال أجزاء منفصلة لنشاطاتها من خلال شركات تابعة ، أو شركات زميلة ، أو مشروعات مشتركة ... وهكذا . وعادة ما يدخل هؤلاء الشركاء فى معاملات من خلال أسعار وشروط أعمال غير قياسية .

31-4-3 - تملك الأطراف ذوى علاقة درجة من المرونة عند تسعير المعاملات فيما بينهم ، ومثل هذه المرونة لا تقدم فى المعاملات التى تتم بين أطراف ليسوا ذوى علاقة فعلى سبيل المثال يمكن استخدام بعض طرق التسعير التالية :

- طريقة السعر المماثل غير المقيد .
- طريقة سعر إعادة البيع .
- طريقة التكلفة زائد هامش .

31-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

31-5-1 - يجب الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة بشكل مباشر سواء كان هناك صفقات بين الأطراف أم لا ، كذلك الإفصاح عن اسم الشركة القابضة ، وفى حالات الاختلاف فى اسم الطرف الذى يمارس السيطرة .

31-5-2 - يجب الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين فى الإجمال ، وكذلك الإفصاح عن

الحوافز والمنافع لكل فئة من الفئات التالية :

- الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين .
- منافع العاملين فيما بعد التقاعد .
- المنافع طويلة الأجل الأخرى .

– منافع التقاعد .

– المنافع والمزايا في حقوق الملكية .

31-5-3 – في حالة حدوث صفقات مع أطراف ذوى علاقة ، يجب الإفصاح عن :

– طبيعة المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة .

– طبيعة الصفقات التى تمت .

– المعاملات والأرصدة المتداولة شاملاً :

* مبلغ المعاملة والرصيد القائم .

* شروط المعاملة وظروفها .

* الضمانات المعطاة أو المستلمة .

* مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها والديون التى أهدمت ومصرف الديون المعدومة .

31-5-4 – يجب أن تكون الأمور السابقة والمذكورة أعلاه موضحة بشكل منفصل ومستقل لكل من :

– الشركة القابضة .

– المنشآت ذات السيطرة المشتركة أو التى تمارس تأثير هام على المنشأة .

– الفروع .

– المنشآت الزميلة .

– المشروعات المشتركة الداخلة فى المشروع .

– أفراد الإدارة الأساسيون للمنشأة وأقاربهم ، و

– الأطراف ذوى العلاقة الآخرون .

31-6-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

31-6-1 – عادة ما تثار تساؤلات بشأن معاملات الأطراف ذوى العلاقة ، خاصة عندما يكون

التأثير غير واضح بشأن المبالغ المفصح عنها .

31-6-2 – هذه الأنواع من الصفقات والعمليات الموثقة المرتبطة يمكن أن تسبب فى دعاية سلبية ،

فعلى سبيل المثال ، فإن المبالغ المدفوعة للإدارة والمديرين التنفيذيين أصبحت محل تركيز

للشروط والأحوال الهامة المتعلقة بعملية حوكمة الشركات فى السنوات الأخيرة .

31-6-3 – إفصاحات سياسات التسعير وعمليات التصديق على معاملات الأطراف ذوى العلاقة يجب

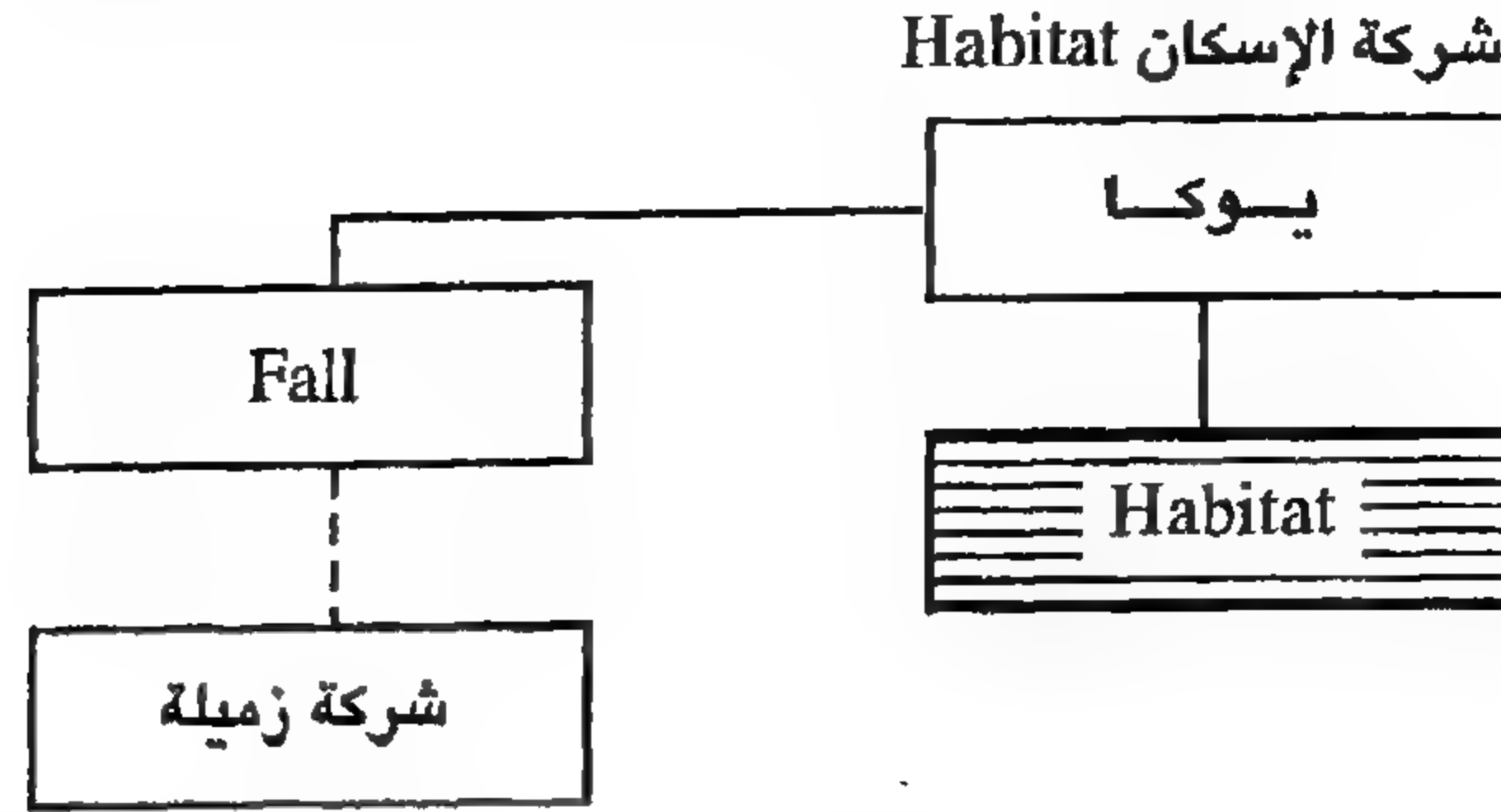
أن تكون بهدف أخذها فى الاعتبار عندما توضح تأثيرات هذه الصفقات فى الحساب .

31-6-4 – يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عدم السيطرة الكاملة لبعض المجموعات مثل حقوق الأقلية .

وخاصة عندما تكون المدفوعات قد تمت لمجموعة شركات أخرى .

- مثال (1-31) :

شركات إسكان تابعة لهيكل المجموعة المشار إليها بالرسم البياني التالي :



تشير الخطوط الكاملة (غير المتقطعة) إلى وجود سيطرة ، بينما تشير الخطوط المتقطعة إلى ممارسة تأثير هام .

وخلال السنة اشترت شركة Habitat آلات ومعدات من الشركة الزميلة بمبلغ 23 مليون دولار وحققت الشركة الزميلة من وراء ذلك مكسب قدره 4 مليون دولار .

• الإيضاح :

كل من شركتي Habitat والشركة الزميلة تعتبران أطرافاً ذات علاقة في نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) والتفاصيل الكاملة للصفقة يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لكل من المنشأتين وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) وهي :

- طبيعة علاقة الطرف ذو العلاقة .
- طبيعة الصفقة .
- المبلغ الذي تمت فيه الصفقة .
- أي مبلغ لا يزال مستحقاً للشركة الزميلة لدى شركة Habitat .

الفصل الثانى والثلاثون

الحاسبة والتقريب عن خطط منافع التقاعد المعيار الحاسبى الدولى رقم (26)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة الحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثاني والثلاثون
الحاسبة والتقارير عن خطط منافع التقاعد
المعيار المحاسبي الدولي رقم (26)
Accounting and Reporting by Retirement
Benefit Plans (IAS 26)

Problems Addressed

32-1- المشاكل محل الدراسة:

يحدد هذا المعيار المعلومات الواجب التقرير عنها في القوائم المالية والمتعلقة بخطة منافع التقاعد لكل المشاركين فيها عند إعداد الخطة .

Scope of the Standards

32-2- نطاق المعيار :

يجب تطبيق المعيار في القوائم المالية لخطط منافع التقاعد الموجهة للمشاركين دون نشر إلى أي خطة تكون :

- أو - ليست خطة مفصلة .
- إما مساهمة محددة أو خطة منافع محددة .
- تدار بواسطة شركة تأمين .
- تحت رعاية أطراف أخرى غير العاملين . أو
- إما اتفاقية رسمية أو غير رسمية .

Key Concepts

32-3- المفاهيم الأساسية :

32-3-1 - خطط منافع التقاعد :

هي خطط إما تعتمد على إسهامات محددة في الخطة أو خطط منافع محددة .

Defined Contribution Plans

32-3-2 - خطط المساهمة المحددة :

تقوم هذه الخطط على أساس قيام صاحب العمل بتقديم مبلغ محدد كمنافع تقاعد محددة بمقدار تلك الإسهامات في الصندوق زائد مكاسب الاستثمار الناتج عنها ، وينتهي التزام صاحب العمل عادة بتقديم المبلغ المحدد لإسهاماته لذلك لا توجد حاجة لمشورة اكتوارية .

Defined Benefit Plans

32-3-3 - خطط منافع محددة :

هي خطط منافع يتم بمقتضاها دفع مبالغ كمنافع تقاعد بالرجوع إلى صيغة على أساس مكاسب العاملين أو سنوات الخدمة أو كليهما ، وفي هذه الحالة فإن المشورة الدورية الاكتوارية تكون مطلوبة لتقدير الشروط المالية للخطة ، ومراجعة الافتراضات ومستويات الاشتراكات في المستقبل الموصى بها ، وصاحب العمل يكون مسئولاً عن إعادة مستوى خطة المنافع عند حدوث عجز من أجل توفير المنافع

المتفق عليها للعاملين الحاليين والسابقين ، ويجد أن توجد خطط تحتوى على خصائص كل من الخطط ذات الاشتراكات المحددة وخطط ذات المنافع المحددة ، وهذا المزج فى الخطط ينظر إليه على أنه خطط منافع محددة لأغراض المعيار المحاسبى الدولى رقم (26) .

4-3-32 - المشاركون : Participants

هم أعضاء خطة منافع التقاعد وغيرهم الذين لهم حق فى المنافع بمقتضى خصائص الخطة المحددة ويهتم المشاركون بالأنشطة المكونة للخطة وذلك لأن هذه الأنشطة تؤثر مباشرة فى مستوى منافعهم المستقبلية ، كما يهمهم معرفة ما إذا كانت الاشتراكات تم تسلمها وما إذا كان هناك رقابة مناسبة تمارس لحماية حقوق المستفيدين .

5-3-32 - صافى الأصول المتاحة : Net Assets Available

صافى الأصول المتاحة للمنافع هى عبارة عن أصول الخطة ناقصاً الإلتزامات بخلاف القيمة الحالية الاكتوارية الموعود بها عند التقاعد .

6-3-32 - القيمة الحالية الاكتوارية : Actuarial Present Value

القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها هى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة بمقتضى خطة منفعة التقاعد للعاملين الحاليين والسابقين المنسوبين للخدمة التى لا تزال تقدم .

7-3-32 - منافع مستوفية الشروط : Vested Benefits

هى منافع يكون الحق فيها بمقتضى شروط خطة منافع التقاعد وليست مشروطة باستمرار الاستخدام .

4-32 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

- خطط المساهمة المحددة :

1-4-32 - يجب أن تحتوى القوائم المالية فى حالة خطط المساهمات المحددة على صافى الأصول المتاحة للمنافع ووصف لسياسة التمويل .

2-4-32 - يجب تطبيق المبادئ التالية عند تقييم الأصول المملوكة للخطة :

- يجب ترحيل الاستثمارات بالقيمة العادلة ،

- فى حالة الترحيل بأي قيمة أخرى بخلاف القيمة العادلة فإنه يجب الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات .

- خطط المنافع المحددة :

3-4-32 - يجب أن تحتوى القوائم المالية لخطط المنافع المحددة على : إما :

- قائمة تبين صافى الأصول المتاحة للمنافع والقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد (مميزة عن المنافع المخولة وغيرها) والزيادة الناتجة أو النقص - أو .

- قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع شاملة إما إيضاح يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد (مع التمييز بين المنافع المخولة وغيرها) أو إشارة إلى هذه المعلومات في تقرير مرفق .

4-4-32 - يتم عادة الحصول على التقييم الاكتواري كل 3 سنوات والقيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة بواسطة خط المنافع المحددة يمكن حسابها وتقرير استخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو مستويات الرواتب المخططة في وقت تقاعد المشاركين .

5-4-32 - يجب ترحيل استثمارات خطة منافع التقاعد بالقيمة العادلة ، وفي حالة الأوراق المالية المتعامل فيها في السوق فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية وحيثما لا يمكن تقدير القيمة العادلة لاستثمارات الخطة القائمة فإنه لا بد من الإفصاح عن سبب عدم استخدام القيمة العادلة .

6-4-32 - يجب أن توضح القوائم المالية العلاقة بين القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها وصافي الأصول المتاحة بالنسبة للمنافع وكذلك سياسة تمويل المنافع الموعود بها .

5-33 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-32 - يستلزم وصف الخطة معلومات مثل أسماء أصحاب العمل ومجموعة العاملين التي تغطيهم الخطة ، وعدد المشاركين الذين يتلقون المنافع ونوع الخطة والتفاصيل الأخرى .

2-5-32 - تشمل السياسات :

- بيان التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع .

- السياسات المحاسبية الهامة .

- وصفاً لسياسات الاستثمارات .

- وصفاً لسياسة التمويل .

3-5-32 - قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع توضح مبلغ الأصول المتاحة لدفع منافع التقاعد

المتوقع أن تصير واجبة الدفع مستقبلاً ، وتشمل :

- الأصول في نهاية السنة مصنفة بشكل مناسب .

- أساس تقييم الأصول .

- ملحوظة توضح أن تقدير القيمة العادلة لاستثمارات الخطة غير ممكن عندما تكون استثمارات الخطة قائمة لهذا .

- تفاصيل أي استثمار مفرد يتجاوز أما 5% من صافي الأصول المتاحة لمنافع التقاعد أو 5% من أي فئة أو نوع من الأوراق المالية

- تفاصيل أي استثمار في صاحب العمل .

- التزامات أخرى غير القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعود بها .

32-5-4 - بيان التغيرات فى صافى الأصول المتاحة للمنافع يشمل :

- الدخل الفردى .
- مساهمات صاحب العمل .
- مساهمات العامل .
- دخل آخر .
- المنافع المدفوعة أو واجبة الدفع (مع تحليلها لكل فئة للمنافع) .
- المصروفات الإدارية .
- المصروفات الأخرى .
- ضرائب الدخل .
- الأرباح والخسائر عند التصرف فى الاستثمارات والتغيرات فى قيمة الاستثمارات .
- التحويلات من وإلى الخطط .

32-5-5 - المعلومات الاكتوارية (فقط لخطة المنافع) تشمل :

- القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد التى يتم الوعد بها على أساس المنافع الموعود بها بمقتضى أحكام الخطة ، وعلى الخدمة المقدمة حتى تاريخه ، وعلى استخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو مستويات الرواتب المخطط لها .
- وصفاً للافتراضات الاكتوارية الرئيسية .
- الطريقة المستخدمة لحساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها .
- تاريخ التقييم الاكتوارى الأحدث .

32-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

انظر الفصل (18) لمناقشة المسائل التحليلية المتعلقة بصناديق منافع التقاعد.

- مثال (32-1) :

يجب أن تحتوى القوائم المالية لخطة منافع التقاعد إلى جانب ذلك على بيانات التغيرات فى صافى الأصول المتاحة بالنسبة للمنافع .

- الإيضاح :

أخذ المستخرج الآتى عن مجموعة البنك الدولى : خطة تقاعد العاملين لسنة 1996 التقرير السنوى ، ويشمل بيانات تتفق مع متطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم (26) فى جميع الجوانب الجوهرية .

بيانات التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع		
السنة المنتهية في 31 ديسمبر		بيان
1995 بالألف دولار	1996 بالألف دولار	
694402	809008	<u>دخل الاستثمار :</u> صافي التقدير في استثمارات القيمة العادلة فوائد وتوزيعات أرباح
233163	301391	
927565	1110399	<u>إجمالي دخل الاستثمار</u>
113217	101337	<u>المساهمات :</u> مساهمات بواسطة البنك MIGA/IFC مساهمات بواسطة المشاركين صافي المتحصلات من خطط المعاشات للمنظمات الدولية الأخرى نيابة عن المشاركين المحولين
55341	55651	
640	1768	
169198	158756	<u>إجمالي المساهمات</u>
1096763	1269155	<u>إجمالي الإضافة</u>
(95299)	(110034)	<u>مدفوعات المنافع :</u> معاشات مدفوعات استبدال اشتراكات ، مسحوبات منافع وفوائد مدفوعات ومسحوبات لمشاركين سابقين منافع الوفاة كدفعة إجمالية
(38736)	(47041)	
(7625)	(7810)	
(899)	(1803)	
142559	(166688)	<u>إجمالي الخصومات</u>
954204	1102467	<u>صافي الزيادة</u>
5521505	6475709	<u>صافي الأصول المتاحة للمنافع :</u> في بداية السنة في نهاية السنة
6475709	7578176	

الفصل الثالث والثلاثون

التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث والثلاثون

التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)

Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

1-33 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

تعد نتائج التشغيل والمركز المالي بدون إعادة صياغة في اقتصاد مرتفع التضخم غير مفيدة ، فالنقود تفقد القوة الشرائية بمعدل سريع بحيث أن مقارنة المبالغ من صفقات وأحداث أخرى حدثت حتى خلال نفس الفترة المحاسبية تكون مضللة، ويتطلب هذا المعيار (IAS) إعادة صياغة القوائم المالية لأي منشأة تعمل في اقتصاد مرتفع التضخم بوحدة القياس الحالية في تاريخ التقرير.

2-33 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

1-2-33 - يجب تطبيق هذا المعيار على المنشآت التي يتم التقرير عن أعمالها بعملة في اقتصاد مرتفع التضخم ، وتتضمن خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

- يفضل الجمهور العام الاحتفاظ بثروته في أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- تكون الأسعار عادة معروضة بعملة أجنبية ثابتة.
- تتم صفقات الإئتمان بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية.
- ترتبط الفائدة والأجور والأسعار بمؤشرات السعر.
- معدل التضخم المتراكم على مدى 3 سنوات يقترب أو يزيد من 100% (بمعنى أن المتوسط أكبر من 26% كل سنة).

2-2-33 - يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) أنه إذا كانت عملة التعامل في منشأة تابعة في اقتصاد مرتفع التضخم، فإنه يجب قياس الصفقات والأحداث في الشركة التابعة أولاً بعملة التعامل ، وإعادة صياغة القوائم المالية للشركة التابعة بعدئذ حسب تغيرات السعر وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (29)، ولذلك فإن القوائم المالية تترجم - إذا لزم الأمر - إلى عملة العرض باستخدام أسعار الإقفال، ولا يسمح المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) لمثل هذه المنشأة باستخدام عملة أخرى على سبيل المثال عملة مستقرة كعملة تعامل.

3-33 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-33 - المؤشر العام للأسعار: A General Price Index

يجب استخدامه ليعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة.

تبدأ من بداية الفترة التي يحدث فيها التضخم الجامح .

3-3-33 - عند توقف التضخم الجامح فإن عملية إعادة الصياغة تتضخم .

Accounting Treatment

4-33 - المعالجة المحاسبية :

1-4-33 - يجب إعادة صياغة القوائم المالية المنشأة تقوم بالتقرير عن أعمالها بعملة في تضخم جامح بوحدة القياس الحالية في تاريخ الميزانية ، أى على المنشأة إعادة صياغة المبالغ في القوائم المالية من وحدات العملة التي تمت بها بوحدات العملة في تاريخ الميزانية .

2-4-33 - تحل القوائم المالية المعاد صياغتها محل القوائم المالية ولا تكون مكملتها ، وغير مسموح بالعرض المنفصل للقوائم المالية غير المعدلة.

* إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة التاريخية :

3-4-33 - فيما يلي القواعد المطبقة على إعادة صياغة الميزانية :

- لا يعاد صياغة أو تعديل البنود النقدية .
- الأصول والالتزامات المرتبطة بمؤشر Index - Linked يعاد صياغتها طبقاً للاتفاق .
- يعاد صياغة البنود غير النقدية في شكل وحدات القياس الحالية بتطبيق التغيرات في المؤشر أو وحدة العملة على القيم الدفترية المسجلة منذ تاريخ الاستحواذ (أو أول تاريخ لإعادة الصياغة) أو القيم العادلة في تواريخ التقييم .
- لا يعاد صياغة الأصول غير النقدية إذا كانت ظاهرة بالقيمة الصافية القابلة للتحقق أو القيمة العادلة أو المبلغ الممكن استرداده في تاريخ الميزانية .
- في بداية الفترة الأولى التي تطبق فيها مبادئ المعيار المحاسبى الدولى رقم (29) ، فإن مكونات حقوق الملكية - فيما عدا الأرباح المتراكمة وأى فائض إعادة تقييم يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة .
- فى نهاية الفترة الأولى وما يليها فإن كل مكونات حقوق الملكية يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة .
- يتم تضمين التغيرات فى حقوق الملاك ضمن حقوق الملكية .

4-4-33 - يعاد صياغة جميع البنود فى قائمة الدخل بتطبيق التغير فى المؤشر العام للأسعار من تواريخ القيد الأولى لهذه البنود .

5-4-33 - المكسب أو الخسارة فى صافى التدفق النقدى يتم تضمينه فى صافى الدخل ، وهذا المبلغ يمكن تقديره بتطبيق التغير فى المؤشر العام للأسعار إلى متوسط المرجح لصافى الأصول والالتزامات النقدية .

* إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الجارية :

- 33-4-6 - القواعد التي تطبق على بنود الميزانية هي :
- لا يعاد صياغة البنود الظاهرة بالتكلفة الجارية فعلاً .
 - يعاد صياغة البنود الأخرى على أساس القواعد الموضحة أعلاه .
- 33-4-7 - جميع المبالغ الداخلة في قائمة الدخل يعاد صياغتها بوحدة القياس في تاريخ الميزانية بتطبيق المؤشر العام للأسعار .
- 33-4-8 - عند حساب المكسب أو الخسارة لصافي الموقف النقدي ، فهذا التعديل يشكل جزءاً من المكسب أو الخسارة على صافي الوضع النقدي محسوباً على أساس المعيار (IAS 29) .
- 33-4-9 - يعبر عن جميع التدفقات النقدية بوحدة القياس في تاريخ الميزانية .
- 33-4-10 - عندما تقرر منشأة أجنبية تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك لشركة قابضة في اقتصاد تضخم جامح فإن القوائم المالية يجب أولاً إعادة صياغتها طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (29) وبعدئذ تترجم بسعر الإقفال كما لو كانت الكيانات كيانات أجنبية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) .

33-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

- يجب الإفصاح عن الجوانب التالية :
- حقيقة عملية إعادة الصياغة .
 - حقيقة أن الأرقام المقارنة يعاد صياغتها .
 - ما إذا كانت القوائم المالية على أساس أسلوب التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية .
 - هوية ومستوى مؤشر الأسعار أو العملة المستقرة في تاريخ الميزانية .
 - الحركة في مؤشر الأسعار أو العملة المستقرة خلال السنة الحالية والسنوات السابقة .

33-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

- 33-6-1 - أن تفسير نتائج التضخم الجامح تكون صعبة إذا لم تكن على دراية بالعمليات الرياضية التي توجد أرقام التضخم الجامح .
- 33-6-2 - وحيث تترجم القوائم المالية لكيان في اقتصاد مرتفع التضخم وتوجد لا تعتد تقاريرها بعملة الاقتصاد مرتفع التضخم - يصير التحليل بالغ الصعوبة .
- 33-6-3 - ينبغي على المستخدمين الأخذ في الاعتبار إفصاحات مستوى مؤشرات الأسعار المستخدمة لتوافق القوائم المالية - وحيث يلزم - عليهم اعتبار مستويات أسعار الصرف الأجنبي المطبقة على ترجمة القوائم المالية .

33-6-4 - عندما لا تكون معدلات التضخم وأسعار الصرف مترابطة فالمنافع المحملة للأصول غير المالية في القوائم المالية يتغير تحليلها للنظر في كيفية نشأتها - مثلاً - للتقلبات المؤقتة لسعر الصرف .

33-6-5 - حيث تتطلب معايير المحاسبة بشكل متزايد استخدام القياس بالقيمة العادلة - فعلى مستخدمي القوائم المالية للمنشأة العاملة في اقتصاديات التضخم الجامح الأخذ في الاعتبار موثوقية مقاييس القيمة العادلة في تلك القوائم المالية .

33-6-6 - غالباً لا يكون لاقتصاديات التضخم الجامح أسواق مالية نشطة ، وقد تخضع لدرجات عالية من اللوائح مثل رقابة الأسعار ، في هذه الظروف يكون من الصعب جداً تحديد القيم العادلة وكذلك أسعار الخصم بالنسبة للالتزامات المنفعة المحددة واختبارات انخفاض القيمة .

• مثال: التقارير المالية في اقتصاد التضخم الجامح:

- مثال (1-33) :

شركة X : أنشئت في أول يناير 2002 برأسمال ملكية قدره 40 مليون دولار وكانت

الميزانيات في بداية ونهاية السنة الأولى كالتى :

بيـــــــــــــــان	بداية بالآلف دولار	نهاية بالآلف دولار
أصول :		
ممتلكات ومعدات وتجهيزات	60000	50000
مخزون	30000	40000
حسابات مدينة	50000	60000
	<u>140000</u>	<u>150000</u>
حقوق الملكية والالتزامات :		
رأس مال أسهم	40000	40000
ربح محتجز	-	10000
قروض	100000	100000
	<u>140000</u>	<u>150000</u>

وتعكس قائمة الدخل عن السنة الأولى المبالغ التالية :

بـيـان	بالآلف دولار
إيرادات	800000
مصاريف التشغيل	(750000)
إهلاك آلات ومعدات	(10000)
ربح التشغيل	40000
قوائد مدفوعة	(20000)
الربح قبل الضرائب	20000
مصاريف ضريبة الدخل	(10000)
الربح بعد الضرائب	10000

معلومات إضافية :

1 - كان معدل التضخم 120% للسنة ويمثل المخزون مشتريات شهرين وكل بنود قائمة الدخل المجمعة تتم بالتساوي خلال السنة .

● الإيضاح : يمكن إعادة صياغة القوائم المالية بوحدة القياس في تاريخ الميزانية باستخدام مؤشر أسعار موثوق به كالتالي :

الميزانية			
بيـان	مقيـد بالآلف دولار	إعادة صياغة بالآلف دولار	الحسابات
أصول : ممتلكات ومعدات وتجهيزات المخزون (حساب [1]) حسابات مدينة	50000	110000	1.00/2.20
	40000	41905	2.10/2.20
	60000	60000	
	150000	211905	
حقوق الملكية والالتزامات : رأس مال أسهم ربح متراكم قروض	40000	88000	1.00/2.20
	10000	23905	توازن
	100000	100000	
	150000	211905	

قائمة الدخل :			
بيــــــــــــان	بالآلف دولار	بالآلف دولار	الحسابات
إيرادات (حساب ب)	800000	1100000	1.60/2.20
مصروفات تشغيل	(750000)	(1031250)	1.60/2.20
إهلاك (حساب ج)	(10000)	(22000)	1.00/2.20
فوائد مدفوعة	(20000)	(27500)	1.60/2.20
مصروف ضرائب الدخل	(10000)	(13750)	1.60/2.20
	<u>10000</u>	<u>5500</u>	
صافي الربح قبل إعادة الصياغة		18405	رقم توازني
المكاسب الناشئة من إعادة تسوية التضخم		<u>23905</u>	
صافي الربح بعد إعادة صياغة المكاسب			

الحسابات:

أ - مؤشر المخزون :

المخزون مشترى في المتوسط في 30 نوفمبر .

اذن المؤشر في هذا التاريخ $2.10 = (12/11 \times 1.20) + 1.00 =$

ب- المؤشر بالنسبة للدخل والمصروفات :

المتوسط بالنسبة للسنة = $1.00 + (2 \div 1.20) = 1.60$

جـ- المؤشر بالنسبة للإهلاك .

مرتبط بمؤشر الممتلكات والمعدات والتجهيزات = 1.00

الفصل الرابع والثلاثون

الإفصاح في القوائم المالية للبنوك
والمؤسسات المالية المشابهة
المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع والثلاثون

الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

Disclosures in the Financial Statements of

Banks and Similar Financial Institutions

المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) IAS

لاحظ:

يجب التأكيد على أن كل معايير المحاسبة الدولية IAS واجبة التطبيق على البنوك وخاصة كل من المعيارين (32) IAS، (39) IAS ولأن هذا المعيار (30) IAS كان قد أعد قبل (32) IAS و (39) IAS فإن بعض المتطلبات سيحدث بينها تداخل، وأي متطلبات أخرى للإفصاح تأتي في المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) (وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتصنيف الأصول والالتزامات على أساس المخاطر) ينبغي اعتبارها تكميلية.

Problems Addressed

34-1 - المشاكل محل الدراسة:

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك إلى تفهم أكثر للعمليات الخاصة بالبنوك وخاصة القدرة على السداد Solvency والسيولة Liquidity وكذلك الدرجة النسبية للمخاطر التي تلحق بمختلف مجالات أعمالها.

وهذا المعيار:

- يصف متطلبات الإفصاح في البنوك .
 - يشجع الإدارة على تقديم تعليق على القوائم المالية يصف طريقة إدارتها ورقابتها لسيولتها وقدرتها على السداد وكذلك الهيكل الكامل للمخاطر المرتبطة بعمليات البنك.
- وتتعرض البنوك لمختلف المخاطر التشغيلية والمالية، ورغم أن بعض المخاطر المصرفية يمكن أن تنعكس في القوائم المالية إلا أن مستخدميها يحصلون على فهم أفضل إذا أتاحت لهم الإدارة تعليقاً يصف الطريقة التي تدير وتراقب بها هذه المخاطر ورغم أن تعليق الإدارة يوصى به فقط هذا المعيار إلا أنه كذلك مطلب إفصاح بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي رقم (32).

Scope of the Standards

34-2 - نطاق المعيار:

- هذا المعيار واجب التطبيق على جميع البنوك التي تُعرف بأنها تلك المؤسسات المالية - التي - من بين أشياء أخرى - تتلقى الودائع من الجمهور العام وتقرضه بهدف الإقراض والاستثمار داخل نطاق التشريع المصرفي أو ما يماثله.

Key Concepts

3-34 - المفاهيم الأساسية:

1-3-34 - يحتاج مستخدمو القوائم المالية معلومات للمساعدة في تقييمهم للمركز المالي للبنك وأدائه واتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

2-3-34 - والتقييم الواقعي للأصول من الأهمية بمكان بما في ذلك الحساسية لأحداث المستقبل والتطورات العكسية والاعتراف الصحيح بالدخل والمصروفات.

3-3-34 - وبنفس الأهمية تقييم الوضع الكلي لمخاطر البنك ، شاملاً البنود داخل الميزانية وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على معالجة المشكلات في المدى القصير وتوليد رأس المال الإضافي ، ويحتاج المستخدمون كذلك لمعلومات لفهم أفضل للخصائص التي تتميز بها عمليات البنك وخاصة القدرة على السداد والسيولة والدرجة النسبية للمخاطر الموجودة في مختلف أبعاد العمليات المصرفية .

Accounting Treatment

4-34 - المعالجة المحاسبية:

1-4-34 - لا يضع هذا المعيار أي معايير خاصة تتعلق بالاعتراف أو القياس بالنسبة للبنوك لأن نفس المبادئ المحاسبية (وفق وضعها في المعايير الأخرى) يجب تطبيقها بواسطة البنوك بالنسبة لقيد الصفقات والأحداث ، وهذا المعيار يتناول الإفصاحات فقط ، ومع هذا فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) يمنع استخدام الاحتياطات السرية أو الخفية للأموال بالنسبة للمخاطر العامة للبنك كوسيلة لزيادة أو تخفيض النتائج والمركز المالي للبنك.

2-4-34 - ورغم خضوع البنك للإشراف والزامه بإمداد السلطات النظامية بالمعلومات والتي تكون غالباً غير متاحة للمستخدمين ، لذلك فإن الإفصاح في القوائم المالية يحتاج إلى شمول كاف لتلبية احتياجات المستخدمين (مع قيود معقولة) .

Presentation and Disclosure

5-34 - العرض والإفصاح:

* السياسات المحاسبية :

1-5-34 - يجب أن تفصح إيضاحات الساسية المحاسبية عن الأسس التي تعد على أساسها القوائم المالية شاملة :

- الاعتراف والتسجيل للأنواع الرئيسية للدخل .
- تقييم الاستثمارات والأوراق المالية التجارية .
- التمييز بين تلك الصفقات والأحداث الأخرى الناتجة عنها الاعتراف بالأصول والالتزامات (بنود الميزانية) وتلك التي تنشأ فقط عنها قيم احتمالية والتزامات (خارج الميزانية) .
- تحديد خسائر الانحراف على القروض والسلف وإعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.
- تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء .

* قائمة الدخل :

34-5-2 - يجب أن تضم قائمة الدخل كل من الدخل المجمع والمصروفات حسب طبيعتها والإفصاح عن

المبالغ الخاصة بالأنواع الرئيسية للدخل والمصروفات وكذلك بالنسبة لمتطلبات معايير

التقارير المالية الأخرى ، فإن قائمة الدخل أو الإيضاحات يجب أن تشمل :

- الفائدة والدخل المماثل .
- مصروف الفوائد والأعباء المماثلة .
- دخل التوزيعات .
- دخل الأتعاب والعمولة .
- مصروفات الأتعاب والعمولة .
- المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن أوراق مالية بغرض المتاجرة .
- المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية للاستثمار .
- المكاسب ناقص الخسائر الناشئة عن التعامل في العملات الأجنبية .
- دخول التشغيل الأخرى .
- خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات .
- المصروفات الإدارية العامة .
- مصروفات التشغيل الأخرى .

34-5-3 - لا ينبغي إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات فيما عدا تلك المتعلقة بتغطية المخاطر

والأصول والالتزامات التي يمكن إجراء مقاصة بينها طبقاً للمعيارين (32) ، (39) .

34-5-4 - يتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر التالية على أساس صافى :

- التصرفات والتغيرات في القيمة الدفترية المعدلة للأوراق المالية التجارية .
- التصرفات في الأوراق المالية الاستثمارية .
- التعامل في العملات الأجنبية .

* الميزانية :

34-5-5 - يجب إدراج الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وتدرجها في ترتيب يعكس سيولتها

النسبية ، وبالإضافة إلى متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الأخرى ، فإن الميزانية

والإيضاحات يجب أن تشمل :

* الأصول :

- النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى .
- أذون الخزانة والأذون الأخرى الصالحة لإعادة الخصم لدى البنك المركزى .

- الأوراق المالية الحكومية وغيرها الموجودة لأغراض المتاجرة .
- الإيداعات والقروض والسلف لدى البنوك الأخرى .
- الإيداعات الأخرى للنقود بالسوق .
- القروض والسلف للعملاء .
- الأوراق المالية للاستثمار .

* الالتزامات :

- ودائع من بنوك أخرى .
 - إيداعات السوق الأخرى للنقود .
 - المبالغ المستحقة لمودعين آخرين .
 - شهادات إيداع .
 - السندات الأذنية والالتزامات الأخرى ذات أدلة الإثبات الورقية .
 - أموال مقترضة أخرى .
- 34-5-6 - ينبغي على البنك الإفصاح عن القيم العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية وفقاً لمتطلبات المعيارين (32) IAS , (39) IAS .

* إيضاحات القوائم المالية :

- 34-5-7 - الإفصاح عن البنود المحتملة والالتزامات التالية :
- طبيعة ومقادير الالتزامات لامتداد الإئتمان غير القابلة للإلغاء .
 - طبيعة ومقادير الالتزامات الوصفية المحتملة الناشئة عن بنود خارج الميزانية.
- مثل : بدائل الإئتمان المباشر شاملة الضمانات العامة للمديونية المقبولة من البنك وخطابات الضمان القائمة التي تخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية .
- طبيعة ومقادير الالتزامات لامتداد الإئتمان غير القابلة للإلغاء .
 - بعض الالتزامات العرضية المتعلقة بالمعاملات شاملة سندات الأداء والكفالات وخطابات الضمان القائمة المتعلقة بصفقات معينة .
 - الالتزامات قصيرة الأجل ، التسييل النهائي ، والعرضية المتعلقة بالتجارة الناشئة عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية حيث الشحنة الأساسية تستخدم كتأمين .
 - التعهدات الأخرى - تسهيلات سندات التأمين والتسهيلات الدوارة لسندات التأمين .
- 34-5-8 - الإفصاح عن تحليل الأصول والالتزامات في مجموعات الاستحقاق ذات العلاقة - ومن أمثلة الفترات المستخدمة ما يلي :
- حتى شهر واحد .

- من شهر إلى ثلاثة شهور.
- من ثلاثة شهور إلى سنة.
- من سنة إلى خمس سنوات.
- خمس سنوات فأكثر.

ومن منظور إدارة مخاطر السيولة فإن الاستحقاقات يمكن التعبير عنها بالنسبة للفترة الباقية على تاريخ الدفع أو الفترة الأصلية للسداد، ومن منظور إدارة مخاطر سعر الفائدة فإنه يتم التعبير عن المستحقات بالنسبة للمدة الباقية للتاريخ التالي التي يمكن فيه تغيير أسعار الفائدة وعلى الإدارة أن تقدم في تعليقها معلومات حول الفترات الفعلية وعن طريق إدارة ورقابة المخاطر والتعريضات المقترنة بمختلف استحقاق السيولة وأوضاع سعر الفائدة.

9-5-34 - التركيزات الهامة لأصول والتزامات البنك والبنود خارج الميزانية :

Significant Concentrations of the Banks Assets & Liabilities and off-Balance-Sheet

- بالنسبة للمناطق الجغرافية أو العملاء أو قطاعات الصناعة أو أي تركيزات أخرى يكون من المناسب الإفصاح عنها ، وعلى البنك أيضاً أن يفصح عن مبلغ التعرضات الهامة لصافي العملة الأجنبية.
- 10-5-34 - ينبغي على البنك الإفصاح عن المعلومات التالية فيما يتعلق بالخسائر على القروض والسلف:
 - السياسة المحاسبية التي تصف الأساس الذي يعترف عليه بالقروض والسلف غير المحصلة كمصروف وديون معدومة.
 - تفاصيل التحركات في أي حساب مسموحات بالنسبة لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف خلال الفترة، كإفصاح منفصل.
 - المقدار المعترف به كمصروف بالنسبة لخسائر انخفاض القيمة في الفترة الحالية.
 - مقدار الديون المعدومة بالنسبة للقروض والسلف غير المحصلة.
 - المقدار المدين للمبالغ المستردة.
 - المبلغ المجمع لأي حساب مسموحات لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية.

- وأي مبالغ يتم تجنبها بالنسبة للخسائر على القروض والسلف بالإضافة إلى خسائر انخفاض القيمة المعترف بها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتتم محاسبتها بشكل ملائم كأرباح محتجزة.
- 11-5-34 - المبالغ المجنبه للمخاطر المصرفية العامة (شاملة الخسائر المستقبلية والمخاطر الأخرى غير المرتبة بالإضافة إلى تلك التي تستحق طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (37) يجب

الإفصاح عنها منفصلة كأرباح محتجزة، وأي تخفيضات لهذه المبالغ تسجل كمدينة مباشرة في الأرباح المحتجزة.

12-5-34 - المبلغ المجمع للالتزامات الـ Secured وطبيعته والقيمة الدفترية المعدلة للأصول المرهونة كضمان يجب الإفصاح عنها.

13-5-34 - إذا كان البنك مرتبطاً في أنشطة ترست Trust كبيرة، فإن هذه الحقيقة والإشارة إلى تلك الأنشطة يجب الإفصاح عنها.

14-5-34 - يجب الالتزام والتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) ويجب الإفصاح عن العناصر التالية بالنسبة لمعاملات الأطراف ذوى العلاقة:

- سياسة الإقراض في البنك.
- المقدار الداخل في أو جزء الطرف ذو العلاقة.
- القروض والسلفيات والودائع والتعهدات والسندات.
- الأنواع الرئيسية للدخل ومصروف الفوائد والعمولات المدفوعة.
- المصروف المعترف به في الفترة بالنسبة للخسائر على القروض والسلف والمبلغ المخصص في تاريخ الميزانية.
- التعهدات غير القابلة للإلغاء والبنود الاحتمالية والتعهدات الناشئة عن بنود خارج الميزانية.

* التعليق على القوائم المالية:

15-5-34 - يتم تشجيع الإدارة على تقديم تعليقات على القوائم المالية التي تتناول إدارة ورقابة السيولة والمخاطر شاملة:

- مخاطر السيولة والمخاطر من تقلبات العملة الأجنبية وحركات سعر الفائدة والتغيرات في أسعار السوق ومن فشل النظراء.
- متوسط أسعار الفائدة ومتوسط أصول المولدة للفائدة ومتوسط التزامات مولدة للفائدة للفترة.
- مدى الودائع والتسهيلات بأقل من أسعار السوق وتأثيرها على الربح أو الخسارة.
- فترات الاستحقاق الفعالة - بخلاف التعاقدية - وطرق الإدارة في إدارة ورقابة المخاطر والتعرضات المقترنة بمختلف أشكال الاستحقاق وسعر الفائدة.

6-34 - التحليل المالي والتفسير: Financial Analysis and Interpretation

1-6-34 - تاريخياً - فإن الممارسات المحاسبية المتعارف عليها لم تضع متطلبات إفصاح ذات صلة بأعمال البنوك ، وتغير هذا الوضع في التسعينات مع إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) IAS بصفة خاصة والذي نتج عن متطلبات من جانب العديد من المنظمين لـأخذ بمفهوم «الإفصاح الشامل» والأهداف الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) هي

وصف متطلبات التقارير في البنك بما يعكس طبيعتها المتخصصة (الصناعة المصرفية) ولتشجيع الإدارة على التعليق على القوائم المالية لوصف أدوات السيولة ، والقدرة على السداد والمخاطر الأخرى المتعلقة بعمليات البنك - وكيف تدار وتراقب ورغم أن بعض المخاطر المصرفية يمكن أن تنعكس في القوائم المالية ، فإن التعليق يساعد المستخدمين في الحصول على تفهم أفضل لكيفية إدارة المخاطر .

34-6-2 - كانت متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية تقليدياً من أسس النظم الرشيدة ، ويعتبر الإفصاح إليه فعالة لدى تعرض البنك لنظم السوق ، ورغم أن البنك عادة ما يخضع لإشراف وتقييم سلطات نظامية ويقوم بإمدادها بالمعلومات اللازمة ، إلا أن هذه المعلومات تعتبر في الغالب معلومات سرية أو حساسة بالنسبة للسوق وليست متاحة لفئات المستخدمين ، والإفصاح في القوائم المالية يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية لتلبية احتياجات المستخدمين الآخرين داخل إطار مقبول كما يمكن أن يكون مطلوباً بشكل معقول ، وتحسين الشفافية من خلال إفصاح أفضل يمكن أن يقلل (وإن كان هذا ليس بالضرورة) من فرص حدوث أزمات مصرفية منتظمة أو آثار العدوى وذلك لأن الدائنين والمشاركين الآخرين بالسوق يكونون أقدر على التمييز بين الظروف المالية التي تواجه مختلف المؤسسات أو الدول .

34-6-3 - يحتاج المستخدمون معلومات تساعد في تقييم المركز المالي للبنك والأداء المالي وإدارة المخاطر بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (على أساس تقييمهم) ومن الأهمية بمكان التقييم الواقعي للأصول شاملاً الحساسيات للمستقبل والتطورات المعاكسة والاعتراف والتسجيل الصحيح للدخل والمصروفات وكذلك تقييم الوضع العام للمخاطر المصرفية شاملاً البنود داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على مواجهة المشكلات القائمة قصيرة الأجل والقدرة على توليد رأس مال إضافي .

34-6-4 - كانت التحليلات المصرفية التقليدية تتم على أساس مجموعة من الأدوات الكمية لتقدير ظروف البنك شاملة النسب ، وهذه تتعلق بطبيعة الحال بأوضاع السيولة وكفاية رأس المال ونوعية محفظة القروض والإقراض الداخلي وذوى العلاقة والتعرضات الكبيرة وأوضاع الصرف الخارجى المفتوح ، ورغم أن هذه المقاييس مفيدة للغاية إلا أنها بذاتها غير كافية كمؤشر لوضع مخاطر البنك واستقرار مركزه المالي أو توقعاته ، فهذه الصورة التي تعكسها النسب المالية تعتمد كثيراً على التوقيت والاكتمال ودقة البيانات المستخدمة لحساب تلك النسب ، ولهذا السبب فإن مسألة منفعة وشفافية المعلومات أمر هام ، والمسئولية التي أصبحت موضوعاً آخر يضاف إلى الشفافية بسبب زيادة الأهمية لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية الحديثة .

34-6-5 – التقنية الأساسية لتحليل المخاطر المالية هي المراجعة التفصيلية للبنك ، فالتحليل على أساس المخاطر التي تواجه البنك يشمل عوامل نوعية هامة ويضع نسب داخل إطار عريض لتقدير المخاطر وإدارتها والتغيرات أو الاتجاهات في هذه المخاطر وكذلك هبوط الجوانب المؤسسية ذات العلاقة ، والتي تشمل نوعية وأسلوب حوكمة الشركات والإدارة وكفاية واكتمال وتوافق سياسات البنك وإجراءاته وفاعلية واكتمال الرقابة الداخلية والتوقيعات المناسبة ، ودقة نظم معلومات الإدارة والدعم المعلوماتي .

34-6-6 – كذلك فإنه مع إفصاحات المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) يحتاج المستخدمون إلى معلومات تعزز فهمهم لأهمية الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية لتقييم المركز المالي للبنك وأدائه والتدفقات النقدية ، وهذه المعلومات ضرورية لتقدير المبالغ والتوقيت ودرجة التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات ، وهذه يتم معالجتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) : بعنوان : الأدوات المالية : العرض والإفصاح والذي أكمل متطلبات الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) وخاصة متطلبات الإفصاح المرتبطة بالأدوات المالية والأهداف المتخصصة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) هي وصف متطلبات العرض على الميزانية والأدوات المالية وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها حول كل من الميزانية (المعترف بها) وخارجها (غير المعترف بها) من الأدوات المالية .

34-6-7 – صدر كلا من المعيارين (32) ، (39) كمعايير منفصلة ولكنهما يطبقان من الناحية العملية كوحدة واحدة لأنهما يتناولان بصفة عامة نفس الظواهر المحاسبية ، فالمعيار (39) يتناول الأدوات المالية : الاعتراف والقياس وكذلك تحتوى بعض الإفصاحات التكميلية لتلك المطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) ، ومع هذا بسبب استمرار مراجعته يجب اعتباره عملاً تحت التقدم .

34-6-8 – لعدة سنوات وخاصة في ظل الأزمات المالية التي ضربت شرق آسيا في أواخر التسعينات، وجهت انتقادات كثيرة للنقص الموجود في محاسبة البنوك والذي ترتب عليه عرض ناقص وغير كاف للمعلومات المالية في التقارير السنوية المالية ، ويدرك المشاركون في السوق عتمه المعلومات المالية على أنها ليست فقط تبصرة رسمية بل كذلك أنها نمط صغير يؤدي إلى الفصل ولذلك هناك حاجة لحوكمة فعالة للشركة ونظام السوق ، حيث يحتاج المشاركون في السوق إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاقتصادية والمالية بالنسبة لأغراض صنع القرار وكذلك فإنهم يتفاعلون سلبياً مع الإفصاح الضعيف .

34-6-9 – هناك كذلك إدراك من المشاركين في السوق والجمهور العام بأن نقص المعلومات الكافية حول المركز المالي للبنك ونتائجه والتدفق النقدي كلها نتيجة المعايير المحاسبية غير

الكافية ، وهذا الإدراك السيئ يبدو نابعاً من الجهل العام بالمعايير المحاسبية السديدة الموجودة فعلاً ، وعلى عكس الاعتقاد الشائع بين غير المحاسبين أن المشكلة السائدة ليست دائماً نقص المعايير المحاسبية الكافية والسديدة ولكن الواقع أن المبادئ الأساسية للمعايير الموجودة ليست مفروضة بشكل صحيح من جانب السلطات النظامية والمحاسبية، في الواقع أن وضع متطلبات الإفصاح غير كاف في حد ذاته، فمتطلبات الإفصاح يجب أن يصحبها الزام نظامى نشط وربما حتى قانون لمكافحة الغش ، وذلك لضمان أن تكون المعلومات التى يتم الإفصاح عنها كاملة وغير محرفة ، وكذلك يجب أن يكون للمؤسسات النظامية قرارات من شأنها أن توفر عملية الزام كافية .

• أمثلة : الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة :

- مثال (1-34) :

فيما يلى موجز من القوائم المالية السنوية لبنك تشير إلى «القروض والسلف» الموضحة منفصلة كما هو مفصّل عنها فى الميزانية :

• السياسات المحاسبية :

1 - القروض والسلفيات : يتم عرضها بصافى القيمة بعد خصم المسموحات وخسائر انخفاض القيمة ، وتمثل المسموحات الفرق بين القيمة الدفترية المسجلة للقروض والسلفيات والمبالغ المستردة منها والتى تمثل القيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية ، وتشمل خسائر انخفاض القيمة كل من الخسائر المعترف بها وتلك الخسائر التى ستحدث فعلاً ولكن لم يتم تحديد قيمتها بدقة بعد، والفوائد على القروض والسلفيات التى تنخفض قيمتها يتم الاعتراف بها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لتحديد المبلغ القابل للسداد.

ويتم إعداد السلف عندما يكون احتمال استعادة أى مبلغ هام قد أصبح بعيداً، والأصول المرنة شاملة الممتلكات فى حيازة البنك يتم تقييمها بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .

إيضاحات القوائم المالية :

2 - قروض وسلفيات	بالمليون دولار أمريكي
- سحب على المكشوف وبطاقات إئتمان .	16000
- قروض بعملة أجنبية .	5000
- تمويل تركيبات .	22000
- رهونات .	58000
- تمويل السهر ليلاً .	2000
- تمويل مشروع .	3000
- أخرى .	10000
	<u>116000</u>
مسموحات لانخفاض قيمة القروض والسلفيات (يتم الرجوع الى إيضاح 4)	-
مخصصات خاصة	(6800)
مخصصات عامة	<u>109200</u>
<u>1/2 تحليل قطاعي :</u>	
الزراعة	3000
إنشاءات وعقارات	2000
استهلاك	77000
تمويل	9000
تصنيع	7000
خدمات	7000
نقل	2000
تجارة جملة	4000
أخرى	5000
	<u>116000</u>

2 - قروض وسلفيات	بالمليون دولار أمريكي
2/2 : تحليل حسب تواريخ الاستحقاق :	33000
خلال سنة	28000
من سنة إلى خمسة سنوات	55000
أكثر من خمس سنوات	116000
3/2 : تحليل حسب المناطق الجغرافية :	
وسط آسيا	114000
دول أسيوية أخرى	100
أوروبا	700
أفريقيا	800
الأمريكتين	400
	116000

يلاحظ أن :

التحليل على أساس تواريخ الاستحقاق يبنى على أساس الفترة المتبقية من نهاية السنة حتى تاريخ التعاقد .

3 - قروض وسلفيات غير مستخدمة .				
بيــــــــان	الرصيد الإجمالي بالمليون	ارصدة غير مستخدمة بالمليون	الضمان المحتفظ به بالمليون	المخصص المكون بالمليون
سحب على المكشوف وبطاقات ائتمان تمويل تركيبات رهونات أخرى	16000	2000	1300	1000
	22000	1000	900	500
	58000	5000	6700	2500
	20000	2000	1200	1000
	116000	10000	10100	5000

4 - مسموحات انخفاض قيمة القروض والسلفيات :	
	<u>الرصيد :</u>
5600	رصيد أول السنة
(1100)	الديون المدومة أثناء السنة
<u>4500</u>	
2300	خسائر انخفاض قيمة معترف بها كمصروف خلال السنة
<u>6800</u>	الرصيد في نهاية السنة
	<u>مقارنة :</u>
5000	مخصصات خاصة
1800	مخصصات عامة
<u>6800</u>	
	<u>الآعباء في قائمة الدخل :</u>
2300	خسائر انخفاض القيمة
(400)	استردادات لخسائر انخفاض قيمة كان قد تم الاعتراف بها
<u>1900</u>	في فترات سابقة .

الإيضاح

يتم تقييم منفعة الإيضاح أعلاه كما يلي :

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) فقرة (30) : تحليل الأصول في مجموعات استحقاق ذات علاقة على أساس الوقت (إيضاح 2.2)

تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات والقدرة على الإحلال بتكلفة مقبولة ، وتواريخ استحقاق الالتزامات تعد من العوامل الهامة في تقدير سيولة البنك ومدى تعرضه للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف .

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) فقرة (40) : التركزات الهامة للأصول في المناطق الجغرافية ، والعملاء ، والمجموعات الصناعية (إيضاح 2.1 ، 2.3)

هذه المعلومات مفيدة كمؤشر للمخاطر الملازمة المحتملة في تحقيق الأصول والأموال المتاحة للبنك .

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) فقرة (43) 1: السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بإعدام الديون والسلف وانخفاض قيمتها (إيضاح 1)

تساعد هذه المعلومات المستخدمين في فهم طريقة انعكاس الصفقات في القوائم المالية .

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) فقرة (43) ب : تفاصيل التحركات في حساب المسموحات بالنسبة لخسائر انخفاض قيمة القروض والسلفيات خلال الفترة .

هذه التفاصيل يفصح عنها منفصلة للمبلغ المعترف به كمصروف في الفترة، ومبلغ العبء في الفترة عن الديون المعدومة للقروض والسلفيات ، وكذلك المبلغ المدين في الفترة عن القروض والسلف التي أدمت في فترات سابقة وتم استرجاعها (إيضاح 4) .

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى معرفة تأثير خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلفيات على المركز المالي والأداء المالي ، وهذا يساعدهم في الحكم على الفعالية التي يوظف بها البنك موارده .

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) فقرة (43) ج : المبلغ المجمع لحساب المسموحات لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية (إيضاح رقم 4)
حساب الخسائر المحتملة للديون المعدومة المستقبلية ينعكس في الميزانية .

الفصل الخامس والثلاثون

الأدوات المالية: العرض والإفصاح المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة.

الفصل الخامس والثلاثون
الأدوات المالية: العرض والإفصاح
Financial Instruments: Disclosure
and Presentation (IAS 32)
المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)

• لاحظ :

كلا من المعيارين IAS (32) والمعيار IAS (39) صدرا بشكل منفصل ولكنهما يطبقان في الواقع العملي كوحدة واحدة لأنهما يعالجان نفس الواقعة المحاسبية ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) «بمعنوان : الأدوات المالية: الاعتراف والقياس» يحتوى على إفصاحات إضافية لما هو موجود في المعيار المحاسبي الدولي رقم (32). وهذه المتطلبات يتم عرضها في هذا الفصل من أجل توفير قائمة شاملة بجميع متطلبات العرض والإفصاح الصادرة فيما يتعلق بالأدوات المالية.

Problems Addressed

35-1 - المشاكل محل الدراسة:

يحتاج المستخدمون للمعلومات المالية إلى تدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية سواء الظاهرة في صلب الميزانية On-Balance Sheet أو خارج الميزانية Off-Balance Sheet وذلك لإمكان تحليل المركز المالي للمنشأة وأدائها والتدفق النقدي لها ، وهذا الأمر يزيد من فهمهم لتقدير المبالغ والتوقيت ودرجة التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات.

وهذا المعيار:

- 1 - يصف متطلبات عرض الأدوات المالية في الميزانية. و
- 2 - يحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية، وتلك الأدوات غير المعترف بها في الميزانية ولكن خارجها.

Scope of the Standards

35-2 - نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار جميع أنواع الأدوات المالية سواء المسجلة أو غير المسجلة في الدفاتر المحاسبية وسوف يطبق على عقود شراء أو بيع أى بند غير مالى يمكن تسويته بصافى:
- نقدي.

- بأداة مالية أخرى أو،

- بالتبادل مع أداة مالية، كما لو كانت العقود تمت بأدوات مالية.

مع استثناء العقود التى تكون بغرض التسلم أو التسليم ببند غير مالية، وفقاً لتوقع عملية الشراء أو البيع أو متطلبات الاستخدام.

وتنطبق متطلبات العرض على تصنيف الأدوات المالية إلى :

- أصول مالية .
- التزامات مالية . أو
- أدوات حقوق الملكية .

ويتم تصنيف الدخل إلى :

- فوائد ذات علاقة .
- توزيعات أرباح و .
- خسائر ومكاسب .

ويتطلب هذا المعيار إفصاحات من خلال :

- التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأدوات مالية .
- السياسات المحاسبية المطبقة على هذه الأدوات .
- استخدام المنشأة للأدوات المالية .
- أغراض الأعمال التي تخدمها .
- المخاطر المرتبطة بها .
- سياسات الإدارة بالنسبة للرقابة على هذه المخاطر .

Key Concepts

3-35- المفاهيم الأساسية:

A Financial Instrument

1-3-35 - الأداة المالية :

هي عقد ينشأ عنه كلاً من أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى .

2-3-35 - الأصل المالي هو أصل يكون في صورة :

- نقدية (على سبيل المثال نقدية مودعة في البنك) .
- حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي (مثلاً حق لدى مدين أو أداة مشتقة) .
- حق تعاقدى لتبادل أدوات مالية تحت شروط يحتمل أن تكون إيجابية بالنسبة للمنشأة .
- أداة حقوق ملكية في منشأة أخرى (مثلاً استثمارات الشركة في الأسهم العادية لشركات أخرى) .

أما الأصول المادية Physical Assets (مثل المخزون والعقارات) فإنها تعتبر أصول

غير مالية لأنه لا يترتب عليها حقوق تعاقدية حالية لتلقى نقدية أو أصول مالية أخرى .

3-3-35 - الالتزام المالي : التزام تعاقدى بـ :

- تسليم أى أصل مالي (مثلاً دائن وأداة مشتقة) أو .
- تبادل أدوات مالية في ظل شروط غير مواتية للمنشأة (غير إيجابية) .

ويلاحظ :

أن الالتزامات المفروضة بمقتضى متطلبات تشريعية مثل ضرائب الدخل (تنتج عن تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل) لا تعتبر التزامات مالية لأنها ليست تعاقدية وإنما تفرضها الدولة بما لها من سيادة .

35-3-4 - أداة حقوق الملكية : An Equity Instrument

هى أى عقد يدل على حصة فى صافى الأصول ، ويقصد بصافى الأصول الحصة المتبقية أى الأصول ناقصاً الخصوم ، أى الحصة المتبقية فى أصول منشأة بعد خصم كل التزاماتها ، ويلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاماً مالياً لأنه ينتج عنه زيادة فى حقوق الملكية ولا يمكن أن يترتب عليه خسارة للمنشأة .

35-3-5 - القيمة العادلة : Fair Value

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين فى عقدها وتتم فى ظروف طبيعية وفقاً لآليات السوق .

35-4-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

35-4-1 - ينبغى على مُصدر الأداة المالية تصنيف الأداة أو مكوناتها عند الاعتراف المبدئى كأصل مالى أو التزام مالى أو أداة حقوق ملكية طبقاً لجوهر الترتيب التعاقدى وتعريف الأصل المالى ، والالتزام المالى ، وأداة حقوق الملكية الواردة فى المعيار (وكما سبق بيانه) .

35-4-2 - ينبغى على مُصدر أداة مالية مركبة (أى تجمع بين خصائص حقوق الملكية والالتزامات) (مثلاً السندات القابلة للتحويل إلى أسهم Convertible Bonds) أن يقوم بتصنيف هذه الأداة إلى مكونين هما :

أ - مكون التزام .

ب - مكون حقوق الملكية .

فعلى سبيل المثال : إذا كان إجمالى مبلغ الأداة المالية المركبة مليون دولار وأمكن فصل الجزء الذى يعبر عن التزام مالى وكان 400000 دولار فإن الجزء المبتقى وهو 600000 دولار يمثل أداة حقوق الملكية ، وحينما يتم هذا التصنيف فإنه لا يعاد تغييره حتى لو تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن ينشأ أى مكسب أو خسارة عند الاعتراف بهذا التصنيف وعرض المكونات بشكل منفصل .

35-4-3 - يتم التقرير عن الفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب ذات العلاقة بالالتزام

المالى فى قائمة الدخل كمصروف أو دخل ، والتوزيعات لحملة أداة حقوق ملكية سوف ترحل مباشرة كمدينة لحقوق الملكية ، ولذلك فإن تصنيف الأداة المالية هو الذى يحدد المعالجة المحاسبية كما يلى :

- تصنف توزيعات الأرباح على الأسهم كالتزامات وبذلك تصنف كمصروف بنفس طريقة مدفوعات الفوائد على قرض والتي تصنف كمصروف ، وكذلك فإن هذه التوزيعات يجب استحقاقها مع الوقت .

- المكاسب والخسائر (العلاوات والخصومات) على الاسترداد أو إعادة تمويل الأدوات المصنفة كالتزامات ترد فى قائمة الدخل بينما المكاسب والخسائر على الأدوات المصنفة كحقوق ملكية للمصدر يتم التقرير عنها كتغيرات فى حقوق الملكية .

4-4-35 - يمكن عمل مقاصة بين الأصل المالى والالتزام المالى فقط عندما :

1- يوجد حق قانونى ملزم بإجراء هذه المقاصة .

ب- وجود نية لدى المنشأة لتسوية الأصل المالى والالتزام المالى على أساس صافى أو حدوث تحقق الأصل وتسوية الالتزام ذو العلاقة فى وقت واحد (نفس الوقت) Simultaneously .

5-35- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-35 - يجب تصنيف الأدوات المالية والأجزاء المكونة لها لتعكس جوهر الترتيب التعاقدى وهل يمثل التزام مالى أم أصل مالى أم أداة حقوق ملكية .

2-5-35 - تصف سياسات إدارة المخاطر أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية شاملة ما يلى :

أ - سياسة تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) لكل نوع رئيسى لمعاملة متوقعة .

ب- مخاطر السعر (العملة ، سعر الفائدة ، مخاطر السوق) .

ج- مخاطر الائتمان .

د - مخاطر السيولة .

هـ- مخاطر التدفق النقدى .

3-5-35 - يجب الإفصاح عما يلى : (لكل فئة من الأصل المالى ، الالتزام المالى ، أداة حقوق الملكية) :

أ - معلومات عن مدى وطبيعة - شاملاً الشروط والأحكام الهامة - التى يمكن أن تؤثر على مقدار ، وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية .

ب- السياسات المحاسبية شاملة معايير الاعتراف وأسس القياس مثل الطرق والافتراضات المطبقة فى تقدير القيمة العادلة (منفصلة بالنسبة لفئات الأصول المالية وفئات الالتزامات المالية) .

- الأصل أو المبلغ الحسابي . - تواريخ الاستحقاق والتنفيذ . - خيارات التسوية المبكرة والفترات . - خيارات التحويل . - مبالغ وتوقيت المقبوضات أو المدفوعات المستقبلية .	أسعار ومبالغ الفوائد والتوزيعات الضمانات المحتفظ بها معلومات العملات الأجنبية التعهدات
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------

35-5-4 - بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة :

يتم الإفصاح عما يلي : (لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية) :

- تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق (أيهما أقرب).
- أسعار الفائدة الفعالة (الفعلية) .
- المعلومات الأخرى حول التعرض لمخاطر سعر الفائدة .

35-5-5 - بالنسبة لمخاطر الائتمان يجب الإفصاح عما يلي بالنسبة لكل فئة من الأصول المالية :

- المبلغ المعبر عن أفضل تعرض لأقصى مخاطر ائتمان دون اعتبار للقيمة العادلة للضمانات .
- التركيزات الهامة لمخاطر الائتمان .
- المعلومات الأخرى عن التعرض لمخاطر الائتمان .

35-5-6 - لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية ، يجب الإفصاح عما يلي عن القيمة العادلة :

- القيمة العادلة لأدوات المتاجرة .
- * الأصل المحتفظ به أو الالتزام الذي يتم إصداره : سعر المناقصة .
- * الأصل الذي سيتم الاستحواذ عليه أو الالتزام المحتفظ به : سعر العرض.
- بالنسبة للأداة في غير حالات المتاجرة يمكن أن يكون من الملائم الإفصاح عن المدى الذي يقع فيه المبلغ .
- عندما لا يكون من العملي تحديد القيمة العادلة بطريقة موثوقة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك مع المعلومات حول الخصائص الرئيسية للأداة الضمنية المتصلة بقيمتها العادلة .

35-5-7 - بالنسبة للأصول المالية المرحلة بأكبر من القيمة العادلة ، يجب الإفصاح عما يلي :

- المبلغ المرحل والقيمة العادلة فردياً أو بالنسبة للمجموعات الملائمة لتلك الأصول.
- أسباب عدم خفض القيمة المرحلة شاملاً دليل الإثبات المؤيد لإمكان استرداد المبلغ .

35-5-8 - يجب الإفصاح عما يلي بشكل منفصل لتصميم تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق

النقدى أو تحوط صافى الاستثمار فى كيان أجنبى :

- وصف عملية التحوط (تغطية المخاطر) .
- وصف الأداة المالية المصممة لأغراض التحوط وقيمتها العادلة .
- طبيعة المخاطر التى يتم توفير الحماية ضدها .
- بالنسبة لتحوط الصفقات المتوقعة :
 - * الفترة التى يتوقع حدوثها فيها .
 - * عند توقع الدخول فى تحديد صافى الربح أو الخسارة .
 - * وصف أى صفقة متوقعة استخدمت بشأنها من قبل محاسبة تغطية المخاطر ولكن لم يعد متوقعا حدوثها .
- بالنسبة للمكاسب أو الخسائر ذات العلاقة بتحوط التدفق النقدى الذى كان معترفاً به مباشرة فى حقوق الملكية (من خلال قائمة التغيرات فى حقوق الملكية) :
 - * المبلغ المعترف به فى حقوق الملكية .
 - * المبلغ المستبعد من حقوق الملكية لصافى الربح أو الخسارة عن الفترة .
 - * المبلغ المستبعد من حقوق الملكية والمخصص للقيمة الدفترية المرحلة لأصل أو التزام فى صفقة تحوط متوقعة .

35-5-9 - يجب تقديم الإفصاحات الإضافية التالية :

- أ - بالنسبة للمكاسب أو الخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع والتى تم الاعتراف بها فى حقوق الملكية :
 - المبلغ المعترف به .
 - المبلغ المستبعد من حقوق الملكية إلى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .
- ب - البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأصول المالية والالتزامات المالية :
 - دخل الفوائد ومصرفاتها موضحة منفصلة .
 - توضيح المبالغ المحققة وغير المحققة بشكل منفصل .
 - توضيح المكاسب والخسائر من إلغاء الاعتراف بشكل منفصل عن تلك الناتجة عن تسوية القيمة العادلة .
 - مبلغ دخل الفائدة المجمع على القروض المحتمل عدم استردادها موضحة منفصلة .
 - ج- بالنسبة للأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة :
 - الإفصاح عن هذه الحقيقة .

- وصف الأصول المالية
- المبلغ المسجل .
- إيضاح سبب أن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بشكل موثوق .
- مدى التقديرات التي يحتمل وجود القيمة العادلة فيها .
- الإفصاح عما يلي عندما تباع الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة :
 - * الواقعة التي حدثت .
 - * القيمة الدفترية المرحلة وقت حدوث البيع .
 - * الكسب أو الخسارة المعترف بها .
- د - سبب إعادة تصنيف أى أصل مالى بالتكلفة المستهلكة وليس بالقيمة العادلة :
- هـ - بالنسبة لأى خسارة انخفاض فى القيمة أو استعادة لاحقة لمثل هذه الخسارة:
 - طبيعة هذه الخسارة .
 - المقدار .
- و - المبلغ المحمل للأصول المالية المرهونة كإضافة للالتزامات وأى أحكام وشروط متعلقة بالأصول المرهونة .
- ز - بالنسبة للتوريق أو اتفاقيات إعادة الشراء :
 - طبيعة ومقدار الصفقات .
- وصف الضمان الإضافى والمعلومات الكمية حول الافتراضات الأساسية المستخدمة فى حساب القيمة العادلة .
- ما إذا كان قد تم الاعتراف بالأصول المالية .
- ح - إفصاحات المقرض :
 - القيمة العادلة للضمان الإضافى المقبول وأنه متاح للبيع أو الرهن فى حالة عدم وفاء المقرض بالتزاماته .
 - القيمة العادلة للضمان الإضافى الذى تم بيعه أو رهنه .
 - أى أحكام وشروط هامة مقترنة باستخدام الضمان الإضافى .

• أمثلة: الأدوات المالية، الإفصاح والعرض:

فيما يلي بيانات مستخرجة من التقرير السنوى لعام 2003 للبنك الدولى :

- مثال (1-35) :

Liquidity Management

* إدارة السيولة :

الأصول السائلة مملوكة بصفة أساسية فى شكل التزامات للحكومات وكيانات رسمية أخرى ،

وإيداعات زمنية والتزامات غير مشروطة أخرى للبنوك والمؤسسات المالية ومبادلات أسعار فائدة وعمليات وأوراق مالية مساندة لأصول وعقود مشتقات متعلقة بخيارات وعقود مستقبلية منسوبة لبعض الالتزامات وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة وفي إدارة مراكزها المالية وتشمل مخاطر عدم القدرة على تمويل محفظتها من الأصول عند الاستحقاق والأسعار الملائمة ومخاطر عدم القدرة على تصفية وضع في توقيت مناسب بسعر معقول ، وهدف إدارة السيولة هو ضمان إتاحة تدفقات نقدية كافية لمواجهة كل الالتزامات المالية لـ IBRD's .

وبمقتضى سياسة إدارة السيولة فإن المملوك من الأصول السائلة المجمعة يجب أن يبقى عند مستوى أو فوق الحد الأدنى المحدد في ضوء سياسة الحرص، وهذا الحد الأدنى يساوى الالتزامات الأعلى لخدمة الدين المتوقعة في الشهور الستة المتتالية بالنسبة للسنة المالية زائد نصف مدفوعات الفروق المعتمدة الصافية وفق المخطط للسنة المالية ، وكان مستوى السيولة الأدنى وفقاً لسياسة الحرص للسنة المالية 2004 موضوعاً عند 18 بليون دولار غير متغير عن ذلك الموضوع في سنة 2003 كما تملك المنشأة أصولاً سائلة فوق الحد الأدنى المحدد لتوفير مرونة في التوقيت لصفقات إقراضها وللمقابلة احتياجات رأس المال العامل:

- هناك أصول سائلة متوافرة في ثلاث محافظ متميزة :

ثابتة Stable وتشغيلية Operational وحررة Discretionary ويكون لكل منها شكل مخاطر ومقاييس أداء مختلفة .

- والمحفظة الثابتة تتكون بصفة أساسية من محفظة استثمارات تحمل مستوى الحد الأدنى من السيولة والذي يوضع في بداية كل سنة مالية .

- أما المحفظة التشغيلية فهي توفر رأس المال العامل للمتطلبات اليومية من التدفق النقدي .

*** إدارة المخاطر المالية : Financial Risk Management**

تتعرض المنشأة لأنواع مختلفة من المخاطر في العمليات الخاصة بتقديم خدمات مصرفية للتنمية ويمكن أن ينشأ عن أنشطتها أربعة أنواع رئيسية من المخاطر المالية : مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (سعر الفائدة وسعر الصرف) ومخاطر السيولة ، والمخاطر التشغيلية ، والمخاطر الرئيسية الملزمة للمنشأة هي مخاطر الدولة الائتمانية ، أو مخاطر محفظة القروض .

*** هيكل الحوكمة : Governance Structure**

يشمل هيكل الحوكمة إدارة المخاطرة ، وسكرتارية إدارة المخاطر المساعدة للجنة الإدارة في وظيفتها الإشرافية ، وقد أنشئت هذه السكرتارية في السنة المالية 2002 لمساندة هذه اللجنة وبصفة خاصة في تنسيق مختلف جوانب إدارة المخاطر وفيما يتصل بالمخاطر التي تحدث عبر المجالات الوظيفية .

وبالنسبة لإدارة المخاطر المالية هناك لجنة إدارة (الأصول/الالتزامات) يرأسها المدير المالي ومهمتها تقديم توصيات في مجالات السياسة المالية وكفاية وتخصيص رأس مال المخاطر والإشراف على التقارير المالية ، وهناك لجنتان فرعيتان تتبعان هذه اللجنة هما اللجنة الفرعية لإدارة مخاطر السوق والعملية وترصد السياسات التي تقاس بها مخاطر السوق والائتمان التجاري التي تواجه المنشأة وتوضع تقاريرها وإدارتها .

كما ترصد اللجنة الفرعية التوافق مع السياسات التي تحكم إدارة تعرض الائتمان التجاري وإدارة العملة وتشمل مجالات معينة من النشاط وضع إرشادات للحد من مخاطر الميزانية والسوق واستخدام الأدوات المشتقة ووضع إرشادات الاستثمار ورصد التوافق بين الأصول وتمويلها ، وتقوم اللجنة الفرعية لمخاطر الائتمان برصد قياس وتقارير مخاطر ائتمان الدولة ومراجعة التأثير على مخصص خسائر القروض وضمانات أى تغيرات فى تقدير المخاطر للدول الأعضاء فى اقتراضاتها أو التغيرات بين المحافظ المستحقة وغير المستحقة .

*** مخاطر ائتمان الدولة : Country Credit Risk**

تحدد المخاطر المبدئية التي يواجهها IBRD وتقاس وتراقب بواسطة إدارة مخاطر ائتمان الدولة بقيادة مدير الائتمان الرئيسى ، وهذه الوحدة مستقلة. عن وحدات أعمال الـ IBRD ، وبالإضافة إلى المراجعة بشكل مستمر لجدارة ائتمان المقترضين من البنك الدولى IBRD ، فإن هذه الإدارة مسئولة عن تقدير مخاطر محفظة القروض وتحديد مدى كفاية المخصصات لخسائر القروض والضمان ومراقبة أحوال المقترضين المعرضين لأزمات فى الأجل القريب .

وبالنسبة لمخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للطرف المقابل فى العمليات المالية لـ IBRD فإنها تتحدد وتقاس وتراقب بواسطة إدارة مالية الشركة المستقلة عن وحدات الأعمال لـ IBRD وتعمل لهذه المخاطر ، ووضع وتوثيق العمليات التى تسهل وتراقب وترصد المخاطر ، هذه العمليات تقوم على أساس التحديد المبدئى والقياس لمخاطر كل وحدات الأعمال .

والعمليات والإجراءات التى يقوم بها IBRD بإدارة محفظة مخاطرة باستمرار تاتى عندما تتغير أنشطتها استجابة للتطورات بالسوق والائتمان والمنتج وغير ذلك ، والمديرون التنفيذيون وخاصة أعضاء لجنة المراجعة يقومون دورياً بمراجعة الاتجاهات فى محافظ مخاطر IBRD وإدارتها وكذلك أى تطورات هامة فى سياسات ورقابة إدارة المخاطر .

*** مخاطر السوق : Market Risk**

يواجه IBRD مخاطر ناتجة عن التغيرات السوقية والفائدة الأولية وأسعار الصرف وفى مقارنة مع مخاطر ائتمان الدولة فإن تعرض IBRD لمخاطر السوق قليلة وللبنك IBRD إطار إدارة

متكامل للأصول والالتزامات لتقدير المرونة ومخاطر السوق المغطاة المقترنة بخصائص المنتجات في محافظ IBRD .

*** إدارة الأصول /الالتزامات : Asset / Liability Management**

تهدف إدارة الأصول /الالتزامات بالنسبة للبنك IBRD إلى ضمان تمويل كافى لكل منتج بالتكلفة الأكثر جاذبية ولإدارة تكوين العملات وشكل الاستحقاق وسعر الفائدة وخصائص الحساسية لمحفظة الالتزامات الداعمة لكل منتج إقراض طبقاً للمتطلبات الخاصة لهذا المنتج وفى إطار المحددات المقررة للمخاطر ومعلومات القيمة الجارية تستخدم فى عملية إدارة الأصول /الالتزامات .

*** استخدام المشتقات : Use of Derivatives**

كجزء من عملية إدارة الأصول /الالتزامات فإن IBRD يستخدم المشتقات لإدارة وصف خصائص أصوله والتزاماته ، ويستخدم IBRD الأدوات المشتقة لتسوية سعر الفائدة وخصائص إعادة التسعير لأصول والتزامات معينة فى الميزانية، أو مجموعات الأصول والالتزامات ذات خصائص إعادة التسعير المماثلة، ولتعديل مكون العملة للأصول والالتزامات الصافية ، ويفضل الجدول (14) معلومات القيمة الحالية لكل منتج قرض ومحفظة الأصول السائلة والدين المخصص لتمويل هذه الأصول .

الجدول (14) :محافظة الإدارة المالية بملايين الدولارات الأمريكية :

في 30 يونيو 2002			في 30 يونيو 2003			
ناتج القيمة السوقية	التاريخ التعاقدى	القيمة المسجلة المعدلة	ناتج القيمة السوقية	التاريخ التعاقدى	القيمة المسجلة المعدلة	
4865	5.06%	121589	6353	4.09%	116240	القروض (١)
1766	5.03	28076	2447	4.62	22728	مجمع قروض عملات متعددة بسعر متغير
1987	8.12	25585	1682	6.95	20490	قروض مجمعة بعملة مفردة
54	2.44	33031	44	1.62	36424	قروض موزعة متغيرة
969	6.59	15873	1756	6.45	15315	قروض عملة مفردة بسعر ثابت
15	4.22	11505	8	3.33	8454	قروض تسوية قطاعية وهيكلية خاصة
57	4.00	7017	401	3.18	12414	قروض موزعة ثابتة
17	7.86	502	15	7.92	415	قروض أخرى بسعر ثابت
	2.11%	24886		1.35%	26423	محفظة الأصول الشائكة د/و
3.499	3.61%	114261	4946	2.75%	107845	الاقتراض (شاملاً المقايضات وSWAP) هـ
1780	4.09	17875	2624	3.96	13615	مجمع عملات متعددة بسعر متغير
1260	7.03	16996	1046	5.68	12857	مجمع عملة مفردة
(229)	1.96	22106	(186)	1.05	25151	مدى متغير Variable - Spread
774	5.83	13727	1451	6.13	12400	عملة مفردة بسعر ثابت
(74)	1.79	11916	(22)	1.04	8012	تسويات قطاعية وهيكلية متغيرة
(85)	3.13	5055	133	2.61	7146	مدى ثابت Fixed - Spread
73	2.27	26586	(100)	1.42	28664	ديون أخرى

• ملاحظات :

- ناتج تعاقدى معروض قبل تطبيق التخلي عن الفائدة .
- يستبعد مجمع قروض عملة مفردة بسعر ثابت التي كانت مصنفة في قروض أخرى ثابتة السعر .
- تشمل قروض عملة مفردة بسعر ثابت حيث السعر لم يكن ثابتاً بعد في نهاية السنة المالية .
- يشمل القروض بشروط غير موحدة .

هـ- المبلغ المحمل والعائد التعاقدى على أساس يشمل الفائدة المجمعة وأى مبالغ غير مستهلكة ، ولكن لا يشمل تأثير تطبيق FAS 133 .

و - محفظة الأصول السائلة محملة ومقررة بالقيمة السوقية ومع استبعاد أصول الاستثمار المقترنة ببعض المنافع الأخرى لما بعد انتهاء خدمة العاملين .

ز - تشمل المبالغ التى لم تخصص بعد فى 30 يونيو 2003 و 30 يونيو 2002 .

*** مخاطر سعر الفائدة : Interest Rate Risk**

هناك مصدران رئيسيان لمخاطر IBRD لسعر الفائدة المحتملة :

الأول : حساسية سعر الفائدة المقترنة بصافي المدى بين السعر المكتسب لـ IBRD على أصولها وتكاليف الاقتراضات التى تمول هذه الأصول .

الثانى : هو حساسية سعر الفائدة للدخل المكتسب من تمويل جزء من أصول البنك IBRD عن طريق حقوق الملكية ، وعموماً فإن أسعار الفائدة الإسمية الأقل ينتج عنها أسعار إقراض أقل والتى بدورها تنقص المكاسب الإسمية على حقوق ملكية البنك IBRD - كذلك مع تحول محفظة القروض من قروض مجمعة إلى قروض بإسساس لايبور LIBOR - فإن حساب دخل البنك IBRD للتغيرات فى أسعار الفائدة السوقية سوف يزيد .

*** مخاطر سعر الصرف : Exchange Rate Risk**

لتحجيم مخاطر سعر الصرف فى بيئة متعددة العملات فإن IBRD يتمشى مع اقتراضاته فى أى عملة واحدة (بعد أنشطة التبادل) مع الأصول فى ذات العملة وفق الوارد فى المقالة ، كذلك فإن سياسة IBRD هى تحجيم حساسية سعر الصرف لنسبة حقوق الملكية للقروض ، وتنفذ هذه السياسة بالالتزام بتحويل العملة دورياً لتتماشى بين مكونة عملة حقوق الملكية مع قروضها القائمة وهذه السياسة مصممة لتحجيم تأثير تقلبات سعر السوق على نسبة حقوق الملكية إلى القروض ، وبذلك تحافظ على قدرة البنك IBRD على الاستيعاب الأفضل للخسائر المحتملة من المتأخرات دون اعتبار لبيئة السوق .

*** المخاطر التشغيلية : Operational Risk**

وهى الخسارة المحتملة الناتجة عن عمليات أو نظم داخلية غير كافية أو فاشلة أو عوامل بشرية أو أحداث خارجية وتشمل توقف الأعمال وفشل النظام وفشل معالجة الصفقات وفشل تنفيذ المسئوليات القانونية والربحية والوكالة ، والبنك الدولى IBRD مثل كل المؤسسات المالية معرض لأنواع كثيرة من المخاطر التشغيلية ، ويحاول تخفيف المخاطر التشغيلية بالحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المصمم لإبقاء هذه المخاطر فى المستويات المناسبة أمام القدرة المالية للبنك الدولى IBRD وخصائص الأنشطة والأسواق التى يعمل فيها البنك الدولى IBRD.

فى ظل أساس القيمة الحالية للتقارير ، فإن البنك الدولى IBRD يسجل كل أصوله والتزاماته المالية بقيم مقدرة ، وبمقتضى أساس التقارير فإن IBRD كل استثمارات ومشتقاته وفق ما هو محدد فى (FAS 133) على أساس القيمة العادلة، وتشمل هذه المشتقات بعض المعاملات فى أدوات الدين التى - لأغراض المحاسبة- يتم تقييمها بشكل منفصل ويحاسب عنها أما كأصول والتزامات ، وكلما أمكن فتحدد القيمة العادلة بأسعار السوق المعروضة ، فإن لم تكن أسعار السوق المعروضة متاحة حينئذ تكون القيمة العادلة على أساس نماذج التدفق النقدي المخصوم باستخدام تقديرات الأسواق للتدفقات النقدية وأسعار الخصم .

وكل النماذج المالية المستخدمة بالنسبة لمدخلات القوائم المالية لـ IBRD تخضع لكل من التحقق الداخلى والخارجى والمراجعة ، وهذه النماذج تستخدم مدخلات مصدرها السوق مثل منحنيات ناتج سعر الفائدة وأسعار الصرف وتقلبات عقود الخيارات ، واختيار هذه المدخلات قد يتضمن بعض الحكم الشخصى ، وعدم الدقة فى تقدير هذه العوامل والتغير فى الافتراضات يمكن أن يؤثر فى صافى الدخل والمركز المالى لـ IBRD وفق الوارد فى الميزانية .

بملايين الدولارات الأمريكية

2002	2003	بيان
		الاستثمارات - محفظة المتاجرة
		* عقود خيارات وعقود مستقبلية :
\$ 6300	\$ 9590	- مركز طويل
976	222	- مركز قصير
		- تعرض لمخاطر الائتمان بسبب عدم الأداء
1	*	المحتمل من الطرف المقابل
		* مبادلات العملة (1) :
		- التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة احتمال عدم
51	92	قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .
		* مبادلات سعر الصرف :
10705	4575	- الأساس الوهمي .
		- التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة احتمال عدم
8	50	قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .
		محفظة القروض :
		* مبادلات العملة :
		- التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة احتمال عدم
2092	6949	قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .
		* مبادلات سعر الفائدة
82533	82112	- الأساس الوهمي .
		- التعرض لمخاطر الائتمان نتيجة احتمال عدم
3084	5079	قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .

الفصل السادس والثلاثون

ربحية السهم الواحد المعيار المحاسبي الدولي رقم (33)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس والثلاثون

ربحية السهم الواحد

Earnings Per Share

المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) IAS

36-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار المبادئ الأساسية لتحديد وعرض ربحية السهم الواحد ، ويركز على مقام النسبة عند الحساب ، ولذلك يتطلب المعيار الإفصاح عن ربحية السهم الواحد الأصلية والمخفضة Diluted .

36-2 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات أو تكون معروضة للاكتتاب العام Publicly Traded أو في سبيلها لإصدار أسهمها في أسواق الأوراق المالية ، وكذلك الكيانات الأخرى التي تختار الإفصاح عن ربحية السهم الواحد ، كما ينطبق هذا المعيار على المعلومات المجمعة فقط إذا كانت الشركة الأم تعد قوائم مالية مجمعة .

36-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

36-3-1 - السهم العادي: An Ordinary Share

هو أداة حقوق ملكية ، ويمكن للمنشأة إصدار أكثر من فئة لأدوات حقوق الملكية .

36-3-2 - التخفيض: Dilution

هو مقدار النقص في ربحية السهم الواحد أو الزيادة في خسارة السهم الواحد والناشئة من افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية مثل الخيارات Option والضمانات Warrants قد مارست هذا الحق أو أنه قد تم إصدار أسهم عادية نتيجة للوفاء باشتراطات معينة .

36-3-3 - سهم عادي محتمل: A Potential Ordinary Share

أداة مالية أو عقد آخر يمكن أن يحق لحامله الحصول على أسهم عادية (مثلاً أداة دين أو حقوق ملكية يمكن تحويلها إلى أسهم عادية مثل السندات قابلة التحويل إلى أسهم عادية والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية وكذلك عقود الخيارات Options والضمانات Warrants والتي يكون لحاملها الحق في شراء أسهم عادية بسعر محدد في المستقبل) .

36-3-4 - عقود الخيارات والضمانات وما يماثلها:

Options , Warrants, and their Equivalents

هي أدوات مالية يعطى لحاملها حق شراء أسهم عادية .

36-3-5 - خيار البيع : Put Option

خيار بيع أسهم عادية هو عبارة عن عقد يعطى لحامله الحق فى أن يختار بين بيع أو عدم بيع أسهم عادية بسعر محدد ولفترة معينة .

36-4-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

36-4-1 - ربحية السهم الواحد الأساسية : Basic Earnings Per Share : (BEPS)

تحسب بقسمة الربح أو الخسارة عن الفترة المتعلقة بحملة الأسهم العادية للمشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة .

36-4-2 - والمكاسب الأساسية هي :

- الربح أو الخسارة القابلة للتوزيع لحملة الأسهم العادية (وفى حالات معينة يتم

عرض الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المخصصة لحملة هذه الأسهم) .

- تعديل الربح أو الخسارة بالمبالغ المتعلقة بتوزيعات الأسهم الممتازة :

* الفروق نتيجة تسويات الأسهم الممتازة .

* الآثار الأخرى المماثلة للأسهم الممتازة والمصنفة كحقوق ملكية .

- المبالغ المؤهلة كتوزيعات ممتازة :

* المبلغ المعلن عن الفترة عن أسهم ممتازة غير متراكمة (أى أنه إذا لم يعلن عن التوزيعات فى

هذه السنة فإنها تسقط ولا يتم مراكمتها مع توزيعات السنوات التالية) .

* المبلغ الكلى لتوزيعات ممتازة تراكمية عن الفترة سواء أعلنت أم لم تعلن.

36-4-3 - تؤخذ الأمور التالية فى الحسبان عند حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية

المتداولة خلال الفترة :

- يتضمن المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ما يلى : عدد الأسهم

العادية فى بداية الفترة وتعديله بعدد الأسهم المشتراه (أسهم خزانة) أو المصدرة

خلال الفترة ومضروباً فى عامل ترجيح حسب المدة .

- الأسهم المصدرة المحتملة : تدخل فى حساب ربحية السهم الواحد الأساسية فقط من

التاريخ الذى تستوفى فيه جميع الشروط الضرورية لإمكان إصدارها (أى أنه لا توجد

موانع من إصدار تلك الأسهم) .

- يجب تسوية عدد الأسهم للفترة الحالية والمستقبلية المقدمة حسب التغيرات فى الأسهم

بدون تغيير مقابلها فى الموارد (على سبيل المثال إصدار حوافز وتجزئة السهم) .

- يجب تسوية عدد الأسهم العادية لكل الفترات السابقة على إصدار الحقوق (شاملة

عنصر الحوافز) مضروباً فى المعامل التالى :

القيمة الحالية للسهم مباشرة قبل ممارسة الحقوق
الحقوق السابقة النظرية للقيمة العادلة للسهم

36-4-4 - ربحية مخفضة : Diluted Earnings

تشمل الربح أو الخسارة الراجعة إلى حملة حقوق الملكية العادية للشركة الأم (إذا قدمت) الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة الراجعة لحملة تلك الحقوق معدلة بآثار كل الأسهم العادية المحتملة المخفضة .

36-4-5 - ربحية السهم الواحد المخفضة :

تتكون من المكاسب الأساسية معدلة بالبنود التالية (الآثار بعد الضريبة) والمرتبطة بالأسهم العادية المحتملة المخفضة :

- توزيعات الأرباح والبنود الأخرى .
- الفوائد عن الفترة .
- التغيرات الأخرى في الدخل أو المصروف والتي يمكن أن تنشأ من التحويل إلى أسهم (على سبيل المثال الوفورات في الفوائد المتعلقة بتلك الأسهم يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المصروف المتعلق بخطة مشاركة العاملين في الأرباح غير النقدية) .

36-4-6 - يتم إجراء التعديلات التالية على المتوسط المرجح للأسهم العادية :

- يتم تجميع المتوسط المرجح لعدد الأسهم بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية زائد تلك التي تصدر عند تحويل كل الأسهم العادية المحتملة وتعالج الأسهم العادية المحتملة على أنها خافضة عندما يؤدي تحويلها إلى نقص صافى الربح للسهم من العمليات العادية المستمرة .
- يعتبر أن هذه الأسهم قد حولت إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو - إذا كان ذلك لاحقاً - في تاريخ إصدار الأسهم .
- يجب الأخذ في الاعتبار الخيارات والضمانات (وما يعادلها) والأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية والأسهم المصدرة بشكل محتمل والعقود التي يمكن تسويتها بأسهم عادية أو نقداً وخيارات الشراء .

36-4-7 - يجب إعادة صياغة مبالغ المكاسب لكل سهم في الظروف التالية :

- إذا كان عدد الأسهم المتداولة متأثراً نتيجة رسملة أو إصدار بونص أو تجزئة أسهم أو تجميع أسهم ، وربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يجب تسويتها بأثر رجعي .
- إذا كانت هذه التغيرات تحدث بعد تاريخ الميزانية ، ولكن قبل إصدار القوائم المالية فإن طريقة حساب ربحية السهم الواحد تقوم على أساس العدد الجديد للأسهم .

36-4-8 - يتم تسوية ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة لكل الفترات المعروضة بالأخذ

في الحسابات تاتير :

- أخطاء الفترة السابقة ، أو

- التغييرات في السياسات المحاسبية .

36-5-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

36-5-1 - يتم بيان ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة على قدم المساواة في صلب قائمة

الدخل لكل فئة من الأسهم العادية بحقوق مختلفة لـ :

- الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المتعلقة بحملة الأسهم العادية للشركة الأم .

- أي عمليات غير مستمرة واردة بالتقارير .

- الربح أو الخسارة الراجعة إلى حملة حقوق الملكية العادية للشركة الأم .

36-5-2 - يتم الإفصاح عن الخسائر الأساسية للسهم وكذلك الخسائر المخفضة وذلك عند

حدوثها .

36-5-3 - يجب الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في حساب بسط النسبة سواء لحساب ربحية

السهم الواحد الأساسية أو المخفضة ، وتسوية تلك المبالغ مع صافي الربح أو

الخسارة عن الفترة .

36-5-4 - إذا تم الإفصاح عن رقم ربحية السهم الواحد ، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عما يلي

أيضاً : (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 33) :

- المبالغ الأساسية والمخفضة للسهم ويجب الإفصاح عن كليهما بنفس الدرجة .

- هذا الرقم يجب الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة وليس في صلب قائمة الدخل .

- الأساس الذي يحدد على أساسه البسط يجب الإشارة إليه شاملاً ما إذا كانت المبالغ

قبل أو بعد الضريبة .

- تسوية البسط وليند الخط الوارد بالتقرير يجب أن يرد في قائمة الدخل.

- نفس البسط يجب استخدامه بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة.

36-5-5 - المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة للمقام في حساب ربحية السهم

الواحد الأساسية والمخفضة وتسويات المقام يجب الإفصاح عنها .

36-6-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

36-6-1 - عند حدوث مناقشات بين الشركات والمستثمرين والآخرين فإنه عادة ما يشار إلى ربحية

السهم الواحد ، فإذا كان هيكل رأس مال الشركة بسيطاً ، أي لا يحتوى على سندات أو أسهم

ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية وكذلك لا يوجد عقود خيارات أو ضمانات وكذلك لا توجد أسهم محتملة ، فإن الأمر يقتصر فقط على تقديم ربحية السهم الواحد الأساسية .

2-6-36 - بالنسبة إن كلا من ربحية السهم الواحد العادية والمخفضة يجب التقرير عنها ، وهيكل رأس المال المعقد المنشأة ما يكون لها واحد أو أكثر من الأنواع الآتية من الأوراق المالية : السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، الأسهم الممتازة ، الضمانات ، عقود الخيارات ، الأسهم المحتملة .

• أمثلة عن ربحية السهم الواحد :

- مثال (1-36) :

رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لشركة Angli ، وبقي دون تغيير بالمبالغ التالية من تاريخ التأسيس حتى السنة المنتهية في 31 مارس 2004 :

1200000 سهم عادي بدون قيمة اسمية .

300000 6% أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح \$1 لكل منها .

وكانت الشركة تعمل بربح عداً من السنوات ونتيجة لسياسة توزيعات أرباح متحفظة جداً اتبعت في السنوات السابقة ، فقد وجد رصيد أرباح محتجزة متراكم كبير في الميزانية .

وفي أول يوليو 2004 قرر المديرون إصدار - لكل حملة الأسهم العادية ، سهمين رسمة لكل من يمتلك سهم واحد سابقاً .

ويبين الملخص التالي قائمة دخل مجمعة عن السنة المنتهية في 31 مارس 2005 :

2004 دولار	2005 دولار	بيان
290000	400000	الربح بعد الضريبة
(20000)	(30000)	حصة الأقلية (غير متوافق مع IFRS)*
270000	370000	صافي الربح من الأنشطة العادية
10000	-	بنود غير عادية (غير متوافقة مع IFRS)
260000	370000	صافي الربح عن الفترة

وفيما يلي التوزيعات التي سددت أو أعلن عنها في نهاية فترات التقارير :

* IFRS : معايير التقارير المالية الدولية .

2004 دولار	2005 دولار	بيــــــــــــــــان
120000	165000	أســــــــــــــــهم عــــــــــــــــادية
30000	34500	أســــــــــــــــهم مــــــــــــــــتــــــــــــــــازة

ومشاركة حملة الأسهم الممتازة تتيح لهم الحق في المشاركة في الأرباح بنفس النسبة التي يشاركون بها في التوزيعات ، وبعد سداد توزيعات أرباح حملة الأسهم الممتازة الثابتة ، يتمتع المساهمون بنفس المزايا عند تصفية الشركة .

-الإيضاح :

ربحية السهم الواحد (مطلوبة بواسطة المعيار المحاسبي الدولي رقم 33) أما توزيعات الأرباح للسهم الواحد (عائد الكوبون) فهي مطلوبة بواسطة المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وتعرض في مجموعة القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 مارس 2005 كما يلي :

2004	2005	بيــــــــــــــــان
		<u>ربحية السهم الواحد :</u>
		المكاسب المحسوبة (وفقاً لطريقة الحساب ب)
		بقسمة على متوسط عدد الأسهم (حسبة ج)
220000	320000	<u>* أسهم عادية :</u>
3600000	3600000	
\$0.061	\$0.089 =	
40000	50000	<u>* مشاركة الأسهم الممتازة :</u>
300000	300000	
\$0.133	\$0.167 =	

		التوزيعات للسهم الواحد (عائد الكوبون) توزيعات مقسومة على العدد الفعلي للأسهم عند الإصدار * أسهم عادية :
$\frac{120000}{3600000}$	$\frac{165000}{3600000}$	
\$0.033	\$0.046 =	تم التعديل في عام 2004 المرسمة لأغراض المقارنة
		* أسهم ممتازة :
$\frac{30000}{300000}$	$\frac{34500}{300000}$	
\$0.10	\$0.115 =	

الحسابات :

1 - النسبة المئوية للأرباح الراجعة إلى فئات أسهم حقوق الملكية :

2004 دولار	2005 دولار	بيان
30000	34500	إجمالي التوزيعات الممتازة
(18000)	(18000)	الجزء الثابت (6% × \$300000)
<u>12000</u>	<u>16500</u>	
<u>120000</u>	<u>165000</u>	التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية

لذلك - فإن حملة الأسهم الممتازة للمشاركين يشاركون في الأرباح بنسبة واحد إلى عشرة مع المساهمين العاديين بعد دفع توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة الثابتة (الجزء الثابت من الأرباح) .

ب- ربحية السهم لكل فئة من الأسهم :

2004	2005	بيانات
260000	370000	صافي الربح عن الفترة
(18000)	(18000)	توزيعات الأسهم الممتازة الثابتة
<u>242000</u>	<u>352000</u>	
220000	320000	منسوبة لحملة الأسهم العادية 11/10
		منسوبة لمشاركات الأسهم الممتازة :
22000	2000	جملة الأسهم 11/1
18000	18000	توزيعات ثابتة
<u>40000</u>	<u>50000</u>	

ج- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة :

2004 أسهم	2005 أسهم	بيانات
1200000	1200000	رصيد أول إبريل 2003
2400000	2400000	إصدار الرسمة
<u>3600000</u>	<u>3600000</u>	

- مثال (2-36) :

شركة باسمارك قررت مكاسب صافية قدرها \$ 250000 عن السنة المنتهية في 2001 ، وللمنشأة 125000 سهم بقيمة دولار واحد لكل سهم عادى وأيضاً عدد 30000 سهم بـ 40 دولار قيمة قابلة للتحويل لأسهم ممتازة متداولة خلال السنة ، ومعدل التوزيع على الأسهم الممتازة 2 دولار للسهم ، وكل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل يمكن تحويله إلى سهمين للشركة فئة (أ) أسهم عادية ، وخلال السنة لم يتم تحويل أى أسهم ممتازة من القابلة للتحويل .

ما هي المحاسب الأساسية للسهم :

- أ - 0.89 دولار للسهم .
ب - 1.52 دولار للسهم .
ج - 1.76 دولار للسهم .
د - 2.00 دولار للسهم .

الإيضاح :

الخيار (ب) هو الصحيح وهذه الإجابة مشتقة على أساس المعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافى الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

$$= \frac{250000 - (30000 \times \$2)}{125000 \text{ سهم}}$$

$$= \frac{\$ 190000}{125000 \text{ سهم}} = 1.52 \text{ دولار للسهم}$$

– الخيار (ا) غير صحيح : لأن الإجابة لا تنطبق على المعادلة أعلاه .

– الخيار (ج) غير صحيح : لأن توزيعات الأسهم الممتازة كانت محددة بشكل غير صحيح باستخدام الأسهم فقط ولم تأخذ في الحسبان توزيعات الأرباح الدلارية.

– الخيار (د) غير صحيح : عند تحديد ربحية السهم الواحد الأساسية ، لم يتم خصم توزيعات أرباح الأسهم الممتازة .

- مثال (36-3) :

قامت شركة (س) بالتقرير عن صافى مكاسبها بمبلغ \$250000 عن السنة المنتهية فى عام 2001 وكان لدى الشركة 125000 سهم بقيمة 1 دولار للأسهم العادية وأيضاً 30000 سهم قيمة 40 دولار أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم ومتداولة خلال السنة ، ومعدل التوزيع على الأسهم الممتازة هو 2 دولار للسهم وكل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل يمكن تحويله إلى سهمين للشركة فئة (i) أسهم عادية وخلال السنة لم يحدث تحويل لأسهم عادية .

ما هى ربحية السهم الواحد المخفضة :

ا – 0.70 دولار لكل للسهم .

ب – 1.35 دولار لكل للسهم .

ج – 1,68 دولار لكل للسهم .

د – 2,00 دولار لكل للسهم .

-الإيضاح :

الخيار (ب) هو الصحيح وتم اشتقاق الإجابة على أساس المعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم الواحد المخفضة} = \frac{\left(\begin{array}{c} \text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة} + \text{توزيعات الأوراق المالية القابلة للتحويل} \end{array} \right)}{\text{الأسهم المتداولة} + \text{الأسهم الإضافية إذا تم تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل}}$$

$$= \frac{250000 \text{ دولار} - 60000 \text{ دولار} + 60000 \text{ دولار}}{(2 \times 30000) + 125000}$$

$$= \frac{250000 \text{ دولار}}{185000 \text{ سهم}} = 1.35 \text{ دولار للسهم}$$

- الخيار (ا) غير صحيح : التوزيعات على الأوراق المالية القابلة للتحويل كانت مطروحة بشكل غير صحيح في البسط .
- الخيار (ج) غير صحيح : توزيعات الأسهم الممتازة تم تجاهلها في البسط عند الحساب .
- الخيار (د) غير صحيح : هذا يمثل تطبيقاً غير صحيح لكل من ربحية السهم الواحد المخفضة أو الأساسية حيث الدخل الصافي مقسوماً على الأسهم المتداولة.

الفصل السابع والثلاثون

التقارير المالية البينية المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع والثلاثون

التقارير المالية البينية

Interim Financial Reporting (IAS 34)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) IAS

Problems Addressed

1-37 - المشاكل محل الدراسة:

- تعزز معلومات التقارير المالية البينية من دقة التوقعات حول المكاسب وأسعار الأسهم ويصف هذا المعيار الأمور المتعلقة بالتقارير البينية:
- الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافره.
- مبادئ الاعتراف والقياس (في الفترات القصيرة).

Scope of the Standards

2-37 - نطاق المعيار:

- ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت المطلوب منها قانوناً من الجهات النظامية (مثل هيئة سوق المال ومصلحة الشركات والبورصات) أو التي تختار طوعية نشر تقارير مالية قصيرة الأجل (بينية) تغطي فترة أقصر من سنة مالية كاملة (مثلاً فترة نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية)، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي شاملاً الإفصاحات المرفقة وكذلك تحديد الاعتراف المحاسبي ومبادئ القياس الواجب تطبيقها في التقرير المالي البيني.

Key Concepts

3-37 - المفاهيم الأساسية:

An Interim Financial Report

1-3-37 - التقرير المالي البيني:

- هو تقرير مالي يحتوي على إما مجموعة كاملة أو ملخصة من القوائم المالية عن الفترة القصيرة مقارنة بالسنة المالية الكاملة للمنشأة .

A Condensed Balance Sheet

2-3-37 - ميزانية ملخصة:

- تنتج في نهاية الفترة البينية (ربع السنوية أو نصف السنوية) مع مقارنتها بالأرصدة المتوافرة في نهاية السنة المالية الكاملة السابقة.

A Condensed Income Statement

3-3-37 - قائمة دخل ملخصة:

- تنتج عن الفترة البينية الحالية ويمكن تجميعها بالنسبة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع مقارنات بالنسبة للفترة المالية البينية للسنة المالية السابقة (على سبيل المثال الربع الثالث من سنة 2005 يتم إعداد قائمة دخل عن الربع الثالث فقط لسنة 2005 وقائمة دخل مجمعة عن الفترة من أول السنة وحتى نهاية الربع الثالث أي 9 شهور ومقارنتها أيضاً بقائمة الدخل عن الربع الثالث للسنة السابقة ، وقائمة الدخل المجمعة عن 9 شهور أيضاً للعام السابق)، وبهذا فإن المنشأة تعد أربعة قوائم دخل في الربع الثالث.

4-3-37 - قائمة تدفق نقدي ملخصة : A Condensed Cash Flow Statement

وهي قائمة مالية تعد من بداية السنة حتى تاريخ إعدادها وقائمة مقارنة بالنسبة لنفس الفترة البينية المقارنة من العام الماضي .

5-3-37 - التغيرات الملخصة في قائمة حقوق الملكية :

Condensed Changes in Equity Statements

تكون هذه التغيرات تراكمية (مجمعة) للسنة المالية الحالية وحتى تاريخ إعدادها مع المقارنة مع الفترات البينية المقارنة للسنة المالية السابقة .

4-37 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-37 - تشمل التقارير المالية البينية ما يلي :

- ميزانية ملخصة .
- قائمة دخل ملخصة .
- قائمة تدفقات نقدية ملخصة .
- تغيرات ملخصة في حقوق الملكية .
- إيضاحات تفسيرية مختارة .

2-4-37 - يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالي البيني ما يلي : كحد أدنى :

- كل من العناوين والإجماليات الفرعية التي كانت متوافرة في القوائم المالية الأحدث .
- إيضاحات تفسيرية مختارة يتطلبها المعيار المذكور (IAS 33) .
- ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة والمعرضة في صلب قائمة الدخل .
- ينبغي على الشركة القابضة إعداد تقرير على أساس قوائم مجمعة .

3-4-37 - يجب على المنشأة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المالية البينية ، كما هو الحال في قوائمها المالية السنوية الأخيرة فيما عدا التغيرات في السياسات المحاسبية التي تجرى لاحقاً .

4-4-37 - تكرار التقارير المالية البينية (مثلاً : نصف سنة أو ربع سنة) لا تؤثر في قياس النتائج السنوية للمنشأة ، ويتم القياس لأغراض التقارير البينية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى بطريقة استقلال الفترات المؤقتة Discrete Method .

5-4-37 - الإيرادات المستلمة دورياً أو موسمياً أو عرضياً لا يجب الاعتراف بها أو تأجيلها من التاريخ البيني إذا كان الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمنشأة، فعلى سبيل المثال المنشأة التي تكسب كل إيراداتها في النصف الأول من السنة لا تؤجل أي إيراد للنصف الثاني من السنة .

37-4-6 - لا ينبغي الاعتراف بالتكاليف المنصرفة خلال السنة المالية أو تأجيلها في التاريخ البيئي إذا كان هذا الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية ولتصوير ذلك :

فإن تكلفة الصيانة الدورية الرئيسية المخططة المتوقع تحملها في وقت متأخر في السنة لا يتوقع أن تستحق قبل ميعادها ما لم يكن هناك التزام قانوني أو استدلالى بغير ذلك ، وبالمثل فإن تكاليف التطوير التي يتم تحملها لا تؤجل في فترة مبكرة على أمل أن تفي بمعايير الاعتراف بها كأصل في فترة لاحقة .

37-4-7 - عادة ما يتم القياس في التقارير السنوية والتقارير البيئية على أساس تقديرات معقولة إلا أن إعداد التقارير المالية البيئية عموماً يتطلب استخداماً أكبر لطرق التقدير بالمقارنة بالتقارير المالية السنوية . فمثلاً : إجراءات Stock-Taking والتقييم لا يمكن تنفيذها بشكل معقول في التواريخ البيئية .

37-4-8 - يجب أن ينعكس التغير في السياسات المحاسبية على طريق عمل إعادة عرض للقوائم المالية في الفترات المالية البيئية السابقة للسنة المالية الحالية والفترات البيئية المقابلة للسنوات السابقة وفقاً للمعيار (8) IAS إذا كان ذلك عملياً .

37-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

37-5-1 - يقصد بالإيضاحات التفسيرية المختارة في التقارير المالية البيئية تقديم تحديث للفترة الأخيرة منذ القوائم المالية السنوية الأخيرة ، وينبغي أن تتضمن الإيضاحات ما يلي :
(كحد أدنى) :

- بيان السياسات المحاسبية التي طبقت بشكل متوافق أو وصف لأي تغييرات لاحقة .
- تعليقات إيضاحية حول العمليات الموسمية أو المتعلقة بالدورات الاقتصادية.
- طبيعة ومقدار البنود المؤثرة في الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية غير العادية بسبب طبيعتها أو حجمها أو حدوثها .
- التغييرات في التقديرات للمبالغ الواردة في الفترات البيئية السابقة للسنة الحالية أو المبالغ المفصح عنها في السنوات السابقة .
- التغييرات في الديون أو حقوق الملكية القائمة شاملاً أي إخلال بشروط الدين .
- التوزيعات المدفوعة .
- الإيراد ونتيجة قطاع الأعمال أو القطاعات الجغرافية وأي منهما يعتبر الشكل الرئيسي للتقارير القطاعية .
- الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية .

– المشتريات أو التصرفات في المنشآت التابعة والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة .

– التغيرات في الالتزامات أو الأصول المحتملة .

– حقيقة أن التقارير المالية البينية تلتزم بما جاء في معايير المحاسبة الدولية .

37-5-2 – إذا كان تقدير مبلغ وارد في الفترة البينية يتغير بشكل ملحوظ خلال الفترة المالية البينية للسنة المالية ، ولكن التقرير المالي المنفصل لا ينشر بالنسبة لهذه الفترة البينية النهائية فإن طبيعة هذا المبلغ يجب الإفصاح عنها (إيضاح مرفق) في القوائم المالية السنوية .

37-6 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

37-6-1 – بسبب مطلب أن مصروف الضريبة في القوائم المالية البينية يجب أن يكون على أساس سعر الضريبة الفعلي المتوقع بالنسبة للمنشأة عن كامل السنة المالية ، فإن مصروف الضريبة الذي يتم الإفصاح عنه قد يأتي بمعلومات تدعو للاهتمام بالنسبة لتقدير الإدارة لتوقعات باقى السنة المالية .

* مثلاً : إذا كان سعر الضريبة الفعلي منخفضاً فهذا يشير إلى توقع جزء أكبر من الأرباح الناشئة عن تشريعات سعر الضريبة المنخفضة .

* وكبدل إذا كانت المكاسب الرأسمالية تخضع للضريبة منخفضة السعر عن المكاسب الأخرى فقد تشير إلى مستوى أعلى متوقع للتخلص من الأصل الثابت .

• أمثلة على التقارير المالية البينية :

- مثال (37-1) :

فيما يلي المبادئ الثلاثة الأساسية للاعتراف والقياس الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) :

أ – ينبغي على المنشأة تطبيق نفس المبادئ المحاسبية في قوائمها المالية البينية فيما عدا بالنسبة لتغيرات السياسة المحاسبية التي تتم بعد التاريخ الأحدث للقوائم المالية السنوية التي يجب أن تنعكس في القوائم المالية السنوية التالية ، ومع هذا – فتكرار التقارير الخاصة بالمنشأة (سنوياً أو نصف سنوياً أو ربع سنوياً) لا ينبغي أن يؤثر في قياس نتائجها السنوية ، ولتحقيق هذا الهدف فإن القياسات لأغراض التقارير البينية يجب أن تتم على أساس السنة حتى تاريخه .

ب – الإيرادات التي يتم تحصيلها بصفة موسمية أو دورياً أو بصفة عارضة خلال السنة المالية لا ينبغي توقعها مقدماً أو تأجيلها في التاريخ البيني إذا كان التعجيل أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمنشأة .

جـ- التكاليف التى تتحملها المنشأة بشكل غير متساوى خلال السنة المالية يجب ذكرها مقدماً أو مؤخراً بالنسبة لأغراض التقارير البيئية إذا كان كذلك من المناسب ذكرها مقدماً أو مؤخراً لهذا النوع من التكاليف فى نهاية السنة المالية.

• الإيضاح :

يصور الجدول التالى التطبيق العملى لمبادئ الاعتراف والقياس المذكورة أعلاه :

المبادئ والإصدارات	التطبيق العملى
<p>1 - اتباع نفس السياسات المحاسبية كما هو الحال فى القوائم المالية السنوية :</p> <p>- التقييم بعملة التعامل مقابل عملات أخرى حدثت قبل نهاية الربع الأول مباشرة للسنة : يستلزم هذا الاعتراف بخسائر الصرف الأجنبى على تعديل ذكر الالتزامات غير المغطاة ضد المخاطر والتى تكون واجبة الدفع بعملات أجنبية .</p>	<p>يعترف بهذه الخسائر كمصروفات فى القوائم المالية البيئية فى الربع الأول طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (21) .</p>
<p>تشير المؤشرات إلى أن عملة التعامل سوف تستعيد كسب وضعها مقابل العملات الأخرى فى نهاية الربع الثانى من السنة ، فالإدارة تكون مترددة فى الاعتراف بهذه الخسائر كمصروفات فى التقرير المالى البيئى وتريد تأجيل الاعتراف على أساس توقعات عملة التعامل ، وتأمل فى إمكانية تحييد الخسائر Neutralized فى نهاية الربع التالى من أجل تخفيف التقلب فى المكاسب بدلاً من الاعتراف بالخسائر فى ربع والأرباح فى الربع التالى .</p>	<p>يعترف بالخسائر كمصروفات على أساس السنة حتى تاريخه لتحقيق هدف تطبيق نفس السياسات المحاسبية بالنسبة لكل من القوائم المالية البيئية والسنوية .</p>
<p>ب- تأجيل الإيرادات :</p> <p>شركة صناعية فى الايس كريم قيدت أسهمها حديثاً فى بورصة الأوراق المالية المحلية والإدارة قلقة حول نشر نتائج الربع الأول البيئى لأنها عادة تكسب معظم أرباحها فى الربع الثالث والرابع (خلال شهور الصيف) .</p>	<p>أنها ظاهرة فى عالم الأعمال أن تكون أرباح بعض المنشآت المحققة فى بعض الفترات البيئية أكبر من فترات بيئية أخرى من السنة المالية .</p> <p>فمثلاً : إيرادات موسمية لتجار التجزئة</p>

المبادئ والإصدارات	التطبيق العملي
<p>وتوضح الإحصائيات أن نمط الإيراد أكثر أو أقل كما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الربع الأول = 10% من إجمالي الإيراد السنوي - الربع الثاني = 15% من إجمالي الإيراد السنوي - الربع الثالث = 40% من إجمالي الإيراد السنوي - الربع الرابع = 35% من إجمالي الإيراد السنوي <p>وخلال الربع الأول للسنة الحالية بلغ إجمالي الإيراد 254000 دولار، ومع هذا فالإدارة تخطط لتقرير ربع الإيراد السنوي المخطط في تقريرها المالي البيني بحسب كما يلي :</p> $254000 \div 0.10 \times 4/1 = 635000 \text{ دولار}$	<p>ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي الاعتراف بهذه الإيرادات عند حدوثها لأن التعجيل أو التأجيل لن يكون مناسباً في تاريخ الميزانية ، ولذلك يثبت في الربع الأول الإيراد البالغ 254000 دولار .</p>
<p>ج- المصروفات المؤجلة :</p> <p>بالنسبة للمنشآت التي يكون لها في التقرير ربع السنوي خسائر تشغيل مرحلة للأمام مقدارها 10000 دولار لأغراض ضريبة الدخل في بداية السنة المالية الحالية التي لا يتم الاعتراف فيها بأصل ضريبة مؤجل وتكسب المنشأة 10000 دولار في الربع الأول من السنة الحالية ويتوقع أن تكسب 10000 دولار في كل من الأرباع الثلاثة الباقية ، وبافتراض استبعاد ترحيل الخسائر للأمام ، فإن معدل ضريبة الدخل السنوي المتوسط المقدّر يتوقع أن يكون 40% .</p> <p>ومصروف ضريبة الدخل للسنة سوف يحسب كما يلي :</p> $40\% \times (40000 - 10000 \text{ خسائر مرحلة}) = 12000 \text{ دولار}$ <p>ويكون معدل الضريبة الفعال المبني على المكاسب السنوية هو 30% كما يلي :</p> $(40000 \div 12000)$ <p>والسؤال هو ما إذا كان العبء الضريبي عند التقرير السنوي البيني ، هل يجب أن يتم على أساس معدلات</p>	<p>طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) فقرة 30 (2) ، فإن مصروف ضريبة الدخل للفترة البينية يتم باستخدام سعر الضريبة الذي يكون واجب التطبيق على إجمالي المكاسب السنوية المتوقعة بمعنى : المتوسط المرجح لسعر ضريبة الدخل السنوي الفعال المطبق على الدخل قبل الضريبة للفترة البينية وهذا يتفق مع المفهوم الأساسي الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 فقرة 28 والذي يقضي باتباع نفس مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي في التقرير المالي البيني كما يطبق في القوائم المالية السنوية ، وتقدر الضرائب البينية على أساس سنوي، ومصروف ضريبة الدخل عن الفترة البينية يحسب بالتطبيق على الدخل قبل الضريبة الذي يطبق على المكاسب السنوية الإجمالية المتوقعة ، بمعنى</p>

المبادئ والإصدارات	التطبيق العملي																					
<p>الضريبة الفعلية (40%) أم الفعالة 30% ، وهو الأمر الذي يتم تصوييره في الجدول التالي :</p> <table><tr><th colspan="3">ضريبة الدخل واجبة السداد</th></tr><tr><th>الربح</th><th>السعر الفعلي</th><th>السعر الفعال</th></tr><tr><td>الأول</td><td>لا شيء *</td><td>3000</td></tr><tr><td>الثاني</td><td>4000</td><td>3000</td></tr><tr><td>الثالث</td><td>4000</td><td>3000</td></tr><tr><td>الرابع</td><td>4000</td><td>3000</td></tr><tr><td></td><td>12000 دولار</td><td>12000 دولار</td></tr></table> <p>* استخدمت المنفعة الضريبة بالكامل الناتجة عن ترحيل الخسائر للأمام في الربع الأول.</p>	ضريبة الدخل واجبة السداد			الربح	السعر الفعلي	السعر الفعال	الأول	لا شيء *	3000	الثاني	4000	3000	الثالث	4000	3000	الرابع	4000	3000		12000 دولار	12000 دولار	<p>المتوسط المرجح لسعر الضريبة على الدخل السنوي الفعال Effective وهو السعر الذي يعكس قدرأ من هيكل سعر الضريبة المتوقع ليكون مطبقاً على مكاسب السنة ككل وهذه المسألة الخاصة يعالجها المعيار 34 للملحق B فقرة 22 .</p>
ضريبة الدخل واجبة السداد																						
الربح	السعر الفعلي	السعر الفعال																				
الأول	لا شيء *	3000																				
الثاني	4000	3000																				
الثالث	4000	3000																				
الرابع	4000	3000																				
	12000 دولار	12000 دولار																				

الفصل الثامن والثلاثون

استكشاف وتقييم الموارد التعليمية (ED6)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة الحاسوبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثامن والثلاثون

استكشاف وتقييم الموارد التعدينية (ED6)

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources (ED6)

Problems Addressed

38-1- المشاكل محل الدراسة:

هذا المشروع المقترح لمعيار التقارير المالية الدولية يتطلب من المنشآت التي تعترف بالاصول المستخدمة في الاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية أن تقوم بإجراء اختبار انخفاض القيمة طبقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) IAS .

والمنشآت التي سبق وأن اعترفت باصول استكشاف وتقييم يمكنها إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الأصول على أساس وحدة توليد النقدية التي يمكن أن تكون بخلاف ذلك مطلوبة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) ، والمنشآت التي لها اصول استكشاف وتقييم يجب أن تفصح عن المعلومات اللازمة عن هذه الأصول والمستوى التي تقدر به هذه الأصول بالنسبة لانخفاض القيمة وكذلك أى خسائر انخفاض قيمة معترف بها .

Scope of the Standards

38-2- نطاق المعيار :

ينبغي على المنشأة تطبيق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم التي تتحملها ، وهذا المعيار لا يتناول جوانب أخرى للمحاسبة بواسطة المنشآت المرتبطة بأنشطة استكشاف وتقييم للموارد التعدينية .

Key Concepts

38-3- المفاهيم الأساسية :

A Cash - Generating Unit

38-3-1 - وحدة توليد النقدية :

هي أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول المولدة للتدفقات النقدية الداخلة من استمرار الاستخدام وتكون مستقلة بشكل واضح عن التدفقات النقدية من أصول أو مجموعات أصول أخرى .

38-3-2 - وحدات توليد نقدية بالنسبة لأصول الاستكشاف والتقييم :

Cash - Generating Units for Exploration and Evaluation Assets

هي المجموعة الأصغر الممكن تحديدها من الأصول المولدة للتدفقات النقدية الداخلة من خلال الاستخدام المستمر ، ويجب أداء اختبارات انخفاض القيمة بواسطة المنشأة وفقاً للسياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية السنوية الأحدث ، ووحدة توليد النقدية لأصول الاستكشاف والتقييم يجب ألا تكون أكبر من قطاع أعمال .

3-3-38 – أصول الاستكشاف والتقييم : Exploration and Evalution Assets

هى النفقات التى تصرف من أجل استكشاف وتقييم الموارد التعدينية التى يعترف بها كاصول .

4-3-38 – نفقات الاستكشاف والتقييم : Exploration and Evalution Expenditures

هى نفقات تتحملها المنشأة لاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية .

5-3-38 – استكشاف وتقييم الموارد التعدينية :

Exploration for and Evalution Resources

هى بحوث الموارد التعدينية وتحديد الجدوى الفنية والصلاحية التجارية لاستخراج الموارد التعدينية قبل اتخاذ قرار وضع الموارد التعدينية .

4-38 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-38 – يجب قياس أصول الاستكشاف والتقييم بالتكلفة .

2-4-38 – يمكن إدخال النفقات المتعلقة بالأنشطة التالية فى القياس المبدئى لأصول الاستكشاف والتقييم :

- الحصول على حقوق البحث والاستكشاف .
- الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوفيزقية .
- الحفر الاستكشافى .
- عمل الخنادق والحفر .
- المعاينة (العينة) .
- الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والصلاحية التجارية لاستخراج موارد تعدينية .
- 3-4-38 – النفقات التالية لا تدخل فى القياس المبدئى لأصول البحث والاستكشاف والتقييم :
 - تطوير المورد التعدينى متى انتهى عمل دراسة الجدوى الفنية والصلاحية التجارية .
 - التكاليف الإدارية والعمومية الإضافية الأخرى .

4-4-38 – أى التزامات متعلقة بإزالة وإعادة الأصول التى تتحملها الجهة خلال فترة معينة كنتيجة للالتزام بالاستكشاف والتقييم بالنسبة لموارد تعدينية ، يتم الاعتراف بها فى ضوء المعيار المحاسبى الدولى رقم (IAS 37) .

5-4-38 – عقب الاعتراف ، فإنه ينبغى على المنشأة تطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أصول البحث والاستكشاف والتقييم والمعياران (IAS 16 , IAS 38) يحتويان المفاهيم الأساسية التى تتعلق بالتكلفة والقيمة العادلة والقيمة الدفترية المعدلة وانخفاض قيمة الأصول) .

38-4-6 - ينبغي على المنشأة التي اعترفت بأصول الاستكشاف والتقييم وتقدير تلك الأصول بالنسبة لانخفاض قيمة الأصول سنوياً وعليها الاعتراف بأى خسارة انخفاض فى القيمة طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى (IAS(36) (إعفاء مشروط متاح عند التطبيق لأول مرة) ، ويمكن الإشارة إلى انخفاض القيمة كما يلى :

- الفترة التى يكون فيها للمنشأة حق البحث والاستكشاف فى مناطق معينة أو الفترة تكون قد انقضت خلال الفترة أو سوف تنتهى فى المستقبل القريب ولا يتوقع تجديدها .
- استكشاف إضافى وتقييم للموارد التعدينية فى منطقة معينة ليس لهما موازنة ولا خطة فى المستقبل القريب .

- أى تغييرات ملحوظة ذات تأثير عكسى على الافتراضات الرئيسية ، بما فى ذلك الأسعار وأسعار الصرف الأجنبى والموازنات المعتمدة الأساسية أو الخطط لاستكشاف وتقييم جديد للموارد التعدينية فى منطقة معينة .
- قرار تم اتخاذه بعدم تطوير موارد تعدينية فى منطقة معينة .
- وضع خطط بواسطة المنشأة للتصرف فى الأصل بسعر غير مناسب .
- إذا كانت المنشأة لا تتوقع أن الأصول الخاصة بالاستكشاف والتقييم المعترف بها يكون لها قدرة معقولة على الاسترداد من خلال تطوير منطقة معينة أو بيعها .

38-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

38-5-1 - ينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التى تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها فى قوائمها المالية الناشئة عن استكشاف وتقييم موارد تعدينية .

38-5-2 - كما ينبغي على المنشأة الإفصاح أيضاً عن :

- سياستها المحاسبية بالنسبة لنفقات الاستكشاف والتقييم .
- سياستها المحاسبية بالنسبة للاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم .
- المبالغ الخاصة بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات (وإذا كانت تعرض قائمة تدفقاتها النقدية باستخدام الطريقة المباشرة) والتدفقات النقدية الناشئة عن استكشاف وتقييم الموارد التعدينية .
- مستوى تقدير المنشأة لأصول الاستكشاف والتقييم بالنسبة لانخفاض القيمة .

38-6- التحليل المالى والتفسير: Financial Analysis and Interpretation

38-6-1 - توزيع التكلفة الأصلية للحصول على الموارد الطبيعية وتطويرها على مدار الوقت تسمى النفاد أو النضوب Depletion (وهى معادلة للإهلاك).

38-6-2 - النفاد (أو النضوب) هو وسيلة لاستنفاد التكاليف المتكبدة فى الحصول على الموارد

الطبيعية وتطويرها ، وعندما تتم المحاسبة عن النفاذ أو النضوب باستخدام طريقة وحدات الإنتاج ، تكون المعادلة كالآتي :

$$\text{معدل النفاذ أو النضوب} = \frac{\text{التكاليف المرسلة لأصل المورد الطبيعي}}{\text{العدد المقدر للوحدات القابلة للاستخراج}}$$

38-6-3 - مثلاً : إذا اشترت الشركة حقوق الزيت والتعدين مقابل 5 مليون دولار على ممتلكات يعتقد أنها تحتوى على 2 مليون برميل من الزيت المستخرج وكل برميل مستخرج من الزيت من هذه الأملاك يتسبب فى نفاذ 2.5 دولار كمصروف فى قائمة الدخل حتى تنتهى الـ 5 مليون دولار ومعدل النفاذ والنضوب يكون كذلك:

$$\text{معدل النفاذ أو النضوب} = \frac{5000000 \text{ دولار}}{2000000 \text{ برميل}} = 2.50 \text{ دولار / للبرميل} .$$

38-6-4 - تختار الشركات فى بعض التشريعات المحاسبية عمل الرسمة فقط لتلك التكاليف المتعلقة بالاكتشافات الناجحة فقط للموارد الطبيعية والتكاليف المرتبطة بالجهود غير الناجحة (أى عندما لا توجد الموارد الطبيعية عند البحث) فهذه التكاليف تستنفذ مقابل الدخل ، وهذا الأمر يمكن أن يحدث بنفس الأسلوب مع الفقرة (2.4.38) أعلاه ، مع استثناء أن اختبار انخفاض القيمة يجب أن يحدد أياً من التكاليف غير ممكن استردادها من خلال النفاذ (النضوب) ، وهذه هى الطريقة الأكثر تحفظاً بالمحاسبة بالنسبة لتكاليف الحصول والتنمية لأنها عادة يترتب عليها مصروفات أعلى وأرباح أقل .

38-6-5 - قد تشتري الشركة - مثلاً - حقوق النفط والتعدين فى ملكيتين مقابل 6 مليون دولار 4 مليون دولار على التوالى ، وفى النهاية لا تجد الشركة بترول فى الملكية الأولى وتجد أن الملكية الثانية تحتوى على 2 مليون برميل نفط مقدرة ، وبمقتضى طريقة الجهود الناجحة تكون المحاسبة كما يلى :

- عند شراء حق الأملاك :

مدين	دائن	بيان	تاريخ
10000000		حـ/ حقوق النفط - التعدين	
	10000000	حـ/ نقدية	

– عندما وجد أن الملكية الأولى ليس فيها نفط يتم تخفيض تكاليفها وتعالج كخسارة فوراً :

مدين	دائن	بيان	تاريخ
6000000	6000000	حـ/ خسارة حقوق النفط / التعدين (قائمة دخل) حـ/ حقوق النفط / التعدين (ميزانية)	

6-6-38 – بفرض أنه خلال السنة التالية تم استخراج 300000 برميل نفط من الملكية الثانية ، وتكرر هذه العملية كل سنة حتى يصل أصل المورد الطبيعي بالميزانية وحقوق النفط والتعدين إلى صفر .

مدين	دائن	بيان	تاريخ
600000	600000	حـ/ مصروف نفاذ (نضوب) - (قائمة دخل) حـ/ حقوق النفط / التعدين (ميزانية)	

$$\text{مصروف النفاذ (النضوب)} = \frac{4000000}{2000000 \text{ برميل}} \times 300000 \text{ برميل} = \$600000$$

7-6-38 – المنشآت الأكبر أكثر احتمالاً أن تنفق تكاليف كبيرة لأنها :

- تميل إلى تخفيض مكاسبها وبذلك تجعل المنشأة أقل تعرضاً للضرائب والتكاليف السياسية الناتجة عن كسب أرباح غير عادية .
- تقلب المكاسب المقترن بهذه الطريقة أقل ضرراً للمنشآت الكبيرة المرتبطة بأنشطة أكبر من مجرد الاستكشاف .
- التأثير السلبي على المكاسب لا يكون حاداً بالنسبة لشركات البترول المتكاملة التي تحقق أرباحاً جوهرية من أنشطة التسويق والتكرير – بدلاً من مجرد أنشطة الاستكشاف .

• أمثلة على الموارد التعدينية :

- مثال (1-38) :

- اشترت الشركة (X) بئر بترول مقابل 100 مليون دولار وتقدر أنه يحتوى 250 مليون برميل بترول وليس للبئر قيمة متبقية كخردة في نهاية العمر الإنتاجي ، فإذا استخرجت الشركة 10000 برميل من الزيت وباعتها خلال السنة الأولى ، فما هو مصروف النفاذ الواجب تسجيله ؟
- أ - 4000 دولار . ب - 10000 دولار .
- ج - 25000 دولار . د - 250000 دولار .

• الإيضاح:

- الخيار (1) هو الصحيح : لأن مصروف النفاذ (النضوب) يجب كما يلي :

$$\text{معدل النفاذ} = \frac{\text{إنتاج الفترة الحالية}}{\text{إجمالي براميل الإنتاج}}$$

$$= \frac{10000}{250000000} = 0.00004$$

مصروف النفاذ (النضوب) = سعر الشراء × معدل النفاذ

$$= 100000000 \times 0.00004 = 4000 \text{ دولار}$$

- الخيار (ب) غير صحيح : فالخيار يستخدم بشكل غير صحيح معدل النفاذ على أساس إجمالي البراميل في البئر بدلاً من معدل النفاذ مضروباً في سعر الشراء .

- الخيار (ج) غير صحيح : فالخيار يقسم بشكل غير صحيح الإنتاج الحالي 10000 برميل على سعر الشراء ثم يضرب هذا المعدل غير الصحيح للنفاذ في إجمالي عدد البراميل في البئر .

- الخيار (د) غير صحيح : لأن الخيار يفترض بشكل غير صحيح أن معدل النفاذ 0.001 مضروباً في العدد الإجمالي لبراميل البترول في البئر .

- مثال (2-38):

شركة استكشاف (X) اشترت معدات حفر في البحر جديدة بمبلغ 35 مليون دولار ويقدر مهندسوا الشركة أن المعدات الجديدة سوف تنتج 400 مليون برميل من البترول على مدى فترة 15 سنة - ويكون لها قيمة خردة بعد الانتهاء بمبلغ 500000 دولار وباقتراض أن معدات الحفر انتجت 22 مليون برميل خلال السنة الأولى للإنتاج ، فأي مبلغ تقوم الشركة بقيدة كمصروف إهلاك لهذه المعدات في السنة الأولى باستخدام طريقة وحدات الإنتاج للإهلاك :

أ - 2300000 دولار .

ب - 1897500 دولار .

ج - 1925000 دولار .

د - 2333333 دولار .

• الإيضاح:

- الخيار (ب) هو الصحيح : فمصروف الإهلاك باستخدام طريقة وحدات الإنتاج هو :

$$\text{معدل إهلاك الوحدة} = \frac{(\text{التكلفة الأصلية} - \text{قيمة الخردة})}{\text{الإنتاج المقدر على مدى العمر المفيد}}$$

$$0.0863 = \frac{(500000 - 35000000)}{400000000 \text{ برميل}} =$$

$$\text{مصرف الإهلاك} = \text{معدل إهلاك الوحدة} \times \text{الوحدات المنتجة}$$

$$= 0.0863 \times 22000000 = 1897500 \text{ دولار}$$

- الخيار (أ) غير صحيح : كانت الوحدات المنتجة مضروبة في العمر المفيد وهو 15 سنة واستخدمت بشكل غير صحيح .

- الخيار (جـ) غير صحيح : هذا الخيار فشل في طرح قيمة الخردة من التكلفة الأصلية عند حساب معدل إهلاك الوحدة .

- الخيار (د) غير صحيح : لأن الخيار فشل في طرح قيمة الخردة من التكلفة الأصلية عند حساب معدل إهلاك الوحدة وضرب بشكل غير صحيح الوحدات المنتجة في العمر الافتراضي 15 سنة كمقام عند حساب الإهلاك . .

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS

A PRACTICAL GUIDE

HENNIE VAN GREUNING

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في مجال الأعمال يؤدي إلى تأثير هام على النتائج والمراكز المالية للأقسام أو كل ما يتعلق بمنشأة الأعمال، ويوفر هذا الكتاب المعنون بـ "معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق" لمديري القطاع العام والخاص والمديرين والمحاسبين الماليين - دون حاجة إلى خلفية واسعة بالمحاسبة - الأدوات التي يحتاجونها للدخول في المشاركات والمناقشات حول مدى ملاءمة أو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

ويلخص كل فصل أحد معايير التقارير المالية الدولية، باتباع هيكل متماثل على النحو التالي:

- المشاكل محل الدراسة في معيار التقارير المالية الدولية
- نطاق المعيار
- المفاهيم والمصطلحات الأساسية
- المعالجة المحاسبية
- العرض والإفصاح
- التحليل المالي والتفسير

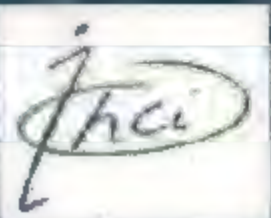
وتتضمن العديد من الفصول في هذا الكتاب أمثلة لشرح التطبيق العملي للمفاهيم الأساسية الواردة في المعيار، وتم إصدار معايير المحاسبة الدولية في طبعتين سابقتين، وتتضمن هذه النشرة كل المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى 31 مايو 2004.

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة موقع خدمات عميل الخزانة

<http://treasury.Worldbank.org>.

Bibliotheca Alexandrina

0650567



International House for Cultural Investments S.A.E
Egypt

ISBN:977-282-220-2



6 222006 645106